

جامعة دمشق
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم الفلسفة

الفكر الاقتصادي بين الأيديولوجيا والعلم

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الفلسفة

إعداد الطالب
محمد مصطفى رمضان

إشراف
د. عيسى البشارة

للعام الدراسي 2009– 2010م

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الإهداء

إلى الأصلين اللذين تفرّعتُ عنهما، أمّي وأبي ،

إلى رفيق العمر، أخي وشقيقي يونس ،

إلى الحمائم التي طالما أحسست رفيف أجنحتها في فؤادي ، أخواتي ،

إلى سكني وقرّة عيني، زوجتي ياسمين ،

إلى أخي وصديقي الذي لا أنساه ، عمر غربي ،

أهدي هذا العمل

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كلمة شكر

إن من تمام النعمة شكرها ، فأشكر أستاذي الدكتور عيسى البشارة على مساعدته لي إن بالنصائح والتوجيهـــات ، وإن بتأمين المراجع التي أثرت هذا البحث الذي أرجو أن يكون راضيًا عنه ، فإني أقف متواضعًا أمام علمه وفضله ، فلـــه مني جزيل الشكر.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فهرس المحتويات

الصفحة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الصفحة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الصفحة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الصفحة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الصفحة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مقدمة البحث:

يعتبر علم الاقتصاد علماً متداخلاً مع العلوم كافةً ، مما جعل عملية دراسة ظواهره تتطلب جهداً مكثفاً يقوم على دراسة ظواهر تلك العلوم والعناصر التي تؤثر في بنية الظاهرة الاقتصادية ،فيصبح بمقدور الباحث الاقتصادي بعد أن يتزود بمعلومات وحقائق تحيط بالظاهرة الاقتصادية أن يبني نظريته الاقتصادية ، وأن يستنتج من خلالها القوانين الناظمة للظاهرة الاقتصادية التي تقوم بدورها في تنظيم الشؤون الاقتصادية بما تتضمنه عملية التطوير الاقتصادي بشكل يحقق الازدهار الاقتصادي ويرفع من مستوى معيشة الأفراد.

ولما كان نشاط حركة الأسواق ونجاح النشاطات الاقتصادية متوقفًا على وجود قوانين ونظريات اقتصادية تدعم الأفراد في ممارسة تلك الأنشطة ،وكان الاقتصاد يُشكِّل عصب الحياة الإنسانية في تلبية حاجات الفرد المتجددة والمتغيرة باستمرار دائم ، فاندفع الباحثون نحو دراسة علم الاقتصاد من أجل تنظيم ممارسة العملية الاقتصادية.

وقد بدأت تلك الدراسات منذ القديم بالظهور وبشكل تدريجي من حيث تحليلها للظاهرة الاقتصادية والنتائج التي تتوصل إليها ،إلا أن أغلب تلك الدراسات الاقتصادية كانت ذات طابع أيديولوجي ، الأمر الذي انعكس على موضوعية وعلمية القوانين الاقتصادية التي تعالج المشكلات الاقتصادية مما أفقدها القدرة على التعامل معها وجعل حلولها آنية ، ويمكن هنا أن ندلل بمثال على طبيعة الدراسات الاقتصادية القديمة ، فنجد أن دراسة أرسطو غير المباشرة لعلم الاقتصاد ارتبطت بأيديولوجية عصره التي انطلق منها في دراسة الظواهر الاقتصادية السائدة في مجتمعه كظاهرة تحريمه التعامل بالفائدة التي عالجها وفق منظور فلسفته الأخلاقية وبما يتوافق مع منظور الطبقة الحاكمة التي تريد أن تحافظ على وضعية الطبقات الاجتماعية كما هي، فتحد من الأنشطة التي تزيد من ثروة الفرد ،وتشكل منافساً للطبقة الحاكمة،فلم تكن أسبابه حول احتقاره لظاهرة الفائدة ناتجة عن تحليل علمي يعكس حقيقة تلك الظاهرة .

والملاحظ أن دراسة علم الاقتصاد في العصرين القديم والوسيط كانت تتم بطريقة غير مباشرة ، فيعالج الباحث الظاهرة الاقتصادية بعد أن تعترضه مشكلة في بحثه في علم آخر ترتبط ظواهره بالظاهرة الاقتصادية ،مما يقوده إلى البحث في طبيعتها وربطها مع العلم المدروس ،كما جاءت دراسة المفكر العربي ابن خلدون الذي انطلق من دراسته لعلم التاريخ في تحليله للمشكلات والقضايا الاقتصادية التي تحققت فيها الكثير من الموضوعية بسبب تأثرها بالمنهج العلمي الذي استخدمه في دراسته لظواهر العلوم التي عززت خطوات البحث

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

العلمي في دراسة الظواهر الاقتصادية ، كما أن نتائجها الايجابية المتعلقة في الكشف عن بعض القوانين الاقتصادية أحرزت خطوات متقدمة في تطوير الفعاليات الاقتصادية ، فنظرية ابن خلدون في العمل استعان بها كثير من المخططين الاقتصاديين في العصر الحديث على اعتبار أن وضع آلية تنظم العمل هي في غاية الأهمية في عملية التطوير الاقتصادي .

وفي العصر الحديث أخذت الأنشطة الاقتصادية تتزايد في النوع والإنتاج وتتأثر بالاكتشافات العلمية والجغرافية التي أمدتها بالمواد الأولية وأوجدت أسواقاً جديدة لتصريف المنتوجات، فارتقت الدراسات الاقتصادية ،وأخذ علم الاقتصاد بالظهور بوصفه علمًا مستقلا، فاهتم الكثير من المفكرين بدراسة ظواهره واستعانوا بنظريات العلوم المتقدمة التي دفعت الدراسات الاقتصادية نحو إحراز تقدم كبير في تأسيس نظرية اقتصادية تنطوي على حقائق تساعد في تفسير المشكلات الاقتصادية والخروج بحلول مناسبة تعزز من قوة النشاط الاقتصادي . إلا أن تلك الدراسات لم تخلُ من الممارسات الأيديولوجية الأمر الذي أعاق من عملية التطوير الاقتصادي ، فأصبحت الاهتمامات والمصالح الفردية تتحكم بمضمون نظرياته وبحدود قوانينه فشكلت تحدياً كبيراً أمام الخطوات التي سعت لجعل الاقتصاد علماً وضعياً كباقي العلوم المتقدمة التي أوصلت الإنسان إلى مراحل متطورة في جميع مجالاته .

ومن خلال استعراضنا لتاريخ تطور الفكر الاقتصادي يمكن ملاحظة وجود إشكاليات متعددة يعاني منها علم الاقتصاد ، وأولى هذه الإشكاليات هي تأثره الشديد بالممارسات الأيديولوجية التي تحصر عملية التقدم وفق أهدافها وتقيد حركة نمو الظواهر الاقتصادية ، فجاءت معظم الدراسات الاقتصادية ممزوجة باللوثة الأيديولوجية التي أبعدتها في قضايا كثيرة عن جعل علم الاقتصاد يتسم بالعلمية والموضوعية وتعزيز الثقة بقوانينه ونظرياته والارتقاء المستمر في دراسة ظواهره ، مما يؤدي إلى عدم إيجاد ناظم للعملية الاقتصادية ،يمكن من خلالها الانطلاق بالنشاطات الاقتصادية نحو تطويرها بما يتناسب وطبيعة حاجات المجتمع المتجددة . وتقودنا هذه الإشكالية إلى طرح مجموعة من الأسئلة منها : ما مدى تأثير الأيديولوجيا في علم الاقتصاد ؟ ، هل تُشكِّل الأيديولوجيا عائقاً أبستمولوجياً في توجّه علم الاقتصاد نحو العلمية ؟ ، كيف لعبت المصلحة السياسية دورها في علم الاقتصاد ؟

أما الإشكالية الأخرى التي يعاني منها علم الاقتصاد فهي مسألة تداخل ظواهره مع ظواهر العلوم المتاخمة ، فطبيعة ظاهرته المعقدة فرضت عليه نوعاً من العلاقات مع تلك العلوم ، كما أنها أحدثت تبايناً بين أوساط المفكرين الاقتصاديين حول حدود تلك العلاقة . فكل مؤيد لعلم من العلوم المتاخمة جعل من علم الاقتصاد فرعاً يتبع ذلك العلم ، فمثلاً نجد في علاقة علم الاقتصاد المتداخلة مع السوسيولوجيا محاولة علماء السوسيولوجيا إلى اعتباره علماً

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يتبع السوسيولوجيا فلا يمكن دراسة ظواهره وتحليل مشكلاته وكشف قوانينه إلا مــن خــلال النظريات السوسيولوجية ، والأمر ذاته نجده عند علماء الرياضيات والإحصاء ...الخ.

وكانت نتائج هذا التداخل بين علم الاقتصاد والعلوم الأخرى تحمل السلبية والإيجابيــة علــى صعيد تقدم الدراسات الاقتصادية وفهم بنية الظاهرة الاقتصادية وكشف قوانينها التــي تحكــم نموها ، فكيف تأثر علم الاقتصاد بتداخله مع العلوم المتاخمة ؟

إن الخلاف في تحديد طبيعة علم الاقتصاد يدفعنا نحو البحــث عــن طبيعــة الظــاهرة الاقتصادية وتحليل بنيتها وتوضيح سماتها التي تتصف بها وتجعلها مميزة عن باقي الظــواهر الأخرى ، وعندها نصل إلى العناصر المؤثرة بها ، فالعنصر الأول هو الفرد الذي يقوم بنشاط اقتصادي يعكس فيه مصالحه وتحقيق رغباته وميوله ،فتتأثر الظواهر الاقتصادية بالمسار التي تحددها مصالح الفرد مسبقاً ، وهنا يأتي دور العنصر الثاني وهــو المجتمــع الــذي يخــضع الأنشطة الاقتصادية لنظمه وقوانينه فلا يمكن لأي نشاط اقتصادي أن يحيد عنها، كمــا يكــون للعنصر الثالث دور مكمل وهي الدولة التي تباينت الآراء حول طبيعة دورها الذي تمارسه في العملية الاقتصادية التي بدون العنصر الرابع وهو القوة لا يمكن أن تفرض دورها وأن تحمــي مصالحها ، فتكون للأيديولوجية مساحة كبيرة في التأثير فيها ، فتــؤثر بــدورها فــي تطــور الظواهر الاقتصادية وآلية دراستها .

كما كشفت الدراسات الاقتصادية في أواخر العصر الحديث عن وجود عناصــر أخــرى تؤثر في بنية الظاهرة الاقتصادية ، منها العمل الذي من خلاله تم تأسيس العديد من النظريات التي تفسر دورها في العملية الاقتصادية ، كما أن لرأس المال تأثيرًا آخر في حجــم النــشاط الاقتصادي ونوعه، وقد تحولت الكثير من المشاريع الإنتاجية نحو الاستثمارات التي تزيد مــن رأس مالها ، فكانت التكنولوجيا هي أهم هذه الاستثمارات التي تــسهم فــي زيــادة الأربــاح واحتكار الأسواق العالمية ورفع رأس المال ، فهذه العناصر مجتمعة تلعب دوراً فــي التــأثير على نمو الظواهر الاقتصادية وآلية التوجه إلى النشاطات الاقتصادية ،ويكــون للأيــديولوجيا دور كبير في فرض نظريتها على تلك العناصر مما يجعلها تقع تحت تأثيرها بصور وطــرق مختلفة تتناسب وطبيعة النشاط الاقتصادي .

وهنا يأتي دور النظم الاقتصادية التي تباينت في قوانينها ونظرياتها الاقتصادية وموقفهــا من الظواهر الاقتصادية ، ومازال هنالك نظامان يتنافسان حــول الــسيطرة علــى الأســواق العالمية وفرض القوانين المنبثقة عن نظرياتهما الاقتصادية ،وهما النظام الاشتراكي والنظــام الرأسمالي – الليبرالي (المعاصر) مما خلق شرخاً بين الدول التي تتبع نظريته وتطبق قوانينه، وهذا يدفعنا إلى البحث عن ماهية نظريتهما الاقتصادية التي تشكّل جوهر النظام الاقتصادي ، ونلاحظ التأثير الذي تمارسه الأيديولوجية في تأســيس هــذه النظريــة وصــوغها للأهــداف

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاقتصادية التي تطرحها النظرية الاقتصادية ، ويمكن لنا تقييم النظام الاقتصادي من خلال التطبيق العملي لها في الأسواق الاقتصادية .فالأسئلة المطروحة عن هذا الإشكال الأخير هي: ما الظاهرة الاقتصادية ؟ ما العناصر المؤثرة في بنية الظاهرة الاقتصادية ؟ هل لعبت الأيديولوجيا دوراً في بناء المذهب الاقتصادي وحرّكت الأسواق الاقتصادية ونظمت القوانين الاقتصادية وفقاً لما تمليه تلك الأيديولوجيا أو أن التقدم العلمي هو الذي يؤثر في ذلك؟.

وبذلك نجد أن علم الاقتصاد مرتبط بالأيديولوجيا والعلم،فكلاهما يؤثر في تقدم الدراسات الاقتصادية ،فالأول يملك الحافز في التوجه نحو البحث عن حقيقة المشكلة الاقتصادية والكشف عن طبيعة الظاهرة الاقتصادية والقوانين التي تحكمها ، وهذا متوقف في حال تلاقي مصالحها مع الحقيقة الاقتصادية، والثاني أي العلم يملك الأدوات التي تساعد الباحث والمخطط الاقتصادي على كشف القوانين الاقتصادية وجعل مبحث الاقتصاد يتسم بالموضوعية والعلمية، ويبقى السؤال قائماً أيهما يحدد مسار الفكر الاقتصادي ويضع أسس تنظيمه ومكونات بنائه ويتوقع اتجاهات تغييره ،الأيديولوجيا أم العلم ؟ . فالإجابة على هذا السؤال تمهد الطريق نحو تحديد أفضل الطرق لدراسة الظواهر الاقتصادية بعد أن يتم الكشف عن طبيعتها ودور كلّ من الأيديولوجيا والعلم في تطورها، فمعرفتنا وإحاطتنا بمكوناتها يمكن أن يدفعنا نحو وضع الأسس العامة التي ينبغي فيها دراسة المشكلات والقضايا الاقتصادية.

وفيما يتعلق بالدراسات الاقتصادية السابقة نجد أنها تباينت بسبب اختلاف النظريات التي تحدد طبيعة الظاهرة الاقتصادية وانتماءه العلمي ، فمن خلال الاطلاع على الكتب العربية التي اهتمت بالاقتصاد نلاحظ أن الكثير منها قد تخصص بدراسة تاريخية تتحدث عن الأنظمة الاقتصادية وكيفية تعاقبها مع تطور الحياة الإنسانية ، كان منها : كتاب (مبادئ علم الاقتصاد) للمؤلفة زينب عوض الله وكتاب (تطور الفكر الاقتصادي) للمؤلف حسين العمر ...الخ . وقد جاءت دراسات أخرى تتمحور حول صلة الاقتصاد بالسياسة مثل كتاب (الاقتصاد السياسي) للمؤلف محمد دويدار ...الخ .كما نجد اتجاهًا آخر في دراسة القضايا الاقتصادية وذلك باستخدام الأسلوب الرياضي والإحصائي باعتبار أن الاقتصاد هو فرع ينتمي للرياضيات التطبيقية ، فهذا النوع من الدراسة يندرج تحت الاقتصاد التطبيقي.

فافتقار مكتباتنا العربية للكتب التي تتحدث عن الظاهرة الاقتصادية ودراستها لظواهر العلوم التي تتداخل معها شكّل لدينا حافزاً لتوجيه البحث نحو دراسة الظاهرة الاقتصادية وكل ما يتداخل أو يرتبط معها ، الأمر الذي يمكن من خلاله أن ندعم دراستنا للأنشطة الاقتصادية والمشكلات التي تعترضها، ولحل هذه المشكلات نبدأ أولاً بدراسة ظاهرتها وتحديد طبيعتها، ثم بعدها يتم تحليل المشكلات والقضايا الاقتصادية .فجاءت هذه الدراسة لتؤسس أرضية بحث تمكن من الانطلاق في حل جوهر المشكلة الاقتصادية ، فقبل الحكم على سوء النظام

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاقتصادي لابد من دراسة نظريته الاقتصادية التي يعمل وفق أسسها ، ولكن دراسة هذه النظرية تتطلب أن نحلل الظواهر الاقتصادية وأن نبيّن الأسس التي عالجت بها تلك الظواهر وكيفية صياغتها لقوانينها الاقتصادية .

فهدف هذه الدراسة هي محاولة استكشاف إمكانية تأسيس إطار عمل نظري ومنهجي لدراسة دور الأيديولوجيا في الدراسات الاقتصادية وانعكاسها على النشاط الاقتصادي وتوضيح العلاقة الجدلية بين المصلحة السياسية وعلم الاقتصاد ، كما تهدف إلى تحليل تداخل الظاهرة الاقتصادية في ظواهر العلوم المتاخمة وكيفية تأثيرها على نشاط الظاهرة وحدود ذلك التداخل ، وتهدف أيضاً إلى دراسة طبيعة الظاهرة الاقتصادية ومدى ارتباطها بعناصر أخرى تؤثر في حركة نموها واستقرارها في الأسواق الاقتصادية وكيفية تعامل النظم الاقتصادية معها.

ومن ثم وجب الوقوف على نقاط رئيسة تُشكِّل منعطفاً هاماً لتقدم علم الاقتصاد ، فوجود الأيديولوجيا والعلم في الدراسات الاقتصادية وتأثيراتها المختلفة تستلزم أن نبحث في مسألة من يحدد الفكر الاقتصادي الأيديولوجيا أم العلم ؟

ويتضمن البحث الذي جاء تحت عنوان الفكر الاقتصادي بين الأيديولوجيا والعلم ثلاثة فصول على النحو التالي :

الفصل الأول : الأيديولوجيا والاقتصاد: الذي يتضمن دراسة الأيديولوجية من حيث نشأتها ودلالاتها اللغوية وتحليل التعريفات التي قدمها الفلاسفة وتحديد الأسباب التي أدت إلى وجود تباينات في تحديدهم لمعنى الأيديولوجيا ودورها في العلوم ، بعدها ننتقل إلى شرح العلاقة بين الأيديولوجيا والاقتصاد من خلال استعراض نشأة علم الاقتصاد في العالمين العربي–الإسلامي والأوربي ، ودراسة الأفكار الاقتصادية التي وردت في العصور القديمة في الحضارة الرومانية والحضارة اليونانية واستعراض أهم ما جاء عند مفكريها أفلاطون وأرسطو و إكسينافون الذين ساهموا في بلورة علم الاقتصاد ، بعدها يتجه البحث إلى العصور الوسطى التي تتضمن العصر العربي _ الإسلامي الوسيط ، الذي تمت فيه الإشارة إلى الفكر الاقتصادي في الدين الإسلامي وأيضاً إلى جهود ابن خلدون والمقريزي حيث أسهمت أفكارهم الاقتصادية في بلورة النظرية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي الحديث. ثم نستوضح الفكر الاقتصادي في العصر الأوربي الوسيط الذي يتضمن شرح موقف العقيدة المسيحية من الحياة الاقتصادية ، ودراسة الأفكار الاقتصادية التي درسها توما الإكويني.

ونصل إلى دراسة الفكر الاقتصادي في العصور الحديثة والمعاصرة التي نستعرض فيها أهم الأفكار والنظريات الاقتصادية التي أنتجها مفكروها وطرق معالجتهم للظواهر الاقتصادية عند كل من المدرسة الميركانتيلية و الفيزيوقراطية والكلاسيكية والنيوكلاسيكية ، إضافة إلى

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

دراسة أهم الأفكار الاقتصادية عند ماركس .ثم نستعرض أهم الدراسات الاقتصادية التي وردت في عصرنا وتبيان الأسس الجديدة في تحليل الظواهر الاقتصادية ودراسة المعوقات الأبستمولوجية لدور الأيديولوجيا في العملية الاقتصادية .كما نشرح علاقة المصلحة السياسية مع علم الاقتصاد ونستوضح فيها مميزات كل طرف ورسم حدود لهذه العلاقة وعرض الأسباب التي ربطت بين هذين الطرفين .

أما الفصل الثاني فهو بعنوان: الاقتصاد وعلاقته بالعلوم المتاخمة ، وهو يتضمن تحديد معنى العلم من خلال دراسة طبيعة منهجه وتوضيح شروط العلم الوضعي وقواعده، ثم نشرح مميزاته وكيفية تجاوزه للأيديولوجيا ، بعدها نستعرض علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاجتماعية المتاخمة ، فندرس علاقته مع السوسيولوجيا من خلال تحديد معنى السوسيولوجيا والعلاقة التي تربط بينهما وتمييز علم الاجتماع الاقتصادي عن علم الاقتصاد ، ثم نحلل علاقة علم الاقتصاد مع السيكولوجيا و مع علم السكان، وندرس علاقة علم الاقتصاد مع علم السياسة بوصفه علماً وضعياً .

بعدها قمنا بدراسة علاقة علم الاقتصاد مع العلوم الرياضية والإحصائية التي تناولنا فيها دراسة كل من علاقة الرياضيات مع علم الاقتصاد وعرض نتائج هذه العلاقة وتوضيح دورها في ارتقاء الدراسات والتحليلات الاقتصادية ، ثم ننتقل إلى دراسة علاقة علم الاقتصاد مع علم الإحصاء مبينين أثر هذه العلاقة ودورها في جعل علم الاقتصاد علماً كباقي العلوم المتقدمة.

أما الفصل الثالث والأخير الذي خصصناه لدراسة الظاهرة الاقتصادية بين التحليل الأيديولوجي والتحليل العلمي فإنه ينقسم بدوره إلى ثلاثة عناوين رئيسة : فالعنوان الأول هو طبيعة الظاهرة الاقتصادية وإمكانية حياديتها ، وفيه نقوم بدراسة طبيعة الظاهرة الاقتصادية وتحليل سماتها والبحث عن إمكانية تحقق الحيادية في دراسة الظاهرة الاقتصادية والصعوبات التي تعترض بلوغ مرحلة العلمية والموضوعية في نظريات علم الاقتصاد وقوانينه.

بعدها ننتقل إلى دراسة العناصر المؤثرة في بنية الظاهرة الاقتصادية وهي : الفرد، والمجتمع، والدولة، والقوة، والعمل ،ورأس المال، والتكنولوجيا ،و تتأثر جميعها بالأيديولوجيات التي تسود عصرها، على اعتبار أن الاقتصاد هو تلبية الحاجات وإشباع الرغبات وإرضاء الميول. كما أن الاكتشافات العلمية أثرت بدورها في تطوير الأنشطة الاقتصادية وتغيير النظم الاقتصادية ، لذلك انتقلنا في العنوان الثالث إلى دراسة النظم الاقتصادية المتنافسة في السيطرة على حركة الأسواق العالمية . وشرحنا طبيعة تشكل النظم الاقتصادية .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقمنا بالبحث في النظامين الاقتصاديين المتنافسين وهما النظام الاشتراكي ، والنظام الرأسمالي – الليبرالي (المعاصر) ، وتضمن الحديث عن بداية معالجة النظام الاقتصادي الاشتراكي من خلال دراسة الجذور التاريخية للاشتراكية ومراحل تطورها والتي بلور ماركس نظريتها الاقتصادية ، ثم تمت دراسة ماهية النظرية الاقتصادية الاشتراكية وشرح أسسها ، و استعرضنا التطبيق العملي للنظرية الاقتصادية الاشتراكية وفق نموذجين اثنين تمثلا في اقتصاد الاتحاد السوفياتي المنهار وفي اقتصاد جمهورية الصين الشعبية التي تميزت بالقوة الاقتصادية المنافسة لاقتصاديات الدول العظمى .

ثم ننتقل بعدئذ إلى دراسة النظام الاقتصادي الرأسمالي – الليبرالي (المعاصر) من خلال دراسة الجذور التاريخية للرأسمالية– الليبرالية(المعاصرة) ومراحل تطورها، ونشرح ماهية نظريتها الاقتصادية وعرض مبادئها التي تنتهجها في دراستها للظواهر الاقتصادية وأسلوب معالجتها للمشكلات الاقتصادية. ثم ننتقل إلى دراسة تطبيقاتها العملية من خلال عرضنا للاقتصاد الياباني والأمريكي اللذين يُعدان من أقوى اقتصاديات العالم.

أخيراً كنت آمل أن أواصل البحث في هذا الموضوع بشكل يكشف عن مزيد من الحقائق التي تنطوي عليها الظاهرة الاقتصادية وتحليل القوانين الاقتصادية حتى يتكشف لنا عن آلية نموها وتحكمها بالنسق الاقتصادي ،لولا الصعوبات التي اعترضت البحث والتي كان من أهمها قلة المراجع العربية التي تعالج هذا الموضوع ،إضافة إلى عدم توافر الكتب الأجنبية المترجمة للعربية التي تدعم دراساتها هذا البحث ، لكن تبقى إرادة التصميم موجودة لدينا في متابعة البحث مستقبلاً بعد تجاوز نواقص هذا البحث وتذليل العقبات من خلال القراءة المستفيضة لأهم الكتب الحديثة التي تناولت هذا الموضوع بشكل معمق ومتابعة الأحداث الاقتصادية ومراقبة آلية تغير العمل بالنظم الاقتصادية.

ولا يسعني في نهاية المطاف إلا أن أشكر أستاذي الدكتور عيسى البشارة على متابعته ومراجعته لهذا البحث ،وعلى مساعدته لي في تقديم المراجع التي تهم البحث ، فله مني جزيل الشكر ، كما لا أنسى أن أشكر أساتذتي الأستاذ الدكتور أحمد برقاوي ، والأستاذ الدكتور يوسف سلامة ، والأستاذ الدكتور سليمان الضاهر على ما قدموه للبحث من توجيهات كان لها دور كبير في سير البحث على الوجه الذي هو عليه. كما أشكر أخي عامر الجراح على قراءة البحث وتصويبه.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الأول

الأيديولوجيا والاقتصاد

تمهيد :

إن تحديد العلاقة بين الأيديولوجيا والاقتصاد يتطلب منا أن نشرح معنى الأيديولوجيا ومعرفة ماهيتها وحدودها . وبذلك يمكن الوقوف عند تلك العلاقة التي نستوضح منها تباعًا تأثيرها وآلية عملها في الاقتصاد ، وهذا الأمر يستلزم أن نقف عند النظريات الاقتصادية عبر التاريخ الإنساني بدءًا من العصر اليوناني (الذي استطاع فيه أرسطو صياغة أول نظرية في علم الاقتصاد) ومرورًا بالعصر الوسيط الذي طرح العديد من باحثيه وفلاسفته أفكارًا اقتصادية مرتبطة بالأخلاق والدين ، والتي تم تجاوزها مع مجيء العصر الحديث الذي انفجرت فيه العلوم الوضعية آذنةً بنوع جديد من النظريات الاقتصادية التي تأثرت بالعصر الجديد (الثورة الصناعية والعلمية والاكتشافات الجغرافية) . وحاول باحثوها الوصول إلى نظريات يمكن من خلالها ضبط الظاهرة الاقتصادية ، واكتشاف المبادئ الثابتة والعلائق بين تلك الظواهر والتي من خلالها يتم الوصول إلى قوانين اقتصادية تمكّن الباحث من التنبؤ الاقتصادي مستقبلًا.

في هذا الفصل : سيتم تحديد الإطار العام لمعنى الأيديولوجيا ، وتوضيح نشأتها عبر التاريخ الإنساني للمعرفة وإبراز أهم تعريفاتها التي من خلالها نستقرئ ماهيتها والدخول إلى عالمها الذي مازال مثار إشكالية حول دورها في العلوم عامة والعلوم الإنسانية خاصة ومعيارها في هذه العلوم . بعدها أنتقل لشرح تأثير الأيديولوجيا في الاقتصاد ، مجيبًا على سؤال يطرح نفسه وهو: هل تشكّل الأيديولوجيا عائقًا أبستمولوجيًا في التطور المعرفي لعلم الاقتصاد والوصول به إلى مراتب العلوم الوضعية ؟ أو أن الأيديولوجيا عجّلت من حركة تطور علم الاقتصاد وتحديد ماهيته ووضع قوانين ثابتة يمكن التنبؤ بالظواهر الاقتصادية ؟ .

هذا الأمر يدفعنا إلى دراسة العلاقة بين المصلحة السياسة وعلم الاقتصاد ، الذي جاء كثير من الباحثين ليضع الاقتصاد في دائرة المصلحة السياسية،حتى تم استبدال تسمية[علم] الاقتصاد بتسمية أخرى هي الاقتصاد السياسي . يلزم منا هنا تحديد العلاقة الجدلية بين المصلحة السياسية وعلم الاقتصاد ،وتوضيح التأثير الذي يمارسه كل منهما على الآخر وأين

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تقف حدود هذه العلاقة وتبيان خصوصية كل منها عن الآخر وصولًا لتحديد مفهوم نظري لعلم الاقتصاد .

أولا – ما الأيديولوجيا ؟

الأيديولوجيا مصطلح فيه لبسٌ وغموض أثار إشكالية معرفية كبيرة بين العلــوم ، كمــا طرح العديد من الأسئلة التي أفرد لها الباحثون كتبًا أسهبوا فــي شــرحها وتحديــد مفهومهــا وإطارها العام ، إلاّ أن تلك الشروحات جاءت متباينة إلى حدٍ أثارت الخلاف حــول تعريفهــا وموقفها من العلوم ومدى الآثار التي تتركها في علاقتها مع تلك العلوم .
فالأسئلة التي يطرحها البحث هنا: ما الأيديولوجيا ؟كيف نشأت ؟ما الظروف التي ألبستها قناع السلبية ؟ من الذي يقف وراءها ويحرّكها ؟ ما مدى ارتباطها بالعلوم الإنــسانية والوضــعية ؟ وهل تشكّل عائقا معرفيًا للعلوم ؟ .

1- نشــــــأتهـــــا :

تشير معظم الكتب والدراسات إلى أن مصطلح الأيديولوجيا ظهر بهذه التسمية في القرن الثامن عشر في كتاب (مذكرة حول ملكة التفكير) للمفكــر الفرنــسي(انطــوان ديــستوت دي تراسي)[*] (Antoine Destutt De Tracy). الذي هدف من وراء ذلك إلى أن ينظم الأفكار في عصر كانت الأفكار فيه في حالة فوضى وضياع بسبب ما علق بها من الأوهام والخرافات وهذا الأمر حتّم عليه أن يقف عند علم ينظم هذه الأفكار بغية الوصول إلى الحقيقة. وقد عرّف الأيديولوجيا " أنها العلم الذي يدرس الأفكار بالمعنى الواسع لكلمة (أفكار) أي مجمل واقعات الوعي من حيث صفاتها وقوانينها وعلاقتها بالعلائم التي تمثّلها ولاسيّما أصلها " [(1)] .

وبذلك يكون دي تراسي قد فتح الباب أمام العلاقة الجدليــة للأيــديولوجيا مــع العلــوم الأخرى ، وأصبحت الأيديولوجيا مثار جدل وإشكال : فمنهم من نظر إليها نظرة سلبية وإلــى آثارها المدمرة للعلوم ، ومنهم من اعتبرها وسيلة مساعدة للعلم ،إذ لا يمكنه الــدخول إلا مــن بوابتها ، وبذلك تصبح الأيديولوجيا آلة العلم .ومن خلال قراءتنا للعصر الحديث وتحديدًا بــين

[(*)] – مفكر فرنسي ، قام بتدريس الفلسفة وعلم النفس في المعهد العلمي الفرنسي أيام حكم نابليون بونــابرت ، نــشر كتابه"عناصر الأيديولوجية " (Elements de ideologie) عام 1815م ،وله كتاب آخر نشره فــي واشــنطن باللغــة الإنكليزية عام 1811م حمل عنوان "ملاحظات على روح القوانين لمونتسكيو". كما نشر كتاب في أواخر حياته بعنوان "بحثاً عن الحب "عام 1826م .

[(1)] – معن زيادة ، الموسوعة العربية الفلسفية ، معهد الإنماء القومي : بيروت ، 1986م ، ج1 ، ص 159 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

القرنين الخامس عشر والتاسع عشر ، نجد الكثير من الإنجازات العلمية والصناعية والاكتشافات الجغرافية وشيوع الحرية وزيادة الرفاهية والسيطرة على الطبيعة ، وشروع الإنسان في بناء حضارته وفق مصالحه واهتماماته وتحقيق سعادته .

فالأمور التي تم ذكرها مسبقًا – كلها مجتمعة – قد هيأت تربة صالح لنمو الأيديولوجيا في ظل هذا التطور الحضاري . وقد تبارى الفلاسفة والمفكرون في دراسة الأيديولوجيا وفق منظورهم وخلفيتهم الفلسفية ، فجاءت دراساتهم متباينة كان ذلك واضحًا في تعريف الأيديولوجيا وتحديد أهدافها وموقفها من العلوم ، ولكن قبل التطرق إلى ما جاء في كتب الفلاسفة والمفكرين وجب الوقوف عند المدلول اللغوي لكلمة الأيديولوجيا .

2- معنى الأيديولوجيا لغوياً :

ورد المدلول اللغوي لكلمة الأيديولوجيا في الموسوعة العربية الفلسفية بأنها " ذات أصل يوناني Idea = فكرة ، Logos =علم ،ألفينا أنها تعني علم الأفكار" (1).

كما وردت في قاموس وبستر الإنكليزي بأنها " منظومة من الأفكار تُعنى بالظواهر التي تتعلق بالحياة الاجتماعية أسلوب التفكير الذي يميز الفرد أو الطبقة" (2).

وجاءت في معجم مصطلحات عصر العولمة تشير إلى "مجموعة متماسكة من الأفكار والمبادئ التي تقدّم لنا دليلًا للعمل وفق هذه الأفكار التي يعتنقها فرد أو مجموعة من الأفراد ، أي أنها ناتج عملية تكوين نسق فكري عام يفسر الطبيعة والمجتمع والفرد ويطبق عليها بصفة دائمة " (3).

وقد وردت أيضًا في موسوعة لالاند في معاني متعددة تحدد طبيعتها فهي :

" أ- بالمعنى المبتذل : تحليل أو نقاش فارغان لأفكار مجردة لا تتطابق مع وقائع حقيقية، كما أن كلمة فكروي تستعمل بهذا المعنى . ب- مذهب يُلهم أو يبدو أنه يُلهم حكومة أو حزباً. ج – فكر نظري يعتقد أنه يتطور تطورًا تجريديًا في غمار معطياته الخاصة به ، لكنه في الواقع تعبير عن وقائع اجتماعية ولاسيّما عن وقائع اقتصادية ، فكر لا يعنيه ذلك الذي يبنيه أو على الأقل لا يأخذ في حسبانه أن الوقائع هي التي تحدد فكره "(4).

---

(1) – معن زيادة ، الموسوعة العربية الفلسفية ،ج1،ص 159 .

(2) – ناظم عبد الواحد الجاسور ، موسوعة علم السياسة ، دار المجدلاوي للنشر : عمان ، 2004م ، ص 94 .

(3) – إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي ، مصطلحات عصر العولمة ، دار الثقافة : القاهرة ، 2004م ، ص 33 .

(4) – أندريه لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية ، تعريب خليل أحمد خليل ، منشورات عويدات: بيروت- باريس، ط 2،2001م،المجلد الثاني ، ص611 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إذًا مما تقدم ذكره حول الدلالة اللغوية لمعنى الأيديولوجيا نجد أن الأيـــديولوجيا : هـــي علم الأفكار ، وهي كلمة يونانية الأصل ،وأطلق تسميتها المفكر الفرنسي ديستوت دي تراســـي في مؤلَّفَيه لوضع حد لفوضوية الأفكار ضمن علم ينظمها للوصول إلى معرفة يقينيـــة . ومـــا لاحظناه في الشرح الموصوف للأيديولوجيا أن هناك تباينًا واضحًا حول دلالاتها اللغوية وهذا سيعقّد من تحديد المفهوم والتعارض في أهداف الأيديولوجيا في العلوم .
فالتعريفات التي وردت في مؤلفات الفلاسفة والمفكرين قد تباينت في المعنى وتعـــددت الآراء في تحديد ماهيتها وموقفها من العلوم ، ونورد هنا أهم التعريفات للأيديولوجيا كما وردت فـــي كتب دارسيها .

3- تعريف الفلاسفة والمفكرين للأيديولوجيا :

إن تعقّد مفهوم الأيديولوجيا وكثرة أبعادها وتعدد جوانبها وميادينها قد أخـــذت اهتمـــام وجهود الفلاسفة والمفكرين نحو البحث عنها ومعرفة أحكامها بغية تفسيرها والاهتـــداء إلـــى أصولها ومصادرها وتحديد طبيعتها . وفيما يلي عدد من التعريفات التي حاول واضـــعوها أن يوضحوا لنا حقيقة الأيديولوجيا:

فقد عرّف ريمون آرون الأيديولوجيا بأنها " منظومة لتفسير العالم الاجتماعي تنطـــوي على نظام من القيم المقبولة وتقترح إصلاحات ينبغي إنجازهـــا وانقلابًـــا يخـــشاه النـــاس أو يأملونه"(1). وبهذا التعريف يجعل آرون الأيديولوجيا أداة تفسّر المجتمع المحتضن لعالم القـــيم التي يفرضها بدوره على الأفراد فيلتزمون بها ، إضافة إلى أنها تـــصوغ اقتراحـــات ملزمـــة للأفراد والمجتمع . أما آدم شاف فقد جاء بتعريف مشابه لسلفه آرون للأيديولوجيا ، واصـــفًا إياها بأنها تمثّل منظومة قيم مجتمعي إضافة إلى أداة تقـــويم وتعمـــل علـــى تحقيـــق أهـــداف المجتمع. فيعرِّفها بأنها " منظومة من الآراء تحدد من جراء اعتمادها على منظومة من القـــيم المقبولة اتجاهات الناس وسلوكاتهم إزاء أهداف التطور المتوخاة وأهداف المجتمـــع والفئـــات الاجتماعية أو الفردية "(2) .

أما الأيديولوجيا عند ألتوسير فتعمل على خلق ذات حرة ومبدعة وفعالة كما تهيؤه للعيش في مجتمعه وتقبله قيمه وعاداته وتمثل أهدافه وتبنيها الذي من خلاله ينطلق بمجتمعه نحو التقدم والتطور ، وبهذا يكون لها دور تاريخي في بناء المجتمع . فالأيديولوجيا عند

---

(1) – فرناند دومون ، الأيديولوجيات ، ترجمة وجيه أسعد ، منشورات وزارة الثقافة والإرشـــاد القـــومي : دمـــشق ، 1977م ، ص 5 .
(2) – المرجع السابق .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ألتوسير: " هي منظومات من التصورات (صور ، أساطير ، أفكار ومفاهيم) لها منطقها ودقتها الخاصين بها، وتتمتع بوجود تاريخي في قلب مجتمع معين"[1].وبذلك تتغذى الأيديولوجيا– حسب ألتوسير– بمعارف ورموز وأساطير ، وتقوم بدور الإقناع والتلاحم بين الأفراد في مجتمع معين . وبهذا تكون الأيديولوجيا بعيدة عن منطق العلم ومختلفة عنه ولها منظومتها الخاصة والمستقلة عنه ، فهي ذلك التصور الذهني المستقى من الأسطورة التي تنسج الأيديولوجيا . وهذا يعطيها تأييدًا واسعًا بين عامة الأفراد في المجتمع الذي توجد فيه .

كما أن فرناند دومون قد أعطى الأيديولوجيا في تعريفه لها معنىً جديدًا واعتبرها ضربًا من الممارسة التي تعمل على إنشاء الذات وتقوم بوظيفة تأليفية وتعطي حكمًا كليًا وفق إنتاجها النوعي . مؤكدًا أن للأيديولوجيا واقعًا مؤثرًا بدرجة كبيرة على الوعي الإنساني رغم أنها حقيقة ليست واقعية كباقي العلوم الأخرى كالتكنولوجيا مثلًا ، فهي ذات قوة تمارس فعاليتها على الأفراد في مجتمع ما ، ولديها دلالات وحجج وبراهين لإثبات الوقائع التي تحصل في المجتمع . فيعرّفها دومون بأنها " عمل تأليفي لا لأنها تكشف عن نمط مجرد يحلل كلية عينية كما تدعي النظرية أن تفعله وإنما لأنها وظيفة إنشاء كلية "[2].

وفي موضع آخر من كتاب الأيديولوجيات لـ فرناند دومون يعتبر الأيديولوجيا بأنها بديل للأسطورة ، وبهذا المعنى يكون قد أعطى صفة أخرى للأيديولوجيا بأنها عالم غيبي له قداسته ويضفيها على الأشياء والأفراد وفق مصالح معينة ، فيرى أن الأيديولوجيات تكون " بمنزلة ناميات للأسطورة ،بمنزلة الضامن والبديل لها"[3]. وبهذا تأخذ الأيديولوجيا مكان الأسطورة وتكون محركة لمصالح الطبقات الاجتماعية وأهدافها والوسيلة المشرعة لوجودها وضمان استمرار سلطتها ، وتغدو هنا الأيديولوجيا الأداة المقدسة بأيدي المصالح سواء الفردية أم الاجتماعية .

ونجد عند عالم الاجتماع ماكس فيبر أن الأيديولوجيا تمنح صاحبها الشرعية ومن دونها لا يمكن لأي نظام أو سلطة الاستمرار ، فيرى أن على " كل نظام للقوة ، للسلطة ، أو كائنًا ما يكون أن يكافح دائمًا إلى إضفاء الشرعية على نفسه . وهو يقول ترتيبًا على ذلك بأن المكان الذي تنشأ فيه الأيديولوجيا يقع في منظومة إضفاء الشرعية على نظام قوة ما "[4].

---

[1] - فرناند دومون ، الأيديولوجيات ، ص 5 .
[2] - المرجع السابق ، ص 58 .
[3] - المرجع السابق ، ص66 .
[4] - بول ريكور ، محاضرات في الأيديولوجيا واليوتوبيا ، ترجمة فلاح رحيم ، تقديم وتحرير جورج هـ. تايلور، دار الكتاب الجديد المتحدة : بيروت ، 2002م ، ص 153- 154 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتكون الأيديولوجيا – حسب فيبر – بأنها مشرّعة للقوة والسلطة ولأي أمر كان ومن دون هذه الشرعية تزول السلطة وتنهار ، فهي ضرورة لا بد من وجودها بل هي أساس كل وجود.

أما ليفي شتراوس فقد اعتبر الأيديولوجيا شحنة انفعالية ، مهمتها أن تشحن وجدان الفرد برموز وأهداف يراد تحقيقها.فيعرّف الأيديولوجيا " بأنها منظومة فكرية قادرة على التعبئة الوجدانية للفرد والجماعة.أي قادرة على شحن وجدان الفرد وتعبئته حول جملة من الرموز والأهداف. و بالإضافة إلى وظيفتها الاجتماعية العامة في تزويد أفراد المجتمع بشعور الهوية الذي تمثله مجموعة من الأحداث والمصالح والرموز"(1). فالوجدان – حسب علماء النفس – له تأثير كبير ومديد في ذات الفرد وقادر على توجيه سلوكه نحو تحقيق مصالحه ، ويضيف شتراوس على ذلك : أن الأيديولوجيا تمنح شعورًا بالهوية ،وبهذا المعنى تغدو ضرورية الوجود ومن دونها تصبح حياة الفرد أو الجماعة مهددة بالضياع والزوال ،لأن الهوية شرط الانتماء الأول في الحياة .

وقد صرَّح يورغين هابر ماس في كتابه التقنية والعلم بوصفه أيديولوجيا ، بأن الأيديولوجيا لديها قدرة انتشار كبيرة وواسعة وتغلغل في وعي الجموع من الأفراد ، إضافة إلى أنه يميز بين أيديولوجيا جديدة وأيديولوجيا قديمة ، فالأولى مرتبطة بفعل عقلاني والثانية مجرد ولاء واستغلال . ويرى أهمية التقنية من خلال " قدرتها على التغلغل في وعي جموع السكان المحيِّدة سياسيًا بوصفها أيديولوجيا خلفية وعلى الكشف عن قوة مشرعنة "(2).

أما عند كارل ياسبري فقد اعتبرت بمنزلة نظرية كلية مفسّرة للعالم وتنطوي على حقيقة مطلقة رغم أن الحقيقة الموضوعية تعتبرها وهم تعتريه مصالح الفرد أو الجماعة ، فيعرفها بأنها " تركيبة من الأفكار ومن التصورات التي تبدو بنظر صاحبها بمنزلة تفسير للعالم أو لوصفه الخاص ، يمثّل الحقيقة المطلقة لكن بشك ووهم يبرر به نفسه ويغطيها ويهرب في ظله بطريقة أو بأخرى ، تبعَ ما يقتضى صالحه"(3).

وبهذا تعمل الأيديولوجيا بمعنى نظرية مفسرة للعالم ممتلكة حقيقة مطلقة تخفي وراءها قناع المصلحة التي يسعى صاحبها لتحقيقها بعد شرعنتها .

في حين رأى دوبيران أن جميع العلوم تحلِّق في سماء الأيديولوجيا لكون العلوم هي من محض أفكارنا ،وبذلك يصعب استغناء العلوم عن الأيديولوجيا التي تدلنا بدورها على

(1) – عدنان عويِّد ، الأيديولوجيا والوعي المطابق، دار التكوين : دمشق ، 2006م ، ص 53 .

(2) – يورغين هابرماس ، التقنية والعلم كأيديولوجيا ، ترجمة إلياس حاجوج ، منشورات وزارة الثقافة : دمشق ، 1999م ، ص103-104 .

(3) – معن زيادة ، الموسوعة العربية الفلسفية ، ج1، ص 163 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأفكار وعلاقتها معها . فيقول : " تحلّق الأيديولوجيا ، إذا جاز التعبير ، في أجــواء العلــوم كافة لأن العلوم لا تتألف إلاّ من أفكارنا ومن مختلف علاقات هذه الأفكار "[(1)].

وقد نظر عالم الاجتماع إميل دوركايم للأيديولوجيا بأنها وعي لأفكارنا وتحليلهــا وتأليفهــا ، وهي تقوم مقام العلم الوضعي الذي يلاحظ الأشياء ويصنفها ويقارنها حتى يصل إلــى تحقيــق هدفه العلمي المنشود .

ويصف كارل فردريك الأيديولوجيا على أنها "منظومة من الأفكار تنحو إلى الحركــة نموذجيًا تحتوي على برنامج وإستراتيجية لتحقيقه وظيفتها الأساسية وهي توحيــد المؤســسات التي أقيمت حولها"[(2)]. وتغدو هنا عاملًا موّحدًا أو منظمًا للمجتمع، منطلقة من إســتراتيجيتها الخاصة بها التي يعتنقها فرد أو حزب أو جماعة ما.

وتجعل الرؤية الأيديولوجية الفرد يرى الأشياء والظواهر لا طبقًا لواقعها الموضــوعي، بل طبقًا لمبادئ مجتمعه أو حزبه . فالأيديولوجية تتوفر، في مبادلاتها مــع الواقــع المتغيــر وحقائقه الموضوعية، على آليات داخلية من التفسير تعمل على تحقيق الأهداف والمصالح التي يبتغيها المجتمع أو الحزب ،في حين جاء بولا نتزا ليقول: إن الأيديولوجيا قناع يخفــي وراءه حقائق متناقضة ، وتغدو الأيديولوجيا بعالمها المتخيل مزيفة ومشوهة للحقيقة فينظر نتزا إلــى الأيديولوجيا بأنها مزيفة وتحمل حقائق متناقضة ذلك أن " الفاعلية التي تبــذلها الأيــديولوجيا لتجعل علاقات الناس بتاريخهم من وجهة نظر المعاش ذات دلالة هي نفسها التي تجعل منهــا أيديولوجيا باطلة ، ذلك أنها لا تفلح في الاضطلاع بمهمتها إلاّ أنها تــستر شــروط الوجــود الواقعية"[(3)].

أما دانيل فيدال فاعتبر الأيديولوجيا –حسب تعريفه لها– " مرحلة من مراحل التناقض ... تطرح نفسها من حيث إنها منظومات عمل مختلفة"[(4)]. وهذا الأمر نجده أيضًا عند العــالم النفسي سيغموند فرويد الذي هاجم الأيديولوجيا بوصفها تزوّد الفرد بأفكــار وهميــة زائفــة ، فيقول : " إن الأفكار أوهام تخدعنا بها الرغبة الإنسانية لتصل إلى هدفها وتعرية الأوهام مــن صبغة الحق التي يلصقها بها العقل المخدوع هي واجب العلم "[(5)]. فهذا الموقف السلبي تجــاه الأيديولوجيا من قبل فرويد ليس غريبًا بوصفه مؤسس العلمية في دراسة النفس البشرية حيــث

---

(1) – معن زيادة ، الموسوعة العربية الفلسفية ، ج$_1$، ص 159 .

(2) – مالك عبيد أبو شهيوة و محمود محمد خلف ، الأيديولوجيا والسياسة ، الدار الجماهيرية : ليبيا ، 1995م ، ج$_2$ ، ص 23 .

(3) – فرناند دومون ، الأيديولوجيات ، ص 56 .

(4) – المرجع السابق . ص 114 .

(5) – عبد الله العروي ، مفهوم الإيديولوجيا ، المركز الثقافي العربي : الدار البيضاء، ط$_7$ ، 2003م ، ص 42 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

طبّق المنهج العلمي في دراسته للتوصل إلى فهم حقيقي لسلوك الإنساني الظاهري والباطني،لذلك دعا إلى القضاء على الأيديولوجيا بوصفها مضللة للفكر الإنساني بوساطة العلم.

وقد نحى فردريك إنجلز(1820– 1895م) منحى فرويد في الموقف السلبي من الأيديولوجيا واعتبرها مضللة للفكر ومشوهة له ، فيعرفها بأنها " عملية ذهنية يقوم بها المفكر وهو واعٍ إلاّ أن وعيه زائف لأنه يجهل القوى الحقيقة التي تحركه ولو عرفها لما كان فكره أيديولوجيا" (1).هذه المعارضة للأيديولوجيا من قبل إنجلز أتت من خلال تعارض الأيديولوجيا مع فلسفته التي يؤكد فيها أن الواقع هو الذي ينتج الأفكار ويخلق الوعي وليس العكس ، ومن خلال ذلك نصل إلى حقائق تنتمي إلى هذا الواقع . فالعلم الحقيقي ينطلق من خلال نشاط الإنسان وعملية تطوره المادية في حين تكون الأيديولوجيا من إنتاج الذهن وليس من إنتاج الواقع ، وبذلك تفقد المعرفة الحقة وتكون غير مطابقة للواقع وحذفت منها عناصر التاريخ المادية وعندها تضلل الإنسان عبر زيف أوهامها الخادعة .

والموقف ذاته نجده عند عالم الاجتماع الألماني كارل مانهايم (1893– 1947م)الذي ميّز بين لفظين للأيديولوجيا الأول هو لفظ جزئي " يكون المقصود ضمناً عندما تدل الكلمة على أننا نتخذ موقفاً متشككاً تجاه الأفكار والتصورات التي يتقدم بها خصمنا ، إذْ نعتبرها تمويهات واعية – بدرجات متفاوتة – تخفي الطبيعة الحقيقية لوضع لن يكون الاعتراف بحقيقته متفقاً مع مصالح هذا الخصم "(2).فالأيديولوجيا بالمعنى الجزئي – حسب مانهايم – هي تصورات أو أفكار مضللة ومزيفة تستخدم لتلبية مصالح أو أهداف فرد أو مجتمع أو حزب ما ، وتغدو أحكامها أحكام قيمة تحاول تقنّيع الواقع بأفكارها أو بتصوراتها . أما اللفظ الثاني للأيديولوجيا فقد أطلق عليه مانهايم لفظ كلي فيرى أنها " تشير إلى عصر ما أو أيديولوجيا جماعة تاريخية–اجتماعية محددة كأيديولوجيا طبقة مثلاً عندما يكون هدفنا هو أن نوضح سمات وتركيب البناء الكلي لعقلية ذلك العصر أو الجماعة "(3).

وبالجمع بين لفظي الأيديولوجيا نجد أنها عبارة عن مبررات وتفسيرات ذهنية وتكون مشوّهة ومضللة ومتسترة على الوضع الواقعي وتفعل بالإنسان فعل الأوهام التي يكبِّل قيود إبداعه وحريته وعقلنته التي يتم من خلالها الوصول إلى الحقيقة الحقة المنطلقة أساساً من الواقع . كما أن الأيديولوجيا – حسب مانهايم – تغدو تعبيرًا عن وضع اجتماعي_تاريخي

(1) – عبد الله العروي ، مفهوم الإيديولوجيا ،، ص 34 .

(2) – كارل مانهايم ، الأيديولوجيا واليوتوبيا ، ترجمة محمد رجا الديريني ، شركة المكتبات الكويتية : الكويت ، 1989م ،ص129.

(3) – المرجع السابق ، ص 129 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

محدد وهذا قد استقاه من الماركسية التي نظرت للآراء المتعلقة بواقع اجتماعي ما ، وهي آراء أيديولوجية كونها تريد تحقيق مصلحة ما ،يؤدي إلى كسب السلطة والقوة الشرعية لوجودها ، فما دامت تعبِّر عن ذلك الوضع الاجتماعي المحدد فإنها تصل إلى حقيقة نسبية وهذا عكس العلم . وقدَّم مانهايم حلًا يأخذ الإنسان نحو الحقيقة المطابقة للواقع ويكون ذلك عبر الطبقة المثقفة وهي الطبقة الوحيدة القادرة على فعل ذلك من القضاء على زيف ووهم الأيديولوجيا بما تملكه من ذات حرة ومبدعة .

وبالنظر إلى ما جاء في الفكر العربي حول الأيديولوجيا نجد أن هنالك مواقف متباينة حول معناها ودورها في العلوم ، ولدى الأحزاب السياسية وقد تناولها المفكر العربي عبد الله العروي بشكل نقدي وحلل مفهومها في كتابه الموسوم (مفهوم الإيديولوجيا) ، في حين نجد الدعوات عند بعض المفكرين العرب كإلياس مرقص تتجه نحو إقامة الحد عليها بوصفها تمارس دورًا سلبيًا في المعرفة . وفيما يلي نستعرض أهم ما جاء عند بعض المفكرين العرب حول معنى الأيديولوجيا وموقفهم منها .

فقد اعتبر المفكر العربي عبد الله العروي الأيديولوجيا أداة مصالح فئوية ،وهو ينظر بمنظارها ويعطي حكمًا وفقاً لما ترتأيه الأيديولوجيا ،فيعرِّفها بأنها" قناع لمصالح فئوية إذا نظرنا إليها في إطار مجتمع آني ،وهي نظرة إلى العالم والكون إذا نظرنا إليها في إطار التسلسل التاريخي"(1).

في حين ربط محمد سبيلا وجود المجتمع بالأيديولوجيا التي من دونها – حسب رأيه– لا يمكن القول بوجود المجتمع ، ذلك أن الأيديولوجيا هي التي تمنح المجتمع هويته الاجتماعية ، وعبَّر سبيلا عن هذا بقوله: " المجتمع بدون أيديولوجيا هو عبارة عن مجموعة أو شتات من الناس والوطن بدون أيديولوجيا عبارة عن أرض ، فهي إذن مكوِّن أساسي من مكونات كل مجتمع إذ لا وجود لمجتمع بدون أيديولوجيا" (2).

وبهذا الأمر يُرهن وجود أي مجتمع بوجود الأيديولوجيا التي تمنح المجتمع السلطة وتشرّعها حتى يكتسب ديمومته والحفاظ على هويته ، فهي تصبح أمرًا ضروريًا لا بدّ منه كونه أداة تُرضي الأفراد وتمنح للنظام شرعية حكمه عليهم .

أما المفكر مالك عبيد أبوشهيوة فقد اعتبر الأيديولوجيا مرآة الطبقة السائدة وأعطاها مهمة إعلامية تروِّج للطبقة السائدة وتعلى من شأنها ، ذلك أن سلطة الأيديولوجيا – حسب تعبيره – مستمدة من فعل الممارسة الذي تقدِّسه الأيديولوجيا وتعتبر محركها ، كما أنها

(1) – عبد الله العروي ، مفهوم الإيديولوجيا ،ص 53 .

(2) – محمد سبيلا ، الأيديولوجيا نحو نظرة تكاملية ، المركز الثقافي العربي : الدار البيضاء ، 1992 ، ص 19 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تستخدم وسائل بطرق شتى لطرح شعاراتها التي تبتغي إضفاء الشرعية لهـــا ، فالأيـــديولوجيا تعني عنده أنها " تُشكِّل منظومة من الأفكار يدرك من خلالها العالم ويفسّر، فهي تُشكّل إطارًا مرجعيًا ينهل منه الإنسان معارفه وتفسيراته حول السياسة "[1]. فما دامت الأيديولوجيا مفسِّرة للسياسة فإن عليها أن تقدّم في تفسيرها أفكارًا تؤيد هذه السياسة وتنقد تلك التي تتعارض مـــع رؤيتها وتعوق تحقيق أهدافها .

ويرى المفكر العربي عبد السلام بنعبد العالي أن الأيديولوجيا أداة تعطـــي للتناقـــضات الواقعية طابعاً غيبيًا، ويصف الأيديولوجيا بأنها " تستثمر العلاقات الحقيقية في علاقة وهمية . والأيديولوجيا هي العلاقة التي تعبِّر عن إرادات وآمال ومطامح أكثـــر ممـــا تـــصف واقعـــاً معينًا "[2]. فيرى بنعبد العالي بأن الأيديولوجيا هي ضرب من الخيال لا تقدّم أي معرفة حقـــة كونها غير مرتبطة بالقوى المادية المنتمية للواقع ، إلاّ أن الناس لا يمكنهم الاستغناء عنها بمـــا تتضمنه من قيم وأفكار تأخذ الطابع المقدّس تلقى قبولاً عند جموع الأفراد الذين يحققون مـــن خلالها مصالحهم وأهدافهم المبتغاة من وراء الأيديولوجيا السائدة في مجتمعهم .

فكأن ما أراد قوله أن الأيديولوجيا تمارس دورًا كما كانت الأساطير قديمًا تمارس دورها في نشر أفكارها عبر منحها القدسية والغيبية فتعطي لصالحها السلطة والقوة والـــشرعية فـــي ممارسة تلك الأفكار التي تنحو بها نحو تحقيق أهدافها ورغباتها . هذه المشابهة إنما تتأســـس على اعتبار أن لا وجود حقيقي في الواقع المعيش لكليهما ، فهي تـــصورات مفارقـــة للواقـــع ومليئة بأحكام قيمة تجمِّل الواقع بما فيه من تناقضات ، كما تعمل علـــى مخاطبـــة العواطـــف والمشاعر والرغبات وتتغلغل في العادات والتقاليد وعبر الأعراف الاجتماعية لترى النور فـــي تحقيق أهدافها التي تحركها مصالحها المحدودة والمعدَّة مسبقا فهـــي نـــسبية ومحـــدودة تبعـــا لانتشارها بين مؤيديها .

وبعد هذا الاستعراض لتعريف المفكرين للأيديولوجيا في المنظورين الغربي والعربـــي ، نستدل على مدى التباين الكبير في تحديد مفهوم الأيديولوجيا ، وبهذا تبقى هذه الإشكالية صعبة التأطير ، وتقديم تعريف جامع مانع يحدد فيها صفات الأيديولوجيا وجوهرها يظل أمرًا صعبًا. إلاّ أنه يمكن تصنيف هذه التعاريف في إطار مجموعتين رئيستين :

المجمـــوعـــة الأولـــــى: تعني الأيـــديولوجيا عنـــدهم أنهـــا منظومـــة مـــن الأفكـــار والتصورات والمفاهيم والقيم وتقوم بتقديم العون للعلم وللفرد والمجتمـــع أيـــضاً فـــي تحقيـــق

---

[1] – مالك عبيد أبو شهيوة و محمود محمد خلف ، الأيديولوجيا والسياسة ،ص 71 .

[2] – عبد السلام بنعبد العالي ، الميتافيزيقا " العلم و الأيديولوجيا " ، الشركة المغربيـــة للناشـــرين المتحـــدين – دار الطليعة: الرباط – بيروت ،1981م ، ص 104 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أهدافهم . وقد ذهب فريق من هذه المجموعة إلى اعتبار الأيديولوجيا عاملاً مسهّلاً ومدّعماً في نشوء المجتمع ومنحه هويته الاجتماعية ، وتعطيه الشرعية في سلطته ودعمه لتحقيق أهدافه في كما تعطي الأفراد التلاحم الاجتماعي فيما بينهم فتصبح الأيديولوجيا –حسب رؤيتهم– أداة سلطوية تمنح الشرعية لأي مجال تدخل فيه.

المجموعة الثانية : رأت في الأيديولوجيا أداة تفكير مضللة ومزيفة ملأى بأفكار وهمية تعمل على إعاقة تقدم العلم . ذلك أنها نقيض الحقيقة الموضوعية وتقيّد حركة الفرد في التفكير والإبداع وتكبله بأفكارها المسبقة وتصوراتها الجاهزة . فزعموا أن الأيديولوجيا تحرّكها المصالح الفئوية مستخدمة القوة والسلطة في فرض أهدافها ومنحها الشرعية في وجودها . " فالأيديولوجيا هي حقاُ تبرير لما هو قائم إذ ْ تعمل بوحي من الوجدان المزيف للعصر على تعظيم هذا القائم وتجميله"[(1)]. وبهذا المعنى تغدو الأيديولوجيا – حسب المجموعة الثانية – نظام فكري يعمل على إيجاد تبريرات وتفسيرات لازمة لحماية مصالح فئات مسيطرة في مجال من مجالات الحياة البشرية . لهذا اُعتبرت أداة سلبية هدَّامة للفكر البشري .

وبالمطالعة بين هاتين المجموعتين المتناقضتين في تحديد ماهية الأيديولوجيا : نجد في المجموعة الأولى الصورة الايجابية والداعمة لوجود الأيديولوجيا ودورها وإسهامها في تطوير العلوم عامة ، لا يمكن للإنسان الاستغناء عنها . في حين نجد المجموعة الثانية قد اتخذت موقفا ً سلبيا ً وعدائيا ً من الأيديولوجيا وعملت على محاربتها على اعتبار أنها نقيض العلم وتسبب جهلًا وتخلفًا لحركة النمو الاجتماعي والاقتصادي ، لما تحمله من أفكار بالية ومضللة تحركها مصالحها المحدودة والضيقة .

هذا التناقض بين المجموعتين في تحديد مفهوم الأيديولوجيا لا يمنع من تحديد إطار عام لمفهوم الأيديولوجيا ، فيمكننا القول : إنها أداة تفكير تستخدم كمساعدة للوصول إلى الهدف أو الحقيقة المنشودة من البحث يحددها الباحث مسبقا ً ، وتحركها مصالح محدودة ، ويغدو الحكم عليها وفقا ً لما تحققه من فائدة مرجوة تعود فيها على حاملها .

وبالتمعن في دور الذات في الأيديولوجيا أجد أن لها دورًا فاعلا ً إلى حد أنها تؤثر على الموضوع وتطغى عليه فهي أداة محرك رئيسي للأفكار والتصورات والمفاهيم فهي تعمل على قولبة الموضوع بما يناسب أهدافها المعدة مسبقا ً من هذه الذات بغض النظر عن إيجابيتها وسلبيتها . إذا ً هذه الإشكالية في تحديد مفهوم الأيديولوجيا امتدت لتشمل علاقة

(1) – ياكوب باريون ، ما هي الأيديولوجيا ؟ ، ترجمة أسعد رزوق ، الدار العلمية : بيروت ، 1971م ، ص 39 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأيديولوجيا بالعلوم . وقد دخل الباحثون في مماحكات كثيرة وجدل طويل حول هذه العلاقة بين السلب والإيجاب في تقدم العلوم.

وبالعودة إلى تاريخ الفكر البشري نجد أن وعي الإنسان مر بمراحل تطور وارتقاء ووصل إلى ما وصل إليه اليوم من تقدم في هذه العلوم. فالمشكلات التي واجهت الإنسان دفعته إلى دراسة الظواهر الطبيعية بعمق أكثر ودقة وموضوعية ليكشف عن قوانين تحكم هذه الظواهر يمكن من خلالها ضبط تلك الظواهر وإمكانية التنبؤ بها.
هذا ما جاءت به ثورة فرانسيس بيكون الذي جاء بمنهج علمي قائم على الملاحظة والتجربة والحد من تأثير الذات الباحثة لتأخذ دور المشاهد والملاحظ المحايد والمراقب للظاهرة المدروسة . وبذلك المنهج يكون قد أيّد دعوته للتخلي عن الأوهام والأفكار المزيفة التي هي محض خيال لا تقدم أية معرفة حقة معتبراً إيّاها سبب تخلف الإنسان الحضاري .

فالعلوم بنوعيها الطبيعية والإنسانية تبتغي هدفاً مشتركاً هو الوصول إلى ضبط الظاهرة المدروسة التي يتم من خلالها الوصول إلى الحقيقة. وقد استطاعت العلوم الطبيعية كعلم الفيزياء مثلاً بلوغ درجات من التقدم والكشف عن الكثير من القوانين الفيزيائية التي تحكم الظواهر الطبيعية. فالإنسان قد بلغ مرتبة علمية تمكنه من التنبؤ والتحكم بتلك الظواهر الطبيعية المكتشفة، وسخّرها في خدمة أهدافه وتحقيق رغباته.

وقد عزى الباحثون هذا الإنجاز العلمي في العلوم الطبيعية إلى أسباب عدة أهمها : حيادية الظاهرة الطبيعية التي هي مستقلة عن تدخل الإنسان وهي محكومة بقوانين ما يسمى قوانين الطبيعة وهي مصدر هذه الظاهرة . كما أن الذات الباحثة محدودة التأثير وهذا أفضى إلى نتائج موضوعية أوصل هذه العلوم إلى درجة كبيرة من التقدم والتطور.في حين الظاهرة الإنسانية المدروسة في العلوم الإنسانية " مكونة من عناصر متكاثفة بحيث أن عزل أي واحد منها يعني إحداث تغير شامل في الظاهرة التي نريد دراستها ويجعلها أمام ظاهرة أخرى"[1].
فهذه الظاهرة الإنسانية موجودة بفضل تدّخل الإنسان .وهي من صنع الإنسان الذي يمارس في حياته اليومية كثيرًا من الأنشطة تنشئ هذه الظاهرة ، وتكون الذات فيها مؤثرة إلى حد انصهار الموضوع فيها .

وقد حاول مجموعة من الباحثين والعلماء الأخذ بيد العلوم الإنسانية نحو العلمية عبر تطبيق المنهج الوضعي ، و وصلوا إلى نتائج يمكن وصفها بأنها علمية كما هو الحال في علم النفس الذي يدرس سلوك الإنسان دراسة علمية بغية كشف الحقيقة الباطنية للإنسان وضبط

---

(1) – محمد وقيدي ، العلوم الإنسانية و الأيديولوجيا ، منشورات دار عكاظ : المغرب ، ط2 ، 1988م ، ص 105 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

سلوكه وحتى التنبؤ به ، كما فعلت المدرسة السلوكية التي انتهجت العلمية في دراسة السلوك الإنساني.

وتبقى هذه المحاولات لإضفاء العلمية على دراسة الظاهرة الإنسانية محدودة ذلك لخصوصية هذه الظاهرة المختلفة عن سابقتها أي الظاهرة الطبيعية ، وتتميز الظاهرة الإنسانية بتعقدّها وتشابك العناصر المكونة لها والتي تضع عوائق كثيرة عند دراستها . كما قوبلت هذه المحاولات بمجموعة اعتراضات تدحض الزعم بإمكانية دراسة الظاهرة الإنسانية دراسة علمية. حيث يصعب إقامة التجربة عليها وهي مفردة وذات معنى يصعب تكرارها وحتى ضبطها كما تدخل مشاعر وعواطف الباحث عند دراستها وهذا يدخلها في إطار الأيديولوجيا التي تنقصها العلمية وهي حقيقة نسبية .

هذه الجدلية بين علاقة العلم والأيديولوجيا أدخلت الباحثين في وضع حجج وبراهين تؤكد صحة وجهة النظر المقدمة من كل طرف،واعتبروا أن الذي يحرّك العلم هي الأيديولوجيا ، فيقول سيرغي كارا مورزا بهذا الصدد " أجرى فريديك كوفييه _المؤمن أن الأجناس خلقها الإله ولا تتغير_ تجارب دقيقة للغاية على وحيدات الخلية بهدف دحض نظرية الارتقاء "[1]. كما أن العالم الشهير باستور قد استفاد تقرّبه من السلطة الحاكمة والسائدة في بلاده في نشر نظريته العلمية حول نشوء الحياة العفوي التي تم الاكتشاف لاحقًا مدى خطأها الواضح .

فالإنسان قد بدأ بدراسة العلوم الطبيعية بدءًا من أفكاره وتصوراته ورغباته الملحة في السيطرة على الطبيعة وبهذا المعنى فإنها وليدة الأيديولوجيا هذا ما أكده كارا مورزا بقوله:
" إن المفهوم العلمي المطبق على الطبيعة البكر جاء من الأيديولوجيا التي تبرر سلوك الإنسان في المجتمع، بينما عاد من البيولوجيا إلى الأيديولوجيا حاملًا صبغة العلمية"[2].

كما أن العلم يقدّم للأيديولوجيا كثيرًا من إنجازاته ويسخّرها في خدمة الأيديولوجيا ، وبهذا لا تستغني الأيديولوجيا عن العلم ونظرياته ، فـ" الأيديولوجيا تستخدم النظريات العلمية القوية لدرجة أن هذه النظريات تبدأ بالهيمنة على الثقافة ويستوعبها الوعي البسيط كحقائق أبدية واضحة "[3]. مثلًا: الاستفادة من النظريات الأنثربولوجية في تقديم تصور جديد وغرسها في الوعي الإنساني عبر تصورات وتبريرات وحجج وبراهين مؤكدين صحة تلك

[1] – سيرغي كارا مورزا ، جدلية الأيديولوجيا والعلم ، ترجمة نواف القنطار ، دار علاء الدين : دمشق ، 2005م ، ص 18 .

[2] – المرجع السابق ، ص 12 .

[3] – المرجع السابق ، ص 58 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التصورات والمفاهيم الجديدة التي تخدم رؤىً وأهدافًا تعود بالفائدة على أصحاب الطبقة السائدة.

وهنا يطرح السؤال التالي : ما مدى تأثير الأيديولوجيا على العلوم الإنسانية وخاصة علم الاقتصاد ؟ والإجابة على هذا السؤال تستدعي منا البحث في ميدان علم الاقتصاد الذي يُعد من أكثر العلوم جدلاً وإشكالاً حول تأثير الأيديولوجيا في علم الاقتصاد والوصول إلى مرتبة العلوم الوضعية في النتائج اليقينية والموضوعية ، فهذه الإشكالية تدفعنا للوقوف العلاقة الجدلية بين الأيديولوجيا والاقتصاد . فما طبيعة هذه العلاقة ؟

ثانيًا – أيديولوجية الاقتصاد واقتصاد الأيديولوجيا :

بعد إطلاعنا على إشكالية تحديد مفهوم الأيديولوجيا ، تلك الإشكالية التي مازال حولها خلاف والتي تمتد إلى علاقة الأيديولوجيا بالعلوم الإنسانية ، لابد من تسليط الضوء على أثر الأيديولوجيا في علم الاقتصاد، هذا الإشكال يطرح الأسئلة التالية : متى نشأ علم الاقتصاد ؟ كيف عالج المشتغلون بعلم الاقتصاد المشكلات الاقتصادية ؟ وهل تقف الأيديولوجيا عائقًا أبستمولوجيًا في وجه تقدم علم الاقتصاد ؟ كيف تمارس الأيديولوجيا تأثيرها في علم الاقتصاد؟ وأين تقف حدود هذه العلاقة بينهما ؟

1 – نشأة علم الاقتصاد :

تكشف قراءتنا للتاريخ المعرفي الإنساني أن المشكلات العملية التي واجهت الإنسان منذ القدم وضعته أمام عمل شاق وجهد كبير للوصول إلى حل تلك المشكلات. وبرزت معالم كثيرة تؤكد سعي الإنسان إلى إشباع حاجاته وتنظيم علاقاته ومعيشته بغية تحقيق التكيف الحياتي . مثلاً : بناء السدود وصناعة المراكب واكتشاف النار ...إلخ .

ومع نمو الوعي الإنساني وتفتح إدراكاته المعرفية وتشابك العلاقات الاجتماعية بين الأفراد وتعقدها وانتقال الإنسان للعيش ضمن جماعات منظمة تحكمها أعراف اجتماعية متفق عليها وازدياد حاجات الإنسان وتنوعها ونشوء مهن وحرف صغيرة ، وتقسيم العمل بين الأفراد وازدياد الفائض في الإنتاج ونشوء المبادلات التجارية بين الأفراد فيما بينهم وبين الجماعات أيضا فيما بينهم . بدأت الحياة الإنسانية تأخذ منحى جديداً في الشؤون الاقتصادية ، وأخذت الملكية الفردية في الظهور والانتشار ،إذ بدأت بامتلاك وسائل الإنتاج (أراضي

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

زراعية وأدوات الإنتاج المادية والبشرية) وامتدت لتشمل نظام الحكم الذي أخذ طابع الفردية والملكية المطلقة والذي عمل بدوره على إرساء مبادئ وأعراف سيطر من خلالها على مقدرات البلاد وحافظ على قوته و سلطته .

ويؤكد المؤرخون أن علم الاقتصاد قديم النشأة لارتباطه بشؤون الأفراد اليومية ، وقد نشأ في الحضارات الإنسانية القديمة . فالقارئ لتشريعات ملك بلاد ما بين النهرين الملك حمورابي 2000ق.م مثلاً يجد أنها تنطوي في ثناياها على " قواعد تتعلق بالفائدة والأجور وحتى تحديد ساعات العمل"(1) . كما نجد في الحضارة المصرية وتحديدًا عند الفراعنة 3000ق .م مجموعة من المبادئ والتشريعات التي تنظم الحياة الاقتصادية ، فالطابع الزراعي الذي غلب على عمل هذه الحضارة جعل وسائل إنتاجه وملكية الأراضي الزراعية بيد الطبقة الحاكمة التي عملت على احتكار السلطة ومقدراتها معًا وقامت على الإشراف المباشر فيما يتعلق بـ " إدارة الري وجباية الضرائب"(2).

ولم تختلف نشأة علم الاقتصاد عن الحضارتين الفرعونية والآشورية في الحضارة الرومانية ، وذلك لغلبة الطابع الزراعي على معظم عمل الأفراد القاطنين في الإمبراطورية الرومانية بالزراعة . وعملت الإمبراطورية على سن تشريعات تجعلها مسيطرة على مقدرات البلاد وخيراتها . ولم تهتم كثيرًا بدراسة علم الاقتصاد باستثناء بعض الأفكار الاقتصادية المتعلقة بعلم القانون والتي وردت عند بعض مفكريها مثل شيشرون الذي عمل على تنظيم أمور الزراعة ونظام الجباية وغيرها فيما يتعلق بالإنتاج الزراعي .

إلا أنه اهتم بدراسة المشكلات الاقتصادية في الحضارة اليونانية بشكل أكبر ، فعمل فلاسفتها على وضع أفكار اقتصادية وإن كانت ممزوجة ومرتبطة بالفلسفة الأخلاقية ، إلا أن كثيرًا من الباحثين الاقتصاديين عدّوا بعضها بمنزلة نظرية اقتصادية ، كان هذا عند أرسطو الذي يعتبر أول من صاغ نظرية في الاقتصاد . وقد عرّف أرسطو علم الاقتصاد بأنه " علم تدبير المنزل "(3) كما أن الفيلسوف اليوناني إكسينافون قد درس بعض الظواهر الاقتصادية في كتابه حول تحسين إيرادات دولة أثينا(*).

---

(1) – إسماعيل سفر وعارف دليلة ، تاريخ الأفكار الاقتصادية ، منشورات جامعة دمشق : دمشق ،ط10 ، 2000م، ص 14- 15 .

(2) – زينب حسن عوض الله ، مبادئ علم الاقتصاد ، الدار الجامعية : بيروت ، 1997م ، ص 63 .

(3) – خضر عقل وآخرون ، مبادئ علم الاقتصاد ، دار الأمل : إربد ، 1992م ، ص4 .

(*) – انظر في مجلة عالم المعرفة ، جون كينيث جالبريت ، تاريخ الفكر الاقتصادي "الماضي صورة الحاضر "، العدد 261 ، 2000م ، ص 29.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أما في العصور الوسطى فقد دُرس علم الاقتصاد مرتبطًا بالفلسفة والدين والتاريخ وهـــذا ما نلاحظه من خلال الإطلاع على أهم دارسيه في العالم العربي الإسلامي وفي العالم الغربي الأوربي .

أ- فـــي الـــعـــالم العـــربـــي الإســـلامـــي :

قبل مجيء الإسلام إلى شبه الجزيرة العربية كانت هناك مبادئ يُعمل بها فـــي التبـــادل التجاري بين الأفراد ولم تكن هناك دراسة أو نظرية يُؤخذ بها وإنمـــا تبعـــاً لمـــا يـــسترعي اهتمامهم ومصالحهم التجارية في ذلك. ومع قدوم الإسلام قام بتنظيم الأمور الاجتماعية التـــي كان منها الشأن الاقتصادي، فقد وضع تشريعات تنظم الحياة الاقتصادية وفق منظـــور الـــدين الإسلامي.

وقد عُني كثير من المفكرين الإسلاميين بتخصيص قسم من أبحاثهم للحديث عن تنظـــيم ملكية الأراضي ووسائل الإنتاج وجباية الضرائب والجزية والزكاة والعشر وغيرها وأعطوهـــا طابعًا فقهيًا لم يخرج عن المنظور الديني. فالازدهار الاقتصادي والتوسع الجغرافـــي للدولـــة الإسلامية والتطور العلمي، قد دفع بعض الباحثين إلى دراسة علم الاقتصاد من خلال ارتباطه بعلوم أخرى تُعد من جلّ دراساتهم واهتمامهم ،مثل علم التاريخ والسوسيولوجيا ...الخ.

فابن خلدون الذي درس علم التاريخ وأراد تأسيسه على منهج موضوعي . قـــد حتمـــت عليه دراسته الموضوعية للتاريخ دراسة الظواهر الاقتصادية وقد أسهب بأفكاره التي لم تخرج من واحة الدين الإسلامي في معالجته للمشكلات الاقتصادية . والأمر لم يختلف فـــي دراســـة علم الاقتصاد عند المقريزي الذي يُعدّ مؤرخًا كبيرًا ودفعه تأريخ الأحداث والوقائع التاريخيـــة إلى الاهتمام بالمشكلات الاقتصادية بشكل كبير إذ أفرد رسالتين تبحثان في الاقتصاد النقـــدي منطلقاً من المنظور الديني .

ب – فـــي الـــعـــالم الغـــربـــي الأوربـــــي :

تميز الاقتصاد الأوربي في العصر الوسيط بالطابع الزراعي واستخدام أدوات بدائية فـــي الإنتاج وهذا الشيء قد حدَّ من فائض الإنتاج ، ومنهم من أثر في عمليـــة تبـــادل المنتوجـــات الزراعية ، وكانت ملكية الأراضي ووسائل الإنتاج بيد قلة من الأفراد الذين كـــانوا محـــدودي الأفق الاقتصادي وانصب اهتمامهم في المحافظة على ممتلكاتهم وقوة سلطتهم . وكان التعلـــيم حكرًا على رجال الكنيسة الذين فرضوا تعاليمهم وتوجيهاتهم وفـــق قواعـــد أخلاقيـــة ودينيـــة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فجاءت دراساتهم لعلم الاقتصاد مرتبطة بفلسفة اللاهوت والأخلاق . وكان من أشهر من عنوا بالمسائل الاقتصادية وطرحوا أفكارًا تعلل النظم الاقتصادية السائدة آنذاك هو القـديس تومـا الاكويني الذي نظر للتقسيم الاجتماعي للعمل على أنه " ظاهرة طبيعية خالدة "[1].

إذًا في كلا العصرين القديم والوسيط جاءت الأفكار الاقتصادية متناثرة في ثنايا الأخلاق والفلسفة واللاهوت، لذلك كانت دراساتهم محدودة وتندر معها النظريـات الاقتـصادية. لكـن دراسة علم الاقتصاد تقدمت في العصور الحديثة فقد ظهرت النظريات التـي تـشرح طبيعـة الظواهر الاقتصادية ، وبرز العديد من المفكرين المهتمين بدراسة علـم الاقتـصاد وأفـردوا لأفكارهم الاقتصادية مؤلفات عدة أسهمت في تطوير علم الاقتصاد .

وكان من أبرز المفكرين الاقتصاديين آدم سميث (1723 –1790م) الذي ارتبط اسمه بمؤلفه الشهير (ثروة الأمم) الذي ظهر إلى النور في عام 1776م وفيه أسهب في تحديد طبيعة الظاهرة الاقتصادية وعرّف علم الاقتصاد بأنه" العلم الذي يـدرس طبيعـة وأسـباب ثـروة الأمم"[2]. كذلك برز جون ستيوارت ميل(1806– 1873م) بدراسته لعلم الاقتصاد وتفـسير ظواهره وتحديد أهدافه ، وقد عرّف علم الاقتصاد بأنه " العلم الذي يقتفي أثر ذلك النوع مـن القوانين الجماعية التي تتولد عن عمليات البشر المتشابكة في سبيل إنتاج الثروة "[3].

ومن دون أدنى شك لا ننسى إسهامات الفيلسوف الألماني كارل ماركس(1818– 1883م) في الدراسات الاقتصادية الذي أسهب بعناية فائقة فـي توضـيح الكثيـر مـن المـشكلات الاقتصادية وتفسيرها ، وهذه الإسهامات كانت جلية فـي كتابـه الـشهير رأس المـال(Das kapital) الذي مازال يؤخذ من قبل الباحثين الاقتصاديين موضع اهتمام واعتبار للنظريـات الاقتصادية الماركسية .

يمكننا القول : إن النشأة الحقيقية لعلم الاقتصاد بوصفه علمًا قائمًا في ذاتـه وبأهدافـه ومنهجه ونظرياته الخاصة كانت في مطلع العصور الحديثة ، ثم بلغ أوج تقدمه بدءًا من القرن الثامن عشر، إذ اشتغل كثير من الباحثين في دراسته والكشف عن حقيقة ظواهره والوصـول إلى قوانين علمية ، فظهرت مدارس عديدة مختصة في دراسة علم الاقتصاد . وممـا يلفـت النظر وجود إشكالية في تحديد موحَّد لطبيعة علم الاقتصاد وقد ظهرت هذه الإشكالية في تعدد تعريفات علم الاقتصاد وتباينها ، لذلك لابدَّ من استيضاح أهم الأفكار الاقتصادية التي كان لها

---

[1] – إسماعيل سفر وعارف دليلة ، تاريخ الأفكار الاقتصادية ،ص 93 .

[2] – تيسير الرداوي ، مبادئ علم الاقتصاد ، مطبعة الاتحاد : دمشق ، 1992م ، ص 13.

[3] – صبحي تادرس قريصة و مدحت محمد العقاد ، مقدمة في علم الاقتصاد ، دار النهضة العربية : بيروت ، 1983م ، ص 13.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأثر البالغ في بناء علم الاقتصاد والوقوف عند آلية طرح هذه الأفكار ومعرفة سبب تباين الآراء في تحديد طبيعة علم الاقتصاد .

2 – ماهية الأفكار الاقتصادية :

بعد هذا العرض والوصف التاريخي لنشوء الأفكار الاقتصادية وظهور علم الاقتصاد بوصفه علمًا قائمًا في ذاته ذا منهج خاص ودراسة مستقلة ، نجد أنه قد لاحت علميته في العصور الحديثة والتي انطلق منها نحو التخصص في دراسته في معاهد ومراكز مختصة . لكن هناك سؤالان مهمان هما: كيف دُرست الظواهر الاقتصادية وما القاعدة التي انطلقت منها دراساتهم لعلم الاقتصاد ؟ للإجابة على هذين السؤالين لزم استعراض أهم الأفكار الاقتصادية عبر المراحل التاريخية للفكر الإنساني .

أولاً– في العصور القديمة :

لقد وردت أفكار اقتصادية هامة في هذه العصور رغم بدائيتها وبساطة بحثها وسطحيتها في بعض الأحيان وارتباطها بفلسفاتهم الأخلاقية أو القانونية إلاّ أنه كانت هناك بعض الأفكار العميقة والتي امتد تأثيرها إلى علماء الاقتصاد في العصور الحديثة الذين قاموا بدورهم بالتعمق في دراستها والوصول إلى نتائج موضوعية في دراسة علم الاقتصاد بفضل موضوعية هذه الأفكار . ونجد مثل هذه الأفكار في :

1)– في الحضارة الرومانية:

التي اتسمت أبحاثها بالاهتمام بالقانون ووضع التشريعات لتنظيم أمور الإمبراطورية الرومانية ،وقد عمد بعض الباحثين إلى طرح أفكار في الاقتصاد كان من أشهرهم شيشرون الذي انطلق من خلال القانون الطبيعي في دراسته للمشكلات الاقتصادية يقول: " حق كل شخص أن يعقد ما يشاء من العقود والصفة المطلقة للملكية الفردية "[1]. وقد أخذ هذا القانون

[1] – زينب حسن عوض الله ، مبادئ علم الاقتصاد ، ص 79 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

صفة الكلية المطلقة معتقدين أنه يصح تطبيقه في جميع الأزمنة والأمكنة، فانتقل هذا القانون إلى المفكرين الفيزيوقراطيين و الكلاسيكيين الذين عملوا على تطبيقه .

وبالعودة إلى المفكر الروماني شيشرون نجد أنه عني بالزراعة مبرزًا قيمتها باعتبارها المهنة الأولى بين المهن والحِرف الأخرى التي نظر إليها نظرة ازدراء واحتقار ، مدعمًا آراءه بأيدلوجية النظام الحاكم في الإمبراطورية الرومانية ، فأفكاره كانت محاكاة وانعكاسًا للجو العام الحاكم ، لذلك لم يستطع الإفلات منها لكي يقدم دراسة موضوعية في علم الاقتصاد. فرغم هذه السطحية في دراسة علم الاقتصاد تبقى جهودهم مؤثرة إلى حد ما في الفكر الاقتصادي وقد بدا ذلك واضحًا " في تعريف مؤسسة الملكية الخاصة وإعطائها الشكل الذي سيكون أكثر من أي شيء آخر محوريا للإرضاء الشخصي والتنمية الاقتصادية والنزاع السياسي في القرون الماضية "[1].

إذاً انطلق المفكرون الرومان بصياغتهم للأفكار الاقتصادية المتناثرة بين ثنايا القوانين الرومانية من منظور مصلحة الطبقة الحاكمة الذي يحفظ هوية سلطتهم وتشريعاتهم المؤيدة لأفكارهم وصالحهم الخاصة.

أما في الحضارة اليونانية فقد انبرى معظم الفلاسفة لدراسة علم الاقتصاد مرتبطًا بالفلسفة السياسية والأخلاقية ، ولإيضاح هذه الأفكار الاقتصادية أكثر نطالع كرّاسات مؤلفاتهم عن كثب لاستقراء هذه الأفكار في علم الاقتصاد .

2)- في الحضارة اليونانية :

لم تختلف الحياة الاقتصادية عن مثيلتها في الحضارة الرومانية ، فقد كان الطابع الزراعي لعمل أفراد هذه الحضارة هو السائد والشائع والحكم بيد قلة تسيطر على مقدرات البلاد . فقد دأب مفكروها عبر دراستهم غير المباشرة لعلم الاقتصاد لوضع تصور لنظام اقتصادي يحقق إما هدفًا سياسيًا كما الحال عند أفلاطون الذي أراد أن يحقق جمهورية مثالية وإما تحقيق عدالة اجتماعية كما كان عند أرسطو الذي ألح على تحقيق انسجام وعدالة في توزيع مقدرات البلاد وثروات الإنتاج بحكم الانتماء الطبقي .

أ – أفلاطون (427 – 347 ق.م) : فيلسوف مثالي بنى مذهبًا فلسفيًا متميزًا كان له الأثر الكبير في عصره وفي العصور اللاحقة ، فمشروعه الفلسفي السياسي في تحقيق نظام

---

[1] – جون كينيث جالبريت ، تاريخ الفكر الاقتصادي "الماضي صورة الحاضر " ، ترجمة أحمد فؤاد بلبع ، تقديم إسماعيل صبري عبد الله، مجلة علم المعرفة ، الكويت ، العدد 261 ،2000م ، ص 32 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

سياسي مثالي تمثَّل في تصوره لجمهورية مثالية حدد فيها أركانها وقوامها ونظامها ودستورها، وقسم الطبقات إلى ثلاث : طبقة حكّام وجنود وعبيد ، فلكل منها مهامها التي تكمّل هذا النظام السياسي المثالي ، ولكون الاقتصاد له تأثير بالغ في النظام السياسي فقد قدم أفكارًا بين طيات فلسفته السياسية في مؤلفيه(الجمهورية) و(القوانين) .

ومن أهم أفكاره دعوته إلى ملكية مطلقة وشيوع ملكية النساء والأطفال وتقسيمه العمل مؤكدًا أهمية اجتماع الأفراد مع بعضهم البعض لتأمين معاشهم الحياتي ، يقول أفلاطون : " إنَّ الفرد وحده ضعيف ومن ثم يكون الاجتماع ضرورة تحتمها الحياة الإنسانية"(1). وبرر التفاوت الطبقي بين أفراد المجتمع بأنه وفقًا لقانون الطبيعة الذي لا يمكن مخالفته ، فالمواهب والقدرات بين الأفراد تكون مختلفة تبعًا لما أفرزته الطبيعة في نفوس الأفراد .

فدعا إلى ضرورة تقسيم العمل ذلك لما يُشكِّل حاجة ضرورية وعلل دعوته في تقسيم العمل لما "من شأنه أن يضاعف الإنتاج أو يحسِّن من جودته "(2). وفيما يتعلق بالنقود فقد كانت محدودة معتبرًا أنها " تقوم بوظيفة الوسيط في المبادلات لقبول الناس لها كأداة مناسبة للقيام بهذه الوظيفة "(3). وبذلك أهمل أفلاطون إعطاء قيمة للنقود بحسب المادة المصنوعة منها (ذهب– فضة–حديد) مقصرًا نظرته إلى النقود على أنها وسيلة لتبادل الحاجات والبضائع بين الأفراد .

هذه الدراسة الأفلاطونية بقيت محدودة التأثير في علم الاقتصاد ، منطلقًا في أفكاره الاقتصادية من منظوره الفلسفي والمجتمعي مبتعداً عن تحليل الظواهر الاقتصادية ودراستها بحيادية وموضوعية بعيداً عن أية أفكار مسبقة مرتبطة بمصالح ضيقة . فهو بذلك لم ينطلق من عمق الظاهرة الاقتصادية في تحليلاته ودراساته وإنما انطلق من جمهوريته المثالية التي أراد لها أن ترى النور فوجب عليه أن ينظم شؤونها ومنها الاقتصادية فبقيت أفكاره تدور في فلك فلسفته وأيديولوجية مجتمعه فلم يقدر على كشف الظواهر الاقتصادية وتعليلها بأسباب موضوعية .

ب– أرسطو (384 – 322 ق.م) : فيلسوف يوناني شغلت فلسفته مكانة معرفية مرموقة في تاريخ الفكر الإنساني بما قدمه من فلسفة اتسمت أفكارها بالخلود إذْ مازالت حية إلى يومنا هذا . فاستطاع أرسطو بفكره التحليلي ونقده العميق أن يشيد أفكارًا اقتصادية

(1) – أميرة حلمي مطر ، جمهورية أفلاطون ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، 1994م ، ص21 .

(2) – أنيس حسن يحيى ، تاريخ الفكر الاقتصادي قبل ادم سميث ، المجمع الثقافي : أبو ظبي ، 2003م ، ص33 .

(3) – المرجع السابق ، ص 35 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

اعتبرها بعض الباحثين بمنزلة نظرية اقتصادية قائمة على منهج حدده أرسطو في سبيل وصوله إلى الحقيقة التي تنشدها فلسفته.

ويمكن أن نجمل أفكاره الاقتصادية في نقاط موجزة نستقرئ أهميتها وطريقة معالجته للمشكلات الاقتصادية . فأرسطو المنتمي إلى الطبقة الارستقراطية في ظل النظام الطبقي السائد في المجتمع اليوناني ، انطلق عبر فلسفته الأخلاقية إلى معالجة كثير من القضايا الاقتصادية وتطرق لآراء أستاذه أفلاطون ونقدها له وتعليله القائم على منهجه الخاص ، فقد خالفه في مسألة الملكية المطلقة وشيوع ملكية النساء والأطفال ، فيقول: " إن شيوع النساء أعجز من أن يؤدي إلى الغاية التي يعينها ذاك الفيلسوف لكل دولة "[1]. ويقدم برهانه ضد شيوع المقتنيات الذي أكده سلفه أفلاطون فيرى أن " برهان ذلك اشتراك المترافقين في سفر فأكثرهم تقريبًا يتخالفون ويتنافرون لأمور تافهة طفيفة،وعلاوة على ذلك فنحن نصب معظم سخطنا واستيائنا على الحشم الذين نسخِّرهم قضاء الخدم [البيتية] اليومية "[2].

وقد سخط أرسطو من قضية التجارة محفِّزًا العمل بالزراعة ، وأوجب للأجانب فقط العمل بالتجارة كونهم لا ينتمون لدولة أثينا ، ويعلل رأيه الرافض للعمل بالتجارة بأنها شيء دخيل لا ينتمي لقانون الطبيعة ، فهي شيء مصطنع من قبل تبادل الأفراد للمنتجات . ورغم ذلك فقد قدم أرسطو قاعدة في تبادل المنتجات والبضائع على أساس الاستناد إلى تناسب معين وهذه القاعدة أصبحت لاحقًا في العصور الحديثة نظرية اقتصادية تؤسس لقوانين جديدة لعلم الاقتصاد تستند إلى أسس موضوعية ، وقد قدم أرسطو مثالًا يوضح فيه قاعدته في تبادل المنتوجات فيقول:"لا بدَّ من نسبة بين منتجات البنَّاء والحذَّاء فكم خف يبادل مقابل بيت.إذ أنه بدون الحفاظ على تناسب معين لا يبقى هناك تبادل ولا يوجد مجتمع"[3].

ودرس أيضًا قضية النقود ، فكان أكثر جرأة في تحليله الاقتصادي، معتبرًا أن النقود هي التي تجعل المنتجات والبضائع قابلة للقياس والمقارنة لأن النقود عنده تخضع لمواصفات الوزن والجودة. و أعطى أرسطو للنقود وظيفة الخزن والقياس والوسيط ومن ذلك التحليل انطلق أرسطو إلى تحديد القيمة التي ميز فيها بين نوعين :

1- قيمة تبادلية: تتضمن مبادلة السلع في السوق بين الأفراد .

2- قيمة استعمالية :وهي" قيمة الإشباع الذي تعطيه السلعة لمن يستهلكها"[4].

---

(1) ـ أرسطوطاليس ، السياسيات ، ترجمة الأب أوغسطينس بربارة البُولسي ، اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسانية : بيروت ،1957م ، ص 49 .

(2) ـ المصدر السابق، ص 58 .

(3) ـ إسماعيل سفر وعارف دليلة ، تاريخ الأفكار الاقتصادية ،ص 33.

(4) ـ أنيس حسن يحيى ، تاريخ الفكر الاقتصادي قبل آدم سميث ، ص 47 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فهذا التفريق بين نوعي القيمة انطلق به أرسطو ليحدد ثمنها العادل وهو مبتغاه الأساسي في تحقيق ضرب من العدالة التوزيعية في تحديده لثمن السلعة .

كذلك نجد الجانب الخلقي في معالجته لمشكلات اقتصادية منها الاحتكار والفائدة اللذان قد عارض العمل بهما وقد علل رأيه بأن المال هو وسيط لتبادل المنتجات وليس لتكديسه فيقول أرسطو بأن" الفائدة هي نقود ولدتها نقود.وعليه تعتبر هذه الطريقة الأخيرة في اكتساب النقود أكثر ما تكون مخالفة للطبيعة"[1]. فالغنى عنده هو حد وسط بين أمرين كلاهما رذيلة ، وقد انتهج الوسطية في موقفه من القضايا الاقتصادية وهذا يتناسب مع نظريته في الفضيلة التي نظر بمنظورها في معالجته للظواهر الاقتصادية .

يبقى لنا القول في أن ما قدمه أرسطو في دراسته لعلم الاقتصاد هو ذو أهمية كبيرة وقد بدت بعض المسائل التي عالجها في الاقتصاد ذات عمق وتحليل إلى حد وصفه ماركس بقوله: " تظهر عبقرية أرسطو بالضبط في كونه كشف عن علاقة التعادل في قيمة البضائع ولكن الحدود التاريخية للمجتمع الذي عاش فيه منعته من اكتشاف سحر ومضمون علاقة التعادل هذه في الحقيقة "[2].

كما قدم فكرة هامة في نظرية العمل حين ذهب في تحديده لقيمة السلعة فجعلها على أساس حاجة الأفراد كونها المحرِّض الرئيسي لإنتاج السلعة ، وهذا ما يعرف اليوم بالطلب الذي استلهم منه المفكر الاقتصادي آدم سميث نظريته في القيمة حين رأى أن قيمة السلعة تحدد من خلال عدد ساعات العمل والحاجة التي يتطلبها السوق . إلاّ أن أرسطو بقي مقيّدًا بفلسفته الأخلاقية في معالجته ودراسته وتحليله للظواهر الاقتصادية وتقديمه أفكارًا اقتصادية تحت هذا المنظور رغم نَشده أحيانًا العلمية في تقديم تحليله الذي ظهر في تحديده القيمة وقياس النقود.

أما الفيلسوف اليوناني إكسينافون الذي أفرد مؤلفًا تطرق فيه إلى تنظيم الحياة الاقتصادية فقد درس قيمة المعادن الثمينة وأهمية النقود ، فكيف كانت أفكاره المقدمة لعلم الاقتصاد وطريقة معالجته للظواهر الاقتصادية ؟

ج- إكسينافون (440- 355 ق.م) : فيلسوف يوناني ، اهتم بدراسة الإيرادات المالية ، وقد أثنى عليه مؤرخو الفكر الاقتصادي خصوصًا في" التمييز المبكر بين النقود والثروة "[3]. وقد أكد على أهمية استخراج المعادن الثمينة التي أسهمت بثبات كبير في قيمة

---

(1) – أنيس حسن يحيى ، تاريخ الفكر الاقتصادي قبل آدم سميث ، ص 54 .

(2) – إسماعيل سفر وعارف دليلة ، تاريخ الأفكار الاقتصادية ،ص 34.

(3) – أنيس حسن يحيى ، تاريخ الفكر الاقتصادي قبل آدم سميث ، ص 56 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

السلع ، وهذا ما ذهب إليه المفكرون الفيزيوقراطيون(*) الذين جاؤوا بعده بقرون يؤيدون فكرة إكسينافون في أهمية المعادن الثمينة (كالفضة والذهب) في تحديد قيمة السلع .

ومجمل القول نجد أن الجهد المبذول في العصور القديمة في دراسة الظواهر الاقتصادية يبعث على تأكيد أهمية الكثير من الأفكار الاقتصادية المطروحة رغم ارتباطها بفلسفاتهم الخلقية والسياسية والتي أعاقت حركة تفكيرهم وتحليلهم في دراستهم لعلم الاقتصاد . كما أن انتماءهم الطبقي قد ساعد في بلورة بعض من أفكارهم الاقتصادية وموقفهم في بعض الظواهر الاقتصادية ، فما كان تحقير أرسطو _مثلًا_ للتجارة إلا نتيجة تحقير الطبقة الارستقراطية _ المنتمي إليها أرسطو _للتجارة التي ينجم عنها الربا والإقراض وهذا يغاير الطبيعة .

هذا الحال في دراسة الظواهر الاقتصادية في العصور القديمة لم يختلف عنه كثيرًا في العصور الوسطى ، وقد ظهرت بعض الدراسات المقدّمة لعلم الاقتصاد تحظى ببعض الاهتمام لأهميتها التي ستظهر لاحقًا في العصور الحديثة . فما هي تلك الدراسات الاقتصادية الهامة وما المنهج الذي استخدمه مفكرو العصور الوسطى في دراستهم لعلم الاقتصاد ؟

ثانيا– في العصور الوسطى :

إن العصر الوسيط بمنظوريه: العربي – الإسلامي ،والأوربي المسيحي قدّم أفكارًا في الاقتصاد كانت محط اهتمام بعض الباحثين الاقتصاديين الذين أثروا في مجال علم الاقتصاد في بعض المسائل التي بحثوها ، وإن اصطبغت أبحاثهم بفلسفة اللاهوت تارة وبفلسفة التاريخ تارة أخرى .

فقد كان هنالك بعض المحاولات التي أرادت جعل علم الاقتصاد علمًا له كيانه ومنهجه وأهدافه المستقلة عن باقي العلوم الأخرى . ولتوضيح هذه الأفكار التي قدموها في مجال دراسة علم الاقتصاد نستقرئ المرحلة التاريخية بدءًا من العصر الإسلامي مرورًا بأبرز مفكريها كـ ابن خلدون والمقريزي ،وانتقالًا للعصر الأوربي المسيحي وأشهر مفكريه الذين عنوا بدراسة بعض الظواهر الاقتصادية مثل القديس توما الاكويني المتشبع بفلسفة أرسطو وتعاليم المسيحية وأيديولوجية سلطة رجال الكنيسة.

(*) – تعني الطبيعيين .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

1)- العصر العربي _ الإسلامي الوسيط :

إن الحياة الاقتصادية في العصر الوسيط في شبه الجزيرة العربية كانت تتميز بممارسة أفرادها التجارة ورعي الأغنام وهذا عائد لجغرافية منطقتهم الصحراوية التي تعيق العمل بالزراعة ، فعملوا بالتجارة وسيّروا القوافل التجارية شمالًا إلى بلاد الشام ودولة بيزنطة ، وشرقًا إلى العراق وبلاد فارس وجنوبًا إلى شبه القارة الهندية ، وكان أسياد قريش يملكون زمام التجارة ويمسكون رؤوس الأموال وكان الإقراض منتشرًا، إذْ شغل حيزًّا كبيرًا في معاملاتهم التجارية .
ثم جاء الدين الإسلامي بتشريعاته السماوية حاملًا نظامًا جديدًا للبشرية محققاً لها العدالة الاجتماعية ، واضعًا تصورًا أشبه بنظرية اقتصادية التي تهدف إلى تنظيم الشؤون الاقتصادية بما يتفق وتشريعاته ، فما الذي قدمه الدين الإسلامي من تصور لعلم الاقتصاد ؟

أ- **الفكر الاقتصادي في الدين الإسلامي:**

إن الإسلام دين سماوي جاء في القرن السادس الميلادي حاملًا تشريعًا سماويًا يحقق العدالة للإنسان وقد عالج الإسلام معظم المشكلات الاقتصادية وأصدر أحكامه المنبثقة من النص القرآني فيما يتعلق بتنظيم المعاملات الاقتصادية بين الأفراد .

فنظر الإسلام إلى الملكية التي تقوم على العدل والمساواة وتحقيق التكافؤ الاجتماعي ، فأيّد الملكية الفردية في حدود الحق دون نكران حق الملكية العامة ، فما ابتغاه من تأكيده على حق الملكية الفردية هو " تحرير الفرد من قيود المادة ليضمن العزة والكرامة "[1].ووضع الدين الإسلامي مجموعة مبادئ وقوانين يرجع المسلمون إليها في معاملاتهم الاقتصادية ، وجاءت تلك المبادئ عبر مراحل تطور الدولة الإسلامية من اتساع رقعتها وازدياد تجارتها وتحقيقها للرفاهية ، فأصبحت الحاجة ملحة لتنظيم الأمور الاقتصادية .

وقد نظر الإسلام إلى الربا والاحتكار نظرة ازدراء وعداء ، والسبب يعود إلى أنها مصدرًا للظلم والفتنة ، مؤيدًا موقفه من النص القرآني { وَمَا آتَيْتُم مِّن رِّبًا لِّيَرْبُوَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلا يَرْبُو عِندَ اللَّهِ وَمَا آتَيْتُم مِّن زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُضْعِفُونَ }[2]، وأبدله بنظام الزكاة والصدقة التي تحقق للفقير عيشة رغيدة تمنعه من اللجوء إلى الاقتراض، وهذا يحقق التكافل الاجتماعي الذي ابتغى الدين الإسلامي الوصول إليه .

---

(1) – يوسف كمال ، الإسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة ، دار الوفاء : القاهرة ، ط2 ،1990 ، ص 149 .
(2) – سورة الروم ، آية 39 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كما أن الإسلام شجع العمل بالتجارة دون الاتجار بما حرّم الله مما فيه مضرة بالنفس ونفوس الآخرين ، كما أعطى أهمية للزراعة وبعض الحرف والمهن مثل صناعة النسيج وكان يحفظ نقود الدولة فيما كان يُعرف بِبيت مال المسلمين الذي يُعتبر خزينة الدولة والتي كانت إيراداتها تجمع بما يعرف بالخراج وغنائم الحرب والزكاة والجزية وغيرها ، كما صكت نقدًا خاصًا بالدولة الإسلامية امتلك قوة نقدية بفضل قوة الدولة الإسلامية وازدهار النشاط الاقتصادي.

وإن النظرة الموضوعية تحتِّم علينا أن ننظر لما قدمه النظام الإسلامي من اهتمام ببعض المشكلات والظواهر الاقتصادية التي تبلورت تحت الفكر الاقتصادي الإسلامي والذي مازال إلى يومنا هذا يطبق تعاليمه في الشأن الاقتصادي مثل: وجود البنوك الإسلامية التي أسست نظامها المصرفي وفق المنظور الإسلامي . لكن القاعدة التي انطلق منها الإسلام في دراسته للظواهر الاقتصادية من منظور ديني ارتبطت بتحقيق مساواة وعدالة اجتماعية إلا أنه بقيت دراسته بعيدة عن الحرفية والاختصاص ، فلم يستطع المضي في تعليل أسبابه بطرق علمية وموضوعية تجعله قادراً على كشف حقيقة الظواهر الاقتصادية .

وقد جرت محاولات من بعض المفكرين العرب المسلمين لحل المشكلات الاقتصادية اعتمادًا على المنهج العلمي إضافة إلى تسلحهم بالثقافة الدينية الإسلامية ، ويضاف إلى ذلك أيضا أن دراساتهم كانت مرتبطة بفلسفة التاريخ التي خصصوا من خلالها قسمًا لدراسة علم الاقتصاد . وكان من أشهرهم ابن خلدون والمقريزي .

ب- الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون(1332 -1406م) :

ينتمي ابن خلدون إلى أسرة عربية يمانية استقر بها الحال في تونس ، وتقلَّد فيها مناصب سياسية عدة ، إلا أنّ جرأة مواقفه أغضبت حكّامه فنفوه من البلاد فلجأ إلى مصر واعتكف فيها لدراسة علم التاريخ الذي أراد تأسيسه على منهج علمي ، فأرَّخ للأحداث بعد دراستها اجتماعيًا واقتصاديًا وسياسيًا . فبدراسته للتاريخ وجد أن الظواهر الاقتصادية تلعب دورًا مهمًا في التأثير على مجرى الوقائع التاريخية . فذهب إلى دراستها ليكشف عن العلاقات التي تحكمها.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبالنظر إلى النقاط التي بحث فيها ابن خلدون نجد نظريته في تحديد الأسعار ،والتي يرى فيها أن" الرخص المفرط يجحف بمعاش المحترفين بذلك الصنف الرخيص ، وكذا الغلاء المفرط أيضًا ،وإنما معاش الناس وكسبهم في المتوسط من ذلك وسرعة حوالة الأسواق"(1).

أما موقفه من الملكية الفردية فقد أيدها بحذر لما لها من مخاطر يمكن أن تؤدي إلى خراب ودمار المجتمع والدولة ، فلذلك أوجب للدولة أن تمسك بزمام الاقتصاد والإشراف عليه . وكانت نظرته في العوائد المالية التي تسمى اليوم بالضرائب ضرورية لمساعدة الأفراد شريطة أن تكون محدودة وبما يحقق النفع العام.

وتكمن أهمية الفكر الاقتصادي عند ابن خلدون في معالجته لنظرية القيمة، فأكّد على العمل الذي هو أساس القيمة ، وميّز بين القيم الاستعمالية والقيم التبادلية ، وقد خطا خطوة نحو تخليص علم الاقتصاد من الدراسة الأخلاقية ، حين عارض إدخال الأخلاق في مفهوم القيمة الاستعمالية معتبرًا أن هذه القيم هي نتاج عمل الفرد . فاستطاع ابن خلدون أن يقدّم تصورًا موضوعيًا في تعريفه للبضائع معتبرًا أن أساس التبادل يكون في كمية العمل المبذول في إنتاجها ،ومحددا قيمة العمل من خلال الجهد المبذول في إنتاج السلعة مُعبرًا عن ذلك بقوله: إنه " قد يكون مع الصنائع في بعض غيرها مثل النجارة والحياكة معهما الخشب والغزل ، إلا أن العمل فيهما أكثر فقيمته أكثر"(2).

كما أكد دور النقود في عملية التبادل وهذا يتوقف تبعًا للتطور الحاصل في مجال الصناعة. فنظريته في النقود تكاد تقترب من العلمية والموضوعية في طرحه لفكرة أن هناك فرقًا بين القيمة وسعر السوق كما أنه عدّ النقود مقياسًا للقيمة واعتبرها وسيلة ادخار أيضًا. فرغم دراسته غير المباشرة لعلم الاقتصاد وربط أفكاره الاقتصادية بعجلة التطور التاريخي إلا أنه قدّم أفكارًا هامة عبر تحليلاته التي تخللها بعض من الموضوعية ، واتبع منهجًا علميًا في دراسة الظواهر الاقتصادية رغم أنه بقي قي دائرة أيديولوجيته في علم التاريخ التي بدت واضحة في دراساته الاقتصادية .

أما المؤرخ العربي المقريزي فقد قدم أفكارًا هامة لعلم الاقتصاد أثنى عليها كثير من الباحثين الاقتصاديين ، فكيف عالج الظواهر الاقتصادية وقدم حلولًا للمشكلات الاقتصادية ؟

---

(1) – عبد الرحمن بن محمد بن خلدون ، مقدمة ابن خلدون ، تحقيق علي عبد الواحد وافي ، دار نهضة مصر: القاهرة، 2006م،ج2، ص855-854.

(2) – المصدر السابق، ص834 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ج- الفكر الاقتصادي عند المقريزي(1364-1442م) :

لقد استطاع المقريزي عبر تأريخه لمصر أن يتطرق إلى مسائل اقتصادية كان لها دور بالغ الأهمية في التأثير على المعطيات والأحداث التاريخية التي أحاكت الحدث التاريخي فعمد المقريزي إلى دراسة الظواهر الاقتصادية المؤثرة على مجرى الأحداث التاريخية إضافة إلـــى تحليله للأزمة الاقتصادية في مصر(*)عبر إفراده رسالتين تناول فيهما نشأة النقود الإســـلامية والتضخم النقدي الذي يؤثر على مختلف فئات الأمة . ففي تحليله للأزمة الاقتصادية وجد أنها تعود إلى" فساد النظام النقدي"(1). وبهذا يكون المقريزي قدم تحليلًا أقرب إلى الموضـــوعية، وقد لاقت اهتمامًا في العصور اللاحقة عند المفكرين الاقتصاديين الذين وجدوا أن النقود هـــي أساس الأزمة المالية ومن ثم فإن إصلاحها يؤدي إلى التمهيد للخروج من تلك الأزمة.

فما قدمه العصر العربي الإسلامي أسهم في إغناء الدراسات الاقتصادية ، وقد كانـــت هنالك محاولات حثيثة من قبل الباحثين لأخذ علم الاقتصاد نحو الدراســـة العلميـــة وتحليـــل ظواهره بموضوعية رغم أنهم لم يستغنوا عن أفكارهم التي اصطحبوها معهم فـــي دراســـتهم لعلم الاقتصاد التي برأينا أعاقت تحليلاتهم ونظرياتهم الاقتصادية في الوقـــوف عنـــد ماهيـــة المشكلة الاقتصادية وتقديم الإيضاح العلمي والموضوعي لها .

وبالانتقال إلى العصر الأوربي الوسيط ، فإننا نجد شيوع النظـــام الإقطـــاعي وغلبـــة الطابع الزراعي على الإنتاج وبدائية الصناعة واقتصارها على الحاجات الضرورية والمكمِّلـــة لوسائل الإنتاج الزراعي . وانتشار الاحتكار بيد أمراء الإقطاع،كما أن التعليم احتكرته السلطة الكنسية التي قيّدَت حركة الأفراد و عملت على فرض سلطتها وتشريعاتها الدينية، يبقى السؤال مطروحًا وهو: كيف نظروا للمشكلات والظواهر الاقتصادية ؟

2)- العـــصـــر الأوربـــي المـــسيـــحـــي الـــوســـيـــط :

رغم تشديد قبضة السلطة الكنسية على التعليم وحركة الأفراد في الأنشطة الحياتية التي دُعمت من قبل أمراء الإقطاع وأدت إلى ركود فـــي مجـــالات الحيـــاة كافـــة . إلا أن هنـــاك محاولات من قبل بعض المفكرين مثل توما الاكويني الذي استطاع عبر فلسفته الأخلاقيـــة أن يقدِّم بعض الأفكار الاقتصادية ولكن قبل استيضاحها في فكر الاكويني ، لا بد من الوقوف عند نظرة العقيدة المسيحية في علم الاقتصاد بظواهره المتعددة .

(*) – يعود تاريخ حدوث الأزمة الاقتصادية في مصر إلى عام 1392م ، والتي انتهت في عام 1402م .

(1) – إسماعيل سفر وعارف دليلة ، تاريخ الأفكار الاقتصادية ،ص 89.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أ- الفكر الاقتصادي في العقيدة المسيحية :

جاءت المسيحية لنشر العدالة والسلام والمحبة ، وتطرقت في إنجيلها إلى مبادئ تنظم الحياة الإنسانية بما فيها الشؤون الاقتصادية ، إلا أن المبادئ الاقتصادية قد طرحتها من منظور ديني محض، وذلك لتحقيق المساواة والتكافل الاجتماعي فقد " كان المثال الذي قدمه هو عيسى المسيح الذي أوضح أنه لا يوجد حق مقدّس للأثرياء وأن السلطة يمكن أن تكون مع من يعملون بأيديهم "[1]. وأيًا تكن أفكارها في المجال الاقتصادي فإنها تنسجم مع عقيدتها الدينية مبتعدة عن المنهج العلمي في دراسة الظواهر الاقتصادية .

وقد عزز الفكر المدرسي مبادئه استنادًا لعقيدته الدينية ، وانبرى في وضع قواعد صارمة في الأخلاق لتنظيم الحياة الإنسانية في مجالاتها كافة، و كان من أشهرالمفكرين القديس توما الاكويني الذي خصَّ من تلك القواعد الأخلاقية علم الاقتصاد .

ب - الفكر الاقتصادي عند توما الاكويني (1225- 1274م):

درس فلسفة اللاهوت وتأثَّر بفلسفة أرسطو حتى امتزجت مع فلسفته الدينية التي ألَّف منها منهجه الخاص الذي أخذ طابعًا أخلاقيا ، ويعتبر توما الاكويني" معلِّم العقيدة المسيحية"[2]. فمن خلال فلسفته الأخلاقية أقرّ بوجود قانون طبيعي يتضمن القواعد الأخلاقية التي يفرضها العقل فجاءت دراسته لعلم الاقتصاد متأثرة بهذا القانون الطبيعي .

فدعا إلى إقرار الملكية الفردية المضبوطة وفق قواعد أخلاقية صارمة تحقق المساواة للجميع كونها تنسجم مع النظام الطبيعي . ولم تختلف فكرته في تحديد ثمن السلع على أساس أخلاقي وفق ما يحقق رضى للبائع والمستهلك معًا ، كما أكد على الأجر العادل المقدم للأفراد في عملهم وطلب من الجميع تقديس العمل الذي يرفع من مكانة مجتمعهم . فيقول الاكويني عن مشروعية وضع لائحة الأسعار للمنتجات والبضائع بأن : " إجابتي عن ذلك أنه لإثم عظيم أن يمارس الاحتيال من أجل بيع شيء بأكثر من سعره العادل ... فبيع شيء بسعر أعلى مما يستحق أو شراؤه بسعر أرخص مما يستحق يُعد في حد ذاته غير عادل وغير قانوني"[3]. ووقف الاكويني موقف المعارض والمحرِّم للعمل بالربا معللًا رفضه بأن الربا يتنافى مع الأخلاق وتعاليم المسيحية.

---

[1] – جون كينيث جالبريت ، تاريخ الفكر الاقتصادي "الماضي صورة الحاضر " ، ص 32-33 .

[2] – يوسف كرم ، تاريخ الفلسفة اليونانية ، مكتبة النهضة المصرية : القاهرة ، 1966م ، ص 176 .

[3] – جون كينيث جالبريت ، تاريخ الفكر الاقتصادي "الماضي صورة الحاضر " ، ص38 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

واستطاع القديس توما عبر استلهامه من الفكر الروماني أن يميز بين نوعين من الإقراض : الأول نقدي ، والثاني عيني .وقد أجاز الاكويني لاحقا الإقراض بشروط منها " تعرض المقرض للخسارة بسبب القرض ، ضياع فرصة المقرض في تحقيق الكسب بسبب لإقراض المال ، تأجيل سداد الدَين"(1).

فما قدمه الاكويني من أفكار لـ علم الاقتصاد لا يتعدى حدود المبادئ الأخلاقية المرتبطة بتعاليم الديانة المسيحية التي أبعدته عن التعمق والتخصص في دراسة الظواهر الاقتصادية وصولاً لكشف طبيعتها وبناء نظرية اقتصادية تقود نحو التنبؤ بمستقبل الحياة الاقتصادية .

ومن خلال تحليلينا لما جاء به الفكر السكولائي (المدرسي) في العصر الأوربي الوسيط في دراسته لعلم الاقتصاد نجد أنه لم يستطع أن يتخلص من أيديولوجيته التي قيّدت من حرية البحث العلمي والموضوعية في حل المشكلات الاقتصادية ،ولذلك خلُص إلى أفكار محدودة وتحليلات سطحية تناسبت مع مصلحة السلطة الكنسية الحاكمة التي أعاقت تقدّم الفكر الاقتصادي من خلال عداء أيديولوجيتها لحدوث تقدم في جميع مجالات الحياة كافة بغية المحافظة على قوة سلطتها وشرعية حكمها .

نخلص إلى ما تقدم ذكره في العصر الوسيط العربي–الإسلامي والأوربي المسيحي للقول إنه لم يختلف حاله عن العصور القديمة في دراسة الظواهر الاقتصادية، حتى أنهم قد حافظوا على العمل بالزراعة وبوسائل قديمة وبدائية أيضاً. كذلك لم يختلف النظام السياسي في العصور الوسطى عن حاله في العصور القديمة فما زال هنالك طبقة حاكمة تحتكر السلطة والإنتاج وأدوات الإنتاج وملكية الأراضي الزراعية .

و نقر بأن ما طرحه الفكر (العربي _ الإسلامي والأوربي المسيحي) كان يقع تحت تأثير الأيديولوجيا ، إلاّ أن الأولى قد أعطته دفعًا وتقدمًا نحو دراسة كثير من الظواهر الاقتصادية وخلُص إلى نتائج أصبحت فيما بعد نظريات اقتصادية يعمل بها حتى يومنا هذا ،كالنظرية الاشتراكية والليبرالية التي أسس الإسلام لهما، والثانية قد أخّرت عجلة تطور علم الاقتصاد فكانت سلبية في ممارسة الأنشطة الاقتصادية عاجزة عن تقديم حلول للمشكلات والأزمات الاقتصادية .

إلا أن الركود الاقتصادي في العصر الوسيط لم يبق على حاله ،فعوامل عدة أدت إلى قيام ثورة على القيم والنظم البالية من خلال ثورة علمية _ فجرها فرانسيس بيكون في بدايات العصر الحديث عبر دعوته للمنهج الوضعي القائم على الملاحظة والتجربة ونبذه للأوهام والخرافات المعيقة لتقدم الفكر الإنساني _ وإصلاحية دينية أعطت للذات الإنسانية دورًا في

(1) – زينب حسن عوض الله ، مبادئ علم الاقتصاد ، ص 82 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ممارسة النشاط الحياتي بحرية قادته نحو تحقيق تقدم ملحوظ خصوصًا في المجال العلمي الذي أعطاه دفعًا نحو تطوير مجالات الحياة كافة .

هذا التقدم قد دفع المفكرين إلى دراسة علم الاقتصاد وفق أسس المنهج العلمي الجديد منطلقين من الوقائع الاقتصادية التي تحاكي النشاط الاقتصادي . فقدموا نظريات اقتصادية وفق انتمائهم للمذهب الفلسفي الذي انبثقت منه تلك النظرية وحضوا على العمل على تطبيق مبادئها لأنها تعكس حقيقة الواقع الاقتصادي.

ثالثًا _ في العصور الحديثة والمعاصرة:

إن العصرين الحديث والمعاصر قدّما إسهامات كثيرة غيَّرت من خارطة علم الاقتصاد وأعطت دراسته صيغة علمية ، لكن هل استطاع الفكر الاقتصادي الحديث والمعاصر التخلص من تأثير الأيديولوجيا في دراساته الاقتصادية، والخروج من دائرة المصالح السياسية ؟ .

لتقديم إجابة موضوعية وجب أن نستعرض أبرز تلك الإسهامات والنظريات الاقتصادية وفق تسلسلها التاريخي بدءًا من المدرسة التجارية ومرورًا بمدرسة الطبيعيين ومنها إلى المدرسة الكلاسيكية _التي أجمع الباحثون في علم الاقتصاد أنها هي التي أسست علم الاقتصاد _ والمدرسة النيوكلاسيكية، وكذلك المذهب الماركسي الذي أسهب كثيرًا في شرح وتأسيس نظريات اقتصادية تحولت لاحقًا إلى نظام اقتصادي ، إضافة لابدَّ من التطرق إلى أهم التيارات الفكرية التي أعطت دفعاً قويًا لتطبيق العلمية في دراسة الظواهر الاقتصادية .

1)- الفكر الاقتصادي في العصور الحديثة :

أ- الفكر الاقتصادي في المدرسة المركانتيلية(*) (Mercantilism):

شهدت أوربا في أواخر القرن الخامس عشر تطورات عديدة أسهمت في نشوء هذه المدرسة التي كان روّادها من كبار السياسيين والإداريين والموظفين في الدولة والتي تطورت عبر مراحل متدرجة تبعًا لزيادة النشاط الاقتصادي وتراكم المعادن الثمينة والنفيسة

(*) – تعني التجاريين ، نشأت في القرنيين السادس والسابع عشر في أوروبا ، حيث ترى أن ثروة الأمة تتمثل في المعادن النفيسة ، وعلى ذلك فالعمل لا يُوجّه لإنتاج السلع للتصدير في مقابل الذهب والفضة ، لا يعتبر عملاً منتجاً ، كما كان من المعتقد إبان هذا العصر أن هدف السياسة التجارية لا أن يكون تحقيق فائض من الصادرات على الواردات يضمن تدفق المعدن النفيس إلى الدولة .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والاكتشافات الجغرافية التي أسهمت مناجمها في تعجيل حركة التطـور الاقتـصادي وكـذلك ازدياد التبادل التجاري .

لقد رسمت المدرسة التجارية نهجها الاقتصادي وفق مصالح الطبقة الحاكمة ، ورفعـت شعار" الاقتصاد للقوة "[1]. لذلك عملت على جمع المعادن الثمينة التي اعتبرته أساس القـوة الاقتصادية ، وأعطت للدولة زمام السيطرة على الأنشطة الاقتصادية فهي الوحيدة القادرة على حماية الاقتصاد.

وقد حدّت من الاستيراد ونشطت التجارة الخارجية التي تجني منها معادن ثمينة ،كمـا أنها تحرّك الأيدي العاملة التي نشطت في حرف وصناعات جديدة مكمّلة للتجـارة الخارجيـة وعمدت إلى إنشاء مستعمرات لها ،خصوصاً في الشرق الأدنى وبعدها في القارة الأمريكيـة التي جمعت من مناجمها الذهب والفضة وغيرها من المعادن التي تعزز من قوة الاقتصاد .

وتجلّت مبادئ المدرسة التجارية في الاهتمام بجمع المعادن الثمينة وتنـشيط التجـارة الخارجية التي هي أساس الاقتصاد العام للدولة ، واهتمت بدراسة ظـاهرة ارتفـاع الأسـعار وفرضت تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية . فالقارئ للفكر الاقتصادي للمدرسة التجارية يجد أنها قد قدمت كثيرًا لعلم الاقتصاد ويمكن تلخيص ذلك في النقاط التالية :

1- إنهم خلَّصوا الفكر الاقتصادي من الطابع الديني ومن الفلسفة الأخلاقية ، فلم تعد لهما أية صلة بدراسة الظواهر الاقتصادية التي بدأت العلمية تأخذ مكانهما في دراستها .

2- كما قدموا نظريات في علم الاقتصاد اهتمت بدراسة جمع المعادن الثمينة عبر تنشيط التجارة الخارجية ، فمثلاً : يقول توماس مَنْ " إن الطريقة العادية لزيادة ثروتنا تتمثـل فـي التجارة الخارجية لأن علينا مراعاة تلك القاعدة وهي أن نبيع للأجانب سنوياً أكثر مما نشتري منهم في القيمة"[2].

3- وقد أسهمت هذه المدرسة في إرساء السياسات الاقتصادية الضرورية لبنـاء الدولـة القومية التي كانت حينذاك تخوض مخاض ولادتها عبر ظهور الدول القومية في أوربا .

4- كما عكست أفكارها مطالب البرجوازيين من أجل تحقيق التراكم الرأسمالي.

إلا أن منتقديها قد أخذوا بعض المآخذ عليها كان من أهمها :

1- خلطهم في تحديد مفاهيم الظواهر الاقتصادية ، فقد عجزوا مثلًا : عن تقديم نظـرة في القيمة ، فالثمن السائد في السوق يتحدد من خلال كمية النقود المتداولة ، ثم قالوا إنه يتحدد

[1] – زينب حسن عوض الله ، مبادئ علم الاقتصاد ، ص 90 .

[2] – أنيس حسن يحيى ، تاريخ الفكر الاقتصادي قبل آدم سميث ، ص112 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

من خلال العلاقة بين الطلب والعرض ، بعدها رأوا أنه يتحدد بالحاجات لذلك لم يخلصوا إلى نظرية واحدة واضحة في تحديد القيمة .

2- كما أنهم غالوا في اعتمادهم على الفائض في الميزان التجاري وهذا يؤدي _ حسب ما يعرف بالمصطلح الاقتصادي _ إلى ازدياد حجم الكتلة النقدية[*](Volume of money) التي تعمل على ارتفاع الأسعار وغلاء المنتجات والبضائع وجمود في حركة الشراء وتكديس البضائع . فنظرتهم كانت للمعدن الثمين من خلال مبدأهم القائل بأن " من يملك المعدن الثمين يملك إمكانية الحصول على كل شيء"[1].

ومما لا شك فيه أن مفكري المدرسة التجارية قد أغنوا علم الاقتصاد بنظرياتهم التي ظهرت فيها الصبغة العلمية ، كما أعطوا دورًا للنشاط التجاري بعد أن كان الإنتاج مقتصرًا على العمل الزراعي وبذلك كسرت الجمود والتخلف في النشاط الاقتصادي .وحاولوا تحقيق تقدم في دراساتهم الاقتصادية ، إلا أنه بقيت أيديولوجيتهم المحرّك الأساسي في طرح نظرياتهم الاقتصادية ، فإيمانهم بدور الدولة في الإشراف على التجارة وسيطرتها على مقدرات البلاد من المعادن الثمينة وفرضها قيود جمركية صارمة كان سببه أن القائمين عليها هم من منظري الفكر الاقتصادي ، " فلم تكن المركنتيلية نظامًا فكريًا ،وإنما كانت في المقام الأول نتاج عقول رجال الدولة وكبار الموظفين ورجال المال والأعمال"[2].

فلذلك ربطوا نظرياتهم الاقتصادية بمصالح الطبقة الحاكمة والمشرفة على تسيير أمور البلاد فجاءت دراستهم للظواهر الاقتصادية كظاهرة تداول السلع والبضائع دراسة وصفية يكتنفها الغموض والسطحية ، وتركيزهم على دراسة ظاهرة المعادن الثمينة ، إنما هو نابع من محض مصلحتهم في ادِّخار كمية كبيرة منها تمهيدًا للانطلاق لإنشاء مشاريع استثمارية جديدة معتبرين أنه بفضل تلك المعادن الثمينة يغدون قادرين على تحريك السياسة الداخلية وحماية السياسة الخارجية لدولتهم في وقت كانت في أمس الحاجة إليها في السيطرة على منابع تلك المعادن والطرق التجارية واستثمار مستعمراتها ، لذلك عمدت إلى جمع كمية كبيرة من النقود التي تحتاجها في حماية الدولة أي حماية مصالح كبار موظفي الدولة والملاّك فجاءت دراستهم للظواهر الاقتصادية تبعًا لمصالحهم الخاصة والضيقة والتي تشبعت بأيديولوجيتهم القائمة في جمع الثروة .

(*) – يُقصد بها مجموعة رسائل الدفع الممكن استعمالها وتداولها مباشرة ، وبدون أية عمليات تحويلية مسبقة في اقتصاد بلد من البلدان . وتتألف الكتلة النقدية من الوفورات النقدية (الأوراق النقدية ،العملة المعدنية ، الودائع الموجودة في البنوك والمؤسسات المالية ...) ومن التوظيفات السائلة أو لأجل قصير ومن شبه العملة وهي عبارة عن الودائع لأجل .

(1) – إسماعيل سفر وعارف دليلة ، تاريخ الأفكار الاقتصادية ،ص 121 .

(2) – جون كينيث جالبريت ، تاريخ الفكر الاقتصادي "الماضي صورة الحاضر " ، ص45 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبالانتقال إلى مدرسة الطبيعيين التي قامت على أنقاض السياسة الاقتصادية الخاطئة لمدرسة التجاريين ، نجد أنها قد تخطّت أكثر نحو العلمية في دراسة الظواهر الاقتصادية . فما هي مبادئها الاقتصادية العامة ؟

ب-**الفكر الاقتصادي في المدرسة الفيزيوقراطية**(*) (Physiocrats) :

كانت إرهاصات تأسيسها في أواخر عهد مدرسة التجاريين ، فقد تمكن روّادها من وضع أسس المذهب الليبرالي في الاقتصاد . وقد بدأت عند المفكر الاقتصادي برناردي ماندفيل الذي طالب أن تكون الملكية فردية ومصالحها منسجمة مع تقسيم العمل ، فالمنفعة الشخصية هي معيار النشاط الاقتصادي . كذلك قام بواغليبير بالدعوة إلى حرية المبادلات التجارية ، فدرس الدخل وقام بتحليله ليكشف عن دورته التي يسلكها في المدار الاقتصادي .

أخذ فرانسوا كيناي (**)هذه الأفكار وعمد إلى تطويرها ودراستها بعمق مستخدما الطريقة الاستقرائية الاستنتاجية في دراسته للظواهر الاقتصادية فخصص مؤلفًا ضخمًا أخذ شهرته منه وجاء تحت عنوان الجدول الاقتصادي الذي خلُص فيه إلى نتيجة مؤداها أن الحياة الاقتصادية تقوم على تداول الثروة وترتوي بالغلة الصافية التي تدور بين مختلف طبقات المجتمع .

وبالعودة إلى مبادئ مدرسة الطبيعيين في الاقتصاد أجد أنهم حرصوا على تطبيق القانون الطبيعي الذي اعتبرها أنه " يحكم السلوكين : الاقتصادي والاجتماعي"(1).كما أعادوا للنشاط الزراعي مكانته الأولى في الحياة الاقتصادية ، بعد أن وجدوا في النشاط التجاري

(*) – تعني الطبيعيين ، أسسها مجموعة من السياسيين والفلاسفة الفرنسيين يتزعمهم (فرانسوا كيناي) ، ورسمت أفكارهم وكتاباتهم في القرن الثامن عشر بداية علم الاقتصاد السياسي ، وكانوا أول من أمسكوا بعنان تصور علم موحّد للمجتمع كما أدت بهم الدراسات التي أقدموا على إجرائها إلى الاعتقاد في النظام الطبيعي المؤسس على الملكية والأمن والحرية . واعتقد الطبيعيون بفكرة المنافسة الحرة باعتبارها العملية التي ينتج عنها ترسيخ السعر العادل وهو السعر الأكثر فائدة لطرفي عملية المبادلة في السوق .

(**) – طبيب فرنسي (1694- 1774م) ، كانت له اهتمامات واسعة في علم الاقتصاد ، وقد نشر كتابه الشهير: (الجدول الاقتصادي Tableau Economique) عام 1758م ، حيث يعرض فيه تصوره لكيفية تجديد الإنتاج في المجتمع ، فجميع المبادلات تتم في نهاية العملية الإنتاجية. ويوضع الناتج الاجتماعي في حالة استعداد تام ،انتظاراً لبدء عملية جديدة للإنتاج في السنة التالية .

(1) – جون كينيث جالبريت ، تاريخ الفكر الاقتصادي "الماضي صورة الحاضر " ، ص63 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

للمدرسة التجارية فشلاً في تأمين الثروة لكل الأفراد ، فاعتبروا الزراعة هي " مصدر كل ثروة الدولة وثروة كل المواطنين"(1).

ونتيجة لشيوع الفلسفة العقلانية والمذاهب الفلسفية والاجتماعية الداعية إلى الحرية الفردية كما كان واضحًا في العقد الاجتماعي للفيلسوف الفرنسي جان جاك روسو الذي دعا إلى إعطاء الفرد حقه الطبيعي وهو حريته ، وانتقلت هذه الفكرة إلى دعاة مذهب الطبيعيين في الاقتصاد وشرعوا إلى سن مبدأ يؤكد على الحرية الاقتصادية وجعلها ركن أساسي من أركان النشاط الاقتصادي المزدهر . فيقولون: " دعوا المنتجون يعملون وهم وإن أخطأوا فيفلسون ويتوارون عن السوق"(2).وأصبحت هناك معطيات جديدة في ظل المدرسة الطبيعية، فأصبحت الملكية الفردية دعامة الإنتاج معللين رأيهم بأنها من طبيعة النظام الطبيعي، وقيّدوا حركة الدولة بأن أصبحت الحارس الأمين للملكية المطلقة والحرية والوطن.

وبذلك أجازوا دفع الضريبة للدولة من قبل طبقة الملاَّك العقاريين ،لأنها تهيئ لهم الظروف لحماية النظام الطبيعي .وأهملوا دراسة الفائض في الميزان التجاري كما كان شأن سلفهم التجاريين معتبرين أنه ينطوي على نقائض تؤدي إلى وقف تصدير الدولة للمنتجات وارتفاع الأسعار الذي بدوره سيكثر من سياسة الاستيراد من الخارج. ووجدوا أن المبادلة لا تنتج ثروة لأنها تعادل قيمة التبادل ، فالمبادلة الحقيقية عند الطبيعيين هي التي تنقل المنتجات الزراعية إلى أيدي المستهلكين ،وبذلك تكون زيادة الثروة بفضل القانون الطبيعي .

وبالإطلاع على جوهر أفكارهم الواردة في دراساتهم الاقتصادية ، نجد الايجابية والسلبية فيها تبعًا لتقدم الدراسة وكشف حقائق وقوانين جديدة في علم الاقتصاد :

1- فقد استطاعوا أن يصكّوا العديد من النظريات الموضوعية في علم الاقتصاد أسهمت في الكشف عن مجموعة من القوانين الاقتصادية التي تجلّى بعضها في اللوحة الاقتصادية الشهيرة من قبل واضعها كيناي .

2- وقد أعطوا تحليلًا دقيقًا عن طبيعة العلاقة بين الإنتاج والتبادل حين اعتبر كيناي " الإنتاج هو المصدر الوحيد للثروة ، أما التبادل فهو تبادل متعادلات ولا يخلق ثروة ولا يزيدها"(3).

3- استطاع كيناي أن يحدد مبدأ المنفعة الشخصية الذي يأخذ حيّزا ً كبيراً في اهتمام معظم مفكري مدرسة الطبيعيين ،لأنه يعكس مبدأهم القائل بالحرية الاقتصادية المطلقة ، فوجد

---

(1) – جون كينيث جالبريت ، تاريخ الفكر الاقتصادي "الماضي صورة الحاضر"، ص 65 .

(2) – إسماعيل سفر وعارف دليلة ، تاريخ الأفكار الاقتصادية ،ص 131 .

(3) – المرجع السابق ، ص 145 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أنه بإمكان أي فرد أن يحصل على أكبر قدر من المنفعة ، وأن يقلل من إيلام الآخرين الذي قد تحدثه المنفعة التي يجنيها.

4- كما أن اللوحة الاقتصادية التي قدمها كيناي قد لاقت اهتمامًا كبيرًا عند معظم الباحثين في علم الاقتصاد ، فقد وصفها ماركس بأنها " فكرة عبقرية إلى درجة عالية ، وبدون جدال ، الفكرة الأكثر عبقرية بين جميع ما طرحه الاقتصاد السياسي حتى ذلك الوقت "[(1)].

5- وفي منحى آخر أكدوا التعاون المثمر للإنسان والطبيعة التي هي مصدر إلهامهم في كشف القوانين الاقتصادية،وأعطوا تفسيرات أقرب إلى الموضوعية في دراسة الظواهر الاقتصادية،وقد بدا هذا واضحًا عند محاولة المفكر الاقتصادي المنتمي لمدرسة الطبيعيين ميرسي دي لافير عندما تحدث عن الثروة معرّفًا إيّاها بقوله: " إن الثروة هي كتلة القيم التي نستطيع استهلاكها دون أن نعجز عن إعادة إنتاجها باستمرار "[(2)].

وبالمقابل فإن مبالغتهم في الاهتمام بمصالحهم أدت إلى مبالغتهم في أفكارهم الاقتصادية :

1- كتركيزهم على النشاط الزراعي وكبتهم لباقي الأنشطة الصناعية والتجارية، فحال ذلك دون تطورها و دون ظهور صناعات جديدة .

2-كذلك كفت من سلطة الدولة كونها تتعارض ومصالحها الاقتصادية ، وإعطاؤهم للقوانين الاقتصادية مسحة غيبية وقدسية عندما اعتبروها خالدة ومن صنع الطبيعة وأنه يتم الكشف عنها بواسطة الاستقراء والاستنتاج اللذين يمكن بواسطتهما قراءة الظواهر الاقتصادية .إلا أنهم لم يقدموا تحليلًا لمشاكل الأسعار والسوق، ولم يقدموا نظرة علمية في تحديد القيمة وفي الظواهر المالية ، فلم يعنوا بها كما حدث مع ظاهرة إفلاس بنك جون لاو[(*)] .

ما نودُّ قوله في التعقيب على الأفكار والنظريات الاقتصادية لمدرسة الطبيعيين ، هو أنها انطلقت بداية من تخطي مدرسة التجاريين ، فاستخدمت المنهج العلمي في دراسة علم

[(1)] – إسماعيل سفر وعارف دليلة ، تاريخ الأفكار الاقتصادية ، ص 137 .

[(2)] – أنيس حسن يحيى ، تاريخ الفكر الاقتصادي قبل آدم سميث ، ص 162 .

[(*)] – تعود ملكية هذا البنك إلى جون لاو وهو صيرفي إنكليزي جاء إلى فرنسا أيام لويس الرابع عشر، أراد أن يُطبّق الميركانتلية على النقد الورقي . ويقوم نظامه : على أن العملة الورقية في الدولة كالدم في الجسم البشري كلما كانت غزيرة كلما خلقت ثروة وكلما كانت قليلة ولدت فقر دم في الأعمال ، ولزيادة العملة لا حاجة للمعدن الثمين لأن الأوراق المصرفية هي أكثر عملية وأقل كلفة والدولة هي التي تضمن قيمتها . لكن ثقته بالدولة أطاحت بنظامه ، وذلك عندما حوّل سنة 1717م مصرفه الخاص (الذي كان يصدر نقداً مكفولاً ومضمون) إلى مصرف ملكي يصدر نقد غير مكفول وذلك ليسهل الاكتتاب لمساهمي شركات الهند لأن إصدار هذا النقد والتهافت على المصرف لاستبداله بنقود معدنية قد أدت إلى إفلاس البنك عام 1773م تاركة أسوأ الأثر على سياسة الائتمان في فرنسا .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاقتصاد دون أن ننكر أنها أعطته دفعًا قويًا في دراسته نظريًا واستخدام مناهج علمية في دراسته . إلا أن مصالحهم ومصالح من يقف وراءهم ويدعمهم لعبت دورًا مؤثرًا في صياغة نظرياتهم الاقتصادية ،وهذا كان جليًا في بعض نظرياتهم مثل : نظرية التوزيع في تقسيماتهم الطبقية وفي إضفاء الشرعية والقداسة على القوانين الاقتصادية ، إضافة إلى روح العصر المنتمين إليه، فأيديولوجيتهم قد ساقت أفكارهم نحو الاهتمام بما يخدم مصالحهم وبذلك أضحت دراساتهم الاقتصادية تحت تأثير أيديولوجياتهم .

وعلى إثر السلبية التي تخللتها بعض النظريات والقوانين الاقتصادية في المدرسة الطبيعية وكثرة الاكتشافات العلمية والتطور الصناعي الذي أخذ دوره في تنشيط الاقتصاد وبروز طبقة تملك وسائل الإنتاج وأدواته وهروب المزارعين إلى المدن بعد اتساعها وازدياد معاملها والرفاهية فيها ، ظهر نمط جديد في التعامل مع النشاط الاقتصادي ، وكان هناك دور بارز للمفكرين الاقتصاديين الذين قرؤوا المؤلفات والتاريخ ،واطلعوا على الوقائع والأحداث الاقتصادية والسياسية مستفيدين من التراكم المعرفي والتطور العلمي في بناء منظومة جديدة في الفكر الاقتصادي آخذةً اسم مدرسة التقليديين التي أثرت الفكر الاقتصادي بنظرياتها العلمية والأكثر موضوعية ممن سبقها في دراسته، وقد برز عدد من الرواد الاقتصاديين الذين كان من أشهرهم آدم سميث مؤلف كتاب(ثروة الأمم) في عام 1776م .

ولقراءة أفكارهم الاقتصادية الواردة في مذهبهم الاقتصادي لزم الوقوف عند المبادئ التي صاغوها في مذهبهم الاقتصادي، فهل استطاعوا أن يتحرروا من الأيديولوجية السائدة في تلك الحقبة ؟

ج- الفكر الاقتصادي في المدرسة الكلاسيكية(*) (Classical School) :

تأسست مدرسة التقليدين على يد مجموعة من الرواد الاقتصاديين هادفين إلى تحقيق العلمية في دراسة الظواهر الاقتصادية ، وقد وجدوا أن هناك قوانين موضوعية في علم الاقتصاد تحكمه وهي عامة وكلية وخالدة ، وهنا تتشابه نظرتهم إلى القوانين الاقتصادية مع نظرة المدرسة الفيزيوقراطية . وقسموا المجتمع إلى طبقات ثلاث:رأسمالية وأرستقراطية

(*) – تسمية تُطلق على فريق من المفكرين في علم الاقتصاد خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر ، وكان هؤلاء أول من صاغوا مجموعة منتظمة من المبادئ الاقتصادية في محاولة لتفسير جوانب الانتظام في السلوك الاقتصادي الذي هو نتاج تضافر القرارات المنفصلة للأفراد والجماعات ، كما نادى هؤلاء المفكرين بفلسفة الحرية الاقتصادية ، وكان من أبرز أعلامها آدم سميث و توماس روبرت مالتس وريكاردو وجون ستيوارت ميل .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وعمال، وأعطوا للفرد الحرية المطلقة في ممارسة نشاطه الاقتصادي، كما اعتبروا الدولة بمنزلة راعية للمصالح الفردية .وفي كل ما تقدم ذكره لم تتجاوز مدرسة التقليدين نظرة مدرسة الفيزيوقراطية في دراسة الظواهر الاقتصادية .

إلا أن الجديد الذي تخطّوا به مدرسة الطبيعيين هو بروز نظريات جديدة في دراساتهم الاقتصادية مثل: نظرية القيمة ونظرية الإنتاج ونظرية التوزيع والتشغيل ونظرية النقود ونظرية السكان ونظرية التطور الاقتصادي ، وفيها جميعًا انبرى واضعوها للكشف عن حقيقة الظواهر الاقتصادية .

فقدموا أفكارًا جديدة في نظرية العمل معتبرين أن السلعة مثل بقية السلع،وثمنه(الأجر) إنما يتحدد على أساس كمية المواد الغذائية الضرورية لحفظ حياة العامل. مؤكدين أهمية تقسيم العمل وبروز ظاهرة التخصص في إنتاج سلعة ما ، مما يؤدي إلى زيادة في كمية الإنتاج . وكذلك بدت العلمية في دراستهم لقانون تناقص الغلة[*] (Returns law of diminishing) القائم على زيادة أحد عناصر الإنتاج بكميات متساوية مع ثبات العناصر الأخرى من الإنتاج ، والذي بدوره سيؤدي إلى زيادة الإنتاج الكلي الذي لا يلبث أن يعود بالتناقص إلى حده الأقصى مع بقاء زيادة في العنصر المتغير .

اهتمت هذه المدرسة بظاهرة الإنتاج المتمثلة في خلق المنافع وزيادتها واعتبرت أن " المنفعة شرط القيمة "[1]. إلا أنها لم تعطِ للنقود سوى وظيفة الوسيط في تبادل المنتجات وقدمت نظرية متواضعة في تحديدهم لقيمة النقود مؤداها أن " كل زيادة في كمية النقود تؤدي حتماً إلى ارتفاع مستوى الأثمان ، وكل نقص في هذه الكمية لا بد أن يؤدي إلى انخفاض هذا المستوى"[2]. فربما الاهتمام من قبل أنصار هذا المذهب لجمع الثروة وزيادتها وتبرير الملكية الفردية المطلقة أخذ نصيبًا كبيرًا في دراستهم النظرية لعلم الاقتصاد . رغم كثافة جهودهم العلمية في تقديم دراسات ونظريات تفضي إلى كشف الحقائق التي تضبط العلائق بين الظواهر الاقتصادية . فقدم روّاد المدرسة الكلاسيكية حلولاً لمسائل تتصل بالتجارة وتأسيس نظام اقتصادي يتماشى مع طموح الفرد والتطور العلمي الحاصل وظهور صناعات جديدة عملت على تنشيط العجلة الاقتصادية نحو التقدم إلى الأمام .

(*) – بُني قانون تناقص الغلة على المشاهدات الدالة على التغيرات التي تحد في حجم الناتج تبعاً للتغيرات في نسب عناصر الإنتاج في لحظة معينة من الوقت ، ويمكن تعريف هذا القانون بأنه كلما زاد مقدار أحد العناصر الإنتاجية مع ثبات مقادير عناصر الإنتاج الأخرى يتناقص الناتج الحدي والناتج المتوسط بعد حد معين .

(1) – زينب حسن عوض الله ، مبادئ علم الاقتصاد ، ص102 .

(2) – المرجع السابق ، ص 106– 107 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لكن تبقى المصالح المحصورة بطبقة الرأسمالية هي التي تؤدلج النظرية الاقتصادية بما يتناسب معها ، وهذا نجده في قول أنصار المدرسة الكلاسيكية عندما قالوا بوجود قوانين اقتصادية كلية وعامة وخالدة ، دون أن يأخذوا بعين الاعتبار المتغيرات الحاصلة في الدول الأخرى والتي لها خصوصيتها في أنشطتها الاقتصادية . كذلك أضفوا الغيبية والطوباوية في خلقهم لبعض المفاهيم الاقتصادية حين عجزوا عن تقديم تفسير يُعلل بعض الظواهر الاقتصادية كمفهوم اليد الخفية الذي هو " قوة روحية تساند إلى تحقيق المصلحة الذاتية وتوجيه الناس في السوق نحو أسلم الغايات عاقبة"[1].

إذاً لم يستطع سميث الخروج من أيديولوجية الطبقة التي ينتمي إليها وهي الطبقة الارستقراطية ومن عمله القائم على ما يسمى اليوم بالمخلِّص الجمركي الذي كان سائداً في عصره إذْ بدأت قوى كبرى تتعاظم بثروتها من خلال قوة أنشطتها الاقتصادية وحرية حركتها المدعومة من طبقة الملك (الحاكم) . ولا ننسى المصالح الخارجية للدول الأوربية القوية النفوذ والتي عملت على استغلال شعوب مستعمراتها كما في الشركة الهندية الشرقية التي كان للملكة إليزابيث حصة الأسد في الشركة ،فكان من الطبيعي أن تسخِّر بعض النظريات الاقتصادية لصالح تلك الشركة التي جنت أرباحًا طائلة بأقل تكلفة عندما أقرَّت مجموعة قوانين تنظم العمل في شركتها مثل الأجور الزهيدة .

هذا الاهتمام بالمصالح قد أدى إلى التخصص والتعمق أكثر في دراسة الظواهر الاقتصادية، مثل ظاهرة النقود التي اعتبرت وسيلة للتبادل فقط . فما ابتغته من المناداة بالحياة الاقتصادية المطلقة إنما هو محاكاة إلى السيطرة على رؤوس الأموال وقيام احتكارات ضخمة في مجال الإنتاج التي تزيد من ثروة الأفراد بأقل جهد وتكلفة في الإنتاج .ذلك أن الإنتاج يقاس بما يعود على المنفعة الشخصية بالفائدة المرجوة . فهذا الغلو في المصالح المحدودة لطبقة واحدة دون الأخريات _ والذي انعكس على تقديم دراسة أكثر جدية وعلمية في تفسير حقائق الظاهرة الاقتصادية_ قد دفع بعض مؤيدي هذه المدرسة إلى تلافي السلبيات عبر إدخال تعديلات جذرية في أفكارها الاقتصادية ساعين إلى الموضوعية لذلك أطلق عليهم المدرسة النيوكلاسيكية ، فما الجديد الذي قدَّموه ؟

[1] – جون كينيث جالبريت ، تاريخ الفكر الاقتصادي "الماضي صورة الحاضر " ، ص 77.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ح- الفكر الاقتصادي في المدرسة النيوكلاسيكية[*] (New Classicism) :

تنطوي تحت لوائها عدة مدارس مناصرة للمدرسة الكلاسيكية بأفكارها الاقتصادية منها المدرسة الحدية ومؤسسها كارل منجر النمساوي(1840-1921م) ، ويتمحور عملها حول تقديم دراسة معمقة لنظرية القيمة ،كما اهتمت بدراسة الجانب النفسي للقيمة، أي رغبة الأفراد في شراء السلع والمنتجات .فالرجل الاقتصادي إنما يبني خطواته في النشاط الاقتصادي بناءً على تقدير منفعته الشخصية وسلوكه الفردي، فأخذت هذه المدرسة علم الاقتصاد نحو التجريد في دراسة ظواهر اقتصادية ،وربما هذا إذعان بالتخلص من الأيديولوجية الحاكمة لأفكار الاقتصاديين الكلاسيكيين .

والأمر ذاته نجده عند المدرسة الرياضية رغم أنها أخذت نهجًا مغايرًا لما سبقها في دراسة الظواهر الاقتصادية عند نكرانها وجود علاقات سببية بين المتغيرات الاقتصادية ، هذا ما أتى به مؤسسها فالراس الفرنسي الذي استخدم لأول مرة المنهج الرياضي في دراسته للمتغيرات الاقتصادية حتى يتمكن من ضبط حركة تلك المتغيرات بعد أن استفاد من التطور الحاصل في مجال العلوم الرياضية .

ولا ننسى هنا إسهامات ألفرد مارشال (1824- 1924م) الذي عمل جاهدًا عبر محاولته التوفيقية على أن يجمع المناهج المستخدمة في دراسة الظواهر الاقتصادية حتى يخفف من وطأة الأيديولوجيا التي اصطبغت بها معظم النظريات الاقتصادية التي أعاقت بعضها في الوصول إلى كشف الحقائق في علم الاقتصاد .

وفي المقابل نجد هناك محاولات وإسهامات فردية من قبل المهتمين بدراسة علم الاقتصاد من أمثال : وليام بيتي و ريتشارد كانتيلون جيمس ستيوارت وتورجو ...الخ، فكثرت الدراسات والمؤلفات التي تُعنى بالدراسة التجريدية القائمة على العلمية في دراسة الظواهر الاقتصادية . إلا أن هناك فيلسوفًا استطاع أن يؤسس مذهبًا فلسفيًا تضمن قسمًا كبيرًا منه دراسة الاقتصاد السياسي ، فاستطاع أن يؤسس أيضًا مذهبًا في الاقتصاد انطوى تحت اسم المذهب الاشتراكي الذي أخذه مناصروه نحو المزيد من التعمق والتحليل لأفكاره الاقتصادية ، فما هي طريقة ماركس في دراسته لعلم الاقتصاد ؟

---

[*] – هي امتداد للمدرسة الكلاسيكية ، تضم ثلاث مدارس (الحدية – الرياضية– التوفيقية) حيث كانت أكثر تجريداً وفردية من سابقتها، فمثلاً: مفهوم العمل لديهم ليس هو الذي يحدد القيمة بل المنفعة هي التي تسمح بها آخر وحدة خير من الخيرات بإشباع رغبة من الرغبات هي التي تحدد القيمة . وقد أخرجت المدرسة النيوكلاسيكية علم الاقتصاد من دائرة التاريخ والعلوم الاجتماعية إلى دائرة العلوم التجريبية ، حيث أصبحت تنظر إليه على أنه علم يحوي نظريات ثابتة قابلة للتجربة في كل عصر و مكان . من أبرز أعلامها: كارل منجر و ألفريد مارشال و فالراس وبارتيو ...

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

خ- الفكر الاقتصادي الماركسي :

إن فلسفة ماركس كان لها الأثر الكبير في بناء نظرياته في الاقتصاد ،حيث أعطى للتاريخ دوره بوصفه محرِّكًا للوقائع والأحداث عمومًا والوقائع الاقتصادية خصوصًا . لذلك درس الظاهرة الاقتصادية وفق التفسير المادي أو الاقتصادي للتاريخ .

كما نجد عنده أن النظم الاجتماعية تتكون من بناءين :

أ- البناء السفلي: يتضمن الوسائل والأدوات والقدرة المادية للإنتاج.

ب- البناء العلوي : يتضمن الفكر .

وبالتوازن بينهما يكون المجتمع متناسقًا مع ذاته وعند إخلال أحد البناءين بإتزانه تحدث الأزمة وتبرز الحاجة لتغيير ذلك النظام القديم وبروز نظام آخر جديد يحمل في طياته اتزانًا يتوافق مع ذاته ويصبح المجتمع متوافقًا مع ذاته .

وتظهر أفكار ماركس الاقتصادية في مؤلفه رأس المال الذي استطاع عبر منهجه الفلسفي أن يطرح تصوره العام في الاقتصاد ساعيًا لتحقيق وجود نظام اقتصادي أمثل يحقق الرفاهية والعدالة الاجتماعية. فنظر ماركس لمهمة التاريخ أنه " يكشف عن منافع الأشياء ووضع مستويات المعايير التي يقرها المجتمع لبيان مقادير هذه الأشياء النافعة "[(1)].لذلك رأى أن النظام الرأسمالي يحمل بذور فنائه مما يجعل قيام الاشتراكية أمر محتوم،وإن القوانين التي تحكم النظام الرأسمالي تتلخص في قانون القيمة ، و" الذي يخلق جوهر القيمة عمل إنساني متجانس ، أي بذل قوة عمل متجانسة "[(2)].

فالعمل - حسب ماركس- هو الذي يخلق قيمة الأشياء ، وقد قصد بالعمل ذلك الذي يكون مصدرًا ومقياسًا للقيمة حول العمل الاجتماعي .أما قانون فائض القيمة يكون الفائض فيه بسبب استغلال الرأسماليين لجهود العمال الذين ينالون أجورًا غير عادلة .

كما أنه رأى في قانون تراكم رأس المال الذي كان من صلب النظام الرأسمالي في أيدي الرأسمالي (صاحب العمل) يضمن له بقاءه مع منافسيه في السوق. مُفسّرًا قانون تركز رؤوس الأموال بين كبار الرأسماليين بأنه نتيجة المنافسة الشديدة بين الرأسماليين الذين اضطر بسببه صغار الرأسماليين إلى أن يتحولوا إلى عمال عاديين نتيجة خسارتهم الفادحة في مشاريعهم الصغيرة. وبذلك أصبح هناك قلة يملكون ويتحكمون برؤوس الأموال وقد تحولت شركاتهم إلى شركات إقليمية ضخمة ذات شأن اقتصادي وحتى سياسي كبير وواسع التأثير .

---

(1) - كارل ماركس ، رأس المال ، ترجمة راشد البراوي ، مكتبة النهضة العربية : القاهرة ، 1947م ، ج1، ص 1-2.

(2) - المصدر السابق ، ص 5 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كما درس أيضًا قانون البطالة ،فقد انتشرت البطالة بعد التقدم التكنولوجي الـذي أفـرز آلات جديدة استطاعت أن تأخذ مكان أعداد كبيرة من العمال الذين سمَّاهم ماركس " بـالجيش الاحتياطي الصناعي من المتعطلين"[(1)]. فكانوا يمثلون ضغطًا لا يقل أهمية عن ضغط سـوق العمل،وقد أرَّقت مصالح الرأسماليين بعد أن شكّلوا قوة اجتماعية تناضل في سبيل ردِّ حقوقهـا الطبيعية .كما قدم ماركس نظرية في النقود ومسألة تقسيم العمل،فيرى أن" تقسيم العمل يحوّل منتج العمل إلى سلعة وبذلك يجعل تحويلها بعد ذلك إلى نقود أمرًا لازمًا"[(2)]. معتبرًا أن قيمـة البضاعة لا تقاس بساعات العمل المبذول في إنتاجها وإنما تقاس بكميـة معينـة مـن قيمـة استعمالية لبضاعة أخرى .

فالقانون الأخير الذي يحكم سير النظام الرأسمالي هو انهياره بعد أن اشتد الصراع بـين طبقتين : طبقة تملك وسائل الإنتاج وأدواته وهي طبقة الرأسماليين وهم قلة ،وطبقة محرومـة ومعدومة لا تملك سوى قوة عملها وهي طبقة العمال وهم بأعداد ضخمة . ويرى أن الصراع بين الطبقيتين يكون لصالح الغلبة ، وعنها نتج النظام الاشتراكي الذي تكون فيه الملكية عامـة تشرف عليها الدولة لتنتقل بعدها إلى النظام المشاعي حيث تزول الدولة وتسود عندها العدالـة الاجتماعية.

وفي تقييمنا للفكر الاقتصادي الماركسي نجد: أن دراساته الاقتصادية قد تركت بُعـدًا ذا تأثير أسهم في تطوير الفكر الاقتصادي ، و كانت مصدر إلهام لـدى كثيـر مـن البـاحثين الاقتصاديين،والذي لفت انتقاد ماركس للنظام الاقتصادي الرأسمالي ضرورة إعادة النظر فيمـا انتهوا إليه من أحكام وقوانين في علم الاقتصاد آذنةً لدخول طريقة جديدة في دراسة الظـواهر الاقتصادية تأخذ العلمية وتستفيد من الاكتشافات العلمية ومن تقدم العلوم خصوصًا الإحـصائية التي معها تمكِّن الباحث من ضبط الظاهرة الاقتصادية للوصول إلى نتائج موضوعية .

لكن تبقى أيديولوجية ماركس هي المحرّك الأساسي في توجيه فكره الاقتصادي ، وهذا جعله يخطئ أحيانًا في كشف حقيقة الظاهرة الاقتصادية مثل: إغفاله دور الطلب فـي تحديـد قيمة السلعة ، وقد ثبت سابقًا دور الطلب والعرض في تحديد ثمن السلع والبضائع ، فلم تكـن جهوده نحو كشف طبيعة الظاهرة الاقتصادية بعيدة عن أيديولوجيته في زمـن كثـرت فيـه التطورات الحاصلة على الصعد كافة والتي تركت أثرها في ماركس الذي أراد أن يثور علـى الوضع الاقتصادي الراهن في عصره نحو تحقيق عدالة اجتماعية.

---

(1) – زينب حسن عوض الله ، مبادئ علم الاقتصاد ، ص123 .

(2) – كارل ماركس ، رأس المال ،ج 1 ، ص 70 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إذاُ عملية التصحيح في إعادة دراسة النظريات الاقتصادية قد نتجت عنها مذاهب اقتصادية أكثر تخصصاُ وموضوعية ، وكان التجريد في دراسة الظواهر الاقتصادية هو نقطة الانطلاق نحو العلمية للوصول إلى كشف المزيد من الحقائق للظواهر الاقتصادية .فما طبيعة الفكر الاقتصادي المعاصر ؟ .

2)- الفكر الاقتصادي المعاصر :

اتجه الباحثون الاقتصاديون في دراساتهم للمشكلات الاقتصادية باتباع أساليب علمية كان منها استخدامهم للمنهج الرياضي الذي أصبح يزوِّد الباحث الاقتصادي بطرق متنوعة تُساعده على إيضاح وعرض التحليل الاقتصادي التي توصله إلى نتائج موضوعية .كان هذا واضحًا في النظريات الاقتصادية التي ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر ، والثلث الأول في القرن العشرين .

فقد حاول كثير من دارسي علم الاقتصاد عبر تطبيقهم المنهج العلمي الوصول إلى أحكام يقينية لمشكلات اقتصادية قائمة آنذاك . فكان من أشهر تلك المحاولات محاولة العالم الاقتصادي جون مينارد كينز[*] (John Maynard Keynes) الذي خلص في كتابه الشهير (النظرية العامة في العمالة والفائدة والنقود) إلى تقديم نظرية في التشغيل والتوازن الاقتصادي التي وجد فيها أن " الطلب الفعلي هو الذي يحدد حجم الإنتاج وحجم العمالة أي مستوى التشغيل"[1]. وقدم كينز نظرية في النقود والفائدة مضيفًا وظيفة أخرى للنقود وهي مخزن للقيم،فتصبح قيمة الأشياء متوقفة على قوة النقد. كما أكد على ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وقيادتها له بهدف تنشيط الطلب الفعلي من خلال قيامها بإجراءات إصلاحية مثل إعادة توزيع الدخل القومي وحدِّها من الاحتكارات وتشجيعها الاستثمارات .

فما ابتغاه كينز من دراسته للمشكلات والظواهر الاقتصادية هو البحث عن إدارة مُثلى للنظام الاقتصادي السائد (النظام الرأسمالي) من خلال تحقيق التوازن بين المصالح الفردية

---

[*] – اقتصادي إنجليزي (1883 – 1946م) اشتغل في بداية حياته في الهند و ألف كتابا عن الإصلاح فيها و اشترك في مؤتمر السلام بعد الحرب العالمية الأولى و كتب كتاباً بعنوان (الآثار الاقتصادية للسلام) . مؤسس النظرية الكينزية من خلال كتابه (النظرية العامة في التشغيل والفائدة والنقود) 1936 و عارض النظرية الكلاسيكية التي كانت من المسلمات في ذلك الوقت .

من أهم ما تقوم عليه نظريته أن الدولة تستطيع من خلال سياسة الضرائب و السياسة المالية و النقدية أن تتحكم بما يسمى الدورات الاقتصادية. و له كتب أخرى في نظرية النقود و نظرية الاحتمالات الرياضية .كانت لكينز مساهمة كبيرة سنة 1929 أزمة الكساد العالمية. حيث أنه حاول تسليط الضوء على سبب هذه الأزمة وما هو المخرج منها.

[1] – زينب حسن عوض الله ، مبادئ علم الاقتصاد ، ص129 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والمصلحة العامة ، لذلك جاءت دراسته إجرائية ومقتضبة لمشكلات اقتصادية راهنة وقائمة في عصره كان من أشهرها ظهور الكساد العالمي الذي امتد لسنوات عدة ،وقد أدى إلى زيادة في أعداد البطالة وتكدّس البضائع وغلاء الأسعار وانتشار الفقر بين عدد كبير من شرائح المجتمع ، ونشوب الحروب التي أرهقت خزائن ميزانية قائميها .

وبعد جلاء آثار الحرب العالمية الثانية بدأت قوى جديدة بالظهور في إدارة العالم ، وتمثلت قوتها العظمى في دولة أمريكا ، كما بلغت الاكتشافات العلمية في الفيزياء والرياضيات وغيرها من العلوم درجة من التقدم ألهمت العديد من الباحثين الاقتصاديين في دراسة الظواهر الاقتصادية متبعين منهجًا علميًا متطورًا ، فأنشؤوا مراكز علمية متخصصة لدراسة علم الاقتصاد ، واستخدموا اللغة الرقمية والمعادلات الرياضية والبيانات الإحصائية في سبيل الكشف عن القوانين التي تحكم الظواهر الاقتصادية .

ومن خلال ذلك أسسوا نظامًا رأسماليًا تجاوز أخطاءه وأكمل دورته الاقتصادية فانتعش النظام الاقتصادي من جديد وبدت ملامحه في تأسيس الشركات العالمية المتعددة الجنسيات والتي ساقت أصحابها نحو تحقيق الرفاه في الاقتصاد ، كما أقيمت الأسواق المالية والبورصات ونظام ما يعرف بالأسهم الاقتصادية واستخدام التكنولوجيا في النشاط الاقتصادي مثل استخدام الحاسب الآلي والأقمار الصناعية التي تسهّل من عمليات تداول وبيع السلع والإسراع في إنجاز عملياتها الاقتصادية .

وقد لمع كثير من الباحثين الاقتصاديين المعاصرين في دراساتهم الاقتصادية وأدخلوا مصطلحات جديدة في علم الاقتصاد مثل:المدخلات والمخرجات والتحليل الجزئي والتحليل الكلي، كما تم تقسيم علم الاقتصاد إلى عدة فروع ثانوية منها : الاقتصاد الإحصائي والاقتصاد التطبيقي والاقتصاد الاجتماعي والاقتصاد السكاني.وقد كان من بين هؤلاء الباحثين شومبتير وجالبريث وثورشنين وإيرفيج وميلتون فريدمان وغيرهم من الباحثين الاقتصاديين الذين أثروا الفكر الاقتصادي بما قدموه من نظريات اقتصادية قد دفعت عجلة التطور الاقتصادي نحو الأمام .ويبقى السؤال قائمًا وهو : هل استطاع دارسو علم الاقتصاد عبر التاريخ الإنساني المعاصر أن يحدوا من تأثير الأيديولوجيا في نظرياتهم الاقتصادية؟ .

من خلال دراسة الفكر الاقتصادي عبر مراحله التاريخية وجدنا أن نظريات الباحثين الاقتصاديين ودراساتهم لم تخلُ من أيديولوجيا عصرهم ، كان ذلك جليًا منذ العصور القديمة ، وحتى العصور المعاصرة التي انطلقت بدراساتها الاقتصادية من منظور المصلحة السياسية .

وهذا الأمر متمثل في القوانين التي ينتهجها صندوق النقد الدولي الذي أنشئ لصالح محتكري الأسواق العالمية والسيطرة على الاقتصاد العالمي ، رغم أنهم قد أثروا في معظم الأحيان

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بدراساتهم الفكر الاقتصادي وخلصوا إلى نظريات علمية لها أهميتها في علم الاقتصاد من حيث أنها تكشف طبيعة الظاهرة الاقتصادية .

ومما تقدم نجد أن الأيديولوجيا تمارس دورًا بالغ الأهمية في الفكر الاقتصادي ، وهذا الأمر يدفعنا للبحث بجدية أكثر عن طبيعة دورها في علم الاقتصاد . فما طبيعة الدور الذي تلعبه وهل تقف فعلًا عائقًا معرفيًا في علم الاقتصاد ؟

3 – هل تُشكِّل الأيديولوجيا عائقًا أبستمولوجيًا في علم الاقتصاد نحو العلمية ؟

تبيّن لنا بعد دراستنا لمفهوم الأيديولوجيا التي هي علم الأفكار، وهي ذات فاعلية تطغى على الموضوع مستخدمة أدواتها المتضمنة القيم والتصورات والمفاهيم والأفكار التي تعمل على قولبة الموضوع بما يناسب أهدافها تجاه الحقيقة العلمية ،أن الأيديولوجيا تمارس تأثيرًا بشكل متفاوت تبعًا للظاهرة المدروسة و لذات الباحث الذي هو" جزء من الظاهرة التي يدرسها ، وهولا يخلو من موقف عام من المجتمع الذي يعمل على دراسته"[1]،وذلك لما للباحث من دور يكون محفِّز للوصول إلى الحقيقة أيًا يكن الهدف المبتغى من الحقيقة .

إذًا تأثير الأيديولوجيا في العلوم عامة موجود ، كما حصل تعارض بين الأيديولوجيا والمنهج العلمي في أحد العلوم ، فمثلاً : " تأخر علم البيولوجية في الاتحاد السوفياتي لم يكن إلا ثمرة التعارض بين القول الأيديولوجي بدور الحياة والقول العلمي بدور الوراثة"[2].

إلا أن العلوم التجريبية استطاعت أن تحد من تأثير الأيديولوجيا في علومها وأضحت تلك العلوم تحقق مزيدًا من الاكتشافات العلمية وكشف حقائق الظواهر المدروسة .

وفي الرأي المقابل نجد أن الأيديولوجيا قد حفّزت الباحثين على طرح أفكارهم والمضي في أبحاثهم نحو الوصول إلى الحقيقة الموضوعية. كما حصل مع كوبرنيكوس التي دفعته أفكاره نحو البحث عن حقيقة نشأة الكون ومركزية الشمس ودوران الأرض وكرويتها إلى المضي قُدماُ في تشكيل نظريته وإخضاعها إلى المنهج التجريبي .

خلاصة القول : إن تأثير الأيديولوجيا في العلوم التجريبية أدى إلى عوائق كثيرة نتج عنها في بعض الأحيان عجز العلوم عن التقدم العلمي والوصول إلى حقائق يقينية ، إلاّ أنه لا

---

(1) – محمد وقيدي ، العلوم الإنسانية و الأيديولوجيا ، ص 117

(2) – أحمد برقاوي ، الابستمولوجية ، www.Arob-ency.com ، 2006م .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يمكن الاستغناء عنها أحيانًا وبشكل محدود من استخدامها في نشر الحقائق العلمية بوصفها أداة تملك طابع الشرعية بين الناس .أما تأثير الأيديولوجيا في العلوم الإنسانية فهو تـــأثير واســـع رغم وجود كثير من الجهود الحثيثة لإخراج العلوم الإنسانية من تـــأثير الأيـــديولوجيا التـــي نظرت إليها بوصفها عائقًا أبستمولوجيًا أمام تقدمها العلمي .

وقد عنى الباحثون في العلوم الإنسانية إلى دراسة تأثير الأيديولوجيا في تلك العلـــوم ، وخلصوا إلى نتائج متباينة : فمنهم من وجد فيها أنه لا غنى للعلوم الإنسانية عنهـــا – وكـــان منهم ألتوسير – بوصفها " البنية الضرورية للحياة التاريخية للمجتمعات"[1]. فهي تحفّز أيـــضًا الباحث أو المفكر على دراسة الظواهر الإنسانية حتى تنجلي منها الحقائق التي هي مبتغاة كـــل باحث. ومنهم من وجد في الأيديولوجيا عائقًا معرفيًا يؤثر على تقدم العلوم الإنـــسانية ويـــؤدي إلى العجز عن مواكبة العلوم الدقيقة كعلم الفيزياء الذي لم يصل إلى مرتبة العلميـــة والنتـــائج اليقينية والحقائق الموضوعية ،ويمكن أن يتخلص منها من خلال حدّه من فاعلية الذات الباحثة وتحويل مفاهيمه من كيفية إلى كمية مما يسهّل من قياس الظواهر المدروســـة ويعمـــل علـــى ضبطها وصولًا إلى الحقيقة العلمية المنشودة . ويصف أنصار هذا الاتجاه ومنهم التجريبيـــون أن " العلوم الإنسانية لكي تتصف بالعلمية الحقة ينبغي أن تتخلّص من التفسير النظري"[2].

وبالإطلاع على هاتين النظريتين المتعارضتين حول تأثير الأيـــديولوجيا فـــي العلـــوم الإنسانية، نجد أن كل طرف يمسك بصحة الأمر .وذلك أن العلوم الإنسانية تتميز ظاهرتهـــا بأن الإنسان هو صانعها ومنتجها، فلا يمكن أن نبطل تأثير الأيديولوجيا قي العلـــوم الإنـــسانية وإن مقياس السلبية والإيجابية يمكن تحويله هنا إلى مدى تحفيز الأيديولوجيا على المضي فـــي دراسة الظاهرة .كما نُقر بأن الأيديولوجيا تمارس كثيرًا من المعوقات فـــي العلـــوم الإنـــسانية وحلّها يتطلب فهم طبيعة الظاهرة المدروسة وتعيين وقوعها وتبيان أسبابها وحقيقتهـــا، الأمـــر الذي يخفف من وطأة السلبية التي نَعتها كثير من الباحثين في العلوم الإنسانية.

وقد عالج المفكر المغربي محمد وقيدي مشكلة الأيديولوجيا في العلوم الإنسانية بوصفها عائقًا معرفيًا يحول دون تقدمها في العلوم التجريبية ويرى الحل في " التقريب بـــين مفهـــوم النظرية والمفهوم الإجرائي بحيث تعتبر النظرية مجموعة من المفاهيم الإجرائية التي لا تعتبر صادقة قطعًا وتفرض على الوقائع "[3]. فمعنى ذلك أن الدراسة الواقعية التاريخية إنما تتطلب أن ننظر إليها في دلالاتها المنتمية إلى عصر وقوعها وحصولها ، تمامًا كنظرية ابن خلـــدون

---

[1] – عبد السلام بنعبد العالي ، الميتافيزيقا " العلم و الأيديولوجيا "، ص106 .

[2] – محمد وقيدي ، العلوم الإنسانية والأيديولوجيا ، ص 143 .

[3] – المرجع السابق ، ص144 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

في نشوء المجتمع كما يمكن في الوقت المعاصر استخدامها في إكمال صورة الدراسة التي يقوم عليها علم التاريخ .

إذاً : تبقى الأبحاث والدراسات في العلوم التجريبية والإنسانية تعكس أيديولوجيا ما، وبنسب متفاوتة ذلك بما يتناسب وأهدافها التي تغدو نحو تحقيقها ورعايتها ودعمها المادي والمعنوي في بناء النظريات والنتائج التي تم التوصل غليها .

وفي سياق الحديث عن تأثير الأيديولوجيا في العلوم الإنسانية خاصة ، فإنه يطرح السؤال التالي : هل كان علم الاقتصاد بمنأى عن الأيديولوجيا ؟ . يرى بعض الباحثين أن علم الاقتصاد هو أكثر العلوم تأثرًا بالأيديولوجيا، ذلك أن " المعرفة الاقتصادية أكثر من غيرها وقوعًا تحت تأثير الأيديولوجيا ، فاختلاف الرأي الاقتصادي يعكس اختلاف الأيديولوجيا والعكس ليس صحيحًا"(1) .

كانت نشأة علم الاقتصاد بدايةً تحت تأثير مباشر للأيديولوجيا، وبدا ذلك في الفرضيات التي جاء بها الفلاسفة الذين تطرّقوا لبحث علم الاقتصاد في تفسير الظواهر الاقتصادية وتعكس أحكامًا قيمة يفرضها المجتمع بما يخدم مصالحه، وبذلك يكونون قد ابتعدوا عن العلمية في ذلك . وبالعودة إلى أرسطو نجد أنه حلل الظواهر الاقتصادية ودرس مشكلاتها باستناده إلى موقف مجتمعه المؤيد للملكية الفردية ، فجاءت أفكاره منسجمة تمامًا مع أيديولوجية مجتمعه السائدة(*). والأمر ذاته نجده في العصور الوسطى التي خرجت بأفكار اقتصادية من المنظورين الديني و الفلسفي ، وبهذا أعاقت التقدم في دراسة علم الاقتصاد باستقلالية عن المنظورين. فغدت أفكاره غير منسجمة مع روح علم الاقتصاد .

ومع بزوغ العصر الحديث المتميز بتقدمه العلمي وحصول المخترعات العلمية ، ساق كثير من الباحثين في علم الاقتصاد تلك المناهج العلمية ووظفوها في دراسة الظواهر الاقتصادية . تمامًا كما فعل المفكر الاقتصادي آدم سميث الذي تأثر فكره باكتشافات نيوتن العلمية خصوصًا في فيزياء الميكانيك ، فبنى نظريته في الاقتصاد وفقًا لها ، لكن دون أن يتخلى عن الطابع الأيديولوجي عندما عجز عن تقديم تعليل علمي لبعض الأزمات والظواهر الاقتصادية . فكان لابد لآدم سميث " أن يستعين ببعض القوى الغيبية لتوصل نموذجه إلى التوازن المطلوب [نظرًا لأن اقتصاد السوق لا يحافظ على التوازن] . فهذه اليد الخفية شبيهة بالإله الساعاتي ذلك أن تعبير اليد الخفية نفسه استخدمه أنصار نيوتن في الميكانيك ... لتفسير

---

(1) – رجب بودبوس ، نقد العقل الاقتصادي " المقدمات " ، الدار الجماهيرية : ليبيا ، 2000م ،ج1، ص31 .

(*) – انظر في كتاب أرسطوطاليس ، السياسيات ، ص 60 وما بعد .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الحركة تحت تأثير الجاذبية"[1]. وبذلك أضفت بعض أفكار سميث الاقتصادية طابعاً ميتافيزيقيًا يساند من خلاله فكرته ويعطيها قوة نفوذ لتساعده على الانتشار في مجتمعه .

وأيضًا نجد نظرية السكان عند المفكر الاقتصادي الشهير مالتوس[*] تلك النظرية التي سيقت لتبرير الحروب الحاصلة من قبل الدول الرأسمالية الكبرى ،واستعمارها للعالم واستغلال موارده لصالح تلك الدول الرأسمالية الكبرى فأبعدته أيديولوجيته عن المعالجة العلمية لتلك المشكلة الاقتصادية فيما يتعلق بالأمن الغذائي وازدياد البطالة بين العمال . فكان من الأجدر به أن يرصد المشكلة بشكل أدق ويأخذ جميع الظروف التي خلقت تلك المشكلة بمحض الجد والغاية والاهتمام ليقف على طبيعة المشكلة ويصل إلى حل متوازن .

أما الفيلسوف الألماني الشهير كارل ماركس فقد أراد أن يجعل دراسة الاقتصاد السياسي منطلقة من المنهج العلمي حتى يتم الوصول إلى نتائج يقينية موضوعية والحد من تأثير الأيديولوجيا ، فوجّه نقده للاقتصاد السياسي بهدف "الكشف عن الخلفيات الأيديولوجية التي أعاقت تطورًا حقيقيًا لعلم الاقتصاد فجعلته يضفي صفة الإطلاق على ما هو في حقيقته أمر نسبي"[2] .

إلا أن دراسته للاقتصاد لم تخل من بصمات أيديولوجية كانت واضحة في كثير من المسائل التي عالجها في علم الاقتصاد . فهو عاش في مجتمع تتقاسمه الاحتكارات الرأسمالية الكبرى وتتهاوى فيه الطبقات الوسطى إلى طبقة فقيرة معدومة ، فازداد أعداد العمال العاطلين عن العمل وزاد شقاء الحياة وبؤسها ، فكان لابدَّ من الانطلاق لتثوير هذه الطبقة للخروج من الوضع السيئ ومن الفقر والجوع ، فانطلق يبني نظريته في الاقتصاد من الواقع الاجتماعي

---

(1) – سيرغي كارا مورزا ، جدلية الأيديولوجيا والعلم ، ص5 .

(*) – توماس روبرت مالتوس (1766 – 1834م) باحث سكاني واقتصادي سياسي إنجليزي. مشهور بنظرياته المؤثرة حول التكاثر السكاني ، ويعود فضل مالتوس في وضع نظرية متكاملة في السكان وقد فرضها على علم الاقتصاد عندما أشار إلى وجود عامل يجب دراسته إلى جانب الإنتاج والتوزيع والتبادل ، ذلك لأن العلاقة وطيدة بين تطور عدد السكان وتطور كمية الإنتاج، ويكون مالتوس بذلك قد أدخل من خلال ذلك عنصري الزمن والحركة في دراسة الفعاليات الاقتصادية في وقت كانت هذه الفعاليات ما تزال تدرس وتحلل على أسس سكونية راكدة، وكان لدخول عامل السكان في صميم السياسة الاقتصادية أن تشكل علم خاص يرتبط ارتباطاً وثيقاً بعلم الاقتصاد وهو علم السكان .
الجدير بالذكر أن آراء مالتوس عن الأزمة الرأسمالية لا تعارض آراءه حول السكان وما أعلنه عن حتمية النقص في المواد الغذائية بالنسبة لزيادة السكان. إذ يعتبر أن عدد السكان يزيد وفق متوالية هندسية بينما يزيد الإنتاج الزراعي وفق متوالية حسابية كما سيؤدي حتماً إلى نقص الغذاء والسكن .
ومن مؤلفاته (بحث في مبدأ السكان) الذي صاغ فيه نظريته حول السكان والتي ثارت ضجة كبيرة، حيث ورد فيها أن الرجل الذي ليس له من يعيله والذي لا يستطيع أن يجد له عملاً في المجتمع سوف يجد أن ليس له نصيباً من الغذاء على أرضه فهو عضو زائد في وليمة الطبيعة حيث لا صحن له بين الصحون فإن الطبيعة تأمره بمغادرة الزمن.

(2) – محمد وقيدي ، العلوم الإنسانية و الأيديولوجيا ، ص 44 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المعاش الذي أثّر في نسجه للنظرية الاقتصادية ،كما أن فلسفته كانت حاضرة في دراسته للظواهر الاقتصادية عندما " نادى بحتمية التاريخ وعالج فكرة الضرورة والفاعلية في دراسة العمليات الثقافية والتاريخية "[1] .

وفي موضع آخر أقّر ماركس وانجليز بصعوبة إجلاء الأيديولوجيا عن العلوم الإنسانية بما فيها الاقتصاد السياسي ، ووجدا أن هناك صعوبة في تطبيق المنهج الفيزيائي على العلاقات الاقتصادية ذلك لسمات عدة تتسم بها الظواهر الاقتصادية كونها " لا تنفصل عن الزمن الذي تجري فيه ، وفي أنها تأخذ مظهرًا متقطعًا كما أنه لا يمكن تجريدها من العوامل النفسية "[2].

أما في الوقت المعاصر الذي تميز بأنه عصر التخصص والاكتشافات العلمية وظهور حقائق علمية جديدة، والتطور الحاصل في المجال الصناعي والتجاري ، وازدياد الرفاهية في الحياة عامة ، وبروز تكتلات سياسية جديدة ، وظهور مفهوم الدولة الحديثة،فكثرت فيه الدراسات والنظريات المقدمة لعلم الاقتصاد . كما استخدمت مناهج جديدة بغية إخضاع الظواهر الاقتصادية للقياس الكمي ، فتمت الاستعانة بعلم الإحصاء وتحويل تلك الظواهر الاقتصادية إلى معادلات رقمية وجداول وبيانات إحصائية و رسوم توضيحية .

إلا أن تأثير الأيديولوجيا بقي موجودًا في دراسات الباحثين الاقتصاديين ، الأمر الذي حدّ من التقدّم أكثر نحو ارتقاء علم الاقتصاد نحو رتبة العلمية وبلوغ الحتمية في قوانينه . فالنظريات الاقتصادية المعاصرة تحاكي سياسات اقتصادية محدودة محتكرة من قبل دول رأسمالية كبرى ، تخدم مصالحها ومنشآتها، وتعود عليها بالربح الوفير. وبذلك استغلت الدول العظمى النظريات و القوانين الاقتصادية لصالحها ، وعملت على طرح منطلقات جديدة للاقتصاد في دور المخلّص من مشكلات وأزمات اقتصادية التي تعاني منها تلك البلدان التي وقعت في مصيدة قوانينها المتسمة بأيديولوجية الدول العظمى ، " فهذه أيديولوجية تضع الأفكار النظرية للتطور من خلال مفهوم التبعية وذلك كتطور يضفي التبعية التي تحرفه "[3].

في نهاية الأمر نجد أن الأيديولوجيا وقفت في كثير من الأحيان عائقًا ابستمولوجيًا أمام تقدم علم الاقتصاد وبلوغه الدرجة العلمية في النظرية والقوانين المماثلة للعلوم التجريبية كعلم الفيزياء مثلًا،حتى تغدو قادرة على تنظيم الحياة البشرية القائمة على أنشطتها الاقتصادية المتعددة في مصالحها في كثير من المجالات الاقتصادية،فمصالح الدول الرأسمالية الكبرى

---

(1) – سمير أيوب ، تأثيرات الأيديولوجيا في علم الاجتماع ، معهد الإنماء العربي : بيروت ، 1983م ، ص 36.

(2) – عادل أحمد حشيش ، أصول الاقتصاد السياسي ، دار المعرفة الجامعية : الإسكندرية ، 1991م ، ص 123 .

(3) – بالوا كريستيان ، الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، ترجمة عادل عبد المهدي ، دار ابن خلدون : بيروت ، ط2 ، 1980م ، ص 197 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أفرزت سياسات اقتصادية تتماشى معها ، وانفرد باحثوها في دراسة الظواهر الاقتصادية من منظور المصلحة السياسية لتلك الدول التي ينتمون لها ،وبذلك نجد أن المصلحة السياسية قد مارست تأثيرًا كبيرًا في توجيه الاقتصاد نحو مصالح ضيقة والابتعاد عن تحقيق الموضوعية في دراسة الظواهر الاقتصادية،إلا أن البعض يرى أن الاقتصاد هو الذي أثّر على تلك السياسات التي تنتهجها الدولة.وهنا يطرح السؤال التالي : ما العلاقة الجدلية بين المصلحة السياسة والاقتصاد ؟

ثالثًا – العلاقة الجدلية بين المصلحة السياسية وعلم الاقتصاد :

في ضوء دراستنا للفكر الاقتصادي ضمن سياقه التاريخي ،برزت نقاط مهمة تكاد تُشّكل صلب الدراسات الاقتصادية . فمن هذه النقاط : تأثر الاقتصاد بالأيديولوجيا الأمر الذي حدّ من علمية الدراسات والنظريات المقدمة لعلم الاقتصاد ، وكنا قد وصلنا إلى نتيجة مفادها أن الأيديولوجيا رغم أنها تُشكِّل حافزًا في البحث عن الحقائق في العلوم إلا أن طبيعة أهدافها تحول دون الوصول إلى الدراسات المعمقة والموضوعية في علم الاقتصاد .

وفي النظرة الموضوعية لسر هذا التأثير الممارس من قبل الأيديولوجيا للاقتصاد ، نجد أن المصلحة هي المحفِّز والموجِّه الرئيسي في بناء النظريات الاقتصادية ووضع القوانين الاقتصادية التي من المفترض أن تضبط الظواهر الاقتصادية ،وتساعد الباحث في كشف الحقائق وإمكانية التنبؤ بالمستقبل الاقتصادي .

فمن خلال قراءتنا للفكر الاقتصادي الذي استعرضنا فيه أهم أفكاره ونظرياته ، وجدنا أنه منذ العصور القديمة كانت " المصلحة هي القانون الحاكم والثابت الوحيد في السياسة "[1]، لذلك تأثر علم الاقتصاد بالمصلحة السياسية التي_هي بالفعل_ السائدة والحاكمة لأمور البلاد بما فيها الاقتصاد ، وهذا ما أفصحت عنه الدراسات التي قدمها الباحثون والفلاسفة في مؤلفاتهم التي خصصوا جزءًا منها لتقديم حلول للمشكلات الاقتصادية وتقديم آراء وأفكار تكون بمنزلة التبرير للنظام الاقتصادي القائم والوضع الاجتماعي المعاش .

وبالنظر إلى دور الدولة في التدخل الاقتصادي ، نجد أن المصلحة هي التي تفرض الرؤى وتعطي المبرر في تدخُّل الدولة فـ " جملة الأساليب الملموسة والأهداف المباشرة

[1] – عبد الخالق عبد الله ، حكاية سياسة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر : بيروت ، 2006م ، ص 252 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

لتدخّل الدولة في الاقتصاد تتوقف على مستوى تطور البلد المعني ، وعلى الأنماط الاقتصادية القائمة ، وعلى طبيعة المعتقدات السياسية للفئة الحاكمة"(1) .

وبهذا الأمر يتبين لنا مدى التداخل الكبير بين المصلحة السياسية وعلم الاقتصاد ، فكلاهما يؤثر في الآخر ولا يستغني أحدهما عن الآخر لوجود رابط وثيق بينهما هو المصلحة ، لـذلك نجد أن " فصل الاقتصاد عن السياسة والدوافع السياسية إنما هو شيء عقيم . كما أنه غطـاء يخفي واقع القوة الاقتصادية ودوافعها. وهو أيضًا مصدر أساسي لسوء التكيف والخطـأ فـي السياسة الاقتصادية"(2).

إذًا هذه العلاقة بين المصلحة السياسية والاقتصاد قد أفـضت إلـى اقتـران الاقتـصاد بالسياسة ، فأصبح يُعرف باسم الاقتصاد السياسي،والذي استخدم هذا التعبير لأول مـرة عـام 1615م هو المفكر الفرنسي أنطوان دي مونكريتيان في مؤلفه الذي يحمل عنوان (الاقتـصاد السياسي) الذي هدف منه " إسداء النصح للأمير في إدارة الأموال العامة "(3)،فهـو بـذلك أراد أن يحدد معالم السياسة التي يجب على الدولة أن تنتهجها من خلال وضع خطط اقتصادية تقودها للازدهار والرفاه وزيادة ثروتها، وعندها تغدو سياستها العامة الداخلية والخارجية قوية وتدخل في إطار الدول العظمى .

وقد اندفع كثير من الباحثين الاقتصاديين نحو بنـاء النظريـات الاقتـصادية وتحليـل الظواهر الاقتصادية من خلال اعتبار الاقتصاد صمام أمان لأي نظام سياسي الذي يرنو نحـو تحقيق أهدافه ،وتسانده في ذلك النظرية الاقتصادية التي تبرر القـوانين والـنظم الاقتـصادية المعمول بها ." والأفكار الاقتصادية – كما أكد كينز – تعتبر بالفعل هاديًـا للـسياسة ولكـن الأفكار هي أيضا وليدة السياسة والمصالح التي تخدمها "(4).

هذا ما تؤكده الوقائع التاريخية في النصف الأول من القرن العشرين عنـدما حـصلت أزمة الكساد العالمي التي امتدت لسنوات طويلة قبل أن تصل إلى دورة انتعاشها ، وقد انطلقت الدراسات الاقتصادية ضمن منظور المصالح والاهتمام بالدول الرأسمالية الكبرى فـي سـبيل الوصول إلى تجاوز أزمة الكساد . لذلك جاءت تلك الحلول مضللة في بعض الأحيـان نتيجـة دخول تلك المصالح الأمر الذي قلل من منهجية وعلمية علم الاقتصاد ولم يستطع المفكـرون

(1) – مجموعة مؤلفين سوفييت ، الاقتصاد السياسي للرأسمالية ، ترجمة ماهر عسل ، دار التقدم : موسكو ، 1976م ، ص552 .

(2) – جون كينيث جالبريت ، تاريخ الفكر الاقتصادي "الماضي صورة الحاضر " ، ص 318 .

(3) – زينب حسن عوض الله ، مبادئ علم الاقتصاد ، ص28 .

(4) – جون كينيث جالبريت ، تاريخ الفكر الاقتصادي "الماضي صورة الحاضر " ، ص319 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاقتصاديون الإفلات من التأثير الأيديولوجي في نظرياتهم الاقتصادية والحلول التي قدموها للأزمة الاقتصادية .

ويمكن لنا أن نؤيد ذلك بمثال نوضّح فيه مدى امتزاج الاقتصاد بالأيديولوجيا السياسية ، أي وفقًا للمصالح التي تحدد وتقدِّم الحلول التي تناسبها .كان ذلك في رسالة أحد الاقتصاديين المسؤوليين عن صندوق البنك العالمي التابع للأمم المتحدة ، والذي أدلى فيها بأيديولوجية دولته بوصفها راعية للاقتصاد العالمي ، فيخاطب أحد موظفيه قائلًا: " ليكن الأمر بيننا ، ما رأيك ؟ ألا ينبغي على البنك العالمي زيادة تشجيع نقل الصناعات الملوثة إلى البلدان الأكثر فقرًا ؟ باعتقادنا أنه لا غبار على المنطق الاقتصادي الذي يحث على رمي النفايات السامة في البلدان ذات المداخيل المتدنية ومن ثم ينبغي علينا تتبع ذلك "[1].

ولا نستغرب من قول هذا الاقتصادي المسؤول،لأن من أوجد هذه المنظمة هي الدول العظمى التي جعلتها ستارًا تخفي وراءها مصالحها وأطماعها لتسيطر على الاقتصاد العالمي، فهي ترسم السياسة العالمية وتقلب موازين القوى تبعاً لمصالحها .لذلك تبعد المصلحة السياسية الدراسات الاقتصادية عن صوابها وحقيقتها الموضوعية، لهذا نجد أن المصلحة السياسية تدفع بعلم الاقتصاد نحو خروجه من موضوعيته وعلميته وتلحقه بأيديولوجيا تكون حقيقتها نسبية ومتباينة بعضها عن البعض تبعًا لنظرتها إلى مصالحها واهتمامها المختلف من فرد لآخر أو من دولة لأخرى ، فنجد أن السياسة مجال لقوى تريد تحقيق وتملك القوة والسلطة ، لذلك فإن المصلحة السياسية هي" مجال انبثاق الرؤى والتصورات والأيديولوجيات المختلفة "[2]،وهنا تتوقف حدود العلاقة بين الاقتصاد والمصلحة السياسية عندما يتعلق الأمر بدراسة موضوعية للظواهر الاقتصادية ، فتتعارض النظرة العلمية مع النظرة الأيديولوجية عندها يتحتم للباحث أن يفصل الاقتصاد عن السياسة بغية كشف الحقائق الموضوعية .

فما وجدناه في المصلحة السياسية هي لغة المصالح والسيطرة التي تفقد علم الاقتصاد موضوعيته وتجعل قوانينه متخبطة ،وذلك لتخبط مصالح القوى السياسية .ذلك أن تسييس المعرفة الاقتصادية –كما هو الآن ملاحظ بشكل غير محدود– قد أخرجها من دائرة الضوابط العلمية لتصبح أحكام علم الاقتصاد أحكام قيمة تزول بزوال المصالح السياسية التي تتحكم بالاقتصاد العالمي . ونلاحظ أن هناك تأثير متبادل بين المصلحة السياسية وعلم الاقتصاد ، فالاقتصاد عمومًا يدعم الدولة وهو عصب قيامها وديمومتها ، والمصلحة السياسية تدفع عجلة التطوير الاقتصادي نحو الأمام رغم ارتباطها بمصالحها، لكن تبقى حدود هذه العلاقة القائمة

---

[1] – سيرغي كارا مورزا ، جدلية الأيديولوجيا والعلم ،ص 118 .

[2] – محمد سبيلا ، الأيديولوجيا نحو نظرة تكاملية ،ص 63 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بينهما والتي لا يمكن فصلهما لخصوصية علم الاقتصاد بوصفه علمًا قائمًا على نشاط الأفــراد ومصالحهم التي تُشكّل موضوع علم الاقتصاد .

نخلص للقول: إن الأيديولوجيا هي نسق فكري يؤمن به شخص أو جماعة ما ويعملــون وفقًا لما تمليه أفكارهم . ورأينا أن الأيديولوجيا تضلل العلوم ، فهي تمــارس الــسلبية عنــدما تُخرج العلم من إطار الموضوعية وتقترب من الايجابية عندما تحفّز العلــوم علـــى التطــور والمضي في كشف القوانين التي تحكم ظواهر العلم .

أما بالنسبة لنشأة علم الاقتصاد فقد كانت نشأته قي القرن الثــامن عــشر ، إلا أن الفكــر الاقتصادي موجود منذ العصور القديمة الذي اتسم منذ ذلك الحين بالأيــديولوجيا، وهــذا مــا رأيناه في الفرضيات والنظريات التي صــاغها الفلاســفة الدارســين للظــواهر والمــشكلات الاقتصادية . لذلك تأثر علم الاقتصاد بالأيديولوجيا التي شكّلت عائقًــا معرفيًــا للأخــذ بعلــم الاقتصاد نحو العلمية . فالمصلحة السياسية قد قيدت الباحث الاقتصادي في أن يخلُــص إلـــى دراسات وتحليلات اقتصادية موضوعية بعيدة عن المصالح والأهواء السياسية التـــي تبتغـــي تحقيق القوة والسيطرة وصولًا للتحكم بسياسة العالم .

لكن العلاقة الجدلية بين علم الاقتــصاد والمــصلحة الــسياسية لا تعنـــي انــصهارهما ببعضهما، كما حاول كثير من الباحثين أن يشدّوا كل علم للطرف الآخر ، لهذا يطرح الــسؤال التالي:ما علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الأخرى وأين تقف حدود العلاقة بينهما ؟

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الثاني

الاقتصاد وعلاقته بالعلوم المتاخمة

تمهيد

بعد اطلاعنا على دور الأيديولوجيا و تأثيرها على العلوم الإنسانية ، خصوصًا علم الاقتصاد ، وجدنا في تاريخ الفكر الاقتصادي المتضمن لأهم الدراسات والأبحاث الاقتصادية ، سواء بشكل مباشر أم غير مباشر ، أن الأيديولوجيا مارست تأثيرًا مزدوجًا تقع بين السلبية تارة والإيجابية تارة أخرى وأسهمت في تأخر أو تقدم علم الاقتصاد .

فلم تخلُ النظريات الاقتصادية وكذلك القوانين والتشريعات الاقتصادية من الممارسات الأيديولوجية ، رغم أنّ هنالك محاولات عديدة وجهود حثيثة بُذلت من قبل بعض الباحثين لإدخال العلمية في الدراسات الاقتصادية مستفيدين من تطور العلوم خصوصًا العلوم الطبيعية.

وقد استطاع العديد من المفكرين الاقتصاديين بناء نظريات اقتصادية وتقديم تحليلات وتفسيرات للظواهر الاقتصادية وفقًا لمنهج علمي عملوا على تطبيقه والتقيد بقواعده وشروطه فأوصلهم ذلك إلى قوانين وحقائق موضوعية.

إلا أن جهودهم قد قامت على ربط علم الاقتصاد بعلوم أخرى أكثر تقدّمًا انطلقوا من خلالها لدراسة المشكلات الاقتصادية فجاءت نظرياتهم الاقتصادية تحاكي العلم الذي تنضوي تحت مبادئه ومنهجه . فأصبح علم الاقتصاد علمًا ثانويًا يتبع تلك العلوم المتداخل معها ، فانتفت الاستقلالية عنه بوصفه علمًا له كيانه ومنهجه ونظرياته الخاصة ، وهذا أدى إلى بروز جدل واسع النطاق بين باحثي علم الاقتصاد حول دور العلم وشروطه وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية ، وعلاقة علم الاقتصاد بالعلوم المتاخمة له. فهل كان لتطور العلوم دور في دراسات واهتمامات العلماء في هذه الخطوة ؟

في هذا الفصل سيكون البحث حول تحديد طبيعة العلم ودراسة منهجه وشروطه وتطبيقاته وقواعده العامة ، و دور العلم وتأثيره في العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية .

كما سيتم البحث حول علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاجتماعية التي تتداخل معها إلى حد تم إدراجه تحت تلك العلوم . تمامًا كما فعل علماء السوسيولوجيا الذين اعتبروا أن الدراسات الاقتصادية إنما تستند إلى نظريات سوسيولوجية على اعتبار أن القائمين على الاقتصاد هم

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأفراد والمجتمع معًا ، وبذلك أضحت السوسيولوجيا مدخلًا أساسيًا لبلورة النظريات الاقتصادية . فالأسئلة المثارة هنا : ما هي طبيعة السوسيولوجيا ؟ كيف كانت العلاقة بين السوسيولوجيا وعلم الاقتصاد ؟ هل نجح علماء السوسيولوجيا في الوصول إلى حقائق وقوانين في علم الاقتصاد عبر المنهج السوسيولوجي ؟

لكنّ فريقًا آخر وجد أن العمليات الاقتصادية الحاصلة في الأسواق إنما تقع تحت تأثير ميول الأفراد ورغباتهم، وبهذا الاعتقاد ربطوا علم الاقتصاد بعلم النفس ، كما فعلت مدرسة المنفعة الحدية التي انطلقت بدراستها للمشكلات الاقتصادية من خلال تركيزها على دور سيكولوجية الأفراد في العملية الاقتصادية . فهل استطاعت النظريات السيكولوجية أن تقدّم تفسيرًا يعكس طبيعة وحقيقة الظواهر الاقتصادية ؟ و ما الرابط بين علم النفس وعلم الاقتصاد وحدود العلاقة بينهما ؟

أما عند علماء السكان ، الذين رأوا أن النظرية الاقتصادية تشكل صلب الدراسات السكانية، فكثرة الولادات وندرة الوفيات وهجرة السكان تؤثر بشكل كبير في المجال الاقتصادي . فالأسئلة المطروحة هنا : ماعلم السكان ؟ كيف درس علماء السكان النظريات الاقتصادية ؟ لماذا اعتبر مالتوس بأن العامل السكاني هو العامل الأكثر مسؤولية عن تأزم الوضع الاقتصادي ؟ وإلى أي حدٍّ يقع علم الاقتصاد تحت تأثير الدراسات السكانية ؟

وفيما يتعلق بعلاقة علم الاقتصاد مع علم السياسة ، نجد أن لعلم السياسة دورًا كبيرًا في التأثير على دراسة المشكلات الاقتصادية. والسيطرة – إلى حد ما –على صياغة المبادئ الاقتصادية . فالمشتغلون بالسياسة تصدوا لكثير من المشكلات والظواهر الاقتصادية وجعلوها نواة للنظرية السياسية ومنطلقًا للأهداف والمبادئ السياسية الأمر الذي أدى إلى انصهار علم الاقتصاد في علم السياسة . وأصبحت قضاياه في عهدة المفكرين السياسيين .

وتثار الأسئلة التالية : ما علم السياسة ؟ ما الذي يقدّمه علم السياسة لعلم الاقتصاد ؟

بعدها سيتطرق البحث لتحليل علاقة علم الاقتصاد مع العلوم الرياضية والإحصائية . فمع تطور تلك العلوم جهد العلماء إلى الاستفادة من تقدم العلوم الرياضية التي تتميز بضبط ظواهرها والوصول إلى حقائق موضوعية ومبادئ رياضية عامة. فربطوا علم الاقتصاد بالعلوم الرياضية، وأدى ذلك إلى إثارة إشكالية حول طبيعة هذه الدراسة ومدى تحقيقها لنتائج موضوعية . والأسئلة المثارة هنا : ما الرياضيات ؟ ما معيار الحقيقة في العلوم الرياضية ، وكيف تم نقلها إلى علم الاقتصاد ؟ هل استطاع علماء الرياضيات تحويل جميع الظواهر الاقتصادية إلى مقادير كمية قابلة للقياس ؟ .

كما سندرس طبيعة العلاقة القائمة بين علم الاقتصاد وعلم الإحصاء. فالباحثون قد جعلوا من العلاقات والمتغيرات الاقتصادية مجرد توابع ومعادلات وبيانات رياضية – إحصائية وفق

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المنهج الإحصائي . لكن السؤال المطروح هنا: ما علم الإحصاء ؟ وما حدود تطبيقاته على الظواهر الاقتصادية ؟

أولا – ما العلم ؟

إن الأيديولوجيا في علاقتها مع علم الاقتصاد ، قد تمخضت عنها إشكالية حول معيار صحة النظريات المشبعة بالمصالح والاهتمامات لفئة ما دون فئة أخرى ، ومدى تحقيقها الموضوعية في دراستها للمشكلات الاقتصادية . و كانت الأيديولوجيا قد استبعدت في معظم النظريات الاقتصادية المنهج العلمي إلى أن جاء العلم وكبح سطوة الأيديولوجيا على علم الاقتصاد ، فما هي طبيعة المنهج العلمي ومعيار الحقيقة في العلم ؟

إذًا سؤال (ما العلم) ؟ هو سؤال تتطلب منا الإجابة عليه الدخول إلى تحديد المنهج العلمي الحديث وتمييزه عن منهج العلم النظري، وتحديد شروط العلم الوضعي وقواعده التي من خلالها يتم الحكم على العلوم وخاصة علم الاقتصاد ، الذي ضبطت ظواهره واستخدمت فيه أدوات علمية ومناهج موضوعية لحل المشكلات الاقتصادية ،فتجاوز الأزمات و حدَّ من انتشارها وذلك بواسطة العلم.و نتساءل هنا عن مميزات العلم وتجاوزه الأيديولوجيا ، مؤيدين ذلك بمثال يدعم حجتنا وصدق استنتاجاتنا وصوابية البحث . هذا المثال يتعلق بعلم الاقتصاد ودور العلم في دراسته ، والأثر الذي تركه العلم في صوغ نظرياته ومدى التقارب الذي يمكن أن يحققه لعلم الاقتصاد و يضبط علاقته مع العلوم الأخرى .

أصبح العصر زاخمًا بالعلوم والمعارف العلمية المتقدمة ، وأصبحت تلك المعارف عنوان الحضارة الإنسانية المعاصرة محدثة نقلة نوعية في كم وكيف المعارف التي أثرت التجربة الإنسانية خصوصًا في مجال العلوم الطبيعية . فالمعرفة العلمية " إنما تهدف إلى فهم وإدراك الترابطات العامة الموضوعية والصفات الجوهرية والبنى والاطراد القانوني في الواقع أي في الطبيعة ، والمجتمع والفكر "(1).

فالعلم عملية تراكمية وهو يختلف في كل مرحلة وعصر من حيث المنهج والأدوات المستخدمة في التحصيل العلمي . ووصوله إلى حقائق ومسلمات أكثر علمية وموضوعية ويقينية . وهذا كله مرتبط بجهود المفكرين والعلماء الذين يتطلعون دومًا نحو مزيد من الاكتشافات العلمية التي من خلالها تبنى معرفة حقيقية لهذا الكون الكبير الذي يعيش فيه الإنسان . وتناول العلماء دراسة العلم وطبيعة منهجه وتحديد ماهيته وتقديم تعاريف له تحدد

(1) – نايف بلوز، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية،منشورات جامعة دمشق : دمشق ،ط4 ، 2000م ، ص10.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

قوامه وإطاره العام وتعيّن صفاته الجوهرية والتي تميزه عن اللاعلـم . وقـد جـاءت هـذه التعاريف في بعض الأحيان متباينة في المعنى والهدف ، وهذا الاختلاف مردّه إلى اخـتلاف الرؤية من قبل الباحث المستند إلى المنهج العلمي الذي ينطلق عبره إلى دراسة ظواهر العلـم المدروس ويخلص إلى قوانين عامة له .

فقد ورد تعريف العلم في الموسوعة الفلسفية العربية بأنه " نسق مـن المعـارف التـي يرتبط بعضها ببعض ارتباط النتائج بالمقدمات في الاستدلال السليم "[1]. فالمقـصود هنـا أن العلم يتمتع بتنظيم ودقة في المعارف التي يدرسها الباحث الذي يقوم على ربط تلك المعـارف برابط منطقي وفق الاستدلال الذي يهدينا إليه العقل السليم بطرق غير مباشرة وصـولًا إلـى نتائج البحث . كما جاء تعريف العلم في موسوعة لالاند الفلسفية يوضح فيه معنى العلم فيـرى بأنه " مجموعة معارف وأبحاث على درجة كافية من الوحدة والعمومية ، ومن شأنها أن تقود البشر الذين يتكرّسون لها إلى استنتاجات متناسقة ، لا تنجم عن مواصفات ارتجالية ولا عـن أذواق أو اهتمامات فردية تكون مشتركة بينها ، بل تنجم عن علاقـات موضـوعية نكتـشفها بالتدرج ونؤكدها بمناهج تحقق محدّدة "[2]. وبذلك يتصف العلم – حسب لالانـد – بالوحـدة والكلية والموضوعية في النتائج التي يصل إليها ، فبواسطته إنما يساعد العلماء علـى تحقيـق نتائج منتظمة غير متناقضة يسّهل وصوله إلى حقائق الواقعة المدروسة .

بقراءتنا المكثفة للتعاريف – التي سبق ذكرها – نستشف اهتمام العلماء في تحديد معنى العلم وأهدافه وصفاته . فنجد أن من الأسس التي وضعوها للعلم هي صفة الواقعيـة ،وهـذه أولى مطالب الثورة العلمية التي أرادت الخروج من دائرة الوهم والأساطير إلى دائـرة العلـم المتميّز بمنهجه الموضوعي وشروطه وقواعده الصارمة والمؤدية لتحقيق نتائج يقينية .
كذلك نجد صفة الكلية والشمولية من الصفات الهامة للعلم الحديث إذ أراد العلماء تحقيق هدفهم العلمي في التوصل إلى قوانين تساعدهم على التحكم بالواقعة المدروسة . وأيضًا من صـفاته النسبية التي أعطت للعلم الدفع القوي في الاستمرار في البحث العلمي وعـدم التوقـف عـن البحث ، والإيمان بوجود حقائق كثيرة ما زالت غير مكتشفة .

كما نجد أن صفة الموضوعية تمثل إحدى الصفات المميزة للعلم الحديث إذ حـدّت مـن غطرسة التحيّز والأهواء التي أبعدت بوصلة العلم عن حقائق كثيرة ، الأمر الذي دفـع كثيـر من العلماء إلى وجود ضابط يقلل من تأثير الذات الباحثـة ، فاسـتخدموا الأدوات والطـرق العلمية التي تعين الباحث في تحقيق الموضوعية في بحثه . فالفيصل الرئيس فـي اختبـارات

---

(1) – معن زيادة ، الموسوعة الفلسفية العربية ، ج1 ، ص608 .

(2) - أندريه لالاند ، موسوعة لالاند الفلسفية ، ج 2 ، ص1249 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

العلم هو الملاحظة والتجربة المؤيدة بالعقل الذي يكون فيها حاضرًا بشكل أساسي والذي من خلاله يهتدي الإنسان إلى الحقيقة مبتعدًا عن الأوهام نحو عالم الواقع والحقيقة المطابقة للعقل والواقع معًا .

وقد نقل البعض دراسة العلم من الطبيعة وظواهرها لتشمل المجتمع والفكر وهما صنوا الحياة البشرية . فتوسعت جهود العلماء وتعددت العلوم وسارت نحو التخصص ، ودخل العلم إلى كافة مجالات الحياة فينظمها ويكتشف قوانينها ويفسر ظواهرها بما فيها تلك التي اصطنعها الإنسان ، وتتالت النظريات المفسرة لحقيقة الظواهر الإنسانية .

هذا ما خصه دويدار في تحديده لمعنى العلم عندما نظر إليه بوصفه " مجموع المعرفة الإنسانية المنظمة المتعلقة بالطبيعة وبالمجتمع وبالفكر والمستخلصة عن طريق اكتشاف القوانين الموضوعية التي تحكم الظواهر الحسية ، وذلك استخدامًا لمناهج البحث العلمي ، وهي معرفة تقصد إلى تفسير هذه الظواهر تفسيرًا علميًا "[1].

فالعلم هو معرفة منظمة ومنسقة وفق الاستدلال العقلي ، مستخدمًا أدوات وأساليب عديدة تتسم بالدقة والموضوعية وفق منهج علمي يتناسب وطبيعة العلم المدروس ، هادفًا الوصول إلى قوانين عامة تمكن الباحث من بلوغ مرتبة التنبؤ العلمي . فصار بمقدور الباحث أن يقوم بعملية تجريد الظاهرة من عناصر مضافة إليها ، والتعمق في تحليلها مستخدمًا وسائل مساعدة في تلك العملية البحثية ، عندها يكون باستطاعته أن يعمم النتائج التي توصل إليها من خلال ممارسته المحاكمة العملية المتمثلة في التجريب والمحاكمة النظرية المتمثلة بالعقل . وبذلك يكون العلم هو نظر وعمل معًا في بلوغه حقائق هذا الكون .

ونصل هنا لتحديد طبيعة المنهج العلمي والوقوف عند نظمه وآليات عمله بشكل يمكننا من إطلاق الحكم على العلم . فالسؤال المطروح هنا ما هي طبيعة منهج العلم ونظمه ؟

1) طبيعة المنهج في العلم :

إن المنهج هو نواة العلم وقاعدة أي بحث ينطلق منه الباحث إلى تحقيق هدفه العلمي المنشود . فينظم عملية الدراسة والبحث ويضبط الظاهرة المدروسة ، ويجنّب الباحث الوقوع في الخطأ ويقوده إلى تحقيق نتائج أكثر يقينية . وللمنهج أنواع عديدة تواتر ظهورها بتطور العلم وكثرة الاكتشافات العلمية التي أعطت الدفع الكبير للباحثين لإنشاء مناهج جديدة تناسب وطبيعة العلم. كما في علم الفيزياء حيث يستخدم العلماء فيه المنهج التجريبي ، في حين

---

(1) – محمد دويدار ، مبادئ الاقتصاد السياسي " الأساسيات " ، منشورات الحلبي الحقوقية : بيروت ، 2001م ، ج1 ، ص66_67 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

يستخدمون في علم الرياضيات المنهج البرهاني في دراساتهم ونظرياتهم الرياضية . ولكن قبل الشروع في توضيح طبيعة المنهج والتطرق لنشأته وخصائصه وأنواعه ، لابدّ لنا بداية من الوقوف عند معنى المنهج .

لقد ورد **معنى المنهج** في المعجم الفلسفي عند صليبا بأنه : " الطريق الواضح المستقيم الذي يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى نهاية معينة "(1). كما ورد في موسوعة لالاند الفلسفية تعريف المنهج ، فيرى أنه " اتجاه قابل للتحديد ومتابع بانتظام في عملية العقل "(2) وجاء عند محمد دويدار تعريف آخر للمنهج، إذْ ينظر إليه بوصفه " مجموعة خطوات يتخذها الذهن بهدف استخلاص المعرفة "(3). ويرى آخرون أن المنهج إنما يعني صواب خطوات العمل أو الدراسة ويحد من سلطة الأهواء والآراء الذاتية ويعطي للموضوعية أهمية كبيرة.فيصبح تعريف المنهج للعلم بأنه " المنهج النقدي ، منهج المحاولة والخطأ ، منهج اقتراح الفروض الجريئة ، وتعريضها لأعنف نقد ممكن كي نتبين مواطن الخطأ فيه "(4). فالمنهج هو طريقة منظمة ينير بها العقل درب الباحث أثناء عملية البحث ، ويساعده على التوصل إلى حقائق منشودة .

وفيما يتعلق **بالنشأة التاريخية للمنهج** نجد أن نشأته مرتبطة بطبيعة العلم السائد في كل عصر فهي التي تحدد العلم وتطور طرق بحثه . وبالنظر إلى العلم النظري قديمًا ، فإننا نلاحظ أنه لم يكن هنالك تمايز واضح في أهمية استخدام المنهج وتعدده . والسبب يعود إلى تلاصق العلم والفلسفة معًا فالكل كان ينشد الحقيقة الكلية، فسيطرت التأملات النظرية والطريقة الاستنتاجية المعتمدة على العقل دون الممارسة العملية على معظم تفكير الفلاسفة والعلماء . وباعتقادنا أن ذلك قد أعاق تقدّم العلوم نحو تطوير مناهجها وإحراز اكتشافات جديدة .

وبقي هذا الحال مستمرًا إلى أن جاءت إرهاصات عصر النهضة ، فبدأت تظهر اعتراضات واضحة على طريقة تحصيل المعارف . وبدأت الانتقادات تلوح فيما يعرف بالقضايا المسلمة وخصوصًا في علم الفلك والفيزياء . هذا ما أشار إليه غاليلو وكبلر ونيوتن وغيرهم عندما شككوا بالمعارف السابقة ، ووجدوا من خلال دراساتهم المستمرة وفق منهج علمي – غير مألوف في عصرهم – حقائق جديدة أكثر موضوعية وأقرب إلى الصواب .

(1) – جميل صليبا ، المعجم الفلسفي ، دار الكتاب اللبناني : بيروت 1979م ، ج2 ، ص20 .

(2) – أندريه لالاند ، موسوعة لالاند الفلسفية ، ج2 ، ص804 .

(3) – محمد دويدار ، مبادئ الاقتصاد السياسي "الأساسيات" ، ج1 ، ص65 .

(4) – يمنى طريف الخولي ، فلسفة كارل بوبر " منهج العلم ... منطق العلم " ، الهيئة المصرية العامة للكتاب : مصر، 1989م، ص167 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فطالبوا بإعادة النظر في العلم القديم والتحقق من النظريات السابق لكشف الحقائق التي تنطوي عليها .

وإن خطوات رجال عصر النهضة مهدّت الطريق لثورة بيكون العلمية وإطاحتها بالعلم النظري القديم ومؤسسة لمنهج علمي يعتمد على الملاحظة والتجربة . وقد دعا بيكون إلى نبذ الخرافات والأوهام التي ألمت بها المعارف القديمة . فمع منهج بيكون الجديد أخذ العلم شكلًا أكثر تطورًا وارتقاءً أسهم في فتح آفاق علمية كثيرة في مجال العلوم . وازداد التخصص في دراستها وتشعبت إلى فروع عدة . كما ظهرت أدوات وأساليب علمية جديدة مساعدة للباحث في كشف حقائق أكثر صوابية ومصداقية معلنة توجهًا جديدًا في هذا الصرح العلمي الجديد .

وفي ذروة تقدم العلوم الطبيعية وفي مقدمتها علم الفيزياء عمد كثير من الباحثين إلى نقل مناهجها وتطبيقها في العلوم الإنسانية لتحقيق نتائج أكثر موضوعية وإمكانية بلوغ القوانين الناظمة للظواهر الإنسانية .هذه المبادرة إنما جاءت – خاصة – بعد تطور علمي الرياضيات والفيزياء وظهور نظرية النشوء والارتقاء لداروين ، فدرست الظواهر الإنسانية وفقًا لمنهج العلوم الطبيعية الأكثر تطورًا . تمامًا كما فعل هربرت سبنسر في دراسته للظواهر الاجتماعية عندما شبّه المجتمع بجسم الكائن العضوي ، وقد هدف من ذلك الإحاطة الكاملة بمكونات تلك الظواهر والوصول من خلالها إلى حقائق وقوانين عامة .

وأيًا تكن نتائج هذه الخطوة بإيجابياتها وسلبياتها فإن المهم هو الارتقاء بدراسة العلوم الإنسانية الزاحفة نحو مسار تطور العلوم الطبيعية التي أعطتها دفعًا قويًا في المضي على منهجها الذي يقود نحو كشف حقائق موضوعية . " فالعلم يخضع لمطلب التفكير المستقل ، وينبغي له أن يتحرر من القيود في اختيار موضوعاته وفي طرقه وأساليبه . كما أن الأقوال العلمية تستند في ادعائها للحقيقية إلى حجج وبراهين موضوعية والعلم لا يعرف أية حقائق تتحول إلى محتويات إيمان "(1). فلم يعد هنالك الإيمان بالغيبيات وتقديس الحقائق وتحويلها إلى مسلمات،إنما يكون القول الفصل للمنهج العلمي العقلاني الذي لا ينفك في بحثه عن الحقيقة.لكن السؤال هل تعدد المناهج يكون له دور في عملية البحث العلمي ؟ وكيف يقع الاختيار على المنهج دون سواه ؟ .

لقد تباينت الآراء ووجهات نظر العلماء حول تحديد منهج مناسب يلائم العلوم جميعها ، فاختلفوا حول تصنيفاتها ولذلك يصعب علينا هنا أن نقوم بعملية تصنيف المناهج ونبيّن صوابية هذه الخطوة ، ذلك أنه يتطلب منا بحثًا آخر يحتاج إلى عناية ودراية وعمق في التحليل والدراسة . فالمهم هنا هو تعرّف القارئ على أنواع المناهج ، أضف إلى ذلك أن

---

(1) – ياكوب باريون ، ما هي الأيديولوجيا ؟ ، ص72- 74.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

خطوتنا في هذا البحث هي استعراض أنواع المنهج الذي يعطي الصورة الكاملة عن موقفنا من العلم.

ميّز الباحثون نوعين رئيسين للمناهج : النوع الأول هو مناهج فلسفية والنوع الثاني هو مناهج علمية . وفيما يتعلق بالمناهج الفلسفية فإنها " ذات طبيعة استدلالية ، تعتمد على فروض أو مقدمات أولية ، يسلّم الفيلسوف بصحتها ، ويستنبط منها نتائجه بالتأمل العقلي " [(1)]. وقد اختلف مؤرخو الفكر الفلسفي في تحديد المناهج الفلسفية ولذلك تعددت الآراء في عددها ، ومن بين هذه المناهج الفلسفية : المنهج الجدلي الذي يعد أقدم المناهج الفلسفية وقال به الفيلسوف اليوناني سقراط الذي أراد من خلاله الوصول إلى الحقيقة المطلقة وأيضًا المنهج الفرضي القائم على وجود فرض مسلم به يستنبط منه نظريات فلسفية وقد أجاد به أفلاطون . كذلك استخدام أرسطو منهجًا فلسفيًا جديدًا هو المنهج التماثلي الذي " استمد مقدماته الأولية بالبداهة "[(2)] .

وفي العصر الحديث أسس الفيلسوف الفرنسي ديكارت لمنهج فلسفي قائم على الشك وفق أسس رياضية ، كذلك أسس الفيلسوف الألماني أودموند هوسرل المنهج الفينومينولوجي الذي يهدف إلى " الكشف عما هو معطى في الوعي ويتمحور بشكل خاص على الظواهر "[(3)]. فتعددت المناهج الفلسفية لتعدد التجارب الفلسفية وتباينها ، فكل فيلسوف اعتنق المنهج الفلسفي الذي يتوافق وفكره الفلسفي ، لكن غاية الجميع واحدة هي البحث عن الحقيقة الفلسفية . أما بالنسبة للمناهج العلمية التي تستخدم في العلوم الطبيعية مثل الرياضيات والكيمياء والفيزياء وغيرها من العلوم وكذلك في العلوم الإنسانية كعلم الاجتماع وعلم الاقتصاد وعلم التاريخ ...الخ . فكل علم إنما ينطلق من قاعدته وتعريفاته التي تميزه عن غيره من العلوم . وقد تعددت المناهج العلمية وذلك لتمايز العلوم فيما بينها .

وقد استخدم علماء الرياضيات في فروعها المتعددة المنهج الاستنباطي القائم على وجود بديهيات ومصادرات وتعريفات تشكّل أسسه وقوامه ، فيتم بواسطتها بناء النظريات الرياضية والتحقق من فرضياته والتوصل إلى قوانين وكشف حقائق جديدة . أما في العلوم التجريبية فقد استخدم العلماء المنهج الاستقرائي المؤسس على الملاحظة والتجربة والاستدلال العقلي ويهدف إلى كشف القوانين التي تحكم الظواهر ، ويتم من خلالها التعرف على حقيقتها وإمكانية التنبؤ

---

(1) – سليمان الضاهر ، أصول كتابة البحث الفلسفي ،مطبعة جامعة دمشق : دمشق، 2008م، ص101 .

(2) – المرجع السابق ، ص102 .

(3) – المرجع السابق ، ص107 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بحدوثها مستقبلًا كما هو حاصل في علم الكيمياء والفيزياء وعلم الأحياء وغيرها من العلوم التجريبية .

وهنالك منهج آخر هو المنهج الوصفي الذي يستخدم في العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية والقائم على الملاحظة والإحصاء وتحليل البيانات والمعلومات تمهيدًا إلى معرفة العلاقة بين الظواهر وتقديم تفسير يعكس حقيقة وجودها . ونلاحظ تطبيقاته في علم الاقتصاد وعلم الاجتماع إضافة إلى علم الطب والأحياء وغيرها من العلوم التي تأخذ بهذا المنهج الوصفي . كذلك نجد منهجًا آخر يُدعى المنهج النفسي الذي يستخدم خاصة في علم النفس الذي يجعل من السلوك الإنساني هدفًا لدراسته ، ويسعى إلى تفسير الظواهر التي تحكم هذا السلوك بطرق علمية قائمة على الملاحظة واستخدام المنهج المقارن الذي يستعين به علماء النفس عوضًا عن التجربة لتعذر وجودها في علم النفس .

كذلك نجد المنهج التاريخي الذي يستخدمه علم التاريخ بشكل خاص وهو يقوم على دراسة الماضي وتتبع مراحل تطوره معتمدًا على وثائق ومصادر تاريخية ، ويستخدم أدوات وطرقًا علمية في دراسته للواقعة التاريخية ، منظمًا خطواته الدقيقة بهدف الوصول إلى دراسة موضوعية في علم التاريخ .

وبذلك نجد: إن المنهج هو شريان العلوم الذي يعطيها روح الحركة ويرسم لها خارطة طريق علمية ، ويرشد الباحث نحو تقديم دراسة أفضل ونتائج أكثر يقينية .
كما أن قوة المنهج تتوقف على ما يقدمه من حقائق موضوعية ويصل بنتائج البحث إلى قوانين عامة . فليس هنالك منهج كلي شامل لكل العلوم،وإنما تتعدد المناهج بتعدد العلوم الدارسة للظواهر المختلفة،والذي يقوم الباحث بدوره في تحديد طبيعة المنهج الملائم لدراسته . فلم يعد المنهج ثابتًا شاملًا وواحدًا كما كان في العلم النظري قديمًا ، وإنما أصبح أكثر ملائمة ومرونة ومتكيف مع طبيعة العلم المدروس . الأمر الذي أدى إلى رقي العلوم في اكتشافاتها وتحقيقها نتائج متقدمة، وفي مضمار هذا التطور الحاصل في المنهج العلمي عكف معظم الباحثين على وضع شروط وقواعد تضبط عمل العلوم وتساعد على تحقيق العلمية والموضوعية في كشف حقائق الظواهر المدروسة . فما هي تلك الشروط ؟ وكيف تكون آلية عمل تلك القواعد العلمية لكي يغدو أي علم علمًا وضعيًا متطورًا ؟

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

2) شروط وقواعد العلم الوضعي :

أشار مجموعة من العلماء إلى وجود شروط وقواعد تضبط عملية البحث والدراسة ، وتلزم العلم بنتائج يقينية ويصبح قادرًا على التنبؤ بالظواهر مستقبلًا . فأسهب العلماء في الحديث عن تلك الشروط التي تجعل من العلم المدروس علمًا يقينًا ، وأدرجوها في عدة نقاط أرادوا من خلالها الارتقاء بالعلم نحو الأفضل . وقد تعددت تلك النقاط التي تتناول علمية العلم ويمكننا إيجازها ضمن سلسلة قواعد محددة تعطينا الملامح العامة لعلمية أي علم . وأولى هذه الشروط:

1 [*]– وجود مادة نظرية : تكون عبارة عن مجموعة من الأفكار النظرية والمفاهيم المنطلقة من أساس الواقع المدروس فهي بذلك تكوّن مادة العلم .

2 – إمكانية استخدام منهج علمي تجريبي : وبأشكاله المتعددة ، يتناسب وطبيعة العلم المدروس . فمثلًا : يستخدم الرياضيون المنهج الاستنباطي في العلوم الرياضية ، في حين يستخدم علماء الاجتماع في العلوم الاجتماعية المنهج الوصفي كأساس لدراساتهم . بينما يستخدم علماء الفيزياء المنهج الاستقرائي في دراستهم للظواهر الفيزيائية .

وباعتقادنا أن عملية اختيار المنهج وإمكانية تطبيقه على العلم المخصوص في دراسته إنما يتطلب مهارة كافية من الباحث في عملية الاختيار للمنهج المناسب .

3 – الالتزام بالبناء العلمي في عملية البحث : أي التزام الباحث بالسلم العلمي في دراسته للظواهر ، فيقوم بداية بتأمل الظاهرة ثم الملاحظة العلمية ، وبعدها ينتقل إلى بناء الفرضية وصولًا إلى إخضاعها للتجربة واستخلاص القانون العلمي المفسر لوقوع الحادثة . وهذا الشرط هو ما أكد عليه فرانسيس بيكون في منهجه العلمي الوضعي ، إذ وصف تلك الخطوات بأنها أساس تحقيق العلمية في العلوم للوصول إلى حقائق علمية .

وقد أجمع العلماء " على أن الإسناد إلى الملاحظة الدقيقة وإجراء التجربة المنضبطة والاعتماد على الاستقراء السليم هي شروط مسبقة لكل نشاط علمي"[1].

4 – أن تكون ظواهر العلم المدروسة قابلة للقياس : ذلك أن قياس الظاهرة يُمكّن الباحث من التعمق في دراستها والإحاطة الكاملة بجميع عناصرها المؤلفة منها .

5 – أن يكون موضوع العلم محدد ومنظم : فيساعد الباحث في إحراز تقدم في دراساته دون أن تواجهه أية مشاكل تعيق جهوده وتعرقل بحثه العلمي ، وتبعده عن الفوضى التي تقوده إلى أخطاء وعيوب في البحث المدروس .

---

[*] – تم أخذ الفكرة من كتاب مبادئ الاقتصاد السياسي "الأساسيات" ، ج1 ، للمؤلف محمد دويدار .

[1] – سمير أيوب ، تأثيرات الأيديولوجيا في علم الاجتماع ، معهد الإنماء العربي : بيروت ، 1983م ، ص 95 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

6 – أن يحقق العلم اليقينية في نتائجه : وهذا مبتغى العلم الحقيقي الذي يسعى دومًا لتحقيق نتائج تتسم بالعلمية واليقينية ، فيصبح عندها قادرًا على إدراك القوانين وإمكانية التنبؤ العلمي .

بهذه الشروط يغدو العلم أكثر قوة واندفاعًا نحو وصوله إلى حقائق كثيرة واكتشافه لقوانين هذا الكون . فالعلوم استطاعت عبر تقيّدها بتلك الشروط العلمية أن تصل إلى مرتبة الموضوعية في نتائجها واليقينية في حقائقها وإمكانية التنبؤ العلمي . هذا ما تشهد عليه إنجازات الحضارة الإنسانية المعاصرة التي تفجرّت منها الاكتشافات والاختراعات وتحقيقها مكاسب عديدة على صعد الحياة كافة .

فآلية عمل القواعد والشروط العلمية إنما تفرض منهج العلم الحديث القائم على الملاحظة والتجربة والاستدلال العقلي . ذلك أن العلم الحقيقي إنما يلتزم بتطبيق العلمية في دراساته وأبحاثه كي يغدو أكثر دقة وموضوعية في نتائجه ، فيضبط تلك الدراسات بمنهج علمي صارم يبعد كل ما يعوق تقدم العلم في نتائجه ، آخذًا بعين الاعتبار طبيعة الظاهرة المدروسة وتتم الدراسة العلمية بشكل متدرج بحيث يتم الانتقال إلى كل مرحلة دراسية وفق خطوات ثابتة ومنظمة ومنهجية تقود الباحث نحو العلمية في دراسته لظواهر ذلك العلم . فالعلم إنما يساعدنا " على أن نفهم الكون لكي نتصرف فيه بذكاء وفعالية بقصد تغييره "[1].

وإن تطور العلوم الطبيعية حفّز كثير من علماء الاجتماع على تطبيق الشروط العلمية – المذكورة آنفًا – والالتزام بها ، فغايتهم من تلك الخطوة هي ضبط دراسة الظواهر الاجتماعية والوصول بالعلوم الاجتماعية ومنها علم الاقتصاد إلى مرتبة التطور واليقينية التي تتمتع بها العلوم الطبيعية . ونجد هنالك أمثلة تؤكد وجود تلك المحاولات عند كل من هربرت سبنسر وإميل دوركايم وجون ستيورات مل وغيرهم من الذين بذلوا جهودًا عظيمة في تأطير الدراسات الاجتماعية وفق منهج علمي ، وقد حققت تلك المحاولات بعض النجاحات التي أعطتها دفعًا قويًا في المضي أكثر نحو إمكانية تطبيق المنهج العلمي على جميع الظواهر الاجتماعية .

ويرى البعض أن العلوم الاجتماعية تقع تحت تأثير الأيديولوجيا ، والتي بدورها تثير الشك في نتائجها وحقائقها ، ذلك أن الغايات والأهداف الذاتية والفئوية إنما تحد من موضوعية البحث وتفقده العلمية في نتائج تلك العلوم . وهنا نتساءل حول مميزات العلم التي تفصله عن الأيديولوجيا . فهل استطاع العلم تجاوز الأيديولوجيا خصوصًا في العلوم الاجتماعية ؟

---

(1) – محمد دويدار ، مبادئ الاقتصاد السياسي " الأساسيات " ،ج$_1$، ص76 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفيما يلي نورد مقارنة بين العلم والأيديولوجيا ضمن توجهات البحث ومساره ، مدللين على أهمية العلم واستخداماته في العلوم الاجتماعية وموضحين معوقات الأيديولوجيا التي تحيط بالعلوم الاجتماعية .

3) مميزات العلم وتجاوزه الأيديولوجيا :

إن سطوة الأيديولوجيا على العلوم وإعاقتها لتطورها – في كثير من الأحيان – قد دفع بعض الباحثين إلى المضي قدمًا لإيجاد ضابط لتلك العبثية في العلوم التي تحكمها المصالح والاهتمامات الفردية أو الفئوية دون أية موضوعية في نتائجها ، فكان ذلك الضابط هو بناء منهج علمي متمتع بشروط وقواعد تكفل موضوعية العلم ويقينية حقائقه ، ونتج عن هذه الخطوة نتائج كثيرة منها تزايد الاكتشافات العلمية في العلوم ، وظهور حقائق أكثر يقينية ، ووجود قوانين تحكم الظاهرة وآلية حدوثها ، وتوقف تدفق المعتقدات والأحكام المسبقة والتعلق بالغيبيات،والحد من سلطة الأهواء والمصالح الذاتية في دراسة العلوم ،فأعطى كل ذلك للعلم مصداقية في نتائجه ونجاحًا كبيرًا في تفسير ظواهره .

وربّ سائل يسأل عن الأدلة التي أحدثت الدور السلبي للأيديولوجيا في تطور العلوم وإعاقتها خصوصًا العلوم الاجتماعية المعرّضة كثيرًا لتأثير الأيديولوجيا فيها ؟ وللإجابة على ذلك نسوق مثالًا نقيس فيه عمل الأيديولوجيا وتأثيرها في العلوم الاجتماعية خاصة . وليكن مثلًا علم الاقتصاد الذي يعدّ أكثر العلوم تأثرًا بالأيديولوجيا وأكثر العلوم سعيًا نحو تطبيق العلمية في دراسته للوصول إلى مرتبة العلوم الطبيعية.

ففي دراستنا السابقة للفكر الاقتصادي تحت محراب الأيديولوجيا وتأثره بها . كنا قد وجدنا أن المصالح والأهواء الشخصية – وغيرها من العوامل التي أخرت تقدم علم الاقتصاد نحو تحقيق العلمية في دراساته للظواهر الاقتصادية ،وأبطأت تقدّم نظرياته وأسهمت في جمود النشاط الاقتصادي – كانت السبب الرئيس في عجزه عن كشف حقائقه وقوانينه بل اهتمت بما سيحققه من ربح سريع ووفرة في جمع الثروة . هذا ما نستقرئه من تاريخ الفكر الاقتصادي قديمًا الذي ربط دراساته بالأيديولوجيات السائدة في تلك العصور ، فلم تُفسّر الظواهر الاقتصادية بشكل يعكس حقيقة وقوعها . فطرحت نظريات اقتصادية متباينة في تفسير الظاهرة الاقتصادية الواحدة . ومرد هذا التباين هو الانطلاق في دراسة الظاهرة من قواعد ومبادئ مختلفة تبعًا لاختلاف الأهداف والرؤى والاهتمامات والتوجهات السياسية التي تكمن وراء تلك الأفكار والنظريات الاقتصادية .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد تخللت بعض المحاولات في العصر الوسيط(العربـــي- الإســلامي) لأخــذ علــم الاقتصاد نحو العلمية في دراسة ظواهره ، كان منها جهود المقريـزي وابــن خلــدون فــي دراساتهم للظواهر والمشكلات الاقتصادية . إلا أن أيديولوجيا عصرهم بقيــت تحــوم حــول نظرياتهم الاقتصادية . فلم يتكشف إلا القليل من النظريات والحقائق الاقتصادية. وكان التخبط واضحًا في دراسة تلك الظواهر الاقتصادية . فلم تضبط نشاط الأسواق وحركة الأموال وإنما سخّرت تلك النظريات والمبادئ الاقتصادية لصالح طبقة ذات نفوذ في المجتمع .

ومع ظهور الثورة العلمية في العصر الحديث، والإطاحة بمنهج العلوم القديمة والــشك بالمعارف والحقائق السائدة آنذاك . ظهر منهج علمي جديد قائم على العلمية في دراسة العلوم التي ارتقت بنتائجها بفضله وتتالت الاكتشافات العلمية الجديدة . وقد انبرى بعض دارسي علم الاقتصاد إلى الأخذ بالمنهج العلمي الجديد وتطبيقه في دراستهم للظواهر الاقتــصادية وإيجــاد حلول للمشكلات والأزمات الاقتصادية القائمة آنذاك .

هذا الحراك العلمي في دراسة علم الاقتصاد قد أفضى إلى وجود نظريات قد اقتربت من رصد حركة الظواهر الاقتصادية ووضع القوانين الاقتصادية التي تحكم تلك الظواهر ، والوصــول إلى مرتبة التنبؤ العلمي أحياناً في بعض الظواهر الاقتصادية كظاهرة الطلب و العرض مثلًــا وأثرها في غلاء ورخص الأسعار .

إذًا استطاع علم الاقتصاد عند اقترانه بالمنهج العلمــي (الحــديث) أن يحــرز تقــدمًا ملحوظًا في تفسير الظواهر الاقتصادية وإيجاد بعض الحلول لمواجهة المشكلات الاقتصادية ، وحدّه من الممارسات الأيديولوجية بأشكالها المتعددة التي أبقت كثير من النظريات الاقتــصادية تحت تأثيرها . لكن العلم الحديث قد أثار الشكوك لدى الباحثين الاقتصاديين الــذين ينــشدون تحقيق العلمية والموضوعية في دراساتهم الاقتصادية . كما أعــادوا النظــر فــي النظريــات الاقتصادية السابقة بغية الوصول إلى الحقيقة الموضوعية . ومن ثم أصبحت لــديهم القناعــة التامة بأنه لا يمكن الاستغناء عن العلم الذي يضيء الطريق ويكشف الحقائق والقوانين التــي تعكس حقيقة الظواهر المدروسة.

فما زالت الجهود قائمة إلى يومنا المعاصر في أخذ علم الاقتصاد نحو بلــوغ المرتبــة العلمية وغدت العلمية محط اهتمام كبير لدى الباحثين الاقتصاديين في دراساتهم والبحث فــي حقائق الظواهر الاقتصادية . فبهذا المثال عن علم الاقتصاد وتطبيقه العلميــة فــي دراســاته وأبحاثه ، نجد تميّز العلم بمنهجه القائم على العلمية والملتزم بشروط وقواعد تــضبط عمليــة البحث واستخدامه لأدوات ووسائل علمية. فنرى أن " العلم نسبي ويجــب أن يخــضع دائمًــا للبحث والتمحيص ، وقد عبّر عن هذا الوضع هانز فرايز قائلًا : إن شرعية حياة العلم انفتاحه

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

على التربة الخصبة للخبرات الأولية ،... فالعلم يتنازل عن حقائقه العليا في كل لحظة لقاء تجربة واحدة "[1].

لذلك يبقى العلم في صيرورة دائمة كما أنه لا يعرف حدًا للمعرفة ، وهذا نقيض الأيديولوجيا التي تؤله حقائقها وتجعلها نصوصًا لا تقبل التعديل والتغيير . فالعلم إنما يبحث دومًا عن الحقيقة دون أن يخلّد نظرياته أو نتائجه التي يعتبرها مرحلة الانتقال لفرضيات جديدة وأبحاث جديدة وأبحاث تقتضي التأكد من صحتها والوصول إلى حقائق أكثر دقة وموضوعية . كما هو الحال في العلوم الرياضية والكيميائية ... الخ . وهذا ما يؤكده كلود برنارد بقوله " إن العلم لا يصل إلى نهاية الحقيقة أبدًا "[2].

ومن ثم نجد : إن العلم هو عملية معرفية تراكمية منظمة حيث مرّ العلم بمراحل تطور عبر العصور الإنسانية ، وارتبط تطوره بمجهود الإنسان الذي قاد العلم إلى مراحل متقدمة . فالعلم قديمًا تميز بأنه علم نظري كلي تمازجت فيه الفلسفة واستخدم منهجًا استنتاجيًا نظريًا دون أن يعطي للجانب العملي أهمية تذكر ،وقد سيطرت كتب أرسطو على الفكر العلمي في العصور القديمة والعصر الوسيط الأمر الذي قيّد جهود الباحثين نحو تطوير العلوم .

إلا أن العصر الحديث قد أتاح بثورته العقلانية علمًا وضعيًا جديدًا قائمًا على أسس تجريبية عقلانية هادفًا إلى الكشف عن القوانين والمبادئ التي تحكم الظواهر الطبيعية والإنسانية واستطاع أن يحرز تقدمًا كبيرًا في معظم العلوم من خلال اكتشافاته المستمرة وحقائقه المتجددة ،ومنهجه الحديث الذي فتح آفاق التطور والارتقاء أمام العلوم وأوصلها إلى مرتبة التنبؤ العلمي . كما أنه التزم بالقواعد التي ألزم بها العلوم التي تريد تحقيق الموضوعية في نتائجها وبلوغ حقائق يقينية . واستطاع أيضًا أن يتخطى الأيديولوجيا بمعارفه المنتظمة والموضوعية عبر منهجه العلمي الصارم.

إن علاقة العلم بالعلوم امتدت لتشمل علم الاقتصاد ، وأفضت عن هذه العلاقة إلى وجود شبكة من العلاقات بين العلوم الرياضية والعلوم الاجتماعية ، والتي عمل كثير من باحثيها إلى نقل علم الاقتصاد إلى دائرة تلك العلوم وتطبيقهم مناهجها المتقدمة . فأدى ذلك إلى نشوء علاقات متداخلة بين علم الاقتصاد وتلك العلوم فأصبح كل علم يرد علم الاقتصاد إلى دائرة علمه .وهذا يستدعي منا أن نحدّد طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد والعلوم المتاخمة ، والتي أثارت جدلًا بين الباحثين الاقتصاديين الذين دلّلوا بالحقائق والنظريات صحة ما توصلوا إليه عبر تطبيق مناهج علومهم الخاصة وخصوصًا أنها علوم متقدمة سواء في العلوم الاجتماعية

---

(1) – مالك عبيد أبو شهيوة ومحمود محمد خلف ، الأيديولوجيا والسياسة ، ج2 ، ص65 .

(2) – يمنى طريف الخولي ، فلسفة كارل بوبر " منهج العلم .. منطق العلم " ، ص52 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أم في العلوم الطبيعية ولاسيّما أن علم الاقتصاد يتداخل معها في كثير من المسائل والمفاهيم والقضايا التي كانت نقطة بداية لعلاقة هذه العلوم بعلم الاقتصاد . فما طبيعة هذه العلاقة بينهما؟

ثانيًا – علاقة الاقتصاد مع العلوم الاجتماعية :

حاول الإنسان في مراحل حياته الأولى أن يبحث عن حقيقة الوجود في هذا الكون وكشف أسراره والألغاز التي تحيط بالظواهر الطبيعية . فسعى جاهدًا إلى دراستها وتحليلها وتفسيرها محققًا نتائج أخذت العلوم الطبيعية نحو الوصول إلى مراتب متقدمة في كشف حقائقها وضبط ظواهرها والتنبؤ بها قبل حدوثها . ولم تقف جهود الإنسان في دراسته لتلك الظواهر ، وإنما امتدت لتشمل دراسة ظواهر اجتماعية عديدة تسهم في الحراك الإنساني . فأصبحت هنالك علوم تعنى بدراسة الجانب الاجتماعي وفعاليته وأنشطته وتفسير ظواهرها الصادرة عن الفرد والمجتمع معًا ، وأُطلق على هذه العلوم اسم (العلوم الاجتماعية) .

لكن البدايات الأولى للعلوم الاجتماعية كانت في أحضان الفلسفة التي انطوى تحتها كثير من العلوم ومن بينها العلوم الاجتماعية . فلم تكن هنالك جدية واضحة عند الباحثين في دراسة الظواهر الاجتماعية بشكل مستقل ، وإنما جاءت دراساتهم وأبحاثهم مرتبطة بالمعتقدات الدينية والفلسفة الأخلاقية كما أن مصالح السلطة الحاكمة مارست تأثيرًا كبيرًا في دراسة تلك العلوم ومن بينها علم الاقتصاد الذي عولجت فيه على سبيل المثال ظاهرة الفائدة من منظور ديني – أخلاقي ، والأمر ذاته نجده في بناء النظرية السياسة في علم السياسة وفق ما يخدم الطبقة الحاكمة . لذلك تأخرت هذه العلوم عن إحراز تقدم في نظرياتها وبلوغها العلمية رغم محاولات الكثيرين ، ونذكر ههنا محاولة ابن خلدون تأسيس علم اجتماعي قائم على العلمية والموضوعية عندما أسس علم العمران ليدرس طبائع البشر والقوانين التي تحكمها وفق منهج علمي.

هذه المحاولات الدؤوبة في أخذ العلوم الاجتماعية نحو مراتب العلوم المتقدمة ، أسست لظهور علوم جديدة أخذت طابع العلمية والموضوعية في دراستها . وأولى هذه المحاولات كانت عند أوغست كونت مؤسس السوسيولوجيا الذي هدف من خلالها إلى كشف القوانين التي تحكم المجتمع وإمكانية ضبط ظواهره وإيجاد الحلول للمشكلات الاجتماعية كظاهرة الانتحار مثلًا . وقد سار على دربه مجموعة من العلماء الذين أخذوا بعين الاعتبار تأسيس دراساتهم الاجتماعية وفق منهج العلوم الطبيعية لما حققته من اكتشافات ونجاحات عظيمة . واتسعت

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

دائرة العلوم الاجتماعية لتشمل فروع جديدة كعلم السكان وعلم الاقتصاد وعلم النفس الاجتماعي وعلم الاجتماع العائلي ...الخ .

وبالنسبة لمناهج العلوم الاجتماعية ، فقد تعددت بتعدد الفروع والاختصاصات ، إضافة إلى تعدد الظواهر الاجتماعية . وقد اقترنت الدراسات الاجتماعية في العصور القديمة والوسيطة بالعلم النظري الذي انتهج الطريقة الاستنتاجية النظرية وخلص إلى نتائج محدودة وحقائق اتسمت بالغموض في كثير من الأحيان . لكن تطور العلوم الطبيعية قد ساق مناهج علمية متقدمة ، الأمر الذي سار عليه كثير من الباحثين الاجتماعيين في تطبيق تلك المناهج العلمية في دراستهم للظواهر الاجتماعية . وقد تباينت الآراء وتعددت المواقف حول مدى صلاحية استخدام تلك المناهج ومدى صوابيتها . رغم أن البعض قد استعاض عن التجربة بطرق بديلة تعادلها كاستخدامهم للمنهج المقارن والإحصاء الرياضي .

إذاً حققت العلوم الاجتماعية الكثير من النجاحات في كشف ظواهرها والقوانين التي تحكمها . لكن طبيعة الظاهرة المعقدة في تركيبتها وتداخل عناصر عديدة فيها، قد ألزم البعض في دراستها من جوانب عديدة عبر استخدامهم أكثر من علم في تفسيرهم للظاهرة الاجتماعية. فاستعانت العلوم الاجتماعية بالعلوم الطبيعية كعلم الفيزياء مثلًا . إضافة إلى استعانتها بعلوم اجتماعية أخرى . فعلى سبيل المثال قد قام علماء الاقتصاد بالاستعانة بالنظريات السوسيولوجية في تحليلهم للظواهر الاقتصادية ، كما قدموا حلولًا لبعض المشكلات والأزمات الاقتصادية من منظور سوسيولوجي .

هذا التداخل الحاصل بين العلوم الاجتماعية خاصة ، قد غالى فيه البعض عندما ألحقوا بعضها في بعضها الأخر وأدرجوه ضمن فروعها الثانوية مؤيدين ذلك بنظريات ودلائل تثبت صحة اعتقادهم . وهذا أفضى إلى وجود إشكال حول استقلالية العلوم الاجتماعية من خلال التداخل فيما بينها. وقد كان علم الاقتصاد أكثر العلوم عرضة إلى صهره ضمن العلوم الاجتماعية وذلك لطبيعة الظاهرة الاقتصادية التي تتداخل في تركيبها عناصر اجتماعية عديدة الأمر الذي يتطلب من دارسيها الاستعانة بالعلوم الاجتماعية الأخرى للكشف عن حقيقة الظاهرة الاقتصادية .

وقد حصل تداخل بين علم الاقتصاد والسوسيولوجيا إلى حد قيام بعض علماء السوسيولوجيا لصهر علم الاقتصاد في بوتقة النظريات السوسيولوجية ،وخلصوا إلى إنشاء فرع جديد ينتمي لها هو علم الاجتماع الاقتصادي . وهو رائج بقوة عند علماء السوسيولوجيا المعاصرين في أمريكا . وهنا نتساءل حول حدود العلاقة بينهما وتوضيح الخط الذي يفصل بينهما . كذلك تداخل علم الاقتصاد مع علم النفس ، حيث أصبحت تفسّر النظريات الاقتصادية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والسلوك الاقتصادي وفقًا لرؤى ونظريات سيكولوجية . لكن كيف كانت طبيعة العلاقة المتداخلة بين علم الاقتصاد مع علم النفس ؟

وبالانتقال إلى علاقة علم الاقتصاد مع علم السكان نجد أن هنالك محاولات كثيرة للباحثين الاقتصاديين في استعانتهم بالنظريات السكانية التي درست الظواهر الاقتصادية المتداخلة مع ظواهر علم السكان. فكيف فسّرت النظريات السكانية الظواهر الاقتصادية ؟
أما علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة ، فهنالك جدل كبير بين الباحثين الاجتماعيين حول طبيعة العلاقة القائمة بينهما فالبعض قرن دراسة الظواهر الاقتصادية من خلال النظريات السياسية وأنكر وجود علم اقتصادي مستقل ، فهو مرتبط بعلم السياسة الذي من خلاله تتم دراسة الظواهر وإيجاد حلول للمشكلات الاقتصادية . حتى أنهم أطلقوا عليه مصطلح الاقتصاد السياسي ذلك أنه لا يمكن فهم المتغيرات الاقتصادية إلا من خلال الولوج إلى علم السياسة واستنطاق نظرياته السياسية التي تقوم بدورها في كشف الترابطات القائمة بين الظواهر الاقتصادية ، فهل استفاد علم الاقتصاد من نظريات علم السياسة ؟

أسئلة عديدة تراودنا في هذا البحث حول إشكالية العلاقة بين علم الاقتصاد مع العلوم الاجتماعية ، مستوضحين أهم معالمها الأساسية وسيتم ذلك عبر الإسهاب في تحديد خطوطها الجوهرية لتلك العلوم ، والوقوف عند كل علم اجتماعي لتبيان طبيعة منهجه وأدواته المستخدمة في دراسة ظواهره الاجتماعية . كما نستوضح طرق تداخلها فيما بينها .
ونستدرك ذلك من خلال الأمثلة التي توضح لنا طبيعة العلاقة بينها، وكشف العوامل والأسباب التي دفعت البعض إلى ربط علم الاقتصاد بكليته بالعلم الاجتماعي الآخر. فهل هنالك عوامل أخرى أسهمت في جعل الاقتصاد علمًا متداخلًا أم طبيعة الظاهرة الاقتصادية قد أفضت لهذه الخطوة ، أم العوامل جميعها قد دفعت إلى ذلك ؟

1- علاقة علم الاقتصاد بالسوسيولوجيا :

يرتبط علم الاقتصاد مع السوسيولوجيا بعلاقة وطيدة ، إذ أن التشابه الكبير في موضوع دراستهما وتداخل ظواهرهما قد عزز هذه العلاقة في دراسة حقيقة ظواهر كلا العلمين، ومن تبادل النظريات والأفكار نحو الوصول إلى حقائق جديدة وكشف القوانين التي تحكم ظواهرهما. لكن العلاقة بين هذين العلمين قد أخذت طابعًا آخرًا، من خلال محاولة العلماء السوسيولوجيين إلى إذابة علم الاقتصاد في بوتقة نظرياتهم السوسيولوجية وجعله فرعًا ينتمي إلى السوسيولوجيا ، فنفوا عنه الاستقلالية بوصفه علمًا له كيانه وموضوعه وأهدافه الخاصة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

به. وللوقوف على حقيقة العلاقة بين العلمين ، يلزم منا القيام باستيضاح ماهية الـــسوسيولوجيا بوصفها علم اجتماعي وضعي ، وذلك من خلال تحديد معانيه التـــي توضـــح لنـــا موضـــوع دراسته ومجالاته ، ثم ننتقل إلى توضيح أثر العلاقة بينهما ، وتحديد الإطار العام لحدود تلـــك العلاقة فالسؤال أولًا : ما السوسيولوجيا ؟

أ- ما السوسيولوجيا ؟

إن السوسيولوجيا علم اجتماعي وضعي حديث النشأة ، أُسس على يد العالم الاجتمـــاعي أوغست كونت الذي هدف إلى ضبط دراسة الظواهر الاجتماعية وكشف حقائقهـــا والوصـــول إلى القوانين التي تحكمها . فمن خلال معرفة حقائق هذه الظواهر ينطلق الباحث الاجتمـــاعي إلى دراسة العلاقات الاجتماعية في المجتمع ويتعّرف على ماهيتها وطبيعة الظواهر الموجودة في ذلك المجتمع ، وإيجاد الحلول للمشكلات التي يعاني منها وتقيّد سبل تطويره .
ولا ننسى هنا الإشادة بجهود المفكر العربي – الإسلامي في العصر الوسيط ابن خلدون الذي حاول تأطير الدراسات الاجتماعية بشكل علمي ، ومعرفة القوانين الناظمة للمجتمـــع وتفـــسير ظواهره وحل مشكلاته إلا أن ابن خلدون أبقى دراساته في حدود ما يخدم فلسفة التاريخ ، فلم يتعمق أكثر في تحليله للظواهر الاجتماعية ولم تتبلور عنده دراسة المجتمع كعلم وضـــعي إلاّ أنه مهّد بدراساته لظهور علم وضعي هو السوسيولوجيا.

وبالعودة إلى العصور الحديثة نجد أنه قد سار على درب كونـــت كثيـــر مـــن علمـــاء السوسيولوجيا من أمثال هربرت سبنسر وماكس فيبر وإميل دوركايم وجون ســـتيورات مـــل وغيرهم من العلماء الذين طورّوا النظريات السوسيولوجية، واستخدموا مناهج علمية متقدمـــة فحققوا الكثير من التقدم وخلصوا إلى نتائج تميزت بالدقة واليقينية. كما ظهـــرت العديـــد مـــن المدارس والمذاهب الاجتماعية التي أطرت دراســـاتها وصـــاغت نظرياتهـــا بـــشكل علمـــي مستخدمين أدوات علمية مساعدة في دراساتهم للظواهر السوسيولوجية وتحليل العلاقات القائمة فيما بينها،والوصول إلى بعض القوانين التي تحكم حركـــة تلـــك الظـــواهر.وبـــذلك أضـــحت السوسيولوجيا علمًا اجتماعيًا متقدمًا بمنهجه العلمي ومحققًا لنتائج هامة ســـاعدت فـــي تفـــسير ظواهر المجتمع وحل مشكلاته العالقة ،فأصبحت كثير من العلوم الاجتماعية تستعين بحقائقـــه ونظرياته في دراسة ظواهرها .

وفيما يتعلق بالتعاريف الواردة حول السوسيولوجيا، فإننا نجد أنها متعددة فيهـــا ، فكـــل كل مذهب أو مدرسة تحاول وضع تعريف يوّضح فيه خصائص السوسيولوجيا ورسم ملامحه العامة .فقد عُرّفت السوسيولوجيا بأنها " دراسة المجتمع والأنـــساق الاجتماعيـــة ،والـــسلوك

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاجتماعي،وتفاعل الجماعات التي تكّون المجتمع،والبناء الاجتماعي والمؤسسات الاجتماعية"[1]. فمجال السوسيولوجيا دراسة المجتمع بما فيه من الأفراد الذين يمارسون نشاطهم اليومي وفق انتمائهم المهني والتعليمي تحكمها الأعراف والنظم الاجتماعية،ويدخل في دراستها أيضًا دراسة المؤسسات الاجتماعية التي هي عماد المجتمع وقوامه ، فيسعى الباحثون إلى وضع النظم التي تتوافق وطبيعة المجتمع .وهذا يدفعها إلى دراسة العلاقات بين الأفراد وبين الجماعات وآلية الاتصال فيما بينها،كما تدرس السوسيولوجيا أسباب وعوامل تَشكّل المجتمع وتهتم بوضع القوانين الناظمة للعيش فيه ودعم استقراره.

كما ورد تعريف أخر للسوسيولوجيا يرى بأنها " العلم الذي يدرس المسائل أو القضايا أو المشكلات الاجتماعية داخل المجتمعات الإنسانية، ذلك بغية معرفة طبيعة المشكلات وتطورها والعوامل التي أدت إلى ظهور مثل هذه المشكلات والمسائل الاجتماعية "[2]. فتصبح دائرة اهتماماته هي دراسة المجتمع الإنساني وتحليل ظواهره ودراسة مشكلاته وتتبع مراحل تطور تلك المشكلات للكشف عن الأسباب التي أدت إلى ظهورها وإيجاد الحلول المناسبة لها للحفاظ على أمن المجتمع واستقراره ، ونقل تلك الحلول إلى مشكلات شبيهة ربما تحدث في المستقبل القريب .هذه الأهداف التي تسعى السوسيولوجيا إلى تحقيقها إنما تقودها إلى أن تصبح علمًا يمكن التنبؤ بظواهره وتوجيهها بما يتناسب وطبيعة تطوره .

وفي تعريف أخر نرى أن السوسيولوجيا تعني " دراسة تلك المظاهر من الحياة الاجتماعية التي توجد في الأشكال الاجتماعية "[3]. مما يعني أن كافة المظاهر الاجتماعية الحاصلة في المجتمع تُشكّل موضوعه والتي تأخذ أشكالًا وصورًا عدة ، فتدرس السوسيولوجيا ظاهرة الفقر والغنى ،وظاهرة الزواج والطلاق ، وظاهرة الأمية والتعليم ، وظاهرة السرقة والقتل ...الخ ، وتحاول أن تحلل تلك الظواهر وتدرس العوامل والأسباب التي تقف وراء حصولها ، والنسب المتفاوتة في المجتمعات الإنسانية ، وتضع الحدود التي تقلل من حدوثها أو الحد منها والتقليل من أثارها . بذلك تصبح السوسيولوجيا علمًا وضعيًا يدرس الظواهر

---

[1] – هـ.ب. ريكمان ، منهج جديد للدراسات الإنسانية " محاولة فلسفية " ، ترجمة علي عبد المعطي و محمد علي، مكتبة مكاوي : بيروت ،1979م ، ص 286 .

[2] – زينب محمد زهري و قباري محمد إسماعيل ،أساسيات علم الاجتماع الاقتصادي "مداخل نظرية وعملية "، المنشأة العامة للنشر والتوزيع : طرابلس ، 1985 ، ص26 .

[3] – أليكس انكليليس ، ما السوسولوجيا ؟ " مدخل إلى العلم والمهنة " ، ترجمة عيسى سمعان ، منشورات وزارة الثقافة : دمشق ، 1996م ، ص34.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاجتماعية الحاصلة في المجتمع ويقوم بتحليل العلاقات الاجتماعية وطرق تفاعلها فيما بينها هادفًا إلى إيجاد قوانين عامة تربط تطور المجتمع.

من خلال التعريفات السابقة يمكننا أن نحدد طبيعة الظاهرة الاجتماعية التي تدرسها السوسيولوجيا فنجد أن مجالها المجتمع الذي تتشكل فيه ، فهي "حادثة أو واقعة اجتماعية يمكن مشاهدتها بالعين المجردة والتحسس بوجودها كالجريمة وجنوح الأحداث والطلاق والحرب ...الخ "[1]. فهذه الظاهرة هي وليدة علاقات الأفراد المعقدة ، فهي تتشابك مع ظواهر اجتماعية أخرى تؤثر في تطورها مثل الظاهرة النفسية والاقتصادية والديمغرافية ، وهذا يجعل دراستها أمرًا صعبًا يحتاج إلى جهود متكاثفة من أجل كشف حقائق ظواهرها . مثلًا ظاهرة البطالة والفقر في المجتمع تدفع الباحث إلى أن يستعين بنظريات اقتصادية وديمغرافية وسيكولوجية حتى يعرف الأسباب الحقيقية المؤدية إلى ظهورها وانتشارها وتحديد العوامل التي تعيق الحلول للخروج من تلك الأزمة . فعندما تتوافر لدى الباحث الاجتماعي الأرقام الدقيقة للعاطلين عن العمل وطبيعة الإنتاج الاقتصادي سواء تحديد دخل الفرد وأجوره ومستوى معيشته ...الخ، فإنما تساعده على تقديم أفضل الحلول بما يتوافق وطبيعة المشكلة الحاصلة في المجتمع فلا يمكنه أن يُهمل الظواهر المتداخلة معها .

وقد فرضت على الباحث الاجتماعي أن يراعي طبيعة الظاهرة التي تدرسها السوسيولوجيا باستخدام مناهج تتلاءم معها ،وحاول الكثير من الباحثين أن يطبِّقوا المناهج العلمية فتعددت المناهج المستخدمة في السوسيولوجيا،وقد دعا أوغست كونت إلى استخدام المنهج التجريبي في السوسيولوجيا ،لأن الظاهرة السوسيولوجية تقوم على قوانين مماثلة لقوانين الطبيعة ،وقد استخدم إميل دوركايم المنهج المقارن في دراسة الظواهر السوسيولوجية في حين استخدم هربرت سبنسر المنهج الوظيفي. فالمنهج المناسب في السوسيولوجيا هو الذي يتوافق وطبيعة الظواهر المدروسة فلا يمكن تعميم منهج دون مراعاة الظاهرة أو المشكلة الاجتماعية ، فأفضل منهج هو الذي يكون قادرًا على ضبط الظاهرة المدروسة وتحقيق الموضوعية في دراسته و تكون لديه القدرة على كشف الحقائق والقوانين الموجودة في الظواهر الاجتماعية .

ونتيجة تطور نظريات السوسيولوجيا وإحرازها مراتب متقدمة في دراستها بنت علاقات مع علوم أخرى من أجل الوصول إلى قوانين اجتماعية عامة يمكن التنبؤ بها مستقبلًا. ومن هذه العلاقات نجد علاقته المميزة مع علم الاقتصاد ،وهما علمان ينتميان إلى دائرة العلوم الاجتماعية ، كما أن ظواهرهما متداخلة فيما بينها .فدعا بعض الباحثين إلى ضرورة تعزيز

[1] – إحسان محمد الحسن ، موسوعة علم الاجتماع ، الدار العربية للموسوعات : بيروت ،1999م، ص367 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

هذه العلاقة خصوصًا إذا أردنا أن نقيم اقتصادًا متينًا يرفع من مستوى الرفاهية الاجتماعية ، فهذا التعاون هو من " أجل فهم أفضل للسلوك الاقتصادي كعملية ثقافية اجتماعية باعتبار أن الاقتصاد هو مجال ثقافي من مجالات نشاط شعب ما يقوم أعضاؤه بأدوار معينة داخل البناء الاجتماعي "(1). فأصبح لزامًا على الباحثين الاقتصاديين أن يأخذوا بالنظريات السوسيولوجية في تفسير الظواهر الاقتصادية وحل الأزمات والمشكلات .

ب- علم الاقتصاد والسوسيولوجيا :

إن العلوم الاجتماعية عمومًا تُعنى بدراسة السلوك الإنسانية وبالجوانب المؤثرة فيه ، ومن بين هذه العلوم علم الاقتصاد الذي يهتم بدراسة وتحليل سلوك الأفراد والعلاقات الاقتصادية فيما بينهم، وإن تعقّد ظواهره حتمت عليه الاستعانة بالعلوم الأخرى بما فيها السوسيولوجيا التي بدورها تعينه على تفسير تلك الظواهر واكتشاف قوانينه والإسهام في بناء نظرياته ومنهجه العلمي . فتعتبر السوسيولوجيا أكثر العلوم اقترانًا بالظواهر الاقتصادية والتي أصبحت لاحقًا مدخلًا رئيسيًا لدراسة علم الاقتصاد. حيث تُزوِّد الباحث الاقتصادي بمعلومات وحقائق تحيط بالظاهرة الاقتصادية وتقوده نحو كشف حقائقها . فمثلًا " يؤدي ركود البيئة الاجتماعية إلى ركود الحالة الاقتصادية ووضع القيود المعيشية على قيم الأفراد وتضييق مجالات العمل والابتكار. بينما في الاقتصاد المتطور يتحرر الأفراد من هذه القيود وتتعدد مجالات فرص العمل"(2).

فالتأثير متبادل في علاقة علم الاقتصاد مع السوسيولوجيا. وله فوائد معرفية كثيرة تصب في تقدم كلا العلمين وبلوغهما أعلى درجات اليقينية في حقائقها. وقد شجع كثير من الباحثين على مسألة تداخل العلوم الاجتماعية،وأثنوا على تلك العلاقات ودعوا إلى تأمين جميع وسائل إنجاحها وعوامل استمرارها ، فاستندوا في نظرتهم المؤيدة لتداخل العلوم على اعتبارات كثيرة منها: " وجود شواهد عديدة مستقاة من حقل الأبحاث المعاصرة تدل على أن تداخل العلوم وتعاونها هو أمر مثمر، وأن عدم توافر مثل هذا التداخل وذاك التعاون يؤدي إلى نظرية واحدية الجانب وإلى نتائج خاطئة "(3). ربما هذه النظرة فيها شيء من الحق لأن العلوم الاجتماعية تتمايز بتداخل ظواهرها فيما بينها ، فلا يمكن أن يهمل أي عنصر يؤثر في

(1) – محمد ياسر الخواجة ، علم الاجتماع الاقتصادي بين النظرية والتطبيق ، دار الأهالي : دمشق ، 1998م ، ص16.

(2) – حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، الاقتصاد والمجتمع " دراسة في علم الاجتماع الاقتصادي " ، المكتب الجامعي الحديث : الإسكندرية ، 2002م ، ص90 .

(3) – هـ.ب. ريكمان ، منهج جديد للدراسات الإنسانية " محاولة فلسفية " ، ص249.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الظاهرة الاجتماعية . فتلزم على الباحث أن يستدرك الظواهر المحيطة بها ويقوم بتحليلها ودراستها حتى تكتمل دراسته . ويصل إلى تفسيرها بشكل موضوعي .

أما مطالعتنا لتاريخ الارتباط القائم بين علم الاقتصاد مع السوسيولوجيا نجد أنه يعود لعصور قديمة رغم أن السوسيولوجيا هي علم حديث العهد .لكن وجدت العديد من الدراسات الاقتصادية قد اصطبغت بالنظرية الاجتماعية ،فاستقرائنا لتاريخ الفكر الاقتصادي يعطينا شواهد كثيرة تدلل على العلاقة بين العلمين .

فاعتبر الفلاسفة القدماء الدارسين للظواهر والمشكلات الاقتصادية أن المعالجة القويمة لها تستند إلى ربطها بالنظرية الاجتماعية التي تحمل الكثير من الحقائق والإجابات والحلول كون الظاهرة السوسيولوجية تؤثر في حركة الظواهر الاقتصادية وتتداخل معها. فمثلًا: دراسة أرسطو لظاهرة توزيع الأملاك انطلقت من منظور أخلاقي – اجتماعي ،وهذا ما أكده البعض في أن دراسات أرسطو لبعض الظواهر الاقتصادية كالفائدة والربا تعكس " الأبعاد الاجتماعية والدينية والأخلاقية التي كانت تتحكم في الأنشطة الاقتصادية في المجتمع الإغريقي"[(1)].

وقد انتهج الخطوة ذاتها مفكرو العصور الوسطى الذين أيدوا ربط الدراسات الاقتصادية بالنظريات الاجتماعية السائدة آنذاك ، معتبرين أن الظاهر الاقتصادية هي ظاهرة اجتماعية يجب الأخذ بعين الاعتبار الوسط الذي تنتمي إليه. فجاءت دراسة ابن خلدون للظواهر والمشكلات الاقتصادية معتمدة على نظريته الاجتماعية التي وضعها في دراسته للظواهر السوسيولوجية ، فهو يعتبر أن علم الاقتصاد هو علم اجتماعي تتم عملياته وتنشأ ظواهره داخل المجتمع بين الأفراد الذين تحكمهم قوانينه المنظمة للنشاطات الاقتصادية. لذلك فسر ابن خلدون " الواقع الاجتماعي بعوامل اقتصادية ، فللاقتصاديات دورها في حياة الأفراد والمجتمعات .وللجوانب الثقافية والاجتماعية المصاحبة للتنظيم الاقتصادي ضرورة ملازمة له ومن ثم صنف ابن خلدون المجتمعات تصنيفًا اقتصاديًا وفي ضوء عصر المهنة "[(2)].

كما نجد المقريزي الذي أشرنا إليه في تاريخ الفكر الاقتصادي سابقًا في معالجته للأزمة الاقتصادية والكساد في مصر وتحديدًا في القرن الخامس عشر للميلاد.قد انطلق في دراسته ومعالجته للأزمة تبعا للنظريات الاجتماعية ، فقام بدراسة الظواهر السوسيولوجية في مجتمعه والأسباب التي دفعت إلى تأزم بعضها، وربط نتائجه تلك بتحليله لظاهرة الكساد والفقر، فوجد مدى تأثرهما بالعوامل السوسيولوجية التي أدت إلى تأزم الوضع الاقتصادي.

---

(1) – حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، الاقتصاد والمجتمع " دراسة في علم الاجتماع الاقتصادي " ، ص124 .

(2) – المرجع السابق ، ص 146.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وأوضح بأن هناك " العوامل غير الطبيعية أو ما يسمى بالعوامل الاجتماعية فجزء كبير منها يرتبط بالظروف السياسية ويرجع الجزء الآخر إلى عوامل اقتصادية بحتة "[1].

فمهارة المقريزي تكمن في تشخيصه القويم للأزمة الاقتصادية التي خلَّفت أعداد ضخمة من العاطلين عن العمل وازدياد نسبة الفقر وغلاء المعيشة وارتفاع الأسعار فرأى بوجود " عدة مقاييس أو محطات هامة في التقسيم الطبقي كالدخل ، والمهنة ، وأسلوب الحياة ، باعتبارها مؤشرات سوسيو اقتصادية "[2] .

ومع النشاط والتقدم العلمي في العصر الحديث وتفجر الثورة العلمية وتأسيس علم اجتماعي وضعي على يد أوغست كونت أخذت علاقة علم الاقتصاد مع السوسيولوجيا تتبلور بشكل أفضل عما كانت عليه سابقًا، فاقترنت النظريات الاقتصادية بالسوسيولوجيا وأصبحت علمًا مساعدًا في تفسير الظواهر الاقتصادية . فالطابع العلمي للنظريات الاجتماعية (السوسيولوجية) قد زاد من الارتباط مع علم الاقتصاد وصاغ نظرياته وفقًا لها. فظهرت العديد من النظريات الاقتصادية تعالج ظواهرها بناء على معطيات تلك النظريات، تمامًا كما فعل جون ستيورات مل في دراسته الاقتصادية عندما استخدم المنهج المقارن المتبع في دراسته للظواهر السوسيولوجية ، واستخدم أيضًا الأدوات التي حلل وفسّر طبيعتها من اختبارات واستبيانات في تحليله للظواهر الاقتصادية،إضافة إلى أنه اعتنى بدراسة السلوك الاقتصادي الذي رأى أنه يتأثر بعلاقات اجتماعية توّجه نشاطه الاقتصادي .

ولم يختلف عنه إميل دوركايم عند دراسته الظواهر والمشكلات الاقتصادية المرتبطة بالظواهر السوسيولوجية، وذلك في مؤلفه الشهير (قواعد المنهج في السوسيولوجيا)، الذي خصص فيه بعض التحليلات والدراسات الاقتصادية. فوجد أن المشكلات الاقتصادية التي تمر بها المجتمعات الإنسانية مردّها إلى نقص في دراسة ظواهرها وعدم التعمق في بنيتها والعناصر التي تحيط فيها . فوّجه نقده اللاذع إلى علماء الاقتصاد الذين ابتعدوا في دراساتهم عن الواقع الاجتماعي الذي تنتمي إليه الظاهرة الاقتصادية فجردوها من حقلها الاجتماعي فأخطؤوا في نظرياتهم فقادتهم إلى نتائج مضللة .لذلك شدّد على دعوته في دراسة الظواهر والمشكلات الاقتصادية ضمن الواقع الاجتماعي الذي يحتضن ظواهرها ، فالدراسة القويمة التي تتناسب وطبيعة الظاهرة الاقتصادية تكون " من خلال استخدام قواعد المنهج الاجتماعي ...الذي يتبنى العديد من المنظورات السوسيولوجية الواضحة ، ويعالج الظواهر الاقتصادية بصورة أكثر شمولية "[3].

---

(1) – حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، الاقتصاد والمجتمع " دراسة في علم الاجتماع الاقتصادي "، ص149 .

(2) – المرجع السابق، ص150 .

(3) – محمد ياسر الخواجة،علم الاجتماع الاقتصادي بين النظرية والتطبيق، ص53 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كذلك أكد عالم الاجتماع هربرت سبنسر في مذهبه الاجتماعي أهمية المعالجة السوسيولوجية في الدراسات الاقتصادية . ففي إحدى دراساته حول تحقيق التكامل في المجتمع الصناعي رأى أن ازدهار الاقتصاد وتطور وسائل الإنتاج مرتبط بعلاقته في المجتمع . فالعلاقات المبنية على تعاون العمال فيما بينهم والتي تربطهم مصالح مشتركة توصل إلى تحقيق نجاحات مستمرة في العمل والذي يضمن استقرار المجتمع ويحّسن من مستوى المعيشة لأفراده ويدعم عملية التنمية الاقتصادية. فقد " تصور سبنسر أن عملية التماسك الاجتماعي التي تحدث في المجتمعات الرأسمالية الصناعية تظهر عن طريق ظاهرة تقسيم العمل والتخصص اللذين يسهمان في عملية التعاون التلقائي بين الأفراد من أجل تبادل المصالح، ويؤدي التعاون بصورة عامة إلى زيادة عناصر التبادل الحر بكل من البضائع والخدمات "[1]. فتتلخص رؤية سبنسر في أن القيام بتحليل أي نشاط اقتصادي وتوجيه فعالياته يتم بالاعتماد على التحليل السوسيولوجي للظواهر الاقتصادية الذي يقوم على الاستفادة من النظريات السوسيولوجية في تحقيق اقتصاد متقدم .

وقد وجد سميث في دراساته الاقتصادية أن الظواهر الاقتصادية مقترنة بواقعها الاجتماعي ، وهي تتأثر بالظواهر السوسيولوجية ، حيث رأى أن خلفيتها اجتماعية فلا يمكن تجاهل الحقائق السوسيولوجية التي لها دور مؤثر في العملية الاقتصادية . وقد " فسّر آدم سميث فكرة تقسيم العمل في ضوء فكرته حول النظام الاجتماعي الطبيعي ... أما تركيزه على تحليل القيمة التبادلية فإنها مستمدة من الحقائق الاجتماعية التي ترتبط بعملية تقسيم العمل والتبادل"[2]. فالمُلاحَظ في دراساته أنه قد انطلق في دراسة المجتمع والعلاقات بين أفراده ، والنظم التي تحكمه ، وتطرق إلى العديد من الظواهر السوسيولوجية ليكشف عن القوانين المفسّرة لحدوثها ، كما انطلق منها في دراسة المبادئ والمشكلات الاقتصادية فجاءت تحليلاته الاقتصادية متوافقة مع طبيعة المجتمع محققاً نتائج هامة استطاع من خلالها صوغ نظريته في علم الاقتصاد تنظم الفعاليات والأنشطة الاقتصادية هادفاً إلى تحقيق الرفاه الاقتصادي للأفراد.

أما الفيلسوف الألماني كارل ماركس فكانت نظرته تختلف عما سبق حول طبيعة العلاقة بين العلمين: الاقتصاد والسوسيولوجيا ، إذْ انطلق في تحليله للمجتمع وعلاقات أفراده فيما بينهم وللظواهر السوسيولوجية من خلال التطور الاقتصادي، فوجد أن دراسة المجتمع تقوم على معرفة العلاقات المادية التي تقف وراء حدوثها وتؤثر في حركتها ، ففي إحدى دراساته الاجتماعية نجد أنه قد استند " في تحليل الرأسمالية من دراسة الإنتاج السلعي ، فالرأسمالية

---

(1) – محمد ياسر الخواجة ، علم الاجتماع الاقتصادي بين النظرية والتطبيق ، ص49 .

(2) – المرجع السابق ، ص28 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

تنمو من الإنتاج السلعي البسيط . ولهذا تصبح دراسة الإنتاج السلعي ضرورة لمعرفة ظروف وأسباب وحتمية نشوء الرأسمالية "[1]. فدراسة العلاقات والفعاليات الاقتصادية هو أمر ضروري من أجل إعادة تشكيل نظام اجتماعي يحقق العدالة الاجتماعية لجميع الأفراد، فلا يمكن تحليل أي ظاهرة سوسيولوجية إلا من خلال الاعتماد على النظرية الاقتصادية التي تُفسِّر طبيعة تلك الظاهرة وتوضّح عوامل حصولها وتساعد في كشف القوانين التي تُسيّرها في المجتمع .

وإذا ما اطلعنا على الدراسات الاقتصادية المعاصرة ، وجدنا أنها تؤكد أهميمة المعالجة السوسيولوجية للظواهر الاقتصادية والمشكلات التي تعترض تطورها . فقد تم التعامل مع أزمة الكساد العالمي التي ظهرت في النصف الأول من القرن العشرين من خلال المنظور السوسيولوجي . فنجد في دراسة جون مينارد كينز الذي قام بدراسة المشكلة الاقتصادية من خلال التحليل السوسيولوجي لها، أنه قد أرجع أسبابها إلى وجود قهر اجتماعي وظلم واستغلال للعمال من قبل أصحاب رؤوس الأموال، بالإضافة إلى التطور التكنولوجي الذي ضيّق من فرص العمل لأفراد المجتمع . فبنى نظرية في التوازن والتشغيل تعطي للأفراد حقوقاً اجتماعية بجميع أشكالها وتعيد النظر في مستوى الأجور والضمان الصحي وغيرها من العوامل التي تعيد الثقة للأسواق الاقتصادية وتعيد معها الحراك الاجتماعي .

وفي الدراسات المتقدمة ظهرت اتجاهات نحو إلزام جميع التحليلات والدراسات الاقتصادية بالسوسيولوجيا ، وكان هنالك تيار ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية قد أسس لعلم جديد حمل عنوان (علم الاجتماع الاقتصادي) والذي يهتم بموضوعات عامة تتعلق بالجانب الاقتصادي المرتبط بمتغيرات المجتمع ، مثل دراسة حركة النقود بين الأفراد ،أو دراسة أوضاع العمال والعلاقات القائمة بينهم وبين أرباب العمل . كما يهتم هذا العلم الجديد بدراسة الفئات الاقتصادية وتحليل النظم السائدة في تلك الفئات وتحليل المؤثرات الاجتماعية المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية ودور الفعل الاجتماعي في نشاط الظاهرة الاقتصادية.

ولابدّ هنا من الإشارة إلى الملامح العامة لموضوع علم الاجتماع الاقتصادي وكيفية تعامله مع الظواهر الاقتصادية والمنهج الذي اعتمده في تحليله لتلك الظواهر ؟

إن نشأة علم الاجتماع الاقتصادي تعود إلى جهود المفكرين الاقتصاديين الذين عززوا التوجه نحو استخدام النظريات السوسيولوجية في دراسة الظواهر الاقتصادية ، وتكللت تلك الجهود الرامية نحو إحراز تقدم في النظريات الاقتصادية بإنشاء فرع اجتماعي يتخصص

[1] – محمد ياسر الخواجة ، علم الاجتماع الاقتصادي بين النظرية والتطبيق ، ص 58 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بالدراسات الاقتصادية ، فكان علم الاجتماع الاقتصادي الذي هـدف إلـى تحليـل الظـواهر والمشكلات الاقتصادية وتفسيرها انطلاقًا من السوسيولوجيا .

فيعرّف علم الاجتماع الاقتصادي بأنه "موضوع يجمع بين الأفكـار والمفـاهيم والنظريـات والتحليلات الاجتماعية والاقتصادية فـي آن واحـد . فهـو يفـسر الظـواهر والتفـاعلات والتصورات الاجتماعية تفسيرًا اقتصاديًا. ومن جهة أخرى يفسر الـسلوك الاقتـصادي ومـا ينطوي عليه من دوافع وأغراض ومظاهر وتفاعلات وعمليات تفسيرًا اجتماعيًا "[1] .

وكان العالم السوسيولوجي الأمريكي نيل سملسر(Neil j Smelser) رائـد ومؤسـس لهذا العلم قد درس الاقتصاد من خلال اقترانه بالسوسيولوجيا، واعتبر أنـه لا يمكـن تفـسير الظواهر وتحليل العلاقات الاقتصادية والحد من المـشكلات والأزمـات الاقتـصادية إلاّ إذا درست من المنظور السوسيولوجي الذي يعطيها الكثير من الدعم المعرفـي.كمـا أن منهجـه الوضعي يساعد في تحقيق العلمية والموضوعية في الدراسات الاقتصادية . فنظر إلـى العلـم الجديد بأنه "العلم الذي يقوم على تطبيق الإطار المرجعي العـام للـسوسيولوجيا ونماذجهـا التفسيرية لدراسة وتحليل مجموعة من الأنشطة الاقتصادية التـي تتعلـق بعمليـات الإنتـاج والتوزيع ، والتبادل والاستهلاك للسلع والخدمات النادرة "[2].

فدراسة ظاهرة اقتصادية –مثلًا ظاهرة الاستهلاك– يتطلب ربطها وتحليلها وفقًا لنمـاذج ونظريات سوسيولوجية تساعد على كشف الأسباب والعوامل التي تؤثر في حركتها، وإمكانيـة التوصل إلى القوانين التي تسير وفقها . ومن ثم نخلص إلى أن علم الاجتماع الاقتصادي هـو العلم الذي يقوم على قولبة الظواهر الاقتصادية في إطار السوسيولوجيا والتـي تعمـل علـى تفسيرها وتحليلها وفق النسق الاجتماعي ونظرياتها السوسيولوجية، فيكـشف عـن الأسـباب والحقائق التي تفسر طبيعة الظاهرة الاقتصادية المتداخلة في البناءات والأنساق الاجتماعية .

فالغاية من قيام هذا العلم هو كشف كينونة الظاهرة الاقتـصادية،على اعتبـار أن علـم الاقتصاد هو علم اجتماعي تدرس ظواهره ومشكلاته في إطار السوسيولوجيا.وهـذا التـصور كان سائدًا عند كثير من علماء الاجتماع الاقتصادي منهم بارسونز و سملسر حيث نظرا بـأن هدف علم الاقتصاد العام هو" تلبية الاحتياجات الأساسية التي يتطلبها المجتمع على أساس أن الاقتصاد هو نسق فرعي يسعى إلى تحقيق الغايات العامة للمحافظة على النسق الأشمل وهـو المجتمع"[3].

---

(1) – إحسان محمد الحسن ، موسوعة علم الاجتماع ، ص423 .

(2)- Neil,j ,Smeleser,The sociology of economic life ,Prentice-Hall , Inc , Englewood, New Jersey,1963.P32 .

(3) – محمد ياسر الخواجة ، علم الاجتماع الاقتصادي بين النظرية والتطبيق ، ص86 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بذلك يغدو علم الاقتصاد صمام أمان لاستقرار المجتمع وازدهاره ويدعم مؤسساته وأجهزتـــه من خلال المنظومة الاقتصادية التي تقود إلى تحقيق التنمية الاقتصادية .

لكن هل ثمة فوارق بين علم الاجتماع الاقتصادي وعلم الاقتصاد ؟ نقول إن لكل منهمـــا موضوعه الذي يختص بدراسته وأدواته وطرقه المستخدمة فـــي تحليـــل ظـــواهره وصـــوغ نظرياته . فقد قام بعض الباحثين بدراسة كلا العلمين وتوضيح طبيعة كـــل منهمـــا، فحـــددوا بعض هذه الفوارق بينهما ، كما وجدوا أن" علم الاقتصاد ، يحاول مثلًا ، أن يحـــدد الوســـائل التي يجب أن يتصف بمقتضاها الأفراد في المسائل الاقتصادية...أما علم الاجتماع الاقتصادي فإنه يحاول أن يفسر لنا لماذا اختار المجتمع هذه الوسيلة دون تلك ، ولماذا فضّل سلوكًا معينًـــا على ما عداه "[1].

فعلم الاجتماع الاقتصادي يعتمد على النظريات السوسيولوجية فـــي تحليلـــه للظـــواهر الاقتصادية و يهمل باقي الجوانب التي تحيط أو تتداخل مع الظاهرة الاقتصادية فـــي حـــين أن علم الاقتصاد تكون نظرته شاملة ، فيحاول الإحاطة الكاملة بما تتضمنه الظاهرة الاقتـــصادية وتفرض طبيعتها عليه المنهج المناسب لدراستها . فتداخل علم الاقتصاد مع الـــسوسيولوجيا لا يعني أن الظاهرة الاقتصادية تحمل طابعًا واحدًا ، لأن الظاهرة الاقتصادية تتداخل مـــع كثيـــر من ظواهر العلوم الأخرى ، فلا يمكن أن تحـــصر التحلـــيلات الاقتـــصادية ضـــمن النـــسق السوسيولوجي الذي يقدم لها جزءًا من الحقيقة التي تتكامل مع الأجزاء الأخرى لتؤلف وإياهـــا الحقيقة الكاملة حول آلية الظاهرة الاقتصادية.

هذا القول تؤيده الوقائع التاريخية التي سجلت أحداثًا في تاريخ الفكر الاقتصادي . منهـــا على سبيل المثال : ظهور النظام الرأسمالي بوصفه نظامًا اقتصاديًا وسياسيًا قد ساعدته عوامل كثيرة كالعامل العلمي والاكتشافات الجغرافية الجديدة وكذلك اكتشاف مصادر جديدة للطاقـــة ، فالعامل الاجتماعي هو جزء من عوامل أخرى خلقت النظام الاقتصادي الرأسمالي .

إذًا : إن العوامل السوسيولوجية تؤثر في نمو الظواهر الاقتصادية ، فكثير منهـــا تُفـــسَّر من خلال النظريات السوسيولوجية التي تساعد الباحث في كـــشف حقائقهـــا والقـــوانين التـــي تحكمها . فمثلًا إذا أراد الباحث الاقتصادي القيام بدراسة ظاهرة ارتفاع سلعة ما في الـــسوق، فإنه يلزم عليه أن يأخذ بالأسباب السوسيولوجية التي تقف وراء هذا الارتفـــاع فـــي أســـعار السلعة، فربما يخلص إلى أن السبب الرئيس هو وجود مناسبة دينية كانت وراء اندفاع الأفراد و إقبالهم على شراء تلك السلعة .

---

[1] – زينب محمد زهري و قباري محمد إسماعيل ،أساسيات علم الاجتماع الاقتصادي "مداخل نظرية وعملية"، ص 33.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وإن التأثير متبادل بين العلمين ، فكما تُساعد النظريات السوسيولوجية الباحث الاقتصادي في سياق دراساته على البحث في طبيعة الظواهر الاقتصادية كذلك نجد النظريات الاقتصادية تساعد الباحث السوسيولوجي في الكشف عن حقيقة الممارسات الاجتماعية بين الأفراد كظاهرة انتشار الأمية في المجتمع ، فربما نجد أن العامل الاقتصادي هو الذي يقف وراء افتعال هذه الأزمة .

وفيما يتعلق بعلاقة علم الاقتصاد مع العلوم الاجتماعية نجد أنه يتداخل مع علم النفس. فكيف كانت طبيعة العلاقة بينهما ؟

2- علاقة علم الاقتصاد بعلم النفس :

يُعتبر علم النفس من العلوم الهامة بما يقدمه من نظريات وحقائق تساعد الباحث في تفسير سلوك الإنسان . وقد سعى فريق من الباحثين الاقتصاديين إلى الاستعانة بعلم النفس من أجل دراسة ظواهر اقتصادية عديدة منها دراسة السلوك الاقتصادي للأفراد وما ينطوي عليه من حاجات ودوافع تؤثر في عملية النشاط الاقتصادي بحسب الميول والأهداف التي يسعى إلى تحقيقها . كذلك تساعد النظريات السيكولوجية الباحثين الاقتصاديين في معرفة العلاقة القائمة بين المستهلكين والمنتجين ،إضافة لمعرفة سيكولوجية الفرد ودورها على حركة الأسواق وتطوير المنتجات . ذلك أن معرفة دوافع الرجل الاقتصادي وحاجات المستهلكين وطرق تصريف المنتجات وترويجها ، والحفاظ على استقرار الأسواق والتقدم بعملية التنمية الاقتصادية ، إنما يستدعي تحليلها من خلال النظريات السيكولوجية التي أحرزت نتائج هامة على صعيد دراسة السلوك الإنساني وتفسير الدوافع والبواعث العقلية التي تقف وراءه .

ولا بد لنا بداية أن نتعرف على ماهية علم النفس والتعاريف التي أوضحت معانيه ومجالات دراسته وأهدافه التي يسعى إلى إنجازها ، وطبيعة المنهج المستخدم في دراسته للظواهر السيكولوجية . فمعرفتنا بعلم النفس ونظرياته تقودنا إلى توضيح علاقته مع علم الاقتصاد ، وتبيان النتائج التي أسفرت عن استخدام النظريات السيكولوجية في دراسة الظواهر والأنشطة الاقتصادية. فالمعلوم لدى الجميع أن علم النفس قد حقق الكثير من التقدم في دراسة ظواهره وتفسيرها علميًا ، فقد حاول علماؤها تطبيق المناهج العلمية في نظرياتهم السيكولوجية ليخلصوا إلى نتائج موضوعية وحقائق يقينية ويصلوا إلى اكتشاف القوانين التي تحكم السلوك الإنساني بهدف توجيهه بما يتناسب وطبيعة المجتمع . عندها يصبح بمقدوره بلوغ مرتبة التنبؤ بالسلوك الإنساني مستقبلًا ، فما زالت الجهود مستمرة في جعل علم النفس علمًا تجريبيًا كغيره من العلوم الطبيعية .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أ- ما علم النفس ؟ :

لقد درس الإنسان السلوك الإنساني منذ العصور القديمة ، وتعددت الدراسات والنظريات المفسّرة لهذا السلوك . وقد ارتبطت تلك الدراسات بالفلسفة الأمر الذي أبقاها في الإطار النظري للبحث ، فلم تُحقق نتائج تذكر في كشف ماهية السلوك الإنساني . لكن مع تقدم العلوم وتطور المناهج العلمية وظهور أدوات ووسائل جديدة في المجال العلمي ، قد ساعد علماء النفس في التوجه العلمي نحو دراسة الظواهر السيكولوجية وإعادة النظر في الدراسات السابقة وتطبيق المناهج الجديدة في الدراسات السيكولوجية ، وأصبحت الملاحظة العلمية والمخابر النفسية هي عماد الدراسة في علم النفس ، فظهرت النظريات التي تحاكي طبيعة تلك الظواهر وتقدم تفسيرات تكاد تقترب من حقيقتها ، وكشفت عن بعض المبادئ التي تحكم السلوك الإنساني .

ووفق المنهج الجديد في علم النفس غدا معناه مختلفًا عما كان سابقًا ، فأصبح يعني " الدراسة الموضوعية العلمية للسلوك التي من شأنها أن تحقق أهداف فهم السلوك والتنبؤ بالسلوك والتحكم في السلوك والوصول إلى القوانين العامة التي تحكم السلوك "[1] .
فذهب كثير من علماء النفس إلى تأطير أبحاثهم السيكولوجية وفق المنهج التجريبي ، حيث استعانوا بالتجربة التي تقودهم إلى اكتشاف الجوانب التي تحيط بالظاهرة السيكولوجية ومعرفة بنيتها التي تتركب منها . فوجدوا أن المعنى الجديد لعلم النفس بأنه " دراسة نسقية تهدف إلى تأسيس تعميمات من حوادث جزئية والتجارب العلمية"[2].

فالمعلوم في البحث العلمي أن معرفة الجزئيات تُمكِّن الباحث في علم النفس التوصل إلى أحكام عامة تصبح بمنزلة مبادئ توجه السلوك الإنساني وترشده نحو الطريق السليم وتجعله متكيفًا مع ذاته ومع الآخرين ، فيصبح أكثر فاعلية في بناء مجتمعه وتطوير مؤسساته والسعي إلى تحقيق الأمن والاستقرار له .
فلم تعد الدراسات السيكولوجية مجرد وجهات أو اعتقادات نظرية خاضعة لاعتبارات أيديولوجية ، وإنما أصبح علمًا وصفيًا متقدمًا ، وظهرت النظريات التي تفسّر الكثير من الظواهر السيكولوجية التي كانت سابقة غامضة ومبهمة ،فالتحليل العلمي والنظرة الموضوعية لتلك الظواهر عزز من مصداقية النتائج والمبادئ التي توصل إليها علماء النفس.

---

[1] – عبد الوهاب محمد كامل ، سيكولوجية التعلم والفروق الفردية ، مكتبة النهضة المصرية ، ط4، 1999م ، ص13 .
[2] – هـ.ب. ريكمان ، منهج جديد للدراسات الإنسانية " محاولة فلسفية " ،ص 278 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبهذه الصورة يصبح معنى علم النفس " علم العقل ، أو العمليات العقلية ، وتشمل دراساتها قدرات العقل على استقبال الإحساسات وعلى إضفاء معنى عليها ، وعلى الاستجابة لها "[1] . وظهرت نظريات تهتم بدراسة الإدراك الإنساني ومستوياته بوصفه أول مراحل الوعي الإنساني . كما اهتم البعض بتفسير الذكاء وتحديد مستوياته ، إضافة إلى قيام البعض بدراسة الشخصية الإنسانية ومراحل نموها ، وجميعها يسهم في تحقيق تكيف الفرد السيكولوجي وإرشاده لحل مشكلاته التي تعترضه .

فعلم النفس هو العلم الذي يسعى إلى تفسير سلوك الإنسان ودراسة عملياته العقلية ودوافعه ، وفق المنهج العلمي.حيث يستخدم الباحث أدوات علمية تساعده على الكشف العلمي لقوانين تحكم سلوك الإنسان .

وقد تعددت المدارس التي تدرس السلوك الإنساني ، وتعددت فيها المناهج المستخدمة في دراسته ، فمثلًا استخدمت المدرسة السلوكية المنهج التجريبي في دراستها للسلوك الإنساني. أما مدرسة التحليل النفسي فقد اعتمدت على دراسة الحالة وفق المنهج التحليلي ،حيث تقوم بدراسة الأفراد كحالات فردية وتقوم بجمع المعلومات عنه وإجراء المقابلة مع الفرد المفحوص ، وإجراء موازنات وقياس ردة فعله وملامحه العامة عندها تخلص إلى الأسباب التي أدت لحدوث المشكلة أو المرض ، وتقدّم له إرشادات ومعالجات تتلاءم وحالته السيكولوجية . كما استطاع علم النفس بنظرياته العلمية ومناهجه المتطورة أن يحقق قفزات نوعية في مجال دراسة الظواهر السيكولوجية .

هذا التقدم الحاصل في النظريات السيكولوجية دفع علماء التاريخ إلى الاستعانة بها في تحليل سيكولوجية القادة والأبطال الذين خلّدوا أسماءهم في التاريخ البشري، كذلك استخدم علماء السوسيولوجيا بعض النظريات السيكولوجية في تفسير الظواهر السوسيولوجية ، مثلًا في دراسة سلوك الأفراد والجماعات ضمن المواقف الاجتماعية المختلفة كظاهرة الإجرام ، فمعرفة بواعثها ودوافعها يمكن الحد منها ومساعدة الأفراد غير الأسوياء للخروج منها . كذلك قام علماء الاقتصاد باستخدام النظريات السيكولوجية في تفسير الظواهر الاقتصادية مثل تحليل ظاهرة شراء الألبسة الفاخرة وما تتركه من الأثر النفسي على الفرد ، إضافة إلى تبيان العوامل السيكولوجية التي تؤثر في حركة البيع والشراء في الأسواق الاقتصادية.

ونقف هنا عند شرح علاقة علم الاقتصاد مع علم النفس وأثرها في تقدم الدراسات الاقتصادية.

---

[1] – أليكس انكليليس ، ما السوسولوجيا ؟ " مدخل إلى العلم والمهنة " ، ص44 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ب – الاقتصاد وعلم النفس :

إن تاريخ العلاقة بين العلمين ليس طويلاً ، لأنه لم تؤخذ النظريات السيكولوجية محط اهتمام العلماء في معالجة ظواهر العلوم الاجتماعية الأخرى . لكن التقدم الذي أحرزته النظريات السيكولوجية في كشف حقائق جديدة وتقديمها تفسيرات تعكس حقيقة تلك الظاهرات وكشف قوانين بعض الظاهرات التي تتحكم في السلوك الإنساني ، قد أسهمت في تعزيز الثقة في نتائج علم النفس . فأيقن دارسو علم الاقتصاد ضرورة استخدامها في دراستهم وأبحاثهم للظواهر والمشكلات الاقتصادية ، بعد أن تكشف عنها وجود عناصر سيكولوجية تؤثر في بنية الظاهرة الاقتصادية ، كما تقف وراء العديد من حدوث الأزمات الاقتصادية .

وقد كانت البدايات الأولى للدراسة السيكولوجية في علم الاقتصاد عند الفيلسوف الاقتصادي آدم سميث ، الذي اجتهد في تحليلاته الاقتصادية وسعى إلى الكشف عن القوانين الاقتصادية والمبادئ التي تحكم الظواهر الاقتصادية . فسعى إلى دراستها بعمق ووجد بأن هنالك جانبًا سيكولوجيًا يؤثر في الظاهرة الاقتصادية . حيث استخدم النظريات السيكولوجية في التحليل الاقتصادي للظواهر والمشكلات الاقتصادية وخلص إلى نتائج هامة ساعدته في الكشف عن مزيد من الحقائق التي تحيط بالظواهر الاقتصادية ، ويتبين لنا دعوته إلى ضرورة ربط علم الاقتصاد بعلم النفس عندما أشار في إحدى دراساته الاقتصادية إلى وجود " متغيرات سيكولوجية متعددة مثل الدوافع Motives ، وعلاقتها بتحقيق الربح أو السعي نحو العمل والطموح والإنجاز ، والجشع ، والمصالح الذاتية والفردية وغيرها ، وهي متغيرات ترتبط بطبيعة السلوك والفعل البشري "[1] . فقد اكتشف سميث أن هنالك متغيرات سيكولوجية تؤثر في الظواهر الاقتصادية ، كما أن السلوك الاقتصادي يفسر من خلال النظريات السيكولوجية التي تساعد الباحث في معرفة دوافعه الحقيقية وما ينطوي عليه هذا السلوك من عوامل أخرى تؤثر في النشاط الاقتصادي .

ونجد في الفكر الاقتصادي عند أصحاب المدرسة الحدِّية شعارًا رفعوه في دراساتهم وأبحاثهم في علم الاقتصاد ، وهو دراسة السلوك الاقتصادي من أجل قياس المنفعة الفردية التي من خلالها يمكن تحليل ظواهر اقتصادية عديدة مرتبطة بها مثل ظاهرة العرض والطلب فهي من وجهة نظرهم تخضع لمبدأ المنفعة ، بمعنى أن استهلاك سلعة ما متوقف على ما تحقق هذه السلعة من إشباع حاجات المستهلك وإرضاء لرغباته . لذلك اندفعوا نحو " دراسة سلوك المستهلك بقصد التوصل إلى نظرية في تحديد الطلب على السلع الاستهلاكية "[2] .

---

[1] – حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، الاقتصاد والمجتمع " دراسة في علم الاجتماع الاقتصادي " ، ص80 .

[2] – محمد دويدار ، مبادئ الاقتصاد السياسي " الأساسيات " ، ج1 ، ص 621 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومن ثم إيمانهم بفكرة أن النشاط الاقتصادي محكوم بعوامل سيكولوجية قد دفعهم نحو إضـفاء الطابع السيكولوجي على نظرياتهم الاقتصادية ،وأصبحت لديهم مفردات مركبة من علم النفس وعلم الاقتصاد تُصاغ من خلالها النظريات الاقتصادية. فنلاحظ انشغالهم فـي البحـث عـن معرفة دوافع الرجل الاقتصادي التي تؤثر في سلوكه الاقتصادي ، كذلك بحثت عن العوامـل التي تحقق من خلالها الحد الأقصى من اللذة من خلال تصنيفاتها للسلع وللجهود الـضرورية لاقتنائها .

وإذا نظرنا إلى الدراسات الاقتصادية عند ماركس نجد أنـه يعـزو وجـود الغرائـز الاقتصادية في الإنسان مثل غريزة الربح وتعظيم الثروة ، وامتلاك رأس مال كبير ...الخ إلى عوامل اقتصادية . هذا ما عبّر عنه بقوله عند قيامه بدراسة ظواهر سيكولوجية وانتشارها في المجتمع الرأسمالي بأن" غريزة الكسب والجشع لا تولد مع الإنسان وهـي ليـست فطريـة ، ولكنها حاجة مصطنعة تنبع من الظروف الاقتصادية في المجتمع "[(1)]. فدراسته هنـا مختلفـة عن الدراسات الاقتصادية السابقة له،إذْ درس وحلل الظواهر الـسيكولوجية مـن النظريـات الاقتصادية . فوجود غرائز سلبية في سلوك الإنـسان الاقتـصادي عزاهـا إلـى العوامـل الاقتصادية التي تُشكِّل تربة لنموها وتعزيز وجودها وبقائها . ورأى أن نـسب تفاوتهـا بـين مجتمع وآخر عائد إلى طبيعة المجتمع الاقتصادي الذي يخلق مثل هذه الغرائز .

أما أنصار المدرسة النيوكلاسيكية الذين قاموا بتحليل الظواهر الاقتصادية وفق المنظور السيكولوجي فنجدهم قد درسوا سلوك الأفراد من حيث الاستهلاك والإنتاج ، ودرسوا ارتفـاع الأسعار وتفاوتها بين السلع وتتبعوا في دراستهم حركة المؤشرات المالية والعوامل التي تـؤثر في نموها ، فبيَّنوا بوجود عوامل سيكولوجية مؤثرة في العملية الاقتصادية منهـا : أن تعـدد الأذواق بين المستهلكين هو مؤشر اقتصادي يُقاس من خلال حركـة شـراء الـسلع ونـشاط الأسواق التجارية. وقد كان من بين أصحاب المدرسة النيوكلاسيكية الباحث الاقتصادي ألفـرد مارشال ، الذي أعاد النظر في النظريات الاقتصادية التي تعاني – حسب رأيه – مـن بعـض الخلل والنواقص في الإحاطة بالظاهرة الاقتصادية والعوامل الاقتصادية والعوامل الخفية التـي تؤثر في نشاطها . فوجد بأن هنالك عوامل " تؤثر على سلوك المستهلكين والمنتجـين مثـل مستويات أذواق المستهلكين ، ونوعية دخولهم ، وأسعار السلع البديلة والمكملة ... ، وأشـار إلى مدى تأثير الدخل وأذواق المستهلكين في عمليات الشراء "[(2)] . وبـذلك أصـبح المجـال السيكولوجي يؤخذ عند دراسة أية ظاهرة اقتصادية أو تحليل الأزمة الاقتصادية .

---

(1) – معن زيادة ، الموسوعة الفلسفية العربية ، ج2 ، ص 632 .

(2) – حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، الاقتصاد والمجتمع " دراسة في علم الاجتماع الاقتصادي " ،ص211.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفي خضم الأزمة المالية مع بداية القرن العشرين ، برزت دراسات مينارد جون كينز الذي بذل جهدًا في تحليل هذه الأزمة ومعرفة عواملها الحقيقية التي فجّرت هذه الأزمة وأدت إلى انهيار الاقتصاد العالمي ، وكشف كينز عن عوامل جديدة تؤثر في الظواهر الاقتصادية وتتحكم بمسار بعضها. كان ذلك من خلال دراسته لتلك الظواهر المؤثرة كظاهرة الاستهلاك والادخار ورأس المال ، والنقود والسلوك الاقتصادي . حيث أوضح في تحليلاته الاقتصادية بأنّ " دخل المستهلك عندما يرتفع فإنه يميل إلى أن يضع نسبة متزايدة منه على هيئة مدخرات ومعنى ذلك أن نمو الدخل بالنسبة لأي مجتمع لا يشترط أن يكون مصاحبًا بزيادة نسبية ملموسة في الاستهلاك"[(1)]. كما حلل كينز سلوك المستهلك الذي يؤثر على حركة الإنتاج والعرض في الأسواق ، فوجد أن أذواق المستهلك عامل مؤثر في اختيار سلعة وتفضيلها على سلعة أخرى .

فبهذا التحليل الاقتصادي وفق النظريات السيكولوجية ، يدعو إلى الاهتمام بعلاقة علم الاقتصاد مع علم النفس ، لكون هذه العلاقة ليست مهمة في تقدم الدراسات الاقتصادية والحد من آثار المشكلات والأزمات الاقتصادية المعيقة للتطور والازدهار الاقتصادي . وكان يرى كينز " أن المتغيرات كالمهارة في العمل ، وكفاءة المعدات والتكنولوجيا ، ودرجة المنافسة، وأذواق المستهلكين ، واتجاهات الناس نحو العمل تشكّل البناء الاجتماعي ، وأي تغيير يطرأ على هذه العوامل يؤدي إلى تغييرات مصاحبة في المتغيرات الاقتصادية "[(2)] .
فأصبحت بذلك الدراسات الاقتصادية تهتم بتحليل ودراسة ميول المستهلكين ورغباتهم ، وصوغ نظريات اقتصادية تعكس في صلبها الكثير من الحقائق اليقينية . وغدت التوقعات الاقتصادية تأخذ الجوانب السيكولوجية في علم الاقتصاد للمضي قدمًا نحو التنبؤ بالمستقبل الاقتصادي .

وتقودنا الدراسات الاقتصادية السابقة التي ربطت في نظرياتها بين علم الاقتصاد وعلم النفس للقول:إن المستهلك هو نواة العملية الاقتصادية ومحرّكها الأساسي في أنشطتها المتعددة. من حيث عملية الاستهلاك والإنتاج وترويج السلع وكمياتها المباعة ...الخ . هذا الدور الذي يقوم به المستهلك في العملية الاقتصادية إنما يجعله يحتل " مكانًا مرموقًا في العملية الاقتصادية ، فهو الذي يحدد أنواع السلع وكمياتها ، فإقباله على سلعة يزيد من إنتاجها ويشجع المنتجين على الاستمرار في إنتاجهم ، ويحثهم على الوقوف على رغبات المستهلكين وأدواتهم

(1) – زينب محمد زهري و قباري محمد إسماعيل ،أساسيات علم الاجتماع الاقتصادي "مداخل نظرية وعملية"، ص173.
(2) – حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، الاقتصاد والمجتمع " دراسة في علم الاجتماع الاقتصادي " ، ص89 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ومبلغ رضائهم عن السلع المنتجة . ويحدث العكس إذا افتر المستهلكون عن شراء السلعة ، فيعزف المنتجون عن إنتاجها ، والمستهلك هو صاحب قوة شرائية "[1].

فقيام الباحث بدراسة العوامل السيكولوجية في سلوك المستهلك يساعده على إحراز خطوات متقدمة في تفسير العديد من الظواهر الاقتصادية التي تقوده إلى بناء نظام اقتصادي يحقق التنمية والرفاه الاجتماعي .

ونود الإشارة إلى أن الدراسات الاقتصادية المقترنة بالنظريات السيكولوجية ، قد أعطت تقدمًا كبيرًا لعلم الاقتصاد في نظرياته وقوانينه والحقائق التي توصل إليها . كما أصبح هنالك عمق في التحليل الاقتصادي واهتمام أكثر بدراسة السلوك الاقتصادي الذي له اعتبارات مؤثرة في الفعاليات الاقتصادية . فمن خلال النظريات السيكولوجية أصبح بمقدور الباحث الاقتصادي أن يقيس أثر الصدمات الاقتصادية على الأفراد ، فتعينه على اقتراح حلول مناسبة للخروج من الأزمات الاقتصادية . فعندما يكون لديه الإلمام بسيكولوجية أفراد مجتمعه وطرق الاستفادة من طاقاتهم المبدعة وحسن ترشيد ثرواتهم ، وتنظيم العلاقات بين العمال وتحسين ظروفهم النفسية وغيرها من العوامل المؤثرة في عملية الإنتاج عندها يتم التطلع لبناء اقتصاد متين والتحسب لمواجهة أية أزمة اقتصادية وتقديم خطط بديلة تتناسب وطبيعة وحجم تلك الأزمة .

يمكننا القول :إن علم النفس قد حقق إفادة كبرى لعلم الاقتصاد من خلال نظرياته ومنهجه المتسم بالموضوعية ، فأعطاه خطًا مغايرًا في مسيرته البحثية ولفت أنظار الباحث نحو أمور جديدة كان يغفل عنها في السابق وهي تؤثر في الظواهر الاقتصادية .

فثبات حلول الباحثين الاقتصاديين بات أكثر صوابًا بعد كشفهم لجانب يؤثر في العملية الاقتصادية وهو الجانب السيكولوجي . لكن تبقى لهذه العلاقة بين العلمين حدود لا يمكن تخطّيها ، إذْ أن علم النفس يكشف عن جزء من الحقيقة وليس عن الحقيقة كلها،فهناك ظواهر اقتصادية لا يمكن لعلم النفس أن يُفسّرها بالشكل المطلوب ، فيتطلب من الباحث الاقتصادي الاستعانة بنظريات العلوم الأخرى مثل قياس ظاهر البطالة الذي يتطلب منه التحليل السوسيولوجي والديمغرافي والتي من خلالها يُزوِّده بمعطيات حول أعداد العمال العاطلين عن العمل وارتباطها بتزايد معدلات النمو السكاني .وهنا يقيم علم الاقتصاد علاقة مع علم السكان، حيث يستعين علماؤه بالنظريات السكانية التي تكشف عن العوامل المؤثرة في الظواهر الاقتصادية ، وهذا يدعونا إلى النظر في طبيعة العلاقة التي تجمع بين العلمين وأثرها في تقدم الدراسات الاقتصادية والكشف عن بعض القوانين والمبادئ التي تحكم تلك الظواهر .

(1) – حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، الاقتصاد والمجتمع " دراسة في علم الاجتماع الاقتصادي " ، ص12.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

3- علاقة علم الاقتصاد بعلم السكان :

تُشكّل الدراسات السكانية أهمية كبيرة في تطوير عملية التنمية الاقتصادية التي مازالت تبحث عن جدوى لحل مشكلاتها التي تعترض نموها . وقد وجد فريق من الباحثين الاقتصاديين أن العامل السكاني يؤثر في حركة النشاط الاقتصادي ويساعد في الكشف عن العوامل التي تحيط أو تتداخل مع الظاهرة الاقتصادية .

وهذا يدفعنا إلى دراسة الروابط التي تجمع بين العلمين . فالأبحاث والدراسات الاقتصادية - خصوصًا المعاصرة- قد اهتمت بدراسة العامل السكاني وأثره في تقدم العملية الاقتصادية . حيث أصبحت الإحصاءات السكانية والنظريات المفسّرة لكثرة الولادات وندرة الوفيات إضافة إلى حركة الهجرة بأنواعها ، تؤخذ باهتمام كبير في التحليلات الاقتصادية .وللوقوف على حقيقة علاقة علم الاقتصاد مع علم السكان لا بدّ لنا من أن نتعرّف أولًا على ماهية علم السكان وذلك من خلال التطرق لنشأته وأهم التعاريف المحددة لمجالات دراساته والطرق التي يستخدمها عالم السكان في دراسته للظواهر السكانية ، وعندها نخلص إلى تحليل العلاقة بين العلمين .

أ-ماهية علم السكان :

ظهرت إرهاصات علم السكان في دراسات العصور القديمة بشكل متناثر وبطرق غير مباشرة في دراسة ظواهره بين معارف العلوم والفلسفات،وغلب عليها الطابع النظري (التجريدي) . فجاءت دراسة أفلاطون لبعض الظواهر السكانية _في جمهوريته المثالية _ المرتبطة بالمتغيرات الاقتصادية هادفة للوصول إلى إيجاد علاقة مستقرة بين أفراد الجمهورية والنظام الحاكم فيها .والأمر ذاته نجده عند أرسطو في فلسفته الأخلاقية ، التي انطلق منها في تحليله لبعض العوامل السكانية المرتبطة بالعامل الأخلاقي ، فلاحظ وجود ازدياد كبير في النمو السكاني لا يتناسب مع مساحة رقعة الدولة الجغرافية فدعاه ذلك إلى حث دولته على ضرورة تنظيم السكان حتى لا يؤدي إلى وقوع مفاسد وشرور تهدد أمن الأفراد واستقرار المجتمع اليوناني .

كما كان لابن خلدون الاهتمام الأكبر بالمشكلات السكانية في عصر الدولة الإسلامية _ في العصور الوسطى _ لما رأى فيها عاملًا مؤثرًا على استقرار المجتمع وتحقيق الرفاه الاجتماعي ، فجاءت دراسته السكانية مرتبطة بتحليلاته الاقتصادية ،واعتبر أن تحقيق زيادة في النمو السكاني يسهم في عملية تقسيم العمل الاجتماعي بشكل أفضل ويحقق زيادة في عملية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الإنتاج . إلاّ أن دراساته لم تكن بالعمق المطلوب فكانت محدودة ومرتبطة بالظواهر الاقتصادية المدروسة . كذلك اهتم المقريزي عند دراسته للأزمة الاقتصادية بتحديده أعداد العمال العاطلين عن العمل وبمحاولة إحصاء نسبة الإنتاج الاقتصادي ، لكن محاولته كانت أيضًا محدودة وهذا يعود إلى ضعف الدراسات المقدمة في علم السكان .

لكن الاهتمام المتزايد بدراسة الظواهر السكانية بشكل مستقل كان في النصف الثاني من القرن السابع عشر ، حيث " يحتل جون غرانت (John Graunt) الذي استحق لقب (أبو الديمغرافيا) المركز الأول بين الكتّاب الهواة عن دراسته الخاصة بأسباب الوفاة ... التي نشرها عام 1662م "[1]. وقد عجّل من ظهور علم السكان تطور النظريات الرياضية والإحصائية التي ساعدت العلماء على تنظيم دراساتهم ، فكان من أشهرهم القس البريطاني توماس روبرت مالتوس الذي يُعد أول من قدّم دراسة علمية في المجال السكاني. وظهرت نظرياته السكانية الموسومة بالمعادلات الهندسية التي خلُص من خلالها إلى نتائج هامة كانت محط اهتمام العلماء . كما أن ظهور مصطلح الديمغرافيا كان عند العالم الفرنسي " كيلارد في كتابه الموسوم (عناصر الإحصاء البشري)" [2] .

وقد جاء في الدراسات السكانية المقدمة من منظمة الأمم المتحدة تعريفًا يُرى فيه " الدراسة العلمية للعنصر البشري مع الوضع في الاعتبار حجمه وبناءه ونموه " [3].
هذا يعني أن علم السكان يدرس الظواهر السكانية من حيث معرفته لنمو السكان ومعدلات الولادات والوفيات ، كذلك يدرس أسباب الهجرة ،وحالات الزواج والطلاق ...
فالمقصود بعلم السكان " دراسة جميع المظاهر المتعلقة بالسكان البشري لاسيّما ظواهر الولادات والوفيات والزيجات والعوامل المؤثرة فيها "[4] .

وبناء على ما سبق يمكن القول : إن علم السكان هو العلم القائم على المنهج العلمي الوضعي في دراسته للبشرية جمعاء من حيث تحليله للتركيبة السكانية في المجتمعات الإنسانية ودراسته لحجم نمو السكان وتحديد العوامل التي تؤثر في ظواهره ، والحد من المشكلات السكانية التي تعيق التطور الاقتصادي . فالمجال العلمي للدراسات السكانية يقوم على دراسته للأنماط الاجتماعية التي تتضمن ظواهر سكانية متعددة ، والملاحظ في تلك الدراسات أنها

---

(1) – عبد الرحيم بوادقجي وعصام خوري ، علم السكان " نظريات ومفاهيم " ، دار الرضا للنشر : دمشق ، 2002م ، ص 15 .

(2) – إحسان محمد الحسن ، موسوعة علم الاجتماع ، ص 287 .

(3) - WWW.Social-Team.com. 2009.

(4) – إحسان محمد الحسن ، موسوعة علم الاجتماع ، ص287 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

استعانت بالنظريات الاقتصادية المتداخلة معها في تفسير ظواهرها . وباهتمام الباحثين الاقتصاديين بالنظريات السكانية التي تدعم جهد الباحث في تفسير ظواهر اقتصادية . والسؤال المطروح : ما الأسباب التي دفعت علماء الاقتصاد إلى استخدامهم للنظريات السكانية في دراساتهم الاقتصادية ، وهل كان لتلك النظريات دور في تقدم علم الاقتصاد ، وإيجاد حلول للمشكلات الاقتصادية ؟

ب- علاقة علم الاقتصاد بعلم السكان :

تجمع بين العلمين عوامل كثيرة تقود إلى توثيق العلاقة بينهما ، فكلاهما يهتم بعملية النمو وتطوير المجتمع ودراسة المشكلات المتعلقة فيه من حيث تحليل المستوى الاقتصادي للأفراد ،على اعتبار أن السكان هم عصب الحياة الاقتصادية وقوام أي مجتمع .
فعندما تتوافر لدى الباحث الاقتصادي المعلومات الدقيقة عن حجم النمو السكاني ومعدلات الولادات والوفيات ، ومعرفة تركيبة السكان وقوة العمل داخل المجتمع ... الخ عندها يكون بمقدوره أن ينجز نظرية اقتصادية تعكس حقيقة وطبيعة المجتمع وتُلبي طموحات أفراده .
ونستوضح هذه العلاقة من خلال الإطلاع على أهم الأفكار والنظريات الاقتصادية . فقد أشرنا سابقًا إلى أنه لم تكن تُعنى بالدراسات السكانية في العصرين القديم والوسيط كما هو متبع الآن،لذلك افتقرت دراساتهم الاقتصادية من توضيح العامل السكاني في عملية التنمية الاقتصادية ، إلا أنهم أجمعوا على أن الاستقرار السكاني والحفاظ على معدلات النمو السكان هي إحدى العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي .

وقد تخللت البدايات الأولى في العصور الحديثة محاولة مدرسة التجاريين لفت أنظار المفكرين الاقتصاديين إلى أهمية السكان في ممارسة الأنشطة الاقتصادية وقيادة فعاليتها ، وتناثرت لديهم بعض الأفكار التي تدعو إلى الاهتمام ببناء الأسر، وإلى استقطاب عمالة أجنبية تتقن مهارات صناعية وتجارية .فاعتبروا " السكان ثروة قومية تسهم في الأنشطة الاقتصادية وتكوين الجيوش واستخدام المستعمرات الجديدة والتوسع الجغرافي"[(1)] .
في حين أبدى مذهب الفيزيوقراطيين اهتمامًا أكثر في ربط تحليلاتهم للظواهر الاقتصادية بالعوامل الديمغرافية ، فرأوا في عامل نمو السكان وانخفاض الوفيات أنه يؤثر في الحد من تفشي المشكلات الاقتصادية . كان هذا واضحًا عندما " تطرق فرانسوا كيناي مؤسس مدرسة الطبيعيين في أكثر من موضع إلى العلاقة بين الإيراد الفردي ومستوى المعيشة من جهة

[(1)] – حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، الاقتصاد والمجتمع " دراسة في علم الاجتماع الاقتصادي " ، ص155 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

والنمو السكاني من جهة أخرى "[1]. وقادته نظرته إلى تأكيده على أهمية النمو السكاني في إكمال دورة الظواهر الاقتصادية إلى وضع قانون الغلة المتناقصة .

وفي الفكر الاقتصادي الكلاسيكي نرى في نظرياتهم تبلور الرؤية نحو ربط العوامل السكانية في الدراسات الاقتصادية . فمن خلال التحليل العلمي الذي ُطبق في تفسير الظواهر الاقتصادية وُجد أن العامل السكاني يؤثر في الظواهر الاقتصادية لذلك تم التطرق إلى دراسة الكثافة السكانية وارتباطها بمستوى المعيشة ، والتطرق إلى دراسة حجم السكان من حيث معدلات نموهم المتزايدة وتأثيرها على عملية الإنتاج وأجور العمل والنشاط التجاري وحركة الاستهلاك وغلاء الأسعار .

وقد اعتبر " سميث أن حجم السكان يتحدد بالطلب على قوة العمل التي ترتبط بدورها بمستوى إنتاجية العمل "[2]. كما درس زميله ريكاردو العوامل المؤثرة في قوة العمل والأسواق الاقتصادية ، وخلص بتحليلاته الاقتصادية إلى نتيجة مفادها : أن حركة الأفراد – على اعتبار أنهم يشكلون رأسمال بشري – ترتبط بحركة رأس المال وتطوره .

وبالنسبة لموقف كارل ماركس من دور العامل السكاني في التنمية الاقتصادية ، فإنه قد أيقن بأن لكل مجتمع قانونه البشري الخاص فيه، وهذا عائد إلى طبيعة الأفراد والعادات والقيم والأعراف التي تختلف من مجتمع لآخر . وهذا يجعل مسألة تأثير النمو السكاني يؤثر بنسب متفاوتة في النشاط الاقتصادي كما هو حاصل في النظام الرأسمالي الذي ينظر إلى زيادة حجم السكان بأنه يشكل تهديدًا على الاستقرار المادي والاجتماعي ، ومن ثم يدعو إلى ضبط نمو السكان بالشكل الذي يتناسب مع الموارد الاقتصادية . في حين ينظر النظام الاشتراكي إلى أن ارتفاع حجم السكان لا يؤثر ولا يهدد اقتصاد المجتمع ، لأنه يسير دومًا نحو تحسين ظروف المعيشة والتكافل الاجتماعي لجميع الأفراد . فأكد كل من ماركس و إنجلز أن السعي نحو رفع سوية النمو الاقتصادي يتطلب تحقيق جميع العوامل المؤثرة في الظواهر الاقتصادية . ومن جملة هذه العوامل الاعتماد في توفر" تراكم لرأس المال والنمو السكاني والتقدم الفني ، وأن المحافظة على وضع الاستخدام الكامل للموارد المادية والمالية والبشرية بصورة مستمرة عبر الزمن يتطلب تزايد الاستثمار والدخل على أساس وجود معدل ثابت في ظل ضوابط معينة "[3] .

---

(1) – محمد ظافر محبك ، علم الاقتصاد ، www.arab-ency.com ، 2009م .

(2) – عبد الرحيم بوادقجي وعصام خوري ، علم السكان " نظريات ومفاهيم " ، ص64 .

(3) – المرجع السابق ، ص 93 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثم ننتقل إلى العالم الديمغرافي مالتوس الذي امتهن دراسة السكان وتخصص فيها طيلة مسيرته العلمية حيث قام بوضع منهج علمي يربط بين المقدمات والنتائج . فأدخل العلوم الرياضية في دراساته السكانية واستطاع أن يقدم نظرية في السكان أخذت صدى واسعًا في الوسط العلمي . وتقوم نظرية مالتوس في السكان على أن" السكان يميلون إلى التزايد بسرعة أكبر من سرعة نمو كمية الغذاء : 2 – 4 – 8 – 16 – 32 – 64 وهكذا ، بينما يزداد إنتاج الغذاء بطريقة حسابية : 1 – 2 – 3 ...الخ ، وبزيادة فدان من الأرض في كل مرة ، ونتيجة لذلك فإن نمو السكان يتجاوز كثيرًا زيادة كمية الغذاء وعليه فإن النقص في الغذاء يوقف زيادة السكان بصورة نهائية "[1].

فاستدل بنظريته على أن العامل السكاني عامل مؤثر في العملية الاقتصادية ، فالإخلال في معدلات النمو السكاني وتزايدها باطراد على حساب كمية الغذاء والإنتاج سيؤدي إلى افتعال أزمة اقتصادية يصعب تجنبها أو التقليل من آثارها المدمرة ، طالما بقي هذا الانفلات السريع في حجم السكان ، وعليه سيؤدي إلى انتشار فوضى عارمة من حروب وشرور وفساد. وقد وضع مالتوس حلولًا تخفف من وطأة التزايد المستمر لمعدلات النمو وهو تنظيم النسل وتثقيف الأسرة ، والعمل على تأخير سن الزواج وفق خطة منتظمة يتقيد بها أفراد المجتمع .

فخلاصة أبحاثه قادته ليؤكد على ضرورة القيام بالتخطيط العلمي للسكان من حيث المحافظة على نسب نموهم وكثافتهم حتى يتم المحافظة على الوضع الاقتصادي وبلوغ مرحلة الرفاه الاجتماعي والتخلص من آفة الفقر و الرذيلة . وبذلك يعزو مالتوس وجود الأزمات والمشكلات الاقتصادية إلى فقدان العوامل السكانية لتوازنها ونموها الطبيعي .

وفي الدراسات الاقتصادية المعاصرة نجد أنها قدمت تحليلات للعوامل السكانية المؤثرة في الظواهر الاقتصادية . وكان من بين هذه الدراسات أبحاث ريكس الذي خصها بالتنمية الاقتصادية ، فدرس الأزمات الاقتصادية والعوامل المسببة لحدوثها ، فاستنتج وجود رابط بين معدلات النمو السكاني والتنمية الاقتصادية . فحسب قوله إن أي" اقتصاد يشرع بالنمو فإن هذا النمو لا يمكن ترجمته إلى عملية تنمية فعلية إلا إذا كان معدل التزايد السكاني أقل من معدل نمو الاقتصاد "[2] .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

---

[1] – عبد الرحيم بوادقجي وعصام خوري ، علم السكان " نظريات ومفاهيم " ، ص 66 .

[2] – المرجع السابق ، ص58 .

وقد ذهب أرليخ أبعد من ذلك عندما اعتبر أن التزايد السكاني يُشكّل عقبة في وجه التقدم الاقتصادي ، إذْ يمارس ضغوطًا تُحرج اقتصاديات الدول وتنذرها بأزمات خطيرة تهدد أمن واستقرار مجتمعاتها .

ويبقى السؤال قائمًا حول العلاقة التي تربط علم الاقتصاد مع علم السكان ، ومدى الفائدة المعرفية لكليهما من حيث القدرة على تفسير ظواهرهما بشكل أدق وصوغ نظريات تقترب إلى اليقينية واكتشاف القوانين التي تحكمها . فنلاحظ أن هناك ارتباطًا وثيق الصلة بينهما، ذلك أن الديمغرافي يقوم بدراساته وأبحاثه عند قيامه بإحصاء حول حركة المنتجات وحركة الأفراد وغير ذلك من دراسات تعطي فائدة ذات قيمة علمية للباحث الاقتصادي أثناء دراسته لظاهرة أو مشكلة أو قضية اقتصادية . كما أن علم الاقتصاد بقوة نظرياته يمنح الثقة للديمغرافي ببناء نظريات ديمغرافية تعكس حقيقة الوضع الاقتصادي وتقدم له تفسيرات عن العوامل الديمغرافية والعوامل المؤثرة في نموها .

وإذا ما استوضحنا بمثال نرى فيه تباين تأثير العوامل الديمغرافية في النمو الاقتصادي نجد أن النمو السكاني يؤثر على ظاهرة سوق العمل من حيث انخفاض أجرة العمل وتزايد نسبة الاستثمارات في المجال الصناعي وارتفاع نسبة الصادرات ونشاط في البنوك المصرفية ...الخ ، تمامًا كالحال التي تشهدها جمهورية الصين الشعبية المزدهرة اقتصاديًا، حيث تبلغ معدلات نمو السكان فيها أعلى نسبة في العالم ،و استطاعت من خلال إستراتيجيتها الاقتصادية التي اهتمت في خططها الاستفادة من النمو السكاني لإدخالها إلى قوة العمل وحسن ترشيدها، فأصبحت من الدول المصدرة لذوي الخبرات العالية في المجال الصناعي والتكنولوجي ، وتعود عليها بالفائدة الاقتصادية التي تزيد من وارداتها المالية ، وهذا يُعزز من رصيد الدخل القومي للبلاد . لكن لو أخذنا هذا الأمر وتوجهنا به إلى دول يزيد فيها معدلات النمو السكاني مثل القاهرة لوجدنا الوضع الاقتصادي في حالة سيئة والسبب يعود إلى افتقار نظامها الاقتصادي لمعطيات تعكس طبيعة المجتمع والواردات الاقتصادية المتاحة لديه ، فلم يهتم بترشيد قوة العمل لديه فأهملت نظرياته للعامل السكاني المؤثر في العملية الاقتصادية .

فعلم السكان يُشكّل قاعدة بحث أساسية من حيث تزويد الباحث الاقتصادي بمعلومات وحقائق تتعلق بعناصره المتداخلة مع الظاهرة الاقتصادية ، حيث تلعب العوامل السكانية دورًا مؤثرًا في تلك الظواهر وتعتبر مؤشرًا هامًا في نشاط العملية الاقتصادية . فمن خلال هذه النظريات السكانية يستطيع الباحث أن يفسّر ظواهره ويصوغ نظرياته ويطلق أحكامه بكل ثقة ويقينية. فلا يمكن الاستغناء عن تلك النظريات وما يقدمه الباحث الديمغرافي للدراسات الاقتصادية بعد أن تم اكتشاف دورها الرئيسي في عملية التطور الاقتصادي وأعطت لعلم

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاقتصاد الكثير من العلمية والموضوعية بعد أن رفدت نظرياته بحقائق جديدة تكشف عن جزء آخر من الأجزاء التي تحيط بالظاهرة الاقتصادية.

إذًا من خلال دراستنا لعلاقة علم الاقتصاد مع العلوم الاجتماعية المتاخمة ، نجد أن هنالك ارتباطًا آخر مع علم السياسة الذي تربطه علاقة وثيقة معه ، فتمازجت الدراسات السياسية مع علم الاقتصاد واستعان الباحثون الاقتصاديون بالنظريات السياسية التي تساعدهم على تفسير الظواهر الاقتصادية ، فأضحى علم السياسة علمًا مساعدًا في تقدم النظريات الاقتصادية للوصول إلى قوانين اقتصادية .إلا أن البعض غالى بتلك العلاقة وجعل علم الاقتصاد يذوب في علم السياسة ،وهذا يحتم علينا أن نحلل العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم السياسة.

4- علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة :

اقترنت الدراسات الاقتصادية مع علم السياسة بعد أن حقق الأخير تقدمًا كبيرًا في صوغ نظرياته وكشف مبادئه ، فأصبح علمًا وضعيًا قائمًا على المنهج العلمي . وقد كانت لهذه العلاقة بين العلمين تأثير متبادل ، فكلاهما يعتمد في دراسة ظواهره وتحليل علاقاته على الآخر. فالمخطط السياسي يهتم بالجانب الاقتصادي بسبب ارتباطه باستقرار النظام السياسي وتعزيز قوته. والباحث الاقتصادي يقوم بدوره في تحليل الظواهر السياسية المؤثرة في النشاط الاقتصادي . فالدول العظمى خططت اقتصادها اعتمادًا على نظريتها السياسية المعتمدة من قبلها ، فدعمت قوتها السياسية من خلال تحقيقها للازدهار الاقتصادي كما هو الحال في الولايات المتحدة الأمريكية القوية بنفوذها السياسي وتفوقها العسكري من خلال عظمة ترسانتها الاقتصادية .
وقد خطت كثير من الكتب التي تدعم هذا التداخل بين العلمين ، وقبل الإسهاب في دراستها لابدّ لنا من إلقاء الضوء على ماهية علم السياسة وأهم المعاني التي توضح مجالات دراساته وطبيعة المنهج المستخدم في تحليل وقائعه .

أ- ماهية علم السياسة :

إن علم السياسة هو علم اجتماعي حديث النشأة ، وارتبط ظهوره بتقدم العلوم الاجتماعية التي أفرزت تخصصات وفروع عديدة رسمت ملامح عامة لطبيعة كل علم وحثت على استخدام المناهج العلمية في دراسة ظواهرها وكشف قوانينها .وتعود نشأة علم السياسة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إلى أواخر القرن التاسع عشر على يد مختصين في دراسة ظواهره ،وذلــك للارتقــاء بقــوة الدولة وسلامة مؤسساتها واستقرار مجتمعاتها وتحقيق الأمن لأفرادها .إلا أن السياسة بوصفها فنًا ظهرت قديمًا في مدونات كتب المفكرين الذين اهتموا بدراسة الظواهر الــسياسية وصــوغ نظريات سياسية تتلاءم وطبيعة السلطة الحاكمة ، وقد اقترنت تلك الدراســات بأيــديولوجيات كانت سائدة في عصرهم . لكن ظهور الثورة العلمية في العصور الحديثة دفعت دارسي علــم السياسة إلى تطبيق المنهج العلمي في دراسة الظواهر السياسية لتُمكّنهم مــن التنبــؤ بالحــدث السياسي مستقبلًا .

وقد تتالت تعاريف عدة لعلم السياسة حمل معظمها معنى واحد هو دراسة شؤون البلاد. من هذه التعاريف نجد عند لالاند في موسوعته الفلسفية تعريفًا لعلم السياسة يرى فيه " دراسة أو معرفة الوقائع السياسية "[1]. كما جاء في موسوعة (علم السياسية) تعريف آخر لعلم السياسية يرى بأنه " علم الحكومة،وفن علاقة الحكم،ومجموعة الشؤون التي تهم الدولــة في إطارها الوطني (السياسة الداخلية) وفي علاقتها الخارجية (السياسة الخارجية) "[2].
وشرع كثير من علماء السياسة في توضيح المعاني التي يحملها علم السياسة فــي ظــواهره ، وينطلقون من خلالها إلى صوغ المبادئ الأساسية لهذا العلم . فيعرّف روجيــه ســالتو علــم السياسة بأنه " دراسة الدولة وأهدافها والمؤسسات التي تتسم بتحقيق هذه الأهداف والعلاقــات القائمة بينها وبين أفرادها الأعضاء والعلاقات القائمة بينها وبين بقية الدول " [3] .
فنستدل من التعاريف السابقة بأن علم السياسة هو:علم الدولة الذي يُعنى بدراسة شؤونها بمــا تتضمنه من مؤسسات دستورية اجتماعية واقتصادية ، كما يُعنى بدراسة العلاقات الخارجية.

وقد استخدم علماء السياسة مناهج وأدوات ووسائل علمية تُيــسّر لهــم عمليــة البحــث المعرفية في تفسير الأحداث السياسية وتحليلها بالشكل الذي يعكس حقيقة حــدوثها . فمثلًــا : استخدم الباحث السياسي المنهج التاريخي في تحليله السياسي الذي يزوّده بمعلومــات ووثــائق تاريخية تكشف له عن العوامل التي تقف وراء حدوث الحدث ،وهذا يعطيه مــصداقية علميــة في تأريخه للحدث السياسي . بالمقابل هنالك علوم اجتماعيــة اســتعانت بنظرياتــه المفــسرة لظواهره والمتداخلة مع ظواهر أخرى ، ومن هذه العلوم نجد اعتماد علمــاء الاقتــصاد فــي دراستهم لبعض الظواهر الاقتصادية على النظريات السياسية . وقد انشغل العديد من الباحثين في دراسة علاقة علم الاقتصاد مع علم السياسة .فما طبيعة هذه العلاقة وحدودها ؟

---

(1) – أندريه لالاند ، موسوعة لالاند الفلسفية ، ج2، ص994 .

(2) – ناظم عبد الواحد الجاسور ، موسوعة علم السياسة ، ص218.

(3) – المرجع السابق ، ص 259 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ب- علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة :

إن التطور الحاصل في ميدان علم السياسة وطرحه لنظريات سياسية ذات منهج علمي واكتشافه لبعض القوانين المفسّرة للظواهر السياسية ، قد سمح للعلوم الاجتماعية أن تستعين بتلك النظريات في تفسير ظواهرها ، فخصّ علم الاقتصاد من بين تلك العلوم الكثير من دراساته باستخدام النظريات السياسية بهدف تفسير ظواهره .
وقد لاحظ البعض أنه قد " ارتبطت كثير من النظريات الاقتصادية بمفهوم الدولة ، فقامت النظريات الرأسمالية على مبدأ دعه يعمل ، أو عدم التدخل "(1). فعندما يتم تحديد مفهوم الدولة وكشف مقوماتها ونظمها وطبيعة مؤسساتها وتوضيح أهدافها ومصالحها عندها يكون بمقدور الباحث الاقتصادي أن يفسّر النظام الاقتصادي وأن يوضح الأسس التي تستند عليها مبادئه التي تسير وفقها العملية الاقتصادية .

ولقد اهتم المفكرون الاقتصاديون والفلاسفة منذ العصور القديمة بربط تحليلاتهم الاقتصادية ووضعهم للنظم الاقتصادية وفق ما تمليه عليهم أيديولوجية السلطة الحاكمة ، كما في دراسات أفلاطون وأرسطو اللذين أسنداها إلى النظرية السياسية السائدة في عصرهم . فكانت النظريات السياسية قديمًا معيقة للتطور الاقتصادي ،وذلك لحصر المصالح في فئة محدودة ، فلم تتوفر المصداقية العلمية في تفسيرها للظواهر الاقتصادية المؤثرة في حركتها . لكن الأمر اختلف في العصور الحديثة وتحديدًا في دراسات آدم سميث ، إذ استخدم الأسلوب العلمي في تحليله للوقائع السياسية كما استعان ببعض النظريات السياسية التي اتسم بعضها بالعلمية ، وهذا ساعده على تحليل الكثير من الظواهر الاقتصادية من خلال الحقائق التي حملتها النظريات السياسية آنذاك ، فشعاره الاقتصادي الذي رفعه (الليبرالية الاقتصادية) هو مستوحى من شعار النظرية الليبرالية في علم السياسة والتي تؤكد على الحرية الفردية وممارسة الأفراد لأنشطتهم الحياتية بوصفهم أحرار .

فدعوة سميث التي تضمنت اقتران الدراسات الاقتصادية بعلم السياسة قد حثت المفكرين الاقتصاديين على الاتجاه نحو النظريات السياسية في تفسير الظواهر الاقتصادية . هذا الإجراء دفع إلى تأسيس نظم اقتصادية متوافقة مع النظريات السياسية ، مثلًا : لم يكن ليظهر النظام الليبرالي الاقتصادي في أمريكا وبناء مؤسساتها الاقتصادية وسنّها للقوانين والنظم التي تحكم العمليات الاقتصادية لولا وجود النظريات السياسية الليبرالية التي نظَّر لها مفكرون كثر من أمثال جون لوك ومونتسيكو وروسو ... الخ ، فدراساتهم السياسية التي اتسمت بالعلمية

(1) – حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، الاقتصاد والمجتمع " دراسة في علم الاجتماع الاقتصادي " ، ص82 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتوصلهم لحقائق تفسّر الظواهر السياسية قد دفعت المفكرين الاقتصاديين إلى الانطلاق من منظورها في تفسير الظواهر الاقتصادية .

وفي قراءتنا لعلاقة علم الاقتصاد مع علم السياسة نؤكد ما قاله البعض بأنهما مرتبطان بتقدم المجتمع . فمثلًا : " التطور في المذاهب السياسية يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتطور المجتمع ماديًا ، ومن ثم تطور علاقات الإنتاج في هذا المجتمع ، إذ إن التحول أو التبدل الذي يطرأ على المذاهب إنما هو مرتبط في الأساس بالحياة المادية للمجتمع وليس بتطور المجتمع نفسه "(1). وهذا ما يفسّره لنا اهتمام الكثير من الأحزاب السياسية بدراسة النظريات الاقتصادية لترشيد استثمارات اقتصادية تعود لمصالح حزبهم التي من خلالها ترفع من رصيدها المالي الذي يسمح لها بتوسيع قاعدتها الشعبية وتدعيم برنامجها السياسي . وبمعنى آخر إن قوة أي حزب سياسي هي مستمدة من قوته الاقتصادية ، فالمبادئ الاقتصادية منطلقة من النظام السياسي الذي رسم لها طريق العمل وحدد لها أدوات الإنتاج وعملية الإنتاج .

وبذلك نجد أن العلاقة بين العلمين كانت ذات فائدة علمية ، فمن خلالها استطاع علم الاقتصاد أن يحرز تقدمًا في نظرياته الاقتصادية التي انطلقت من اعتمادها على التحليل السياسي العلمي لبعض الظواهر الاقتصادية المتداخلة مع ظواهره فكشف عن الغموض الذي كان يحيط بها ، وفسّر العلاقة القائمة بين الفرد والمجتمع ، وحدد أهداف المجتمع ومصالحه ، كما حدد له آلية التعامل في المؤسسات الاقتصادية ورسم لها إستراتيجية عملها .

لكن تبقى لهذه العلاقة حدود تحافظ على كيان كلا العلمين ،فلا يمكن إذابة علم الاقتصاد في علم السياسة كما حاول البعض ، فكم تعجز كثير من النظريات السياسية في تفسير بعض الظواهر أو تقديم حلول للمشكلات الاقتصادية فتكون إسهامات علم السياسة في علم الاقتصاد متوقفة على طبيعة الظاهرة الاقتصادية .

ومن ذلك نستنتج: أن علاقة علم الاقتصاد مع العلوم الاجتماعية المتاخمة هو أمر فرضته طبيعة الظاهرة الاقتصادية ، فلا يمكن لأي دراسة اقتصادية تقديم حقائق يقينية والتوصل إلى معرفة القوانين الاقتصادية دون الرجوع إلى الظواهر الاجتماعية المتداخلة معها. فتصبح بذلك مهمة علم الاقتصاد الأساسية " الكشف عن أثر الشروط الاجتماعية – السياسية والعوامل الخاصة بالمؤسسات على اختيار وتوزيع للدخول يُيسّر الاستخدام الكامل لوسائل الإنتاج المتاحة وزيادتها "(2).

---

(1) – إسماعيل علي سعد ، مبادئ علم السياسة ، دار المعرفة الجامعية : الإسكندرية ، 1992م ، ص150 .

(2) – مجموعة مؤلفين ، علم الاقتصاد ، الاتجاهات الرئيسية للبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، ترجمة كمال الغالي ، مطبعة جامعة دمشق : دمشق ،1976 ، ج2 ، ص92 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فما نراه اليوم في الدراسات الاقتصادية هو تطبيق لذلك التوجه في الاستعانة بالنظريات الاجتماعية التي تعينه على تفسير الظواهر الاقتصادية ، إضافة إلى تأثره بالمناهج المستخدمة في العلوم الاجتماعية والقوانين التي أنجزتها .

ولم تبق علاقات علم الاقتصاد محصورة بالعلوم الاجتماعية ، وإنما امتدت تلك العلاقات لتشمل العلوم الرياضية والإحصائية، وهي علوم أكثر تقدمًا وتطورًا من مثيلاتها في العلوم الاجتماعية . حيث تميزت بضبط دراسة وقائعها وصحة نظرياتها ومتانة مناهجها ودقة نتائجها ويقينية قوانينها ،وتمكنها من قياس ظواهرها الأمر الذي قادها إلى تحقيق اكتشافات علمية جديدة كان لها الأثر الكبير في تقدم العلوم الطبيعية وتطور الحضارة الإنسانية .

ونظرًا إلى تطلع الباحث الاقتصادي نحو تحقيق العلمية والموضوعية في دراساته حتى يتمكن من الوصول إلى مرتبة التنبؤ بالمستقبل الاقتصادي ، فإنه قد استعان بمناهج ونظريات وقوانين العلوم الرياضية والإحصائية في تفسير الظواهر الاقتصادية وإيجاد حلول للمشكلات والأزمات التي تعيق التطور الاقتصادي وتهدد كيانه . ذلك أن " التنبؤ العلمي مستحيل بدون مقارنة كميات مختلفة ، بدون قياس ، وبدون استعمال أعداد . لهذا السبب يستعمل الاقتصاد المعاصر الرياضيات حتى يبلغ النمو "[1].

وقد أتاح تقدم العلوم الرياضية والإحصائية الفرصة لعلماء الاقتصاد أن يؤسسوا جمعية تعمل على تطوير النظريات الاقتصادية بالارتباط مع علم الإحصاء والرياضيات ، وأصبحت تتعامل مع الظواهر الاقتصادية بوصفها متغيرات رياضية تستطيع من خلالها بلوغ القوانين الاقتصادية التي تحكم تطورها . فأهمية العلاقة بين علم الاقتصاد مع العلوم الرياضية والإحصائية تستدعي النظر في أهمية التداخل معها ، وتوضيح الأثر الذي تتركه على تقدم الدراسات الاقتصادية .

[1] - Zszislw, Hellwig, Application to Economics ,Translated From the Polish j.,Stbler , Pergmon Press LTd ,London,1963.P52 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثالثًا – علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الرياضية والإحصائية:

تميز العلم في بدايات القرن العشرين بتفوق العلوم الرياضية ، وظهور دعوات نحو تكميم العلوم الاجتماعية ، وذلك أسوة بتحقيق تقدم علمي كالذي أحرزته العلوم الرياضية . فكانت هنالك العديد من المحاولات من قبل الباحثين الاجتماعيين نحو ترييض علومهم من خلال تطبيق الأساليب الرياضية في دراسة ظواهرهم .

وكانت من هذه المحاولات فريق من علماء الاقتصاد الذين نظروا إلى العلوم الرياضية والإحصائية على أنها تحقق لهم النجاح في دراساتهم وتذليل العقبات التي تعترض طريق دراساتهم على اعتبار أن الظواهر الاقتصادية تملك قابلية تحويلها إلى معادلات ورموز رياضية وتمثيلها في جداول إحصائية تُيسّر للباحث دراستها وكشف حقائقها . وسنتطرق في بحثنا نحو دراسة علاقة علم الاقتصاد مع الرياضيات وعلم الإحصاء .

1–علاقة علم الاقتصاد بالرياضيات :

ركّز كثير من علماء الاجتماع على أهمية الرياضيات ودورها في تقدم العلوم الاجتماعية . فدعوا إلى تطبيق المناهج والنظريات الرياضية في دراسة ظواهر تلك العلوم ، وعللوا جملة من الأسباب التي تستدعي ربط دراساتهم الاجتماعية بالرياضيات معتبرين أن الرياضيات " قد تسهم في تخليص النظرية من أي لبس أو غموض يكتنف غموض المفهومات الأساسية التي تنطوي عليها "[1]. فبفضل تطور المناهج والأدوات الرياضية فإنها دفعت العلوم إلى الاقتداء العلمي بها في دراسة ظواهرها . وقد عبّر كونت بقوله " إن الرياضيات هي الآلة الضرورية لجميع العلوم "[2]. وتصبح الرياضيات مدخلا رئيسيًا لدراسة أية ظاهرة وتُسرّع من عمليات البحث العلمي وتقود إلى كشف حقائق ثابتة نسبيًا .

وسنشير بداية لنشأة الرياضيات والتعاريف التي تحدد خصائص دراساته ، إضافة على الإطلاع على المناهج الرياضية ، و تبيان معيار الحقيقة في الرياضيات .

---

[1] – مجموعة من المؤلفين ، قضايا العلوم الإنسانية " إشكالية المنهج " ، تقديم يوسف زيدان ، الهيئة العامة لقصور الثقافة : القاهرة ، 1996م ، ص 102 .

[2] – نايف بلوز ، مناهج البحث في العلوم الطبيعية ، منشورات جامعة دمشق : دمشق ، ط 5، 2000م، ص 164 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أ- ما الرياضيات ؟

تعتبر الرياضيات من العلوم القديمة ، فقد أوجدها الإنسان لحاجته الضرورية التي ألحت عليه إيجاد مقياس يستخدمه في أنشطته الحياتية . ومع تعقّد الحياة الإنسانية ونمو الوعي الإنساني أصبحت لديه قضايا كثيرة يريد حلها مثل : قياس الوقت وتقسيم الأراضي ، وتفسير الظواهر الفلكية ...الخ .

ففي الحضارات الشرقية القديمة مارس الإنسان عمليات حسابية بسيطة في حياته العملية ، وقد كان البابليون أول من " ابتكروا واستخدموا نظام الخانات العددية ، ويرى بعض مؤرخي العلم أنهم هم الذين ابتكروا رموز الأرقام ، ثم انتقلت من العراق القديم إلى الهند القديمة "[(1)]. كما درس الفراعنة بعض المسائل الهندسية التي تدخل اليوم في إطار علم المساحة والهندسة الفراغية التي انطلقوا من خلالها إلى بناء الأهرامات ذات الأشكال الهندسية والبناء المعقد . أما في الحضارة الهندية فقد اخترع أفرادها الأرقام والمراتب العشرية المستخدمة في يومنا هذا ، فالهنود هم " الذين وضعوا في القرن الثالث للميلاد أساس طريقة الترقيم الحاضرة... ، ثم انتقلت هذه الاختراعات إلى العرب فأضافوا إليها أحكاما جديدة ، ثم نقلوها بعد ذلك إلى الأوربيين "[(2)] .

و قد أخذت الرياضيات تحرز تقدمًا في مجالها العلمي ، وظهرت فروع جديدة فيها كالهندسة الفراغية وعلم الجبر وغيرها من الفروع التي أضحت معها الرياضيات علمًا تجريديًا محققًا إنجازات علمية هامة . فقام علماء الرياضيات بتجريد الظواهر المدروسة وتحويلها إلى رموز وأرقام وتمثيلها في معادلات وأشكال هندسية ، وبواسطة العقل الرياضي يتم دراسة ظواهر الطبيعة التي تكشف عنها القوانين الناظمة لحدوثها .

فالمقصود بالرياضيات " علم دراسة البِنَىْ Structures بغض النظر عن المحتوى"[(3)]. وإن المنهج المستخدم في الرياضيات هو المنهج الاستنتاجي (النظري) الذي يقوم على بناء مقدمات تنقله بالضرورة إلى النتيجة مستندًا في فرضياته على أسس رياضية (البديهيات - المسلمات- التعريفات) ، التي من خلالها ينطلق لإقامة البراهين الرياضية ليثبت صحة فرضياته . ويكون معيار صحة البرهان الرياضي هو عدم تناقض العقل مع ذاته.

---

(1) – يمنى طريف الخولي ، فلسفة العلم في القرن العشرين ، عالم المعرفة ، الكويت ، العدد 264 ، 2000م ، ص32.

(2) – نايف بلوز ، مناهج البحث في العلوم الطبيعية ، ص102 .

(3) – نادر فرجاني ، استخدام الأساليب الرياضية والإحصائية في العلوم الإنسانية ،عالم الفكر، الكويت ، العدد الرابع،1974م ،المجلد الرابع ، ص12 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وإن موضوع الرياضيات هو الكم القابل للقياس ، وبرهانه عقلي ، وأدواته هي الرموز والأرقام والأشكال الهندسية .

فالتقدم الكبير الذي أحرزته الرياضيات قد خلق حافزًا لدى علماء الاقتصاد نحو تطبيق المنهج الرياضي في دراسة الظواهر الاقتصادية هادفين إلى جعل الاقتصاد علمًا دقيقًا يمكن من خلاله اكتشاف القوانين التي تحكمها . فسؤالنا المطروح هنا : هل استطاعت الرياضيات بنظرياتها ومناهجها أن تدفع علم الاقتصاد نحو تحقيق تقدم في الدراسات الاقتصادية ؟

ب – علم الاقتصاد والرياضيات :

لقد اتجه الباحثون الاقتصاديون نحو ربط دراساتهم الاقتصادية بالرياضيات،باعتبارها علمًا متقدمًا بمنهجه وقوانينه ،وأنه يتلاءم مع طبيعة الظواهر الاقتصادية ،فاستخدمت اللغة الرياضية محل اللغة الوصفية في الدراسات الاقتصادية ،وأصبح بواسطة الدوال الافتراضية الرياضية أن " نُعبّر عن العلاقات المعقّدة والدقيقة بين الوقائع والأفكار مع تجنّب الرموز اللفظية تمامًا "[1]. فبدأت الدراسات الاقتصادية تتجه نحو التعبير عن الظواهر الاقتصادية بلغة الرموز والمعادلات الرياضية وتمثيلها بيانيًا ، وهذا الأمر قد حقق خطوات متقدمة نحو إحراز العلمية والموضوعية في علم الاقتصاد .

وإن المحاولات الأولى نحو ترييض علم لاقتصاد كانت عند المدرسة النيوكلاسيكية التي أخذت على عاتقها مهمة تطوير النظريات الاقتصادية بحيث تقود إلى نتائج محكمة . وقد قام فالراس بإدخال الأساليب الرياضية في دراسة الظواهر الاقتصادية كظاهرة الطلب والعرض التي عبّر عنها بلغة رياضية وحوّل مفاهيمها إلى رموز رياضية ، و درس العلاقات الاقتصادية القائمة بين المستهلك والمنتج وفق الطريقة الرياضية مستخدمًا الرسم الهندسي في توضيح مؤشرات تزايد الطلب ونقص العرض ، فأمكنه ذلك من تجريد الظاهرة الاقتصادية ودراستها وفق النسق الرياضي الذي يكشف من خلاله المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في حركة الطلب والعرض . فأصبحت الرياضيات تزوّد الباحث الاقتصادي بطرق رياضية متعددة تُساعده على تحليل الظواهر الاقتصادية والتقليل من الوقوع في الأخطاء أثناء عملية دراستها . فما نشاهده اليوم في فروع الاقتصاد التطبيقي إنما هي قائمة على الرياضيات التي بفضلها تحقق نتائج عظيمة في تفسير العلاقات الاقتصادية القائمة بين الأفراد . ومن الأمثلة

---

[1] – مجموعة من المؤلفين ، قضايا العلوم الإنسانية " إشكالية المنهج " ، ص 92 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

التطبيقية للرياضيات في علم الاقتصاد هو الاهتمام " في تحليل التقلبات الاقتصادية في نظـــام السوق الحر كالعلاقة بين الإنتاج والسعر كدالة في الزمن " [1].

والذي شجع الباحثين الاقتصاديين القيام على ترييض دراساتهم وأبحـــاثهم هـــي النتـــائج الإيجابية التي انبثقت عن علاقة علم الاقتصاد مع الرياضيات ، فقد كـــان " يـــرى تنبـــرجن وبوس Tinbergen and Bos مثلًا أن عملية التخطيط للتنمية تتم في أكفأ صورها بالاستعانة بالنماذج الرياضية ، حيث تكوّن مجموعة من النماذج الرياضية الهيكل الأساسي للخطة "[2]. وبالفعل أصبح بمقدور الباحثين الاقتصاديين أن يضبطوا حركة الأسواق المالية ، وأن يقـــدموا الحلول الناجعة للخروج من أزمة اقتصادية ما ، وأن يخططوا لإقامة مشاريع استثمارية بعـــد أن امتلك حقائق اتسمت باليقينية حول طبيعة الظواهر الاقتصادية .

وتبقى لهذه العلاقة بين العلمين حدود تفصل بينهما ، إذ لا يمكن ترييض كل الظـــواهر الاقتصادية ، والسبب عائد إلى طبيعة الظاهرة الاقتصادية بوصفها ظـــاهرة إنـــسانية معقـــدة التركيب ، تخضع لاعتبارات فردية يصعب تطويعها العلمـــي لكـــن " بـــالرغم مـــن وجـــود صعوبات عديدة مثل تعقيد السلوك الاقتصادي للبشر ، وندرة فرص التجارب المحكومـــة ... ، وعدم تقدير معالم النماذج من البيانات المتاحة ، فإنه توجد نماذج رياضـــية كثيـــرة للـــسلوك الاقتصادي والظواهر الاقتصادية "[3] .

فالجهود مازالت مستمرة في إمكانية تطبيق الأساليب الرياضية فـــي علـــم الاقتـــصاد ، وهذا منوط بمدى تقدّم النظريات الرياضية وتطور أساليبها المستخدمة في دراسة العلوم . ولم يتوقف الباحثون الاقتصاديون عند استخدامهم للرياضيات في دراساتهم ، وإنما استعانوا بعلـــم الإحصاء وهو علم قائم على جمع الوقائع بلغة بيانات وأرقام وتبويبها فـــي جـــداول رياضـــية تيسر لهم جمع الحقائق عن الظواهر الاقتصادية ومعرفة الأسباب التي تقـــف وراء حـــدوثها . وقد اقترن علم الاقتصاد مع علم الإحصاء وعمل باحثوه على الأخذ بتطبيقاتـــه الإحـــصائية ، فهل استطاعوا تحقيق نتائج علمية تقود إلى تطوير الدراسات الاقتصادية ؟ لكن قبـــل الإجابـــة على هذا السؤال سنتطرق بادئ الأمر إلى دراسة نشأة علم الإحصاء وأهم المعـــاني الـــواردة عنده وطبيعة المنهج المستخدم في علم الإحصاء .

---

[1] – نادر فرجاني ، استخدام الأساليب الرياضية والإحصائية في العلوم الإنسانية ،ص 14 .

[2] – المرجع السابق ، ص 15 .

[3] – المرجع السابق ، ص 14 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

2- علاقة علم الاقتصاد بعلم الإحصاء :

كان الاعتقاد أن علم الإحصاء هو علم يختص بالطرق العلمية لجمع البيانات وتنظيمها إما في صورة بيانية أو جدولية ،إلا أنه بعد التطور العلمي والتقني الحديث أصبحت الحاجة ماسة لتحليل البيانات التي جُمعت لغرض التنبؤ بعدد السكان بعد فتره زمنية ، أو التنبؤ بالإنتاج والاستهلاك وتطورت أيضاُ طرق أخذ العينات وتصميم التجارب.

وقد ساعد على تطور علم الإحصاء (نظرية الاحتمالات) التي كان لها الدور الواضح في تحليل البيانات واتخاذ القرارات المناسبة بناءً على هذا التحليل .

فعلم الإحصاء امتدت تطبيقاته في وقتنا الحالي إلى مجالات العلوم الأخرى كالطب والزراعة والفيزياء وكثرت الحاسبات الالكترونية وتنوعت أحجامها وقدرتها ودقتها،الأمر الذي ساعد على تقدم الإحصاء بشكل كبير. ويبقى السؤال قائمًا ألا وهو : ما الإحصاء ؟

أ- ما الإحصاء ؟

يعتبر كثير من العلماء أن الإحصاء هو علم له موضوعه ومنهجه الخاص به رغم تأثره بالرياضيات واستخدامه للغتها الكمية .

وعلم الإحصاء هو علم قديم استخدم في تدبير شؤون المجتمعات القديمة من حيث تعداد السكان وإحصاء الثروات وغنائم الحروب وما إلى ذلك من مرحلة حياتية إلى مرحلة أخرى ، تمامًا كما فعل المصريون القدماء باستخدامهم الطرق الإحصائية البسيطة في تعداد السكان وإحصاء الأراضي الزراعية ...الخ ، لكن لم يظهر الإحصاء بوصفه علم إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر بعد أن زاد الاهتمام بالحصول على بيانات المجتمع بشكل دقيق وموضوعي ، فأرسى دعائمه لابلاس الذي جعل من حساب الاحتمالات الأداة الأساسية لدراسة التحليل الإحصائي، ثم طوَّر دراسته العالم الإحصائي كواتيله الذي قام بتأطير الدراسات الإحصائية بأسلوب رياضي ووضع مناهج مناسبة تتلاءم وطبيعة دراسة الظواهر .

وفيما يخص معنى علم الإحصاء فقد جاء في موسوعة لالاند بأنه " العلم الذي يكون موضوعه جمع وتنسيق وقائع كثيرة في كل صنف ، بحيث يمكن الحصول على نسب عددية مستقلة استقلالًا ملموسًا عن المصادفة واستثناءاتها ، ودالة على وجود العلل المنتظمة التي اندغم فعلها بوجود العلل الفجائية "[1]. وفي تعريف آخر لعلم الإحصاء نجد أنه " علم يبحث في طريقة جمع الحقائق الخاصة بالظواهر العلمية والاجتماعية التي تتمثل في حالات أو

---
(1) - أندريه لالاند ، موسوعة لالاند الفلسفية ، ج3 ، ص1336 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

مشاهدات متعددة ، وفي كيفية تسجيل هذه الحقائق في صورة قياسية رقمية ، وتلخيصها بطريقة يسهل بها معرفة اتجاهات هذه الظواهر وعلاقات بعضها ببعض "[1].

فعلم الإحصاء هو علم موضوعي قائم على استخدام الأساليب الرياضية في دراسة ظواهر العلوم ، كما يستخدم المنهج المقارن و الوصفي و الاستقرائي ، وتمثيل نتائجه في جداول رياضية أو تمثيلها بخطوط بيانية مستخدمًا الأعداد والرموز الرياضية في تكميم الظواهر المدروسة. وإن النتائج التي حققها علم الإحصاء في المجال العلمي عززت مبادرة الباحثين في العلوم الاجتماعية للاستعانة بنظرياته والاقتداء بمنهجه وتطبيقاته . وهذا الأمر زاد من " قدرتهم على قياس دقة استنتاجاتهم ، كما تتوفر لديهم القدرة على اختيار التصميمات والإجراءات الملائمة لعمل الاستنتاجات المرتبطة بخاصية أو أكثر من خصائص المجتمع الأصلي "[2] .

وإن السعي نحو الارتقاء العلمي بالعلوم الاجتماعية كان الدافع وراء استخدام التطبيقات الإحصائية في دراسة ظواهرها، فكان علم الاقتصاد من أوائل العلوم التي ارتبطت مع علم الإحصاء هادفًا إلى جمع أكبر قدر ممكن من البيانات عن طبيعة الظاهرة الاقتصادية بعيدًا عن التحيز والأهواء والمصالح الفردية ليتلافى العيوب والأخطاء في دراساته ومحققًا نتائج موضوعية تقترب من اليقينية . وهذا يدفعنا للوقوف على حقيقة الارتباط القائم بين العلمين الاقتصاد والإحصاء وحدود العلاقة بينهما .

ب- علم الاقتصاد وعلاقته بعلم الإحصاء :

لقد قام علماء الاقتصاد باستخدام الأسلوب الإحصائي في دراساتهم الاقتصادية كونها تقدّم لبحوثهم أرقامًا إحصائية تُساعدهم في عملية المقارنة وقياسها من خلال تتبع حركة نموها في جداول خاصة . وفي يومنا هذا لا تكاد تقوم دراسة اقتصادية دون الاعتماد على الإحصاءات والتعليق عليها . مثلًا : يمكن استخدام الأسلوب الإحصائي في قياس مؤشرات ارتفاع أسعار النفط أو في حساب تكاليف إنتاجه ، فالاعتماد عليه يساعد على تقريب الظواهر الاقتصادية التي تتناول فيها : السكان والإنتاج والأسعار إضافة إلى التطورات الحاصلة على الصعيد الاقتصادي .

---

[1] – عبد المنعم الشافعي ، مبادئ الإحصاء ، مكتبة النهضة المصرية : القاهرة ، ط3 ، 1955م ، ج1 ، ص 3 .

[2] – محمد عوض عبد السلام ،الإحصاء في العلوم الاجتماعية " المفهومات والمبادئ الأساسية " دار المطبوعات الجديدة : الإسكندرية ، 1988م ، ص 25.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وإن الفائدة من هذه العلاقة بين العلمين أنه أصبح باستطاعة الباحث الاقتصادي " أن يختبر نظرياته عن سلوك المستهلك أو علاقة المستخدم بالمنتج عن طريق استخدام الطرق الإحصائية "[1]. كما يُيسر للباحث مهمة دراسة ووضع الخطط الاقتصادية التي تساعده في صنع القرار الاقتصادي ووضع الأسعار العامة وإحصاء الأرباح والخسائر. ويتميز علم الإحصاء بدراسة ظواهره دون أن يبعدها عن حقيقة الواقع وهذا يجعل من دراسة الظواهر الاقتصادية أمرًا تكتنفه الواقعية ويجعل علم الاقتصاد متسمًا بالعلمية .

وبذلك يسهم علم الإحصاء في تقدم الدراسات الاقتصادية واقترابها من تحقيق اليقينية في نظرياتها ، حيث أصبح بمقدور الباحث الاقتصادي أن يتزود بمعلومات وافية عن طبيعة الظواهر الاقتصادية المبحوثة ، مثل دراسة حالة الأسعار وما يتبعها من رواج في عملية التجارة ونشاط في الأعمال الأخرى . ومن ثم " تبرز أهمية الأداة الإحصائية في تقدم النظرية الاقتصادية ... كونها مصدرًا أساسيًا لتقديم البيانات اللازمة الأمر الذي أسهم في تحقيق علاقة السببية التي استخلصتها النظرية ، وجعل من الاقتصاد علمًا تجريبيًا يقوم على الملاحظة الخارجية بعد أن كان علمًا نظريًا يقوم على الملاحظة الداخلية "[2]. فأصبح الباحث الاقتصادي يتعامل مع إحصائيات رقمية أو جداول بيانية في قياس الظاهرة الاقتصادية ، فيساعده ذلك على التقليل من الوقوع في الأخطاء البحثية والوصول إلى حقائق تعكس طبيعة الظاهرة المدروسة .

لكن تبقى لهذه العلاقة حدود في الارتباط ، إذْ لا يمكن لعلم الإحصاء بمفرده أن يُفسّر الظواهر الاقتصادية ، فهو لا يدرس إلا " الظواهر الكلية في لغة كمية ومن هنا فإنها لا تعطي إلا فكرة ناقصة عن الظواهر الاقتصادية "[3] .إضافة إلى أنه يُهمل الجانب الكيفي في دراساته ، فمثلًا لا يمكن لعلم الإحصاء أن يفيد في دراسة ظاهرة الرفاهية الاجتماعية ويحيط بأسبابها ، فهناك عوامل يفشل علم الإحصاء في تحديدها طالما أنه يستخدم لغته الكمية على حساب العناصر المؤثرة في الظاهرة الاقتصادية والتي تتداخل مع ظواهر أخرى مثل الظواهر السيكولوجية والظواهر السوسيولوجية ...الخ ، فيصعب على علم الإحصاء أن يضبط دراسة ظواهرها بسبب أن بعضها يكون غير قابل للقياس.

---

(1) – مجموعة من المؤلفين ،الإحصاء ، المكتب الجامعي الحديث : الإسكندرية ، 1984م ، ص 1 .

(2) – زينب حسين عوض و سوزي عدلي ناشد ، مبادئ الاقتصاد السياسي ، منشورات الحلبي الحقوقية : بيروت، 2007م ، ص49 .

(3) – المرجع السابق .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ولا ننكر هنا دور الإحصاء في تقدم علم الاقتصاد نحو تحقيق العلمية في نظرياتـــه واكتـــشافه للقوانين الناظمة لظواهره ، لكن هذا الدور مرتبط بطبيعة الظاهرة الاقتصادية المدروسة فـــي تقبّلها القياس الكمي وتحويل مفاهيمها إلى رموز وأرقام رياضية .

يتبين لنا من خلال دراستنا لعلاقة علم الاقتصاد مع العلوم الرياضية أنها أســـهمت فـــي ارتقائه العلمي وتطوير نظرياته وتعزيز الثقة بقوانينه ، وأصبحت دراساته منضبطة ومحققـــة للشروط العلمية متجنبة كل ما يشوب مصداقيتها في عملية البحث العلمي . ويمكننا تلمس آثار هذه العلاقة من خلال وجود مؤشرات حقيقية في التطور الاقتصادي والقدرة على الحـــد مـــن الوقوع في أزمات اقتصادية أو التقليل من آثارها السلبية .

فمازلت هذه العلاقة في بداياتها محققة إنجازات علمية كثيرة أسهمت في جعل علم الاقتـــصاد علمًا وضعيًا قادرًا على تحقيق نتائج تتسم بالدقة والموضـــوعية ، رغـــم وجـــود صـــعوبات تعترض تطبيق المناهج الرياضية والإحصائية في الدراسات الاقتصادية.

نخلص للقول: أن العلم متفوق على الأيديولوجيا من حيث المنهج والنتائج التـــي يـــصل إليها ، فتطبيق المنهج العلمي في الدراسات الاقتصادية قد أدى إلـــى كـــشف الحقـــائق عـــن الظواهر الاقتصادية وبعض القوانين التي تحكمها ، فأضـــحت النظريـــات الاقتـــصادية عنـــد تطبيقها المنهج العلمي في دراساتها أكثـــر يقينيـــة وموضـــوعية وتعكـــس حقيقـــة الظـــواهر الاقتصادية. هذا ما يؤكده لنا الازدياد الملحوظ في النشاط الاقتصادي وتطوير العملية الإنتاجية والتقليل من الوقوع في الأزمات فأصبح المخطط الاقتصادي أكثر تيقنًا للظواهر الاقتـــصادية والقوانين الناظمة إليها .

وقد دفع تطبيق العلمية في علم الاقتصاد الباحث نحو الاستعانة بالعلوم الأكثـــر تقـــدمًا ، والمتداخلة مع الظواهر الاقتصادية ، فتم استخدام النظريـــات الـــسوسيولوجية والـــسيكولوجية والسكانية والسياسية والمناهج الرياضية والإحصائية في تفسير الظواهر الاقتصادية والكـــشف عن الحقائق والقوانين الاقتصادية ، فأخذت الدراسات الاقتصادية منحى جديـــدًا فـــي تحليلهـــا للظواهر والمشكلات الاقتصادية مستخدمة أدوات علمية جديدة ساعدها على إيجـــاد الحلـــول المناسبة، والتحكم أكثر بالنشاط الاقتصادي بعد الإطلاع بعمق على سياق الظواهر الاقتصادية والعناصر التي تتداخل معها والمؤثرة في العملية الاقتصادية .

وبذلك حقق علم الاقتصاد خطوات علمية متقدمة قادته نحو الكشف عن القوانين الناظمة لأي نشاط اقتصادي والارتقاء بالعملية الاقتصادية ، لكن تبقى لهذا الاستخدام حدود فلا يمكـــن لتلك العلوم المتداخلة معها الإحاطة الكاملة بالظاهرة الاقتصادية المعقدة . ونؤكد هنا أن علـــم الاقتصاد هو علم له كيانه وموضوعه الخاص به ، فعلاقته مع العلوم المتاخمة فرضته طبيعة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ظواهره المتداخلة مع ظواهر تلك العلوم دون أن تنفي الاستقلالية عن علم الاقتصاد فلا يمكن إذابته في علم من العلوم طالما أردنا البحث عن الحقيقة الموضوعية والكشف عن قوانين الظواهر الاقتصادية .

هذا الخلاف في تحديد الظاهرة الاقتصادية يدفعنا إلى البحث عن طبيعتها ومعرفة حقيقة بنيتها ، ودراسة العناصر المؤثرة في بنيتها ، إضافة إلى دراسة نموذجين من النظم الاقتصادية المتنافسة فيما بينها من حيث القوة والانتشار ، وهما النظام الاشتراكي الذي يدّعي صحة نظرياته الاقتصادية وموضوعيتها وابتعادها عن المصالح الضيقة والفردية ، والنظام الرأسمالي الليبرالي الذي يدلل على صحة نظرياته من خلال الازدهار الاقتصادي الذي حققه. فلابدّ لنا أن نوضح الأسس الاقتصادية التي يقوم عليها هذان النظامان وطرق إدارتهما للاقتصاد العالمي .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الفصل الثالث

الظاهرة الاقتصادية بين التحليل الأيديولوجي والتحليل العلمي

تمهيد :

لقد سعى البحث في الفصلين السابقين إلى توضيح دور الأيديولوجيا والعلم في علم الاقتصاد ، وخلُص إلى نتيجة مفادها : أن تعقّد الظاهرة الاقتصادية هي المحور الرئيسي الذي تدور حوله معظم الإشكاليات الاقتصادية . وهذا قد دفع إلى وجود تباينات عديدة في النظريات المفسّرة للظاهرة الاقتصادية الواحدة . مما أدى إلى تعثّر القوانين التي تنظم الفعاليات الاقتصادية ، وعجزها في تملك القدرة في الكشف عن المستقبل الاقتصادي .

فبقي الباحثون الاقتصاديون يتخبطون في كثير من الأحيان في تفسير الظواهر الاقتصادية وتعليلهم للحوادث الاقتصادية المفاجئة ، وفشلهم في الكشف عن الغموض الذي يحيط بالأزمات الاقتصادية .إضافة إلى وجود خلافات حادة بين النظم الاقتصادية المتنافسة من خلال تحديدهم لطبيعة الظاهرة الاقتصادية ، و صحة نظرياتهم وقوانينهم الاقتصادية.

ويتجه مسار بحثنا إلى دراسة الظاهرة الاقتصادية وتحديد طبيعتها، وتحليل بنيتها والبحث عن جدوى الوصول بالقوانين والنظريات الاقتصادية إلى مرتبة الموضوعية التي تعطي المصداقية في نتائجها عبر ما تحققه من ازدهار في النشاط الاقتصادي.

فدراسة الظاهرة الاقتصادية تفيدنا في معرفة الأسس التي يقوم عليها أي نشاط اقتصادي ، كما يصبح الباحث أو المخطط الاقتصادي على دراية بالعلائق الموجودة بين الظواهر الاقتصادية، وعندها يكون بمقدوره أن يؤسس لنظرية اقتصادية تعكس حقيقة الظاهرة المدروسة وتنظم آلية نموها وتطورها ، وتكشف عن القوانين التي تحيط بها.

وبالاطلاع على تاريخ الفكر الاقتصادي وجدنا أن هنالك عناصر تؤثر في بنية الظاهرة الاقتصادية ،منها ماهو مرتبط بأيديولوجيا ومنها ماهو مرتبط بالمجال العلمي، وكلاهما يمارس تأثيرًا عليها ويؤثر في نمو الدراسات الاقتصادية وتأخرها. وأولى هذه العناصر الفرد الذي يؤثر في نشاط الظواهر الاقتصادية التي تسير وفقاً لمصالحه واهتماماته .هذا التأثير يدفعنا إلى التساؤل عن طبيعة علاقة الفرد بالظاهرة الاقتصادية ؟ وما هي حدود التأثير الذي يمارسه الفرد على الاقتصاد ؟ وما هي تبعات ذلك التأثير من قبل الفرد على المستقبل الاقتصادي ؟ وكيف نظر الباحثون الاقتصاديون إلى دور الفرد المؤثر في بنية الظاهرة الاقتصادية ؟ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبالمقابل يمارس المجتمع ضغوطًا كبيرة على الظاهرة الاقتصادية ،على اعتبار أن كافــة النشاطات الاقتصادية التي تمارس في المجتمع تكون متوافقة مع نظمه وأعرافه وتقاليده .فهــل اختلاف القيم والنظم الاجتماعية يؤدي إلى اختلاف النظم والأنشطة الاقتصادية ؟.

أما الدولة فإن لها دورًا رئيسيًا يؤثر في نمو الظاهرة الاقتــصادية وفــي تحريــك الأســواق التجارية والصناعية والتحكم بالأدوات والقوانين الاقتصادية ، لكن جدلًا واسعًا كان قــد ظهــر بين أوساط المذاهب الاقتصادية بين مؤيد ومعارض لتدخل الدولة في العمليــة الاقتــصادية ، وأقاموا الكثير من النظريات الاقتصادية التي تدلل على صحة معتقدهم ، والأســئلة هنــا مــا طبيعة الدور الذي تلعبه الدولة في العملية الاقتصادية وتأثيرها على الظــواهر الاقتــصادية ؟ وكيف كانت نتائج تدخل الدولة ، وعدم تدخلها أيضًا في ازدياد حركة النشاط الاقتصادي ؟ .

وكنا قد وجدنا عنصرًا أيديولوجيًا آخر يدعى القوة ، وهو من بــين العناصــر المــؤثرة بشكل كبير في ديمومة النشاط الاقتصادي واستقرار الأسواق والفعاليات الاقتصادية . فكثيــر من الظواهر الاقتصادية كانت تستمد ديمومتها واتساع نشاطها من خلال القوة التــي تمنحهــا السلطة وفقا لتقاطعها مع مصالحها وحفاظها على مصدر ثروتها وقوة سياستها وتأثيرها علــى القرار العالمي . وهذا ما أكدت عليه بعض المذاهب التي درست الظواهر الاقتصادية عنــدما دعت إلى ضرورة وجود قوة في أية قانون أو نظرية اقتصادية فهي التــي تمنحهــا الغطــاء الشرعي للولوج في الاقتصاد العالمي . فهل يمكن للظاهرة الاقتصادية أن توجد بدون عنــصر القوة ؟ وما هي أشكال القوة التي تؤثر في الظاهرة الاقتصادية ؟ .

وهنالك عناصر أخرى تبين تأثيرها على النشاط الاقتصادي ، كان ذلك الاكتــشاف مــن خلال التحليل العلمي لبنية الظاهرة الاقتصادية التي يأتي في طليعتها العمل . وقد قام علمــاء الاقتصاد بدراسة أشكاله وأنواعه وتحديدهم لأفضل الطرق المؤدية إلى خلق العوامــل التــي تدعم العمل وتحافظ على استقراره . فما الأسباب التي دعت علماء الاقتصاد إلــى دراســتهم للعمل ؟ وكيف أسسوا لنظرية العمل ؟

أما العنصر الآخر الذي اهتمت فيه كثير من المذاهب الاقتصادية ، فهو عنــصر رأس المــال الذي له دور في قيادة دفة الاقتصاد من الناحية العمليــة ، وقــد اتجهــت دراســة البــاحثين الاقتصاديين في العصر الحديث إلى دراسة آلية تأثيره على العملية الاقتــصادية ، ممــا دفــع أصحاب العمل إلى البحث عن أفضل الوسائل المؤدية إلى زيــادة رأس المــال بوصــفه أداة رئيسية لجني الأرباح من المشروع الإنتاجي ، فكلما زاد رأس المال كلما ساعد على تطــوير العمل واستمراره وإبقاء قوته الشرائية عالية. فالسؤال المطروح هنا : ما علاقــة رأس المــال بالنشاط الاقتصادي؟.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أما التكنولوجيا التي لها تأثير في بنية الظاهرة الاقتصادية ، فنجد أن تأثيرها كان مزدوجًا بين الايجابية تارة والسلبية تارة أخرى.هذا ما نستقرئه من خلال تاريخ الفكر الاقتصادي الذي يكشف لنا تسارع نمو الظواهر الاقتصادية بحيث وصلت إلى مرحلة تستمد وجودها وتطورها من خلال تقدم التكنولوجيا . وقد عمد كثير من علماء الاقتصاد على الاستفادة منها في تعميق دراساتهم الاقتصادية ، وأخذ علم الاقتصاد نحو تحقيق العلمية والموضوعية في نظرياته.فكيف مارست التكنولوجيا تأثيرها في بنية الظاهرة الاقتصادية ؟وما هي صور الايجابية والسلبية في علاقة التكنولوجيا بالظاهرة الاقتصادية ؟ وكيف استفاد علماء الاقتصاد من التكنولوجيا في مجال التخطيط الاقتصادي ؟

ونظرًا لأهمية النظم الاقتصادية التي يقوم عليها الاقتصاد العالمي وتصارع الدول فيما بينها على تطبيق أفضلها ، رابطين ذلك بما يحقق لهم الوفرة والثروة والرخاء الاقتصادي ، فإنه سيتم البحث في جوهر النظم الاقتصادية المتنافسة فيما بينها . وهما النظام الاشتراكي والنظام الرأسمالي– الليبرالي (المعاصر) اللذان حاول كلًا منهما أن يعتبر نفسه النظام الاقتصادي الأمثل الذي ينشده الفرد بطبعه ويحقق له السعادة والسرور في حياته ، وهذا يدفع البحث للتساؤل عن أسس النظرية الاقتصادية الاشتراكية ،وكيف حددت طبيعة الظاهرة الاقتصادية ؟ فهل استطاعت الاشتراكية أن تتسم بالعلمية وأن تزيل ستار الأيديولوجيا الذي يضعف نظريتها الاقتصادية ؟ .

وبالمثل نتساءل عن جوهر النظرية الرأسمالية– الليبرالية (المعاصرة) وكيف أنها فسّرت الظاهرة الاقتصادية ؟ وما السمات التي تجاوزت فيها الاشتراكية في المجال الاقتصادي ؟

هل حققت العلمية في نظرياتها الاقتصادية وتخلصت من الأيديولوجيا في سبيل الارتقاء بالدراسات الاقتصادية واكتشاف القوانين التي تمهد لتحقيق مرحلة التنبؤ بالمستقبل الاقتصادي؟.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أولا– طبيعة الظاهرة الاقتصادية وإمكانية حياديتها:

لقد مارس الإنسان في حياته الأولى أنشطة اقتصرت على قضاء حاجاته الأولية وإشباع رغباته ، فجاءت الظاهرة الاقتصادية تعكس الواقع الاجتماعي المعاش البسيط في إمكانياته والمحدود بأنشطة أفراده . لكن الأمر قد اختلف مع تطور المجتمعات الإنسانية التي أظهرت الكثير من الظواهر الاقتصادية المرافقة لأنشطة الإنسان بشكل متباين، والتي تميزت بكثرة عددها وتنوعها وتعقد تركيبتها آذنةً إلى فتح آفاق جديدة في الحياة الاقتصادية وتسارع وتيرتها في مجال تطويرها .

وهذا يدفعنا للتساؤل عن آلية تشكّل الظاهرة الاقتصادية و العوامل التي تدخل في تركيبتها ؟ وكيف كانت مراحل انتقالها من طور البساطة إلى طور التعقيد ؟ و ما طبيعة العلاقة التي تربط الفرد بالظاهرة الاقتصادية ؟ فهناك أسئلة كثيرة تراود البحث في سبيل تحديد طبيعة الظاهرة الاقتصادية .

1– طبيعة الظاهرة الاقتصادية :

إن النظر في تحديد طبيعة الظاهرة الاقتصادية يستدعي البحث في معنى الظاهرة لغوياً . فهي تعني أنها " اسم لكل ما هو معطى لنا في الخبرة مباشرة . فالظاهرات ليست سوى تلك المعطيات التي تبدو للوعي على نحو مباشر ، فتؤلف محتوياته "[(1)].

وهنا نميز بين الظاهرة الطبيعية التي هي مستقلة ، وتوجد بدون تدخل إرادة الإنسان كظاهرة الكسوف والخسوف . وبين الظاهرة الإنسانية التي تتدخل فيها إرادة الإنسان ، حيث يمارس عليها تأثيره بما يخدم أهدافه ، كظاهرة ارتفاع الأثمان . ومادام البحث هنا موجه لدراسة علم الاقتصاد فإنه يقودنا إلى البحث في معنى الظاهرة الاقتصادية .

إن تعقّد مفهوم الظاهرة الاقتصادية ، قد دفع اهتمام وجهود المفكرين نحو البحث عنها ومعرفة بنيتها بهدف تفسيرها وتحديد طبيعتها. فقد جاء معناها في معظم الدراسات الاقتصادية بأنها تشير إلى " نتاج التفاعل المستمر والاحتكاك الدائم القائم بين عنصري الطبيعة أو البيئة من جهة ، وبين ما يسميه سبنسر بما فوق العضوي من جهة أخرى "[(2)]. فظاهرة النقود إنما اكتسبت وجودًا وأهمية بعد زمن طويل ،وتفاوتت نسبتها من حيث الحجم والنوع وسعرها وقد ارتبط جميعها بالفرد بوصفه القائم على ممارسة النشاطات الاقتصادية .

---

(1) – معن زيادة ، الموسوعة الفلسفية العربية ، ج1 ، ص569.

(2) – زينب محمد زهري وقباري محمد إسماعيل ، أساسيات علم الاجتماع الاقتصادي: مداخل نظرية وعملية ، ص94.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ونستقرئ من ذلك أن الظاهرة الاقتصادية قد مرت بمراحل تطور جعلتها تنتقل من البساطة إلى التعقيد فما العوامل التي دفعت إلى هذا التحول ؟

إن تاريخ الفكر الاقتصادي يطلعنا على وقائع نستجلي منها الكثير من حقائق اقتصادية تدعم تحليلنا في الوصول إلى تحديد طبيعة الظاهرة الاقتصادية .

ففي البدء مارس الإنسان أعمالًا محدودة في المجال الاقتصادي والسبب عائد إلى وجود عوامل عدة منها:إنتاج محدود يُلبي حاجة الفرد دون أن يكون هنالك فائض في الإنتاج ، وأيضًا بدائية الحياة وتلبية الحاجات الضرورية دون أن توجد أية حاجات كمالية تُنشط من حركة المبادلة ، إضافة إلى طبيعة النظام الاجتماعي السائد آنذاك وهو النظام المشاعي، فالملكية لعامة الأفراد ،ولم تكن هنالك فكرة التملك الفردي وهي إحدى محفزات النشاط الإنساني.فجاءت الظواهر الاقتصادية محدودة بما تضمنه من تلبية حاجات الإنسان التي تضمن بقاءه وتحفظ نوعه .

لو أتبعنا هذا القول بمثال نوضح فيه طبيعة الظاهرة الاقتصادية البسيطة عندما كانت في مرحلتها البدائية .لوجدنا مثلًا أن ظاهرة تحديد ثمن المنتوجات التي تم تحديدها وفقًا للأعراف السائدة في كل مجتمع قد تميزت ببساطة التكوين . وكان ذلك واضحًا عندما اقترنت في مبادلة المنتوجات دون وجود معيار نقدي كسلة البيض الذي يُقابلها مقدارًا من الحبوب ، فالحبوب هنا تكتسب معيار التبادل .

بمعنى آخر: أن الذي يُشكّل أهمية في المجتمع هو من كان يدخل في عملية تحديد ثمن السلعة المنتجة قديمًا ، وهذا هو السبب في اختلاف تحديد ثمن أسعار المنتوجات لاختلاف المجتمعات الإنسانية في تصنيفهم للأشياء المهمة .

أما في العصور الوسطى والحديثة فقد وُجد معيار جديد في تحديد ثمن السلعة وقيمتها . حيث تداخلت عوامل عدة أصبحت تتركب منها هذه الظاهرة الاقتصادية،منها كلفة الإنتاج وتأثرها بالطلب والعرض ، وبروز الملكية الفردية ، وظهور صناعات جديدة منافسة فيما بينها من حيث الجودة والنوعية .

ولا ننسى هنا دور النقود التي بدأت تأخذ حيزًا واسعًا في عملية تحديد الأسعار ، فأصبحت كل عملة لها قيمتها تحدد مثلًا بما تدخره الدولة من كمية المعادن الثمينة كالذهب والفضة ...الخ .

فانتقال الظاهرة الاقتصادية إلى طور التعقيد سببه أن الفرد أصبح في كثير من المواضع يؤثر فيها تبعًا لمصالحه واهتماماته التي تعددت وتنوعت ، فلم تعد الزراعة مقتصرة على أصناف محدودة ويكون لها موسم أو موسمين ومرتبطة بتوفر مقوماتها ، وإنما استعيض عنها بأدوات وتقنيات جديدة نتج عنها وجود فائض في الإنتاج . والأمر ذاته نجده في المجال

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الصناعي الذي حقق قفزات كبيرة ونوعية في عمليات الإنتاج ، فأنتجت أصنافًا عديدة تلبي جميع طلبات الأفراد بكميات كبيرة وبكلفة وزمن أقل وبجودة عالية .

أما بالنسبة لسمات الظاهرة الاقتصادية فإنها تتمتع بصفات عديدة يكمن أن تتلخص في النقاط التالية :

1- فردية :

حيث تتسم بها معظم الظواهر الاقتصادية ، فهي من صنع الفرد الذي اختلقها لإشباع حاجاته وسعيه للتملك وأن يزيد من ثروته . فهذه الخصوصية التي تميز بها علم الاقتصاد جعلته مقيدًا بما تمليه إرادة الفرد واهتماماته عليه ، فما يقع في دائرة مصالحه تستحوذ عليه الظاهرة الاقتصادية ، فظاهرة الطلب والعرض إنما تدخل فيها الكثير من الاعتبارات الفردية مثل تفضيل سلعة على أخرى ، وهنا تتدخل سيكولوجية الفرد في اقتناء السلع التي يحتاج إليها وإهمال السلع الأخرى ،فيزيد الطلب عليها على حساب السلع التي تخرج من دائرة اهتماماته . فيصح الفرد هنا عاملًا مؤثرًا في نمو الظاهرة و زيادة الطلب عليها . لذلك لا يمكن للظاهرة الاقتصادية أن توجد بدون إرادة الفرد ولا أن يكتب لها البقاء والحفاظ على استقرارها دونه أيضًا .

2- نسبية :

مادامت الظاهرة الاقتصادية رهينة بميول الفرد واهتماماته فإنها تتعرض للتبدلات والتغيرات التي تؤثر على مسار نموها وحركة تطورها ، وبذلك تتغير القوانين الاقتصادية التي تنظم علاقاتها ، فتتغير تلك القوانين ويجري عليها التعديلات التي تتوافق مع الوضع الناشئ للظاهرة الاقتصادية الجديدة .هذا الأمر يجعل التنبؤ بالمستقبل الاقتصادي صعب المنال ويحتاج لجهد عميق في تلمس التطورات التي تطرأ عليها ، وهنا يستلزم من الظاهرة الاقتصادية أن تكون مرنة وقابلة للتعديل حتى تكون قادرة على متابعة مهامها المحددة لها في المجال الاقتصادي . فمثلًا نجد أن ظاهرة الفائدة التي تقوم بها البنوك تتعرض بين الفينة والأخرى إلى تعديل في نسبتها المئوية تارة إلى زيادة وتارة أخرى إلى نقصان ، والسبب يرجع إلى الظروف التي تتأثر بها الظاهرة كحالة كساد الأسواق ونقص السيولة النقدية أو زيادة التنافس ... الخ .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

3- اجتماعية

تتميز الظاهرة الاقتصادية بأنها اجتماعية فهي وليدة المجتمع الذي يحتضنها ويقودها إما إلى البقاء أو الفناء ، ويكون ذلك التأثير من خلال شبكة العلاقات القائمة بين أفراد المجتمع والنظم السائدة فيه . وهنا تؤثر الكثير من الظواهر الاجتماعية في الظاهرة الاقتصادية التي سنأتي على ذكرها لاحقًا ، فلا يمكن أن تُهمل أيٌّ من تلك العوامل على الإطلاق كي نضمن للظاهرة نشاطها وديمومتها وتطورها نحو الأفضل . فقد جاءت معالجة ابن خلدون لكثير من الظواهر الاقتصادية تتوافق مع النظم الاجتماعية السائدة فلم يخرج في دراسته لنظرية العمل من إطار مفهوم العمل الذي جاء به الإسلام وحث على وجوب العمل بمقتضاه .

4- كيفية

إن الظاهرة الاقتصادية هي بطبيعتها وصفية يصعب قياسها وضبطها ، فهي بذلك تربك الباحث أو المخطط الاقتصادي في قياس النتائج الاقتصادية وفي ضبط الفعاليات والأنشطة الاقتصادية ، مثلًا ظاهرة اختيار الأثاث الفاخر لا يمكن للباحث أن ينشئ قاعدة أو نظرية عامة تحدد الملامح العامة لعملية الاختيار أو التنبؤ بما يمكن أن يحدث الطلب عليه دون سواه ، ذلك أن عملية اختيار الأثاث الفاخر تكون خاضعة لأذواق الأفراد المتباينة ،فلا يمكن قياس هذه الظاهرة وإنما يمكن للباحث أن يُطلق أحكام قيمة كأن يقول إن لجوء الناس إلى شراء الأثاث الفاخر هو نتيجة تحسُّن الوضع الاقتصادي . لكن لوحظ في الفترة الأخيرة تمكُّن الباحث الاقتصادي من قياس بعض الظواهر الاقتصادية المرنة وساعده على ذلك تطور العلوم الرياضية والإحصائية .

5- كمية

لقد أصبح بمقدور الباحث الاقتصادي أن يقيس بعض الظواهر الاقتصادية محققًا تقدمًا كبيرًا ، فاستعان بالعلوم المتقدمة كالسوسيولوجيا والتاريخ والرياضيات والإحصاء ...الخ ، في تطبيق العلمية في دراسته للظواهر الاقتصادية . فعند دراسته لظاهرة ارتفاع أسعار أونصة الذهب فإنه يقوم بتجريد الظاهرة ويستخدم الأقيسة الرياضية ويستعين بالجداول الإحصائية والبيانات التمثيلية ويحول المفاهيم إلى لغة كمية يعبِّر عنها بلغة المعادلات الرياضية ويحدد نسبتها المئوية ، وعندها يصل إلى نتائج دقيقة تعكس حقيقة الظاهرة المدروسة ويقترب من اكتشاف القوانين التي تحكم ظاهرة ارتفاع أسعار أونصة الذهب .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إن دراية الباحث الاقتصادي بهذه السمات تجعله يقترب كثيرًا في معرفة الجوهر الـــذي تتألف منه وأن يكتشف القوانين التي تنظم علاقاتها وتؤلف بين العناصر التي تتركـــب منهـــا الظاهرة الاقتصادية ، ومن ثم يمكن أن " تتلخص هذه السمات في أن الظواهر الاقتـــصادية لا تنفصل عن الزمن الذي تجري فيه ، وفي أنها تأخذ مظهرًا متقطعًا ، كما أنه لا يمكن تجريدها من العوامل النفسية "(1). فتحليلنا لسمات الظاهرة الاقتصادية كشف لنا عن العوامل التي تؤثر فيها وتوجه مسارها وتسهم في تطورها . فلابد لنا هنا من توضيح تلك العوامل المتداخلة فـــي بنية الظاهرة الاقتصادية كي تتكامل صورة البحث في تحديد طبيعة الظاهرة الاقتصادية .

إن تحليلنا لبنية الظاهرة الاقتصادية قاد إلى الكشف عن ظواهر تؤلف بنيتها وتتأثر بها ، هذه الظواهر تنتمي للعلوم المختلفة ، وهذا السبب عائد إلى تعقد النـــشاط الإنـــساني وازديـــاد حاجاته وتشابك علاقاته مع أقرانه ، فأصبحت تلك الظواهر تُشكل جوهر الظاهرة الاقتـــصادية وجميعها يدخل في أي نشاط اقتصادي . مثلًا نجد في ظاهرة انتـــشار البطالـــة أن الظـــروف السوسيولوجية والسيكولوجية تقف خلف تفاقم الوضع الاقتصادي ، إضافة إلى عوامل أخـــرى مثل كساد الإنتاج وغلاء الأسعار ...الخ .

كما أن الظاهرة الاقتصادية تتأثر كثيرًا بالظواهر السياسية وتتداخل معها فـــي كثيـــر مـــن الفعاليات الاقتصادية حتى بلغ الأمر إلى حد انصهارها وقولبتها في إطار علم السياسة .

لذلك اهتم كثير من علماء الاقتصاد في دراستهم وتحليلهم للظـــاهرة الاقتـــصادية أن يأخـــذوا بالنظرية السياسة السائدة في النشاط الاقتصادي. وهذا ما ذهب إليه المفكـــر الاقتـــصادي آدم سميث عندما درس وحلل بنية الظواهر الاقتصادية كظاهرة تقسيم العمل وتحديد أجرة العامـــل وحساب كلفة الإنتاج ...الخ ،إلى الاستعانة بالنظرية الليبرالية في دراساته الاقتصادية فوصـــل إلى نتائج قادته إلى وضع نظرية في الاقتصاد تتوافق مع طبيعة الظواهر الاقتصادية بعـــد أن وجد تأثرها الشديد بالظواهر السياسية المتداخلة معها .

وهناك عوامل أخرى تدخل في تركيبة الظاهرة الاقتصادية ،منها العامل السكاني الذي له حيز في بنية تلك الظاهرة ويؤثر في حركة تطورها . وإن البحث فـــي بينـــة ظـــاهرة الفقـــر سيكشف عن المسبب الرئيسي لحدوث هذه الظاهرة الذي هو عامل زيادة الولادات عن معـــدل النمو الطبيعي وانتشار البطالة بأعداد كبيرة. وقد كـــشف مـــالتوس ومـــاركس أثـــر العامـــل الديمغرافي ودوره في حدوث الأزمات الاقتصادية وأن ترشيده بالشكل القويم وإيجـــاد حلـــول تتوافق معه يمكن أن يحد من انتشار الفقر وأن يقلل من الوقوع في أزمات مالية .

---

(1) – عادل أحمد حشيش ، أصول الاقتصاد السياسي ، ص123 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فالظاهرة الاقتصادية هي بالمحصلة ظاهرة اجتماعية تتآلف مع ظواهر العلوم الأخرى وتدخل في تركيبتها بوصف الفرد قائمًا على هذا النشاط الاقتصادي الذي تتعقد فيه مصالحه واهتماماته ، فتعقّد الظاهرة الاقتصادية هو من قبيل تشابك علاقات ومصالح الأفراد التي لا تُعرف لها حدود مما يجعل أية ظاهرة اقتصادية عرضة لتدخل ظواهر أخرى تؤلف وإياها ظاهرة جديدة . ونتساءل هنا عن إمكانية تحقق حيادية الظاهرة الاقتصادية بوصفها مطلبًا أساسيا لتحقيق العلمية والموضوعية وأن تبلغ مرتبة التنبؤ بتحقق الوقائع الاقتصادية قبل حدوثها مما يجنبها الوقوع في المخاطر الاقتصادية وأن يكون لديها بدائل لتجاوز الأزمة الاقتصادية.

2- حيادية الظاهرة الاقتصادية :

بعد دراستنا لبنية الظاهرة الاقتصادية ومعرفتنا بوجود ظواهر أخرى تقاسم تركيبتها ، كان السؤال مطروحًا من قبل دارسي علم الاقتصاد هو: هل بالإمكان أن تحقق الظاهرة الاقتصادية الموضوعية في نتائجها ؟ للإجابة على هذا السؤال يستلزم هنا أن نوضح علاقة الذات الباحثة بالموضوع فما هي طبيعة العلاقة بينهما ؟

إن تعقّد مفهوم الظاهرة الاقتصادية قد فرّغ كثير من مضمونها العلمي والموضوعي ، فلم يلتفت الباحث الاقتصادي إلا لما يعود بالفائدة للأيديولوجيا التي يعتقد بها ويعمل وفق منظورها حتى يحقق أهدافها التي طرحتها في سبيل تعزيز المكانة الاقتصادية لصالح فئة تتحكم بالنشاط الاقتصادي . وإن الأمثلة التي تسترعي انتباه القارئ للفكر الاقتصادي كثيرة، منها مثلًا نظرية ريكاردو في الأجور التي أطلق عليها الأجور الحديدية .

وتتلخص هذه النظرية بأن يتم دفع أدنى حد من أجر العامل حتى يتم المحافظة على الوضع المعيشي كما هو ، فليست النقود وحدها كافية لإعالة أسرته وإنما " كمية الغذاء والموارد المعيشية الضرورية له والتي أصبحت ملحة بقوة الاعتياد ويمكن شراؤها مقابل النقود "[1].

فتصورات ريكاردو لم تأت من خلال تحليله العلمي لظاهرة أجرة العامل وإنما كانت نتيجة اعتناقه لرأي مالتوس الذي قال بتزايد السكان وقلة إنتاج الأراضي الزراعية، فنقل ريكاردو هذا التصور وربطه بنظريته الاقتصادية فابتعد عن الموضوعية في دراساته الاقتصادية مما أوقعه في أخطاء كان علماء الاقتصاد اللاحقون مثل ماركس وانجلز و كينز قد برهنوا فشل نظرية مالتوس في السكان فأدى ذلك إلى ضعف نظرية ريكاردو في تحديد

[1] – إسماعيل سفر وعارف دليلة ، تاريخ الأفكار الاقتصادية ، ص 275 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الأجر . ولا ننسى هنا انتماءه الطبقي للبرجوازية التي كانت مسيطرة على اقتصاد البلاد ومقدراته فهي كانت تسعى للحفاظ على الوضع الطبقي لصالحها . وهذا هو السبب في تأكيد ريكاردو على أن أفضل أسلوب للإنتاج هو الأسلوب الرأسمالي وأنه يصح تطبيقه في جميع العصور .

بالمقابل نجده في مواضع أخرى من دراسته للظواهر الاقتصادية قد استخدم الأسلوب العلمي ، واستطاع أن يحقق الكثير من النتائج التي قادته إلى اكتشاف القوانين التي تحكم الظواهر الاقتصادية ، بدا ذلك واضحًا في قانون القيمة الذي تجاوز فيه سلفه سميث عندما اعتبر ريكاردو " أن قانون القيمة يمارس وظيفته في جميع مراحل الإنتاج البضاعي(البسيط والرأسمالي) ، ... إذ يرجع القيمة إلى العمل كمصدر وحيد "[1] .

ولم يقف ريكاردو عند هذا الحد بل استطاع أن يحلل قيمة البضائع فوجد أنها تستمد قيمتها من رأس المال الذي يسهم بدرجة كبيرة في إنتاجها إلى جانب العمل المبذول في إنتاجها .

من الأمثلة التطبيقية نستنتج مدى تأثر الظاهرة الاقتصادية بالذات الباحثة التي تؤثر عليها سلبًا وإيجابًا عندما تقرر ذلك . بتعبير آخر عندما تتقاطع جهود الباحث مع الحقيقة فإنه لا يتوانى عن تحقيق الموضوعية في دراسته للظواهر الاقتصادية . فالظاهرة الاقتصادية لديها الكثير من الإمكانيات التي تحقق لها الموضوعية وتجعلها تتسم بالعلمية وتقود إلى كشف الحقائق التي تفسّر آلية نموها والعلائق التي ترتبط فيما بينها ، لكن الأمر يبقى معلقًا بيد الباحث إذا أراد أن يرقي بالدراسات الاقتصادية ويجعل من علم الاقتصاد علمًا مثل علم الفيزياء . ويساعده في ذلك طبيعة الظاهرة الاقتصادية بوصفها ظاهرة إنسانية يصنعها الفرد والمجتمع .

إذًا : إن الظاهرة الاقتصادية ذات طبيعة تآلفية تحمل في ثناياها الكثير من العوامل التي تؤثر في نشاطها ونموها ،وهي" تختلف من تكوين اجتماعي إلى آخر ،هي ظواهر نوعية ، تاريخية "[2]. وهذه هي إحدى أهم خصوصيات الظاهرة الاقتصادية ،فهي تتبدل بتبدل مصالح الفرد والمجتمع ، فالنظم الاقتصادية تبرهن على ذلك .

والملاحظ أن هنالك عناصر تؤثر في بنية الظاهرة الاقتصادية بعضها يخضع للممارسة الأيديولوجية مثل علاقتها بالفرد والمجتمع ...الخ ، وبعضها كُشف عنه بالأسلوب العلمي عن وجود عناصر أخرى تؤثر في نشاط الظواهر الاقتصادية مثل العمل ورأس المال و التكنولوجيا التي كان لها الدور المؤثر في بنية الظاهرة الاقتصادية .ونتساءل هنا عن حقيقة

---

(1) – إسماعيل سفر وعارف دليلة ، تاريخ الأفكار الاقتصادية ، ص264 .

(2) – محمد دويدار ، مبادئ الاقتصاد السياسي " الأساسيات " ، ج1 ، ص80 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الدور الذي تلعبه هذه العناصر في التأثير المباشر أو غير المباشر في نمو الظواهر الاقتصادية.

ثانيًا- العناصر المؤثرة في بنية الظاهرة الاقتصادية :

إن البحث في طبيعة الظاهرة الاقتصادية كشف عن وجود عناصر مؤثرة في بنية الظاهرة الاقتصادية تمارس ضغوطًا على النشاط الاقتصادي ، وتوجه الفعاليات الاقتصادية تبعًا لمنظورها وآلية عملها . فنجد أن الفرد والمجتمع والدولة والقوة - بأشكالها المتعددة- تلعب دورًا مؤثرًا في أي نشاط اقتصادي ، وذلك من خلال أيديولوجياتها التي تنطلق منها في تحريك الأسواق الاقتصادية وفرض النظم التي تحكم العملية الاقتصادية . فكان لتلبية الحاجات وتحقيق رغبات الفرد دور في توجيه النشاط الاقتصادي الذي تحكمه الأعراف الاجتماعية الحاضنة لأي نشاط اقتصادي ، دون أن يخرج ذلك النشاط من دائرة اهتمام الدولة بوصفها المنظم للعمليات الاقتصادية وراعية شؤون أفرادها وممارستها للقوة التي توفر لها الكثير من الحماية لمصالحها .

وبالطرف المقابل كشف الباحثون الاقتصاديون في تحليلهم العلمي للظاهرة الاقتصادية عن وجود عناصر تؤثر في الظاهرة الاقتصادية ، منها العمل الذي يُشكل عصب الحياة الاقتصادية ، فوضع المفكرون الاقتصاديون النظريات التي تنظم العمل من حيث تقسيمه والتخصص في المهن وعدد ساعات العمل ...الخ . و من العناصر الأخرى المؤثرة في الظاهرة الاقتصادية كان رأس المال الذي تبيّن من خلال دراساتهم أنه يتحكم بديمومة أي نشاط اقتصادي . كما لاحظوا في الآونة الأخيرة تأثير التكنولوجيا على النشاط الاقتصادي مما جعله يحرز طفرات سريعة كان لها الأثر الكبير في نمو الظواهر الاقتصادية وتنوع المجالات الاقتصادية . فالسؤال المطروح هنا ما الدور الذي تلعبه تلك العناصر في بنية الظاهرة الاقتصادية وتبعاته على العملية الاقتصادية ؟

1- <u>الفرد :</u>

منذ أن مارس الإنسان أول عملية تبادل المنتوجات بين أقرانه خلق علاقة بينه وبين الظاهرة الاقتصادية،وكان ذلك واضحًا في سلوكه الاقتصادي الذي نستقرئ منه طبيعة هذه العلاقة ومدى التأثير الذي يمارسه على الظاهرة الاقتصادية وتبعات ذلك التأثير على العملية الاقتصادية . مؤيدين بشواهد من تاريخ الفكر الاقتصادي الذي حلل باحثوه الظواهر الاقتصادية ليتمكنوا من الاطلاع على طبيعة نموها والعلاقة التي تربطها مع الفرد بوصفه

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

القائم على أي نشاط اقتصادي ساعيًا منه نحو تلبية حاجاته وتحقيق رغباته وميولـه وحفاظـه على مصالحه.

لقد اندفع الفرد نحو خلق نشاطاته اليومية وتطويرها بعد أن تعقدت علاقاتـه الاجتماعيـة وظهرت حاجات جديدة تتماشى وطبيعة العصر الذي يعيش فيه . فزادت أنشطته الاقتـصادية وتنوعت صورها وتطورت عقب تطور العلم الذي استفاد منه في ارتقاء النـشاط الاقتـصادي بما يوفر عليه الجهد والوقت ويعود عليه بالربح الوفير مما يؤدي إلى تعاظم ثروته ونفوذه .
وعند تحليلنا لطبيعة العلاقة التي تربط الفرد بالظاهرة الاقتصادية نجد أن الفرد يتحكّم بمـسار الظاهرة الاقتصادية وفق حاجاته وبما يتناسب رغباته،ومن ثـم تتقيـد الظـاهرة الاقتـصادية بوصفها ظاهرة اجتماعية بالفرد فلا يمكن لها أن تخرج من دائرة تأثيره في كثير من الأحيان.

فلو ذهبنا إلى أخذ مثال يوضّح العلاقة القائمة بين الفرد والظاهرة الاقتصادية لوجـدنا أن علاقته بظاهرة الاستهلاك هي علاقة مقيدة بمقدار حاجاته التي يسعى إلـى تلبيتهـا . حيـث تتفاوت كمية الاستهلاك بحسب ما يقرره الفرد من مقدار حاجاته ، فلا يمكننا أن نحرز تنبـؤًا في مجال استهلاك الفرد بشكل يجعلنا نقيم نظرية أو نكتشف القوانين التـي تنطـوي عليهـا ظاهرة الاستهلاك وهذا يؤثر في تقلبات الأسواق فتارة نجد استهلاكًا شديدًا في مـادة الـسكر، ويكون الأمر إما بسبب موسم المربيات أو بسبب وجود مناسبات دينية تكثـر فيهـا صـناعة الحلويات ،وإما أن يكون الأمر بسبب داعي الاحتكار تحسبًا لأزمة اقتصادية متوقعة ،وتكـون كمية الاستهلاك متفاوتة مقارنة بين عام وآخر وحتى إن تكررت دواعي الاستهلاك فهذا عائد إلى نفسية الفرد ومدى توافقها مع الاستهلاك . " فالتوازن العام للسوق يتحقق بصورة آلية إذا سعى كل فرد بكل حرية إلى إشباع أفضلياته إلى الحد الأقصى "(1).

وإن النظر في تاريخ الفكر الاقتصادي يُبين أن الكثير من دارسي الظواهر الاقتـصادية قد أحاطوا النظر في دراسة علاقة الفرد بالظاهرة الاقتصادية ، وإن تباينت تلك الدراسات من حيث التحليل والتعمق في دراستها لكن المهم هو إبرازهم لدور تلك العلاقـة وأهميتهـا فـي النشاط الاقتصادي " فدوركايم قد اتفق مع ابن خلدون على أن الفرد يـرتبط بعلاقـة وثيقـة بالظواهر الاجتماعية ، ولكنه اهتم أكثر من ابن خلدون بتحليل هذه العلاقة بكثير من التفصيل. فالفرد وهو يتفاعل مع الآخرين لإشباع حاجاته المختلفة يقوم بإنتـاج اتفاقـات ، وتوقعـات ، تتحول إلى ظواهر اجتماعية ، ثم يقوم الأفراد بنقل هذه الظواهر من جيل إلـى آخـر بحيـث تُعطى صفة الديمومة والاستمرار "(2).

---

(1) – مجموعة من المؤلفين ، الاتجاهات الرئيسية للبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية ، ج2، ص 18.

(2) – مجد الدين عمر خيري خمش ، علم الاجتماع" الموضوع والمنهج " ، دار مجدلاوي للنـشر : عمـان ، 1999، ص56 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وتوالت جهود المفكرين الاقتصاديين في المضي قُدمًا نحو دراسة تلك العلاقة والإحاطة في دراستها من جميع جوانبها ، وكان ذلك واضحًا في نظرياتهم الاقتصادية ، التي كان من أشهرها نظرية سميث في الاقتصاد عندما حلل الظاهرة الاقتصادية فوجد فيها أن العنصر البشري يؤثر في حركتها واستقرار الأسواق الاقتصادية فعمد إلى المناداة بالليبرالية الاقتصادية التي تحقق حاجات الفرد وترضي ميوله بما يتوافق مع طموحاته الاقتصادية . فهذه النظرة تؤيد ما ذهب إليه المفكر الاقتصادي مالك بن نبي القول " أن عملية البناء الاقتصادي لا يمكن أن نتصور نجاحها إن لم يكن إنجازها أخذ في الاعتبار قيمة العنصر البشري، فعملية التنمية تبدأ بالتنمية البشرية والتنمية في حد ذاتها تصنع ولا تشتري ولا يمكن شراء أو استيراد منتجات حضارة أخرى من أجل البناء الحضاري في إطار العولمة"[(1)].

وكانت ألمانية التي خرجت من الحرب العالمية منهكة القوى في جميع المجالات ،قد امتلكت الاهتمام للتوجه إلى بناء الإنسان الألماني مجددًا لكي تتمكن من بناء ألمانيا من جديد وإعادة هيبتها وقوتها لكن بطريقة تناسب الظروف التي تحيط بها . فخلصت الدراسات الألمانية إلى ضرورة إعادة الثقة للفرد الألماني وتعزيز قدراته آخذةً بعين الاعتبار أن العنصر البشري هو جوهر البناء الاقتصادي ، فحققت بذلك تقدمًا كبيرًا جعلها من بين الدول الاقتصادية وحتى السياسية العظمى . "فمن الواجب إذن أن نتناول المشكلة الاقتصادية في هذه البلاد من أساسها : أي ابتداء من عناصرها النفسية . وفي هذا المستوى يكون حلها منحصرًا في تكوين (وعي اقتصادي) بكل ما يستتبعه في التكوين الشخصي للفرد وفي عاداته ، وفي نسق نشاطه وفي مواقفه أمام المشاكل الاجتماعية " [(2)].

وهل يعني ذلك إمكانية تطبيق التجربة الألمانية في بناء اقتصاديات الدول الأخرى ؟يكون الجواب بالنفي ،ذلك لأنها ُطبقت في إندونيسيا و فشلت فشلًا ذريعًا . وباعتقادنا أن السبب هو تجاهلها لطبيعة التكوين النفسي والاجتماعي للفرد الإندونيسي ، وطموحاته التي يبتغي تحقيقها وفوق كل ذلك هو تجاهلهم لطبيعة العلاقة القائمة بين الفرد و الظواهر الاقتصادية . فالفشل في تحديد تلك العلاقة يؤدي إلى جهل في مستقبل النشاط الاقتصادي الذي يكون عرضة لأزمات اقتصادية تكون من صنيع الفرد .لكن معرفة العوامل التي تربطها بالفرد ومراعاتها إنما سيقود الاقتصاد ويضعه على المسار الاقتصادي الصحيح الذي من خلاله يبدأ عملية النمو والتطوير الاقتصادي .

---

(1) – شعيب شنوف ، علاقة الإنسان بالاقتصاد ،www.chihab.net .

(2) – مالك بن نبي ، المسلم في عالم الاقتصاد، دار الفكر : دمشق، ط3 ، 1987م، ص22 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

إذًا : تبعات تأثير الفرد في بنية الظاهرة الاقتصادية تحمل في طياتها الإيجاب والسلب . حيث يكون الإيجاب فيها هو أن استقرارها وتطورها مرتبط بالفرد طالما أن الفرد يحمل في سلوكه الاقتصادي دومًا التطوير الذي ينشد إلى تحقيقه في سبيل إشباع حاجاته المتجددة والمتنوعة ، فيبذل ما يستطيعه من جهد في سبيل التطوير الاقتصادي الذي يحقق له منفعة ويلبي طموحاته . ومن هنا يعمل الفرد على خلق أدوات ووسائل جديدة تساعده على قيادة العملية الاقتصادية نحو التطوير المستمر .

أما السلب في تلك العلاقة فيكمن في أنها تبقى مقيدة في دائرة الاهتمامات الفردية المتباينة في أولويات الاهتمامات والمصالح ، فتنمو ظاهرة اقتصادية على حساب ظاهرة أخرى ، وتبقى تحت سيطرة المصلحة الفردية وتوجيهها وفق أيديولوجيتها ، الأمر الذي يخلق صراعات متناحرة في السيطرة على مقومات الاقتصاد .

ويؤثر هذا السلب أيضًا على دراسة الظواهر الاقتصادية ، فتغيب الموضوعية حيثما حلّت أيديولوجيا الباحث الاقتصادي الذي ينظر لها بمنظار المصالح والمنافع الفردية التي ينطلق منها في وضعه للنظريات الاقتصادية ، وهذا أحد الأسباب التي خلقت تباينات في تلك النظريات المفسّرة للظاهرة الاقتصادية الواحدة ،وعندئذ يصعب التوصل إلى النظريات التي تكشف عن القوانين الناظمة للظواهر الاقتصادية مما يخلق اقتصادًا ضعيفًا يصعب فيه التكهن بالمستقبل الاقتصادي وتفادي الوقوع في الأزمات التي تزيد من البؤس الإنساني .

وبالعودة للعلاقة بين الفرد والظاهرة الاقتصادية نجد أنه يمكن من خلالها أن نبني النظريات المفسرة لحقيقة كينونة الظاهرة الاقتصادية ، فلا يمكن الفصل بينهما على اعتبار أن كليهما يُمثّل ظاهرة اجتماعية ، فالتأثير بيِّنٌ على الظاهرة الاقتصادية ، فهو يجعلها عرضة للتغير المستمر تبعًا لتغير حاجات الفرد وتغيّر أهوائه المتجددة باستمرار والتي تأخذ أشكالًا عدة وتتطور مع التقدم العلمي الحاصل على الصعيد التقني خصوصًا . فعندما يأخذ الباحث والمخطط الاقتصادي هذه العلاقة على مجمل الجد والنظر المتتابع له واطلاعه على التكوين النفسي لأفراد مجتمعه ،عندها سيحقق الكثير من التقدم الاقتصادي " فالصين تقدمت اقتصاديًا بسرعة مرموقة ، لأنها طبقت منذ اللحظة الأولى في خطط تنميتها،مبدأ الاتكال على الذات،أي بتعبير اقتصادي مبدأ الاستثمار الاجتماعي من الإنسان الصيني ، والتراب الصيني ، والزمن المتوفر في كل أرض "[1].

---

[1] – مالك بن نبي ، المسلم في عالم الاقتصاد، ص76 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ونصل هنا إلى دور العنصر الثاني (المجتمع) بوصفه يُشكّل الإطار العام لنشاطات الأفراد فيمارس تأثيرًا كبيرًا على تلك النشاطات ، وخصوصًا النشاط الاقتصادي . فما طبيعة التأثير الذي يمارسه في بنية الظاهرة الاقتصادية ؟

2- المجتمع :

إن الظاهرة الاقتصادية تنمو في المجتمع وتتأثر بالقيم والنظم الاجتماعية السائدة فيه ، الأمر الذي يؤثر في بنيتها ويجعلها تسير وفق مصالح أفراده . فالمجتمع هو " مجموعة من الناس تنظم نفسها ويرتبط أعضاؤها مع بعضهم بعضًا بناء على علاقات قائمة "[1].

فالمطّلع على تاريخ الفكر الاقتصادي سيرى أن معالجة الفلاسفة والباحثين الاقتصاديين انطلقت من طبيعة المجتمع ، فالظاهرة الاقتصادية تتغير ملامحها من مجتمع إلى آخر بما يتناسب وطبيعة القيم والاتجاهات والقوانين السائدة في المجتمع . وهذا ينطبق مع ما حصل في المجتمع اليوناني القديم الذي درس فلاسفته المشكلات والقضايا الاقتصادية وفق طبيعة مجتمعهم على اعتبار أن الظاهرة الاقتصادية هي ظاهرة اجتماعية تتداخل فيها الكثير من ظواهر العلوم الأخرى إضافة إلى تأثرها بالظروف المحيطة في المجتمع ، ويجعلها عرضة للوقع في تأثير المجتمع الذي يتمتع بخصوصية تجعله ينظر للظواهر الاقتصادية بما ينسجم والروح الاجتماعية السائدة فيه.

وهذا حصل مع أرسطو عندما درس ظاهرة التجارة في عصره وبين خصائصها ومردودها الاقتصادي ، لكن أرسطو نبذ العمل بها للشعب اليوناني واحتقرها لأسباب كانت سائدة في مجتمعه ،وهنا انحاز " أرسطو إلى الطبقة الأرستقراطية التي كانت تحقر من شأن التاجر والمقرض معًا . ولعل الطبقة الأرستقراطية كانت أكثر تشددًا مع المقرض باعتباره مستغلًا للمجتمع ولهذا السبب نقول بأنه ليست هناك أية غرابة في أن تخلو كتابات أرسطو من أي مديح للنشاط التجاري "[2] . لذلك تأثرت حركة التجارة الداخلية والخارجية بالنظرة التحقيرية من قبل المجتمع اليوناني مما أدى إلى تخلُّف هذا القطاع الاقتصادي الهام، وأضعف معه الإيرادات الناجمة عنه إضافة إلى ضعف التبادل التجاري وبدائية الأدوات الاقتصادية على اعتبار أن الحرفة الرئيسية للمجتمع اليوناني هي الزراعة فاتجه معظمهم إلى ذلك القطاع مما أثر على تطور باقي القطاعات الأخرى .

---

(1) – مهنا حداد ، مداخل إلى العلوم الاجتماعية ، دار مجدلاوي : عمان ، 1992، ص319 .

(2) – أنيس حسن يحيى ، تاريخ الفكر الاقتصادي قبل آدم سميث ، ص40 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وفي منحى آخر فإننا نجد مدى تشجيع المجتمع لجميع الأنشطة الاقتصادية ووضع إطـــار عام ينظم تلك الأنشطة بما يحقق العدالة التوزيعية لجميع أفراد المجتمع.لذلك ازدهر الاقتــصاد في المجتمع الإسلامي الذي أسس لنوع جديد من العلاقات الاقتصادية لكنه نظر إلـــى بعــض الظواهر الاقتصادية نظرة ازدراء وقام بتحريم تداولها بين الأفراد. وكـــان مـــن بـــين تلـــك الظواهر ظاهرة الفائدة التي حرّم الإسلام التعامل بها لما تشكله من خطر على بنية المجتمـــع وتهديد وحدة أفراده وتماسكهم الاجتماعي ، وتدعو إلى الثراء الفـــاحش واســـتغلال الأفـــراد لمصالح فردية ضيقة . وتأثر ابن خلدون بهذا الموقف الذي يحرِّم التعامل بالفائـــدة ، فأســـس نظريته الاقتصادية وفق ذلك المنظور ودلل عليه بشواهد دينية .

ولم يختلف عنه العصر الحديث فجاءت معظم الدراسات الاقتـــصادية متـــأثرة بـــالواقع الاجتماعي المسيطر على الشأن الاقتصادي ، وحمل ذلك تبعاته على حركة تطـــور الظـــواهر الاقتصادية . فكان ذلك واضحًا في المذهب الاقتصادي عند الميركانتيلية التي دعت الضرورة الاجتماعية والاقتصادية على العمل على تكديس المعادن الثمينة وجمعها عبر تنشيط التجـــارة الخارجية على مسار التصدير والحد من الاستيراد ، وكان لهذا الواقع الاقتصادي المعيش فـــي تلك الحقبة آثار سلبية على تطوير باقي الهياكل الاقتصادية الأخـــرى ، فـــأدى إلـــى تخلـــف الصناعة والاقتصار على ما يلبي حاجات الأفراد الضرورية مما أدى إلى خلق إبداعات جيـــدة كان يمكن أن تقود المجتمع الأوربي آنذاك نحو تحقيق فوائد اقتصادية كبيرة يمكـــن أن تعـــزز من مدخراتها من المعادن الثمينة .

فالأمثلة كثيرة في التاريخ الإنساني فيما يتعلق بالأمور الاقتصادية خصوصًا حول تـــأثير المجتمع في نمو وتطوير الاقتصاد ، فلا يمكن لأي نشاط اقتصادي أن ينجز بعيدًا عن المجتمع الذي يحمل قيمًا ونظمًا تتباين بين مجتمع وآخر مما يجعل العملية الاقتصادية رهـــن بـــسياسة المجتمع . فمثلا لا يستطيع رجل أعمال أن يقوم ببناء مصنع لتعبئة المشروبات الكحولية فـــي المجتمع ذي الغالبية المسلمة على اعتبار أنه محرّم دينيًا فيمتنع الناس عن شرائه، مما يجعلـــه يفكر مليًا بمشروع اقتصادي يتوافق وطبيعة المجتمع الذي يعيش فيه . " وقد دلـــت دراســـات تجريبية أجريت في بعض البلدان على أنه لحل أي معادلة اقتصادية يجـــب أن يؤخـــذ بعـــين الاعتبار ومنذ البداية مدلول المعادلة الاجتماعية "[1].وهذا برهان حول مدى تـــأثير المجتمـــع في أية فعالية اقتصادية ، فإهماله يؤدي إلى الوقوع في أخطاء اقتصادية جسيمة يمكن تفاديهـــا بالرجوع إلى المجتمع ومعرفة الآلية التي يمارس فيها تأثيره على الظواهر الاقتصادية.

---

[1] – شعيب شنوف ، علاقة الإنسان بالاقتصاد ،www.chihab.net .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

3- الدولة :

لقد سعى الأفراد إلى وجود هيئة عامة تنظم شؤونهم وترعى مصالحهم وتشكّل مرجعية قضائية وسلطة تشريعية وتنفيذية توفّق بين رغبات ومصالح الأفراد وتحقق العدالة فيما بينهم كما تؤمن لهم الأمن والعيش الرغيد . وقد كان ميكافللي من أوائل الذين أسسوا لظهور الدولة الحديثة فوضع الأسس والقواعد التي تقوم عليها الدولة . فالدولة هي" شكل من أشكال السلطة السياسية "(1). وأخذت الدولة على عاتقها إدارة شؤون البلاد فأقامت المؤسسات الاجتماعية التي تهتم بقضايا اجتماعية من أمور الزواج وتنظيم النسل وغير ذلك ، كما وضعت يدها على مقدرات البلاد الطبيعية من نفط وفحم...الخ ، وأعطت لنفسها الحق في الدفاع عن أفرادها فأنشأت المؤسسة العسكرية التي تتولى شؤون الدفاع عن البلاد ، واهتمت بوضع الهيئة القضائية والتشريعية التي تشكل استقرار الدولة وتحفظ حقوق أفرادها فيما بينهم كما تصون السلم الأهلي والأمن الداخلي لأفرادها .

والملاحظ أن جميع الدول اهتمت بالجانب الاقتصادي الذي بدونه تفقد الدولة مقومات وجودها ، لذلك قامت بوضع القوانين وسن التشريعات التي تنظم الشؤون الاقتصادية . وأصبحت الدولة عنصرًا مؤثرًا في النشاط الاقتصادي ،ولعبت أدورًا عدة في حركة تطور الظواهر الاقتصادية ،فما يتوافق مع مصالحها وأيديولوجيتها تقوم على تشجيعه ، وما يكون مخالفًا لذلك الأمر فإنها تقبعه خلف قيود تحرّم تلك الظواهر من متابعة نموها . فالدولة هي إحدى العناصر المؤثرة في العملية الاقتصادية ،فيتوقف التقدم والازدهار الاقتصادي على دور الدولة في عملية تشجيع الاستثمارات وترسيخ مقومات نجاح التطوير الاقتصادي .هذا يعني أن " الدولة تؤثر تأثيرًا كبيرًا في تشكيل وبلورة النسق الاقتصادي" (2). فكافة الأنشطة الاقتصادية تمارس في إطار سياسة الدولة العامة وبما يتوافق وأيديولوجيتها السائدة وتطلعاتها التي تبتغي تحقيقها ، فتغدو بذلك القاعدة التي تنطلق منها الظواهر الاقتصادية في تدعيم بنيتها والمحافظة على ديمومتها .

وفيما يتعلق بدور الدولة في الشأن الاقتصادي فإننا نلاحظ أنه قد ظهرت دعوات متعارضة حول طبيعة الدور الملقى على عاتق الدولة ، فمنهم من حث على وجوب تدخل الدولة وأن ترعى الأنشطة الاقتصادية وأن تكون مرجعية لجميع أفرادها ، ومنهم من عارض تدخل الدولة تحت مسميات عديدة منها : أن تدّخل الدولة يعيق التطور الاقتصادي ويقيِّد من

(1) – إسماعيل علي سعد ، مبادئ علم السياسة ، ص142.

(2) – زينب محمد زهري وقباري محمد إسماعيل ، أساسيات علم الاجتماع الاقتصادي : مداخل نظرية وعملية ، ص366 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الحرية الاقتصادية وتمنع الحق الطبيعي للفرد من التملك،ومن ثم تخنق إبداعات الأفراد في خلق صناعات جديدة توفر مزيدًا من الرفاهية الاقتصادية التي تعود بالفائدة على جميع الأفراد. وللوقوف على حقيقة الدور الذي تلعبه الدولة في العملية الاقتصادية نستعرض الموقفين المتعارضين وتحليل الأسباب التي دفعتهم إلى تبني نظرتهم في الدور الاقتصادي للدولة ، مؤيدين ذلك بوقائع اقتصادية توضّح حقيقة المسألة .

لقد نشأ اتجاه في الأوساط الفكرية الاقتصادية يحض على ضرورة تدخل الدولة في الفعاليات الاقتصادية وأن تفرض القوانين والنظم التي يسير وفقها الأفراد في متابعة شؤونهم الاقتصادية . وكان ابن خلدون من بين المفكرين الذين دعوا إلى ضرورة تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي وأن تبسط يدها على جميع المؤسسات الاقتصادية ، مدللًا على ذلك بتحليله لبعض الظواهر الاقتصادية مبينًا مدى ارتباطها بأيديولوجية الدولة وملازمة في آلية عملها، وعبّر عن تلك العلاقة في ظاهرة الطلب والعرض فيقول: " أن الصنائع وإجادتها للدولة ، فهي التي تُنفق سوقَها وتوجِّه الطلبات إليها ، وما لم تطلبه الدولة وإنما يطلبها غيرها من أهل مصر فليس على نسبتها ، لأن الدولة هي السوق الأعظم وفيها نَفَاق كل شيء "[1] .معتبرًا أن الدولة هي حاضنة جميع أعمال أفرادها التي تساعدهم نظمها على تسيير أمورهم وتنشيط أعمالهم ، كما أنها تنشئ الأسواق لتصريف تلك البضائع ، فهي محرك رئيسي للعملية الاقتصادية.

وفي العصر الحديث نجد أن أصحاب المدرسة الميركانتيلية قد طرحوا شعارات اقتصادية تدعو إلى تأييد الدولة في الإشراف على العملية الاقتصادية ، حيث أدى سيطرة كبار الملاّك على وظائف الدولة العليا إلى مناداتهم بضرورة تدخل الدولة في العملية الاقتصادية بسبب أنها تتمتع بغطاء شرعي في ممارسة أعمالها ، على اعتبار" الدولة هي مركز القوة ... والتي عليها زيادة الثروة بالدعم السياسي والاقتصادي للصناعات التي تنتج سلعاً للتصدير من أجل تحقيق فائض من الصادرات على الواردات لضمان تدفق المعادن الثمينة وتكديسها "[2].
فأصبحت المرافق الاقتصادية الهامة تحت سيطرة الدولة ،وانتهجت سياسة جمع المعادن الثمينة على اعتبار أنها تشكّل مصدر قوة لها ولتحفظ سيادتها وهيبتها الدولية ، فكان لهذا التدخل ضرر كبير على تطوير الفعاليات الاقتصادية ، كان منها تخلف الصناعة والزراعة على مواكبة التطور وخلق إبداعات جديدة تؤازر عملية الازدهار الاقتصادي وتحسّن من المستوى المعيشي للأفراد وتزيد من الدخل القومي للبلاد .

---

[1] – عبد الرحمن بن محمد بن خلدون ، مقدمة ابن خلدون ، ج2، ص861.

[2] – زينب محمد زهري وقباري محمد إسماعيل ، أساسيات علم الاجتماع الاقتصادي : مداخل نظرية وعملية ، ص161.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أما المفكر الاقتصادي كارل ماركس فإنه دلل على وجوب تدخل الدولة من منظور آخـر منطلقًا من جوهر فلسفته القائمة على مبدأ صراع الطبقات،فاستنتج أن الحكم الأمثل هو الحكم الاشتراكي الذي تكون فيه الملكية عامة تُشرف عليها الدولة إلى أن تؤول بعد فتـرة لمرحلـة أخيرة تصبح مشاعًا لجميع الأفراد،وهو النظام الذي يوافق الجميع ويحقق العدالة الاجتماعيـة. فكان يرى من أن الملكية العامة لوسائل الإنتاج تؤثر في عملية بناء وتطوير الدولـة معتبـرًا " أن طريقة الإنتاج ، أي الحاجات المادية لحياة الناس ، هي القوة الحاسمة والسبب الرئيسي للتطور الاجتماعي "[1]. فبلور ماركس نظرية في الاقتصاد تُعطي الأسباب التي تدفع لتـدخل الدولة في الاقتصاد وإعادة توزيع الثروة بشكل عادل .

وفي القرن العشرين ظهر المفكر الانكليزي كينز بنظريته الاقتصادية التي تـدعو إلـى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي ، والسبب الرئيسي الذي دفعه لدعوته هو وجـود أزمة الكساد العالمية التي تركت آثارًا اقتصادية قاسية منها ازدياد معدل البطالة وانتشار الفقر. ووجد كينز " أن للدولة دورًا فعّالًا في توجيه المتغيرات الاقتصادية : الادّخار ، والاسـتثمار ، والاستهلاك ، فهي تستطيع أن تتحكم في توزيع الدخل عن طريق الضرائب ، مما يؤدي إلـى زيادة معدلات الاستهلاك ، مما يعني ارتباط الجوانب السياسية بالجوانـب الاقتـصادية ، وإن النسق الاقتصادي على علاقة وثيقة بالنسق السياسي"[2].

فالعودة إلى المناداة بتدخل الدولة في الاقتصاد كان بعد وجود مغالاة كبيرة في الملكية الفرديـة المطلقة التي أصبحت فيها قلة من كبار الملاّك يتحكمون في النشاط الاقتصادي الذي يزيد من ثروتهم ويعزز من نفوذهم وقوتهم وسيطرتهم حتى على الحياة الاجتماعية للأفراد .

أما الآراء التي عارضت تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي، ونادت بتطبيـق الليبراليـة الاقتصادية فإنها قد انطلقت من منظور اجتماعي وفلسفي ، فالأول جاء رد فعل على استغلال بعض رجال الدولة لنفوذهم السياسي في كبح طموح الأفراد في إقامة مشاريع إنتاجية جديـدة وتطوير صناعاتهم واستيلائهم على مقدرات البلاد، والثاني ظهور فلسفات تنادي بالحرية وحق الفرد الطبيعي بالتملك ومزاولة أعماله دون تدخل من أية سلطة ، كل ذلك شكّل حـافزًا قويًـا للدعوة إلى كف سلطة الدولة عن النشاط الاقتصادي والمطالبة بوجود ملكيـة فرديـة تنطلـق عبرها مبادرات الأفراد في تطوير وسائل وقوى الإنتاج .

---

[1] – إسماعيل سفر وعارف دليلة ، تاريخ الأفكار الاقتصادية ، ص402 .

[2] – حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، الاقتصاد والمجتمع : دراسة في علم الاجتماع الاقتصادي ، ص 215- 216.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد ظهرت هذه الدعوات في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي التي رأت أن مهمة الدولة تقتصر على دور المشرّع للقانون والمحافظة على النظام دون أن تفرض أيديولوجيتها على نشاط الأفراد .

وتبلورت هذه الدعوة عند المفكر الاقتصادي آدم سميث الذي رفع شعار الليبرالية الاقتصادية ، وقام بدراسة الظواهر الاقتصادية وبيّن مدى تأثرها السلبي بتدخل الدولة على صعيد نمو النشاط الاقتصادي ، ويرى أيضًا " أن التقدم الاجتماعي ممكن فقط عندما تتحقق لكل إنسان إمكانية السعي الحر وراء مصالحه "[1]. كما شجع على تقسيم العمل في المجتمع الحر الذي من خلاله يزيد الإنتاج كما يؤدي إلى ظهور اختراعات جديدة تُحسِّن من جودة الإنتاج وزيادة نوعيته ، ويؤدي كله إلى تحقيق أرباح وفيرة ويرفع من المستوى المعيشي للأفراد . وتكون نظرية سميث ممهدة لنظام رأسمالي جديد ظهر بقوة في النصف الثاني من القرن العشرين يقود العملية الاقتصادية إلى مزيد من التطوير وتحسين العمل الإنتاجي وفق قاعدة الليبرالية الاقتصادية ويحقق طفرة كبيرة على صعيد ثورة التكنولوجيا الرائدة اليوم في المجال الاقتصادي .

وبعد هذا العرض للموقفين المتعارضين في دور الدولة الاقتصادي نجد أن الأمر ليس بهذه السذاجة في الحسم بين الموقفين ، فأساس الحكم يكون وفق ما تفرضه طبيعة الظواهر الاقتصادية والمعادلة الاجتماعية التي تلعب دوراً مهمًا في عملية التنمية الاقتصادية ، وكنا قد رأينا أن كلاهما يحمل تأثيرًا سواء بالسلب أم بالإيجاب على حركة الظواهر الاقتصادية والولوج في بنيتها . فمثلًا " تؤدي سيطرة الدولة على النظام النقدي إلى التأثير في النشاط الاقتصادي من خلال الوحدات النقدية المستخدمة في الحساب الاقتصادي . كذلك فقد وجدت الدولة المعاصرة في استخدام السياسات النقدية – وخاصة بعد ترك قاعدة الذهب– وسيلة فعالة للتأثير في مستوى وتوجهات النشاط الاقتصادي ، عن طريق التغير في الائتمان وشروطه"[2]

وربما يكون هذا التعارض سببه سيطرة الأيديولوجيات المتباينة على الفكر الاقتصادي ، لأن تأسيس النظرية وفق منظور أيديولوجي سيقود إلى نتائج سطحية لا يمكن الوثوق بها ولا بمدى صدق قوانينها . فهناك ظواهر اقتصادية تستدعي تدخل الدولة في سبيل انتعاشها كظاهرة الطلب مثلًا التي تساعد قوانين الدولة على التوفيق بين سياسة الطلب والعرض ، وهناك ظواهر أخرى تستدعى الاستقلالية في التعامل كظاهرة التملك فيبقى الحكم معلقًا بطبيعة

[1] – إسماعيل سفر وعارف دليلة ، تاريخ الأفكار الاقتصادية ، ص170 .

[2] – حازم الببلاوي ، دور الدولة في الاقتصاد ، دار الشروق : القاهرة ، 1998م ، ص27.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الظواهر الاقتصادية كما ذكرنا سابقًا وعدم وجود مغالاة في سياسة اقتصادية ، فالمرونة والنسبية هما مطلبان أساسيان لابدّ من توافرهما لقيادة العملية الاقتصادية .

4- القوة :

إن القوة عنصر ملازم لسلطة الدولة التي تكتسب معه هيبتها وتحفظ أمن أفرادها وتحمي مصالحها وتحفظ سيادتها . ولما كان للدولة دور مؤثر على حركة الأسواق الاقتصادية وتمارس ضغوطًا على الظواهر الاقتصادية ، فإن للقوة دورًا يساند تدخل الدولة التي من خلال قوتها وتعاظم نفوذها تفرض النظام الاقتصادي الذي يتوافق مع مصالحها .وتتخذ الظواهر الاقتصادية من عنصر القوة دفعًا نحو ضمان استقرارها وبسط نفوذها في حركة تبادل البضائع والسلع . لكن السؤال يبقى قائمًا حول إمكانية استفادة الاقتصاديين من عنصر القوة وتأثيره على النشاط الاقتصادي ؟

نلاحظ أن الظواهر الاقتصادية تتأثر بالقوة السياسية التي تستمد قوتها من سلطة الدولة . وهذا ما ذهب إليه المفكر الاقتصادي ريكاردو عندما فرض قانون الأجر الحديدي من خلال تبنِّي الدولة له وسنّها تشريعًا يحض على العمل به فأكسبه شهرة وقوة في العمل الاقتصادي. والأمر ذاته نجد عند الرأسمالية المعاصرة التي اتخذت من سلطة الدولة ذريعة لممارسة أنشطتها الاقتصادية التي تعود عليها بالربح الوفير ، فربطت بين السلطة التي تتمتع بها وبين نظامها الاقتصادي ، مما أدى إلى بروز ظواهر اقتصادية تتمتع بقوة النظام الحاكم وساعدها على النمو المطرد وتطوير وسائل الإنتاج ، أما الظواهر التي تتعارض وطبيعة الرأسمالية كظاهرة التوزيع العادل للأرباح فإنها قد قيّدت حركتها و أزيلت من قائمة أعمالها .

لقد عمدت الدول الاقتصادية العظمى في عصرنا الراهن إلى إنشاء منظمات اقتصادية دولية كمنظمة التجارة العالمية التي ترعى من خلالها مصالحها وتزيد من ثروتها وبسط نفوذها على مقدرات وثروات الدول الأخرى ،وقامت بربط التداول الاقتصادي بعملتها فاكتسبت العملة النقدية قوتها من خلال الدعم السياسي الممنوح لها الذي من خلاله أعطاها دفعًا قويًا في المضي في تحقيق الازدهار الاقتصادي ، فلولا تلك القوة التي أعطتها لنقدها لما كان لتلك العملات قوة حضور في التداول ، وإن الدولار الأمريكي هو في مقدمة هرم التداول على حين أن الدينار الكويتي من الناحية الاقتصادية يتمتع بمخزون عالٍ من الذهب ومن ثم يكون له الحق في أن يكون في قمة هرم التداول ، لكن القوة السياسية والاقتصادية أعطت

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

للعملة الأمريكية النفوذ والهيمنة في التداول العالمي ." فبناء القوة في المجتمع هو في جوهره بناء للقوة الاقتصادية التي تضم أصحاب المصارف والشركات الكبرى وكبار الممولين "[1].

إذًا: مارست القوة دورًا مؤثرًا على الظواهر الاقتصادية ، وحمل ذلـك التـأثير الـسلبية والايجابية في تطور الحياة الاقتصادية وهذا تحكمه طبيعة أيديولوجية الدولـة التـي ترعـى المصالح الاقتصادية وتنظم شؤونها وتسخِّر قوانينها ومؤسساتها لصالح الطبقـة النافـذة فـي الدولة .وهذا الأمر يدفع المرء ليفكر بشكل جدِّي عن الأسباب التي تقـف وراء قـوة قـانون اقتصادي وضعف هذا القانون ذاته في دول أخرى ، أفيكون ذلك بفعل خصائصه الذاتيـة ، أم بفعل حُسن التصرّف وترشيد استخدامه،أم أن أساس قوته مستمد من قوة الـسلطة الحاكمـة ؟ وتبقى تلك الأسئلة مثار عمل نحو البحث العميق والمستفيض في حقيقة الظواهر الاقتصادية.

أما العمل وهو العنصر الخامس من العناصر المؤثرة في بنية الظاهرة الاقتصادية ، فقد تم الكشف عنه بعد الدراسات المستفيضة عن آلية المتابعة المستمرة لعملية التطوير الاقتصادي فكثرت النظريات التي جاءت تفسر بها تلك الآلية على اعتبار أن العمل هو عنصر تقـل فيـه الممارسات الأيديولوجية مما يجعله يتمتع بالاستقلالية في نظـم عملـه . فقـام المخططـون الاقتصاديون في البحث حول إيجاد آلية عمل تتناسب وطبيعة النـشاط الاقتـصادي وتتوافـق وميول أفراد المجتمع حتى تتكامل عملية التنمية الاقتصادية ، فوضعوا الكثير مـن النظريـات المفسِّرة لعنصر العمل . فالسؤال المطروح هنا ما العلاقـة التـي تـربط العمـل بـالظواهر الاقتصادية ، وإلى أي حد يمارس تأثيره على العملية الاقتصادية ؟ .

5- العمل :

إن العمل عنصر مؤثر في حركة الظواهر الاقتصادية ، و هو عبارة عن " مجموعـة من أوجه النشاط التي يمارسها الإنسان على المادة ، ويستخدم في ذلك قوة ذهنه ، وعضلاته ، كما قد يستخدم الأدوات والآلات ، وهذا النشاط يؤثر بدوره على حياة الإنسان ويطورها "[2].

وقد دأب المفكرون على دراسته و تبيان طبعتيه والروابط التي يقيمها مع النشاط الاقتصادي ، وكان من بين المفكرين الذين حللوا مفهوم العمل وأوضحوا قيمته الاقتصادية المفكر العربـي ابن خلدون الذي استطاع عبر منهجه العلمي أن يصل إلى نتائج موضوعية تُبيِّن أهمية العمـل وتأثيره على حركة النشاط الاقتصادي ، فيقول في ذلك أنه " لابدّ من الأعمال الإنـسانية فـي

---

[1] – زينب محمد زهري وقباري محمد إسماعيل ، أساسيات علم الاجتماع الاقتصادي : مـداخل نظريـة وعمليـة ، ص367 .

[2] – محمد ياسر الخواجة ، علم الاجتماع الاقتصادي بين النظرية والتطبيق ، ص19 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كل مكسوب ومتموّل ، لأنه إن كان عملًا بنفسه مثل الصنائع فظاهر ، وإن كان مقتنى من الحيوان والنبات والمعدن فلابد فيه من العمل الإنساني كما تراه ، وإلاّ لم يحصل ولم يقع به انتفاع "[1].

ونود الإشارة إلى أن ابن خلدون بحث في مسألة تقسيم العمل وحثّ على ضرورة الأخذ به ،بسبب أن الفرد عاجز عن تأمين حاجاته وتأمين أدوات العمل بمفرده ، فوجب التعاون بين الأفراد وتقسيم العمل فيما بينهم ، " فيؤدي إلى زيادة الإنتاج في المجتمع ، فيزيد الدخل، ومن ثم يزيد الطلب على السلع الكمالية والترفيهية فتنشأ صناعات جديدة تؤدي بدورها إلى زيادة الدخول التي تؤدي إلى زيادة الطلب والدخول مرة ثانية وثالثة ... وهكذا "[2].

كما ذهب ابن خلدون إلى تمييزه بين نوعين من العمل : الأول عمل يخلق القيمة وهذا متوافر في أعمال الصيد والزراعة والتجارة والصناعة ، والثاني هو عمل غير خالق للقيمة مثل حكم الإمارة . وعندما درس القيمة وجد أنها مختزنة في مقدار العمل فيها ، لذلك ربط بين مقدار العمل المبذول في صناعة المنتج وبين قيمته المختزنة في السلة ، مما يدلل أن نمو الظاهرة الاقتصادية متوقف كثيرًا على طبيعة العمل المبذول .

أما في العصر الحديث فكان سميث من بين المفكرين الذين درسوا العمل وأثره في العملية الاقتصادية ، وكان يعتبر أن زيادة الثروة متوقف على عدد المشتغلين،وعلى كمية الإنتاج معتبرًا " العمل هو الأساس لثروة الأمم "[3]. كما قام بدراسة أثر تقسيم العمل والتخصص به وتحديد ساعاته ،إضافة إلى دراسته لطريقة حساب ثمن تكلفة السلعة المنتجة وأجرة العامل ، على النشاط الاقتصادي . لذلك يعتبر سميث أن مسألة تقسيم العمل هي إحدى عوامل ارتفاع الإنتاج ، فنراه " يُرجع سبب تخلُّف الزراعة التقني والاجتماعي عن الصناعة قبل أي شيء إلى ضعف تطور تقسيم العمل في الزراعة ... ، ويرى أن في تبسيط العمليات الإنتاجية بنتيجة تطور تقسيم العمل يكمن أحد أسباب اختراع الآلات التي تزيد من فعّالية تقسيم العمل "[4] .

كذلك الأمر اتجه ماركس في تحليله للنظام الرأسمالي إلى دراسته للعمل الذي اعتبره شرطًا ملازمًا لعملية الإنتاج،وأن السلبية التي اكتسبتها الرأسمالية في نظامها الاقتصادي هو بسبب استغلالها للعمل المبذول من قبل العامل.فحلل ماركس قوة العمل ،معتبرًا إيّاها مثل البضاعة التي تباع وتظهر قيمتها من خلال الأجر،ويرى أن" العامل يستطيع من خلال

---

[1] – عبد الرحمن بن محمد بن خلدون ، مقدمة ابن خلدون ، ج2، ص833.

[2] – زينب حسن عوض الله ، مبادئ علم الاقتصاد ، ص 86 .

[3] – إسماعيل سفر وعارف دليلة ، تاريخ الأفكار الاقتصادية ، ص174 .

[4] – المرجع السابق ، ص 179- 180.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

استعمال قدرته على العمل...إنتاج قيمة أكبر من قيمة قوة عمله.وهذا الفائض الـذي يمتلكه الرأسمالي مجانًا بسبب ملكيته لوسائل الإنتاج واضطرار العامل للعمل مقابل الأجر الـذي يحدده له : يُشكِّل القيمة الزائدة"(1).فمن خلال العمل يرتفع مقدار القيمة المنتجة وتتطور وسائل الإنتاج الأمر الذي يؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة ويزيد من فعالية النشاط الاقتصادي .

إذًا : تظهر قوة تأثير عنصر العمل على الظواهر الاقتصادية من خلال حركة التطوير والنشاط الاقتصادي ، ويجد الباحثون أن للعمل دورًا مهمًا في حدوث الأزمات الاقتصادية عندما تخل القوانين العمل وفق آلية نظمه . فربما يكون السبب في أجرة العامل وعدم توافقها وطبيعة النشاط الاقتصادي إضافة إلى الإمكانات المتاحة في المجتمع .

هذا الأمر مجسَّد تمامًا في أزمة الكساد العالمي التي تكررت للمرة الثانية في بدايات القرن الواحد والعشرين ، وكان من بين الأخطاء التي ارتكبت من قبل الدول الاقتصادية العظمى هو عدم وجود قوانين للعمل تنشط الإمكانيات الاقتصادية المتوافرة في العالم .وجعلها شعارها المتمثل في الربح السريع بأقل تكلفة واختصار للزمن تقع في مشكلات أدت إلى تفاقم الوضع الاقتصادي ، كان منها زيادة العاطلين عن العمل الذي رافقه كساد في الأسواق العالمية وانخفاض في المستوى المعيشي. وهذا أحدث بدوره اضطرابًا في النسق الاقتصادي العالمي. فتوجه الباحثون الاقتصاديون نحو وضع أسس جديدة للعمل ،وسنِّ قوانين اقتصادية تتخطى النواقص والعيوب التي كانت تعاني منها .فمن المفترض أن تتوافر نظم جديدة للعمل تتوافق مع الأنشطة الاقتصادية التي تتطلب دومًا معيارًا نسبيًا بحسب الزمان والمكان وطبيعة الأفراد.

وبالمقابل فقد تم الكشف أيضًا عن عنصر آخر مؤثر في بنية الظاهرة الاقتصادية وهو رأس المال الذي ظهر بقوة في القرن السادس عشر في خضم قيام نظام تجاري عالمي وانفتاح الأسواق العالمية وتنافس الصناعات الحديثة ، وظهور الاكتشافات العلمية التي أثمرت في ولادة آلات جديدة زادت من وتيرة العمل وكمية الإنتاج وجودته ، وفوق كل ذلك تعاظم الثروة بين كبار المنتجين . فالسؤال المطروح هنا : كيف كانت علاقة رأس المال بالنشاط الاقتصادي؟

6- رأس المال

يعتبر عنصر رأس المال من العناصر التي لا يمكن لأي نشاط اقتصادي أن يقوم بدونه ، باعتبار أنه يُشكِّل قاعدة تُموّل المشروع الاقتصادي وتزوده بالأيدي العاملة وبأدوات الإنتاج

(1) – إسماعيل سفر وعارف دليلة ، تاريخ الأفكار الاقتصادية ، ص425 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبالمال اللازم لإقامة ذلك المشروع . فهو" كل ما يكون له قوته ودوره وعمله ووظيفته داخل البناء الاقتصادي مثل أدوات الإنتاج ، وكل الوسائل المادية الداخلة في عملية الإنتاج وهي ما تسمى بالتشغيل الآلي"[1]. فيتكون رأس المال من : رأس المال البشري (الخبرة – قوة العمل) ، ورأس المال النقدي(الأموال) و رأس المال المادي (أدوات ووسائل الإنتاج) .

فمثلًا إذا أراد أحد القيام بمشروع صناعة الألبسة فإنه يحتاج إلى مقومات عديدة :أهمها توفر رأس المال الذي من خلاله يحدد أفق المشروع وطاقته الإنتاجية ومقدار مبيعاته ، فعند وجود مبلغ كبير من المال وأرض واسعة للبناء وأيدٍ خبيرة وتوفر المواد الأولية والآلات الحديثة ، فيمكِّن صاحب المصنع من أن يرسم خطط الإنتاج وأن يجد أسواقًا لتصريف منتجاته تتناسب وحجم الإنتاج ونوعه.

في القديم لم يكن رأس المال بهذا التعقيد ، ذلك أن حاجات الفرد البسيطة يمكن أن تلبى بكل يُسر وسهولة ، إلا أن تعقّد علاقات الإنسان وتنوع حاجاته وازديادها باطراد مستمر خلق نوعًا جديدًا من العلاقات الاقتصادية تمثل في تأمين رأس مال كبير يتوافق وحجم النشاط الاقتصادي بعد التطور الكبير في المجال الصناعي والتجاري ، فأصبح الفرد مضطرًا لتأمين تلك المستلزمات الجديدة من أعداد كبيرة من المهنيين وآلات ومعدات حديثة وبناء يتناسب مع حجم المشروع . مما أدى إلى ارتباط أي نشاط اقتصادي بتوفر رأس مال يسد احتياجات العمل الحديث ، وكان من نتائجه في أوربا – لكونها قوة صناعية صاعدة– " أن خلق ظاهرتين اجتماعيتين : طبقة العمال كنتيجة للثورة الصناعية ، الاستعمار كنتيجة للحاجة إلى التصدير والاستيراد "[2] .

وإن سعي كبار الصناعيين لاتباع نظام اقتصادي يقوم على تراكم رأس المال من أجل زيادة حجم رؤؤس الأموال الإنتاجية التي يستخدمها في مشروعهم وبقائهم قوة اقتصادية في السوق العالمي ، أدى إلى وجود سياسة الاحتكار والمنافسة الحادة واستغلال لجهود العمال وتخفيض أجورهم وارتفاع ساعات العمل ، مما دفع بعض المفكرين الاقتصاديين إلى دراسة رأس المال وآثاره الاقتصادية والاجتماعية على المجتمع ودوره في تطوير العملية الاقتصادية، وكان من أشهرهم كارل ماركس الذي وضع كتابًا حمل عنوان (رأس المال) أسهب فيه وبطريقة اقتصادية محضة خصائص رأس المال و طريقة تجميعه ، إضافة إلى كشفه الممارسات الاستغلالية التي يمارسها النظام الرأسمالي على العمال وتسببه في وجود الظلم والقهر الاجتماعي وانخفاض مستوى معيشة الأفراد ،وارتفاع معدلات البطالة.

(1) – محمد ياسر الخواجة ، علم الاجتماع الاقتصادي بين النظرية والتطبيق ، ص18 .

(2) – مالك بن نبي ، شروط النهضة ، ترجمة عبد الصبور شاهين وعمر كامل مسقاوي ، دار الفكر : دمشق ، 1986م، ص 111.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد استخلص ماركس من نظرية فائض القيمة ثلاثة قوانين لرأس المال وهي : قانون تجميع رأس المال الذي يتضمن رأس المال المتغير والثابت والفائض ، وقانون تركيز رأس المال وهو عبارة عن احتكار الرأسمالي الكبير للرأسمالي الصغير بهدف أن يزيد من سيطرته على السوق،وقانون زيادة البؤس الاجتماعي الذي يتحدث فيه عن استغلال العمال وسرقة جهودهم في زيادة ثروة صاحب العمل ، كذلك سلب الكثير من حقوقهم الصحية والاجتماعية. لذلك يقول ماركس إن عملية الإنتاج " ترغم العامل دائمًا على أن يبيع ما يملك من قوة العمل حتى يستطيع البقاء،بينما تمكن صاحب رأس المال من شراء قوة العمل حتى يثرى بذلك "[(1)]. وبذلك أوضح ماركس سبب زيادة الثروة في أيدي قلة مالكة وتراكم رأس المال بيدها،وعلل حدوث الأزمات اقتصادية بسبب الإخلال في العلاقة بين رب العمل والعامل ،الأمر الذي خلق علاقات اقتصادية جديدة تزيد من الاحتكار العالمي والتنافس الشديد حول السيطرة على رؤوس الأموال التي هي شرط لازم في تطوير النشاط الاقتصادي والحفاظ على ديمومة الثروة وقوة النفوذ الاقتصادي والسياسي.

ولقد أصبح قانون تراكم رأس المال شعار الرأسمالية الجديدة التي انتهجت خططًا اقتصادية تزيد من تجميع وتركيز رأس المال في أيديها ، و تبدو هذه الصورة متمثلة في الشركات المتعددة الجنسيات وفي مؤسسات التأمين وغيرها من الشركات العالمية التي أصبحت مسيطرة ومتحكمة على السوق العالمي ، وكل ذلك بفضل تقويتها للقوانين التي تزيد من تراكم رأس المال في رصيدها الاقتصادي.وبغض النظر عن موقف ماركس السلبي من الرأسمالية ومحاربته لقانون تراكم رأس المال ، فإننا نجد في هذا القانون تأثيره الكبير على العملية الاقتصادية ،كما يتوقف نمو الظواهر الاقتصادية عليه ،مما يدفع المفكر الاقتصادي إلى تحليل العلاقات التي ينشئها مع تلك الظواهر من أجل تفادي الوقوع في أزمات اقتصادية والتقليل من البؤس الاجتماعي والحد من استغلال الأيدي العاملة وتحقيق ازدهار اقتصادي ، والاستفادة منه في تطوير أدوات الإنتاج التي بدوها تزيد من كميته وتلبي جميع متطلبات الأسواق وبأسعار تنافسية .

أما العنصر الأخير المؤثر في الظاهرة الاقتصادية فهو التكنولوجيا التي ظهرت نتيجة ثمرة الاكتشافات العلمية فأحدثت انقلابًا كبيرًا في الأسواق الاقتصادية دفعت المستثمرين نحو الاستفادة منها وتسخيرها في أعمالهم،والتي أصبحت مع مرور الوقت رائدة الاستثمارات الاقتصادية بعد تحقيقها أرباحًا طائلة،وارتباط معظم العمليات الإنتاجية بما تقدمه من اكتشافات

---

(1) – كارل ماركس ، رأس المال ، ترجمة راشد البراوي ، مكتبة النهضة العربية : القاهرة ، 1947م ، ج2، ص68.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

جديدة تساعد في زيادة طاقة الإنتاج . فالسؤال المطروح هنا : كيف مارست التكنولوجيا تأثيرها في الظواهر الاقتصادية ؟

7- التكنولوجيا :

إن التكنولوجيا عبارة عن التطبيق العلمي للاكتشافات والاختراعات العلمية المختلفة التي يتم التوصل إليها من خلال البحث العلمي، ومن الوجهة الاقتصادية فإن مفهوم التكنولوجيا هو عبارة عن تطوير العملية الإنتاجية والأساليب المستخدمة فيها بما يحقق خفض تكاليف الإنتاج أو تطوير الأسلوب مما يزيد من حصة الأرباح المتوقعة من المشروع الإنتاجي .

فالمعارف والخبرات المتراكمة والأدوات والوسائل المادية والإدارية التي يستخدمها الإنسان في أداء عمل ووظيفة معينة في مجال حياته اليومية لإشباع حاجته المادية كانت حافزًا نحو حسن ترشيدها في المجال الاقتصادي ، فدخلت التكنولوجيا في كل مجال اقتصادي ، مثلًا أصبحنا نرى آثار التكنولوجيا واضحة في حركة المصارف العالمية في إيداع وسحب النقود بكل يسر وسهولة مما رفع من حركة نشاطها وطرحها مشاريع جديدة تتناسب وحجم الكتلة النقدية التي لديها ومدخراتها من الودائع والأصول المالية .

فأصبح كبار المستثمرين يجهدون في سبيل زيادة رأس المال لديهم ،وكان السبيل للوصول إلى الهدف من خلال التكنولوجيا لما رأوا فيها السرعة في تنشيط أموالهم الاقتصادية وتحقيقهم أرباحًا تزيد من رأس مالهم الذي يضمن لهم السيطرة على الأسواق الاقتصادية . "إن رأس المال من أجل أن يخصب القيمة ويضاعفها يلجأ الآن إلى التكنولوجيا باضطراد . ويمكن القول إنه يوجد الآن بأيدي العالم الرأسمالي احتكار التجديد التكنولوجي "(1).

وتتعدد أشكال التكنولوجيا منها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهي في المرتبة الأولى من حيث أهميتها وأيضًا هنالك تكنولوجيا الإلكترونيات التي حققت انتشارًا كبيرًا في الأسواق العالمية من حيث عدد شركاتها ووكلائها وفروعها في العالم وميزانيتها الضخمة وأعداد المستثمرين فيها ، لكن تبقى لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أهمية أكثر من حيث احتكارها بين قلة من كبريات الشركات العالمية وتحكمها بالعملية الاقتصادية .

ولقد أحدثت هذه التكنولوجيا تغيرات جذرية في المعاملات الاقتصادية ، فزاد رأس مال الشركات المحتكرة لتكنولوجيا المعلومات بشكل يؤهلها للسيطرة على السوق العالمي ، فأصبحنا " أمام سلعة جديدة هي المعلومات ، وهي سلعة لها سوقها الواسعة محليًا وعالميًا . ففي الولايات المتحدة نجد حصة قطاع المعلومات وصلت إلى 52% من الناتج القومي عام

---

(1) – فؤاد مرسي ، الرأسمالية تجدد نفسها ، مجلة عالم المعرفة ، الكويت، العدد 147، 1990م ، ص 22 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

1980. ومن المتوقع أن تصل إلى 80% في عام 1990م "[1]. وبالفعل غـدا تحقـق هـذه السلعة أرباحًا ضخمة جعلها تحتل المرتبة الأولى عالميًا مـن حيـث ضـخامة رأس المـال وأرباحها الصافية وعدد الامتيازات الممنوحة لوكلائها في العـالم ، ومثـال ذلـك : شـركة ماكرسوفت الأمريكية المتخصصة في مجال قطاع المعلوماتية التي احتكرت هذه التكنولوجيـا في سبيل زيادة رأس مالها وتعزيز مكانتها الاقتصادية بـين الـشركات الأخـرى المنافـسة واستقطاب الأسواق المروجة لبضاعتها المرتفعة الثمن والمطلوبة في كافة مجالات القطاعـات الاقتصادية الأخرى، والتي أصبحت جزءًا يلازم صناعتها جعلها أداة رئيسية لـضمان نجـاح المشروع الاقتصادي في ظل التنافسات بين شركات الإنتاج .

مثلا:نجد أن الاقتصاد الياباني المعتمد على الصناعات التكنولوجية المتطورة جدًا جعلتـه يحتل المرتبة الأولى بين اقتصاديات الدول الاقتصادية العظمى ، علمًا أن اليابان تفتقر لكثيـر من المواد الأولية كالنفط ومشتقاته وهي مشغّلات رئيسية للقيام بالصناعات الثقيلة والنهـوض بالمشاريع الاقتصادية الأخرى ، لكنها استعاضت عن ذلك النقص بامتلاكها لـسلعة اقتـصادية أهم بسبب استخدامها في استخراج النفط وتكريره والاستفادة من جميع مزايـاه فـي العمليـة الاقتصادية ، تلك السلعة هي تكنولوجيا الإلكترونيات والبرمجيات التي جعلتها متميزة بها مـن حيث الجودة والإتقان في صناعاتها كما يعود الفضل إلى الأيدي الخبيرة المتوافرة بكثرة فـي اليابان ، فأدى ذلك إلى سيطرتها على الأسواق العالمية إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، وأصبح سوقها الاقتصادي من الأسواق التي يجري فيها أكبر تداول اقتصادي .

وكان لتلك السلعة آثار كبيرة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي فازدهرت الصناعات الالكترونية وأصبحت تمتلك لها فروعًا في الخارج ، كما طوّرت كثيرًا من الآلات والمعـدات الصناعية إضافة إلى قطاع الاتصالات الذي يعتبر شريان العمليات الاقتصادية الـذي بفـضله يُسرِّع التبادل الصناعي والتجاري ، فيمكن لرجل أعمال أن يعقد أكثر من صفقة تجاريـة وأن يحضر أكثر من اجتماع دون حاجته للسفر بواسطة تقنية الأقمار الصناعية التي كانـت وليـدة ثورة التكنولوجيا المتطورة والتي تحوز عليها اليابان بنطاق كبير ، كما أدخلـت البرمجيـات على آلات النسيج ،فمكنت صاحب المعمل من التحكم بحجم الإنتاج ونوعه بوساطة معلومـات مبرمجة تُزودها لتلك الآلات .

أما على المستوى الاجتماعي فإنها أدت إلى ارتفاع مـستوى المعيـشة للأفـراد وزادت مـن دخولهم ، كما نقلتهم إلى حياة تتميز بالرفاهية بدت واضـحة مـن خـلال الأدوات الحديثـة

[1] – فؤاد مرسي ، الرأسمالية تجدد نفسها ، ص 39 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

المواكبة للحياة الاجتماعية ، كما أنها طورت القطاع الصحي وأمنت كافة مستلزماته بأحدث المعدات الطبية ذات التكنولوجيا المتطورة .

ومن خلال الأمثلة التي تم ذكرها نصل للقول: إن التكنولوجيا حققت للظواهر اقتصادية طفرة كبيرة من حيث نموها المستمر وتطوير وسائل استخدامها ،كما أوجدت سلعًا جديدة ارتبطت معها باقي السلع الأخرى بها ، فأصبحت تعطيها روح البقاء ودوام العمل بها ، فكم من سلعة تم تنسيقها وإدخال سلع جديدة في التداول ، فقوة أي عمل اقتصادي متوقفة على الدعم التكنولوجي المقدم لها .

وبذلك نصل إلى نتيجة مفادها أن الظاهرة الاقتصادية بحكم تركيبتها المعقدة تتأثر بعناصر تجعلها تتحكم في مسار نموها ، كما حصل في علاقتها مع الفرد والمجتمع والدولة والقوة التي تكون فيها الأيديولوجية حاضرة بفعالية كبيرة مما يؤثر وبنسب متفاوتة على حجم النشاط الاقتصادي وقوة مردوده المالي ونفوذه بين النشاطات الأخرى .

كما وجدنا عناصر أخرى كشف عنها مفكرون اقتصاديون بعد تعقد الظواهر الاقتصادية وبلوغ العلم مراحل متقدمة ساعد في تحليل الظواهر الاقتصادية .فتبين وجود عناصر مؤثرة في بنية تلك الظواهر وهي العمل ورأس المال والتكنولوجيا التي اتضح لنا من خلال تلمس نتائجها على العملية اقتصادية مدى فعاليتها وقوة نفوذها في أي نشاط اقتصادي ، فمعها يتأزم أو يتقدم النشاط الاقتصادي .فعند مراعاة تلك العناصر من قبل الباحث والمخطط الاقتصادي أثناء دراسته أو تخطيطه لنشاط اقتصادي والكشف عن القوانين التي تحكم الظاهرة الاقتصادية يمكن عندها أن يحقق نتائج تقوده إلى مرحلة التنبؤ بالمستقبل الاقتصادي وتفادي الوقوع في أزمات اقتصادية أو الحد من آثارها الخطيرة على حياة الأفراد .

وبالنسبة لموقف المفكرين الاقتصاديين من آلية ممارسة الأفراد للنشاط الاقتصادي فإنه قد تبلور على شكل نظام اقتصادي قائم على نظريات اقتصادية تدعمها أيديولوجيات ذات تأثير مباشر على الفرد والمجتمع معًا ، وقد حاولت الأطراف أن تضع نظامًا اقتصاديًا يُلبّي طموحاتها ويحافظ على مواردها الاقتصادية التي تشكِّل شريان نشاطاتها الاقتصادية . فجاءت النظم الاقتصادية تتوافق وطبيعة تقدّم المجتمع الإنساني على الصعد كافة ، والهدف منها هو تنظيم علاقات الأفراد فيما بينهم في الحياة الاقتصادية .وكان هنالك تناحر بين النظم الاقتصادية في السيطرة على النسق الاقتصادية إلا أن بعضها قد انهار لظروف عديدة ، وبقي النظامان المتنافسان هما : الاشتراكية والرأسمالية اللذان استخدما العلم والأيديولوجية في بناء منظومتهما الاقتصادية ، فكان لهما الأثر الكبير في تسريع التطور الاقتصادي وتحقيق انجازات اقتصادية كبيرة ما زلنا نتلمس آثارهما رغم السلبيات التي وجدت في ثنايا نظرياتهما

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاقتصادية التي أعاقت في مواضع كثيرة تقدم العملية الاقتصادية .فالسؤال المطروح هنا كيف كانت ماهية نظريتهما الاقتصادية ؟ .

ثالثًا : النظم الاقتصادية المتنافسة في السيطرة على الاقتصاد العالمي :

بداية يشير مصطلح النظام الاقتصادي إلى" مجموعة العلاقات الاقتصادية والقانونية والاجتماعية التي تحكم سير الحياة الاقتصادية في مجتمع ما في زمان بعينِه. ويركز النظام الاقتصادي على مجموعة العلاقات والقواعد والأسس التي تحكم التفاعل والتأثير المتبادل بين الحاجات البشرية من جهة والموارد الطبيعية والبشرية والمعرفية والتقنية المتاحة من جهة أخرى.ويعدّ النظام الاقتصادي جزءًا لا يتجزأ من النظام الاجتماعي العام يتأثّر به ويؤثِّر فيه"[1]. وإن المتتبع لتاريخ علم الاقتصاد سيرى أن النظام الاقتصادي كان مرتبطًا بالتقدم الإنساني بما هو قائم على تطوير أدواته ووسائل إنتاجه إضافة إلى تعقد علاقات أفراده ووجود فائض في الإنتاج وظهور حاجات متجددة في نشاط الفرد اليومي .

ومنذ أن مارس الإنسان نشاطه الاقتصادي فإنه كانت تحكمه مجموعة من الأعراف والنظم التي تفرضها عليه الجماعة التي يعيش معها ، فالبساطة في تلبية الحاجات المحدودة وعدم وجود فائض في الإنتاج كان له دور في خلق نظام اقتصادي يتوافق وطبيعة حياة الإنسان قديمًا . ونشأ النظام الاقتصادي المشاعي الذي اتسمت علاقات أفراده بالبساطة والعيش المشترك وتقاسم الأرزاق بالتساوي ، لكن تقدم أدوات الإنتاج ووجود فائض في الإنتاج وظهور حرف مهنية جديدة كانت من عوامل ظهور نظام الرق الذي تميز بوجود الملكية الفردية وملكية وسائل الإنتاج ،إلا أن الغلو في استغلال الإنسان و نشأة طبقة ملاك الأراضي أعطت الدفع لوجود نظام إقطاعي دام لسنوات عديدة في الاعتماد على الزارعة وبعض الصناعات البسيطة التي تلبي حاجاتهم مما أدى إلى تخلّف العملية الاقتصادية وجمود النشاطات الاقتصادية وتدني المستوى المعيشي للأفراد .

ومن ثم جاءت ثورة الاكتشافات العلمية والجغرافية والاختراعات الحديثة التي حملت الفرد على المضي إلى ممارسة أنشطة اقتصادية متنوعة حقق من خلالها إنجازات كبيرة ، خصوصًا بعد أن استثمر أمواله في المجال الصناعي والتجاري ، فكثرت المشاريع الإنتاجية وتطورت أدوات ووسائل الإنتاج ودخلت الآلات الحديثة إلى العمل في المصانع والموانئ التي زادت من طاقة الإنتاج وتسارع عملية التبادل وبأقل تكلفة ، فكان لهذا التقدم الاقتصادي نتائج

---

(1) – مصطفى العبد الله ، الأنظمة الاقتصادية ، www.arab-ency.com.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كثيرة منها ارتفاع معدل النمو السكاني وظهور مدن صناعية كبرى وارتفاع المستوى المعيشي وظهور التنافس والاحتكارات الاقتصادية ، مما مهد لظهور نظام اقتصادي جديد هو النظام الرأسمالي الذي رفع شعار الحرية الفردية في العمل الاقتصادي .

وفي ظل نظامه ازدهرت جميع قطاعات الإنتاج مما أدى إلى تركز رأس المال في أيدي فئة قليلة من الناس التي احتكرت الثروة لصالحها وامتلكت وسائل الإنتاج ، فمارست القهر والظلم الاجتماعي على طبقة العمال ، مما شكّل لدى البعض الحافز إلى تأسيس نظام اقتصادي يحقق العدالة التوزيعية للجميع ، ومن هذه الدعوات دعوة سان سيمون الذي حث على تطبيق الاشتراكية في الحياة الاقتصادية ، لكن بقيت دعوته تحتاج إلى نظريات اقتصادية ومنهج علمي الذي تحقق في الفلسفة الاقتصادية عند ماركس معلنًا حربه على النظام الرأسمالي ومؤسسًا لنظام اقتصادي هو النظام الاشتراكي ، إلا أنه ثبت فشله عند البعض ونجاحه عند البعض الآخر .

وبقي النظام الاقتصادي الاشتراكي والرأسمالي يتنافسان في السيطرة على العملية الاقتصادية من حيث تطبيق نظريتهما الاقتصادية ، فكل طرف يريد القول بأن نظامه هو الذي قاد عملية التطوير الاقتصادي نحو بلوغ الصناعات الثقيلة التي كان لها دور بارز في تقدم الحضارة الإنسانية خصوصًا في مجال الطاقة التي تُعد المادة الخام لقيام تلك الصناعات التي لا تقوم إلا بها . وللوقوف على حقيقة النظامين الاقتصاديين الاشتراكي والرأسمالي لابد من الاطلاع على ماهية الفكر الاقتصادي لديهم وطريقة تعاملهم مع الظواهر الاقتصادية .

1- النظام الاقتصادي الاشتراكي :

لقد كان لهذا النظام دور مؤثر في الحياة الاقتصادية من خلال دراسة مفكريه للظواهر الاقتصادية بشكل يتوافق مع مصلحة الجميع ، فأعادت النظر في القوانين المعمول بها في الأسواق الاقتصادية وطرحت نظريات جديدة تعيد هيكلة البنى والمؤسسات الاقتصادية وفق منظور فلسفتها الاشتراكية التي تنادي بالعدالة التوزيعية لجميع الأفراد وأن التمييز قائم على مقدار العمل الذي يبذله الفرد في عمله ، كما تصبح ملكية وسائل الإنتاج للدولة التي تقوم على الإشراف المباشر في وضع الخطط الاقتصادية ومراقبة الأسواق التجارية كما تتكفل بالضمان الصحي والاجتماعي لأفرادها .

ويقوم النظام الاقتصادي الاشتراكي على أسس وضعها مفكرون اقتصاديون تحققت عند كارل ماركس الذي استطاع عبر فلسفته المادية أن يعطي المنهجية لتأسيس النظرية الاقتصادية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاشتراكية . ولابد هنا من معرفة الجذور التاريخية ومراحل تطور الاشتراكية قبل الولوج إلى دراسة النظرية الاقتصادية الاشتراكية وتحليل منظورها في تعاملها مع الظواهر الاقتصادية .

أ- الجذور التاريخية للاشتراكية ومراحل تطورها :

إن الاشتراكية تعني وجوب تدخل الدولة في العملية الاقتصادية وملكيتها لوسائل الإنتاج وتحقيق العدالة في توزيع الثروة ، وتقوم أنشطتها الاقتصادية وفق خطط مركزية تضعها الدولة وفق تحقيق جموع الأفراد عامة .وتعود جذور الاشتراكية إلى العهد اليوناني القديم وتحديدًا عند الفيلسوف أفلاطون في كتابه (الجمهورية) الذي تخيل فيه وجود نظام اجتماعي واقتصادي يعود بالخير على أفرادها وتكون الملكية لديه لوسائل الإنتاج عامة .

وبقيت إرهاصات الاشتراكية في حدود فكر أفلاطون ولم تلق أي اهتمام في عصر تزايدت فيه ظهور الملكيات الخاصة .ومع مجيء الدين الإسلامي الذي حمل معه نظام التغير الاقتصادي، أوجد أفكارًا جديدة تؤسس لنظام اقتصادي يقوم على تحقيق العدالة التوزيعية لجميع أفراده وكانت أيديولوجيته مستمدة من نصه القرآني الذي كان مرجعًا أساسيًا في تأسيس النظام الاقتصادي الإسلامي .

فكثير من المفكرين الاقتصاديين وجدوا في النظام الاقتصادي الإسلامي نظامًا اشتراكيًا مدللين على ذلك من خلال القوانين والتشريعات التي فرضتها الدولة الإسلامية على الحياة الاقتصادية . فالملكية تعود للدولة ، وطرحت نظام التكافل الاجتماعي الذي يحد من مسألة الفقر ، كما منعت التعامل بالفائدة التي اعتبرتها شكلًا من أشكال الاستغلال ،وراقبت الأسواق الاقتصادية ومنعت المتاجرة بالأنشطة التي يضر الفرد والمجتمع ، وعملت على دفع الأفراد في ممارسة أنشطتهم في إطار عمل تعاوني ، فأساس دور الدولة في السياسة الاقتصادية يكون مبنيًا على قاعدة " تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة "[1].

وقد اختلف النظام الاقتصادي الإسلامي مع النظام الاشتراكي الماركسي في عدة نقاط ،كان أهمها إقرار النظام الاقتصادي الإسلامي للملكية الفردية في حدود إطار مصلحة الجموع ، وذلك يتعارض مع الاشتراكية الماركسية التي جعلت الملكية بيد الدولة وحرمت حق الميراث أيضًا ، ورغم هذا التعارض في النظرة للظواهر الاقتصادية يبقى القول بأن النظام الاقتصادي الإسلامي ربما ألهم المفكرين الاشتراكيين ببعض النظريات الاقتصادية التي طبقت الاشتراكية مثل نظرية العمل .

---

(1) – يوسف كمال ، الإسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة ، ص166.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وبالطرف المقابل نجد أن الرأسمالية الأوربية قد سيطرت على حركة الأسواق الاقتصادية ، وعملت على إنشاء مدن صناعية كبرى ، وفرضت نظامها الاقتصادي وفق أيديولوجية أعطتها الشرعية في ممارسة أنشطتها الاقتصادية ، فأدى ذلك إلى وجود القهر والظلم الاجتماعي وانتشار البطالة بين صفوف العمال ، وارتفاع أسعار السلع ، وانقسام المجتمع إلى طبقتين : طبقة فقيرة لا تملك سوى جهدها ، والثانية طبقة غنية تملك الثروة ووسائل الإنتاج .

ولقد دفعت هذه الآلام المفكرين إلى طرح أفكار تثور على الظلم وتدعو إلى العدالة الاجتماعية لجميع الأفراد ، فنادوا بضرورة تطبيق نظام اقتصادي يحقق التكافل الاجتماعي لجميع الأفراد، وهذا النظام متحقق في الاشتراكية التي تملك القدرة في إدارة الموارد الاقتصادية وفق أسس عادلة ، إلا أن دعواتهم بقيت في حدود كتاباتهم بسبب أنها افتقرت إلى مقومات عديدة منها : عدم مواكبة الظروف الاجتماعية واستعدادها لتلقي تلك الأفكار ، وأيضًا افتقارهم للتحليل العلمي للظواهر الاقتصادية .

لكن أعيد طرح الاشتراكية مجددًا في فلسفة ماركس الذي شهد عصره وجود تناقضات عديدة بين العمال وأرباب العمل ، وارتفاع أعداد العمال العاطلين عن العمل ، واندلاع المواجهات والاضطرابات مع طبقة ملاّك وسائل الإنتاج ، وغيرها من العوامل التي هيأت لماركس لأن يؤسس لنظام اقتصادي جديد يناقض الرأسمالية هادفًا لتحقيق العدالة الاجتماعية. ونظر ماركس للرأسمالية نظرة ازدراء لما تحمله من تناقض في أيديولوجيتها قائم بين " الطابع الاجتماعي للإنتاج والشكل الخاص للتملك "(1). فتوجهت اهتماماته نحو دراسة الظواهر الاقتصادية بشكل علمي ، ظهرت في مؤلفه الشهير (رأس المال) الذي قام بتوضيح التناقض الذي يكمن في النظام الاقتصادي من خلال طرحه للمقولات الاقتصادية الرأسمالية وآلية التعامل معها .

وقد نظر ماركس إلى العلاقات الاقتصادية بين العامل ورب العمل في إطار النظرة الاجتماعية بعد أن عدّها مفكرو الرأسمالية بأنها علاقة بين أشياء تحكمها آلية السوق ، فأشار ماركس بقوله : " أنه تعمل في الاقتصاد ليس الذرات وليس الأفراد بل جماعات العمال ، وأن اتحاد العمال في جماعة يخلق تأثيرًا جماعيًا وقيمة زائدة يحصل عليها الرأسمالي من دون مقابل باعتباره مديرًا لهذه العملية "(2).وبهذا أعاد ماركس الروح الاجتماعية إلى النشاطات الاقتصادية التي سينطلق منها إلى تحليله لبنية الظواهر الاقتصادية .وقد دعم ماركس موقفه

(1) – مجموعة مؤلفين ، الاقتصاد السياسي للرأسمالية ، ترجمة ماهر عسل ، دار التقدم : موسكو ، 1976 ، ص115.

(2) – سيرغي كارا مورزا ، جدلية الأيديولوجيا والعلم ،ص 109.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

بظهور نظرية داروين في أصل الأنواع التي أعطت لنظريته الاقتصادية البرهان العلمي في ضرورة الارتقاء بالأنظمة الاقتصادية التي تكون من خلال الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية ومنها عودتها إلى النظام الشامل وهو الشيوعية التي تنتفي معها الاستغلال والثراء الفاحش.

إذًا : تقوم النظرية الاقتصادية عند ماركس على أساس نظرية القيمة في العمل الذي قادته إلى اكتشاف القيمة الزائدة ، فوجد " قيمة البضاعة تتحدد بكمية العمل الوسطية الضرورية اجتماعيًا لإنتاجها، وأن المنتجات التي تحتوي على كميات متساوية من العمل الإنساني المتجسد فيها تكون لها قيمة "[1]. وبذلك يكون ماركس قد أوضح الطابع الازدواجي للعمل القائم في شكل قيمة استعمالية وقيمة تبادلية ، كما أن القيمة تكتسب من خلال مبادلة البضائع .

وتتلخص نظرية ماركس على النحو الأتي : بأن الدولة هي المالك الوحيد للرأسمال الذي تقوم بتوزيعه على أفرادها بشكل عادل وتحدد ساعات العمل وأجور العمال ، كما تنتفي الملكية الفردية في الدولة الاشتراكية حسب ماركس لأنها تؤدي إلى تراكم رأس المال في أيدي قلة مما ينعكس سلبًا على العلاقات الإنتاجية وتدني المستوى المعيشي .وبذلك يعود الأمل لتحقيق النظام الاقتصادي الاشتراكي الذي أرسى دعائمها الفكرية كارل ماركس بعد أن أثبت مدى صوابية هذا النظام الاقتصادي في تطوير العملية الاقتصادية. والسؤال هنا ما جوهر النظرية الاقتصادية الاشتراكية ؟

ب- ماهية النظرية الاقتصادية الاشتراكية :

يقوم جوهر هذه النظرية على دعائم الفلسفة الاقتصادية الماركسية القائمة على قوانين تطورية تعتمد المادية في تفسير التغير الاجتماعي . ورفعت شعارها القائل بالمصلحة الجماعية ونبذ الملكية الفردية .ووضعت الأسس التي ينبغي للأنشطة الاقتصادية أن تتوافق معها . واعتمدت في دراستها للظواهر الاقتصادية على الأسلوب العلمي الذي قادها إلى كشف العلاقات الإنتاجية التي تربط تلك الظواهر فيما بينها ، كما استعانت بأيديولوجيتها في تدعيم قوانينها الاقتصادية وسيادة نظامها الاقتصادي .ويرى البعض أن " الاقتصاد الاشتراكي هو ثمرة التوفيق بين (علم) هو العلم الماركسي وبين (ضمير) هو وعي الطبقات"[2].

---

(1) – إسماعيل سفر وعارف دليلة ، تاريخ الأفكار الاقتصادية ، ص412 .

(2) – مالك بن نبي ، المسلم في عالم الاقتصاد ، ص19.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وقد انطلقت النظرية الاقتصادية الاشتراكية من منظور اجتماعي في دراستها للعلاقات الاجتماعية ، معتبرة أن الظاهرة الاقتصادية تتأثر بعلاقات الجماعات فيما بينها ، مما يجعل دراستها اجتماعيًا أمرًا لازمًا إذا ما أردنا أن نفهم حقيقة الظاهرة الاقتصادية وكشف القوانين التي تحكمها .

أما أركان النظرية الاقتصادية الاشتراكية فإنها تقوم على الملكية الجماعية ، واعتماد التخطيط الاقتصادي المركزي ، ويكون للدولة دور غير محدود في التدخل في العملية الاقتصادية وتعزيز عملية التقسيم الاجتماعي للعمل .

فالملكية في ظل الاقتصاد الاشتراكي هي ملك للدولة ، والسبب بأنها أعادت الدور للدولة في السيطرة على النشاط الاقتصادي كان نتيجة مغالاة الرأسماليين في سياساتهم الاقتصادية القائمة على الربح السريع واستغلال جهود العمال في تركيز رؤوس أموالهم ، فلم يكن الاشتراكيون منطلقين من طبيعة الظاهرة الاقتصادية وإنما من الظروف الاجتماعية المحيطة بها .وبذلك أصبحت جميع وسائل الإنتاج هي ملك للدولة .

أما موقفها من نظرية العمل فإنها حددت الأجور التي تتناسب مع كمية العمل ، وخفضت من ساعات العمل ، وذهبت في وضعها لقانون القيمة وفق ما اعتبره ماركس بأنها " مشروطة بوقت العمل الضروري اجتماعيًا (Comedity) محددة بالذات "[1]. فيصبح العمل أساس القيمة ومصدرها وأساس التطور الاقتصادي .ومن هنا قامت ببرامجها الاجتماعية وهي تقديم التعليم المجاني والصحة والتأمين وإعانة الأسر الفقيرة ، مبررة هذه الخطوات بأنها تساعد على تحقيق الرفاهية الاجتماعية والمحافظة على مستوى معيشتهم فأبدلت الاشتراكية المقولات الاقتصادية الرأسمالية مثل الكسب النقدي بمقولات اشتراكية وهي إشباع الاحتياجات الاجتماعية بوصفها الدافع الرئيسي في ممارسة النشاط الاقتصادي.

وبالنسبة لعملية إدارة الموارد والأنشطة الاقتصادية فهي قائمة على التخطيط المركزي الذي يتصف بالشمولية والإلزامية ، تضعها الدولة وفق منظور المصلحة العامة ، ومن ثم تراقب عملية التوزيع ومبادلة السلع وتحديد الأسعار وترشيد الاستهلاك . وبذلك يكون التخطيط الاشتراكي " محاولة جماعية وقومية لتعبئة الموارد الطبيعية والبشرية النى يحوزها الاقتصاد ، واستغلالها بطريقة علمية ومنظمة ، لأجل تحقيق أهداف المجتمع الاشتراكي وتنظيم الإنتاج وإعادة الإنتاج "[2].

---

[1] – زينب محمد زهري وقباري محمد إسماعيل ، أساسيات علم الاجتماع الاقتصادي : مداخل نظرية وعملية ، ص168.

[2] – زينب حسن عوض الله ، مبادئ علم الاقتصاد ، ص 168.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وترتبط المعايير الاقتصادية بما تمليه أجهزة الدولة مؤسساتها المشرفة على تطبيق القوانين الاقتصادية وإدارة مقدرات البلاد ، كما يقع على عاتقها أن تحدد الصناعات التي تدعم اقتصادها وتلبي احتياجات أفرادها ، إضافة إلى أنها تقوم باختيار نوع التكنولوجيا لاستخدامها في الاستثمار الاقتصادي . فمن خلال النظرية الاقتصادية الاشتراكية أصبح النشاط الاقتصادي يرسم العلاقات الاجتماعية بين الأفراد ويعزز القيم والأيديولوجيا التي جاءت بها الاشتراكية .

ويمكن لنا أن نرى تطبيقات تلك النظرية في نموذجين لدولتين قد أخذتا بالنظرية الاقتصادية الاشتراكية وقامتا بإرساء أسسها وكانت نتائجها متباينة ، فالأولى فشلت في تحقيق الازدهار الاقتصادي والثانية نجحت في إحراز تقدم كبير في العملية الاقتصادية . والسؤال هنا كيف تعاملت تلك الدولتين مع التطبيق الاشتراكي على نشاطها وعملياتها الاقتصادية ؟

ج- التطبيق العملي للنظرية الاقتصادية الاشتراكية :

1- نموذج الاقتصاد الفاشل : كان ذلك النموذج موجودًا في الاتحاد السوفياتي السابق معقل الاشتراكية ومناصرتها ، لكنها اصطدمت بمعوقات كبيرة في تطبيق خططها الاقتصادية ، وهذا عائد لأسباب كثيرة نوجز أهمها : التقيد الصارم بالخطة الاقتصادية ، وإهمالها للحوافز المادية ، وتدني مستوى الإنتاج وانتشار البيروقراطية ، وعدم امتلاك المعلومات والبيانات الدقيقة في المعطيات الاقتصادية ، وإهمالها لخصوصية المجتمعات وحاجاتهم المتجددة وخنق الإبداعات الفردية ، فتعاملت مع الظواهر الاقتصادية بشكل جامد مما أثّر على حجم الإنتاج وجودته ومنافسته للأسواق الاقتصادية العالمية . فكان من نتائج تلك المعوقات تخلّف الاقتصاد الاشتراكي في الاتحاد السوفياتي السابق وعدم قدرته على المنافسة العالمية وتخلُّف تكنولوجيته وتدني مستوى المعيشة الاجتماعي ،فأدى إلى الانهيار الاقتصادي الذي انهار معه الاتحاد السوفياتي.

2- نموذج الاقتصاد الناجح : تمثل في جمهورية الصين الشعبية التي نهضت باقتصادها الوطني على مرحلتين ، المرحلة الأولى هي تأسيس الإنسان الاشتراكي منطلقة من مبدأ " أن الاقتصاد ليس قضية إنشاء بنك وتشييد مصانع ،بل هو قبل ذلك تشييد الإنسان وإنشاء سلوكه الجديد أمام كل المشكلات"(1).والمرحلة الثانية هي النهوض الاقتصادي التي يشهد لها المفكرون الاقتصاديون بقوة اقتصادها وتنافسه الشديد في الأسواق العالمية .

---

(1) – مالك بن نبي ، المسلم في عالم الاقتصاد ، ص59.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فالصين تعاملت بمرونة في خططها الاقتصادية بما يتوافق مع معادلتها الاجتماعية ، ورغم أنها تنتهج التخطيط الاشتراكي المركزي في سياستها الاقتصادية إلا أنها تعاملت مع ظروفها الاقتصادية ومع المتغيرات الاجتماعية من خلال إحاطتها بالظواهر الاقتصادية بأسلوب علمي وموضوعي فحدت من أيديولوجيتها في بعض مراحل العملية الاقتصادية .وإن هذا النجاح الاقتصادي دفع الدول النامية إلى الأخذ بالنظام الاقتصادي الاشتراكي وإجراء بعض التعديلات التي تتوافق وطبيعة حاجات المجتمع وطموحات أفرادها كما تعمل به اليوم بعض دول أمريكا اللاتينية مثل فنزويلا التي تحولت من الاقتصاد الرأسمالي إلى الاقتصاد الاشتراكي محققة رغم مراحلها الأولى نتائج متقدمة في عملية التطوير الاقتصادي .

يمكننا القول إن النظام الاقتصادي الاشتراكي قد حقق الايجابية والسلبية في العملية الاقتصادية ، وتعود السلبية التي تخللت الكثير من قوانينها ونظرياتها الاقتصادية إلى عدم مراعاة الخصوصية التي تتمتع بها الظاهرة الاقتصادية ، إضافة إلى سيطرة أيديولوجيتها في تحليلها لبعض الظواهر الاقتصادية مما أبعدها عن الوصول إلى تحديد طبيعتها ، وهذه المعرفة الضحلة قد أعاقت التعامل مع طبيعة الظواهر الاقتصادية وتنشيط العمل الإنتاجي وعدم مواكبة التغيرات التي تطرأ على المجتمعات الإنسانية،فانتفت المرونة والعقلانية في كثير من المواضع في معرفة جوهر الظاهرة الاقتصادية وحركتها التطورية مما أفقد هذا النظام فاعليته في ممارسة بعض الأنشطة الاقتصادية والعمل على تجديدها وفق المسار الطبيعي لها .

أما النظام الاقتصادي الرأسمالي – الليبرالي (المعاصر) المنافس للنظام الاشتراكي والمتجدد دومًا ضمن دورته الاقتصادية التي تبدأ بمرحلة الانكماش ثم الانتعاش وبعدها تبلغ مرحلة الازدهار وتنتهي إلى مرحلة الركود والكساد ، فإنه ينافس النظم الاقتصادية في السيطرة على الأسواق الاقتصادية بفعل قدرتها على تحقيق ازدهار اقتصادي وثورة في عالم الصناعة والمال .وقد أسست لنظرية اقتصادية تتوافق وطبيعة أهدافها القائمة على الربح السريع بأقل التكاليف ، فكانت تتمتع بمقولاتها الاقتصادية التي انطلقت منها في تشريع القوانين الاقتصادية التي تحكم عمليات الإنتاج وتبادل البضائع ،كما أنها استخدمت التكنولوجيا في تطوير أنشطتها الاقتصادية واستعانت بالعلوم المتقدمة في تحليل الظواهر الاقتصادية وتمسكت بأيديولوجيتها في تدعيم نظريتها الاقتصادية وتقوية نفوذها الاقتصادي والسياسي.

وبذلك نلاحظ وجود عوامل عديدة أسهمت في قوة النظام الاقتصادي الرأسمالي – الليبرالي(المعاصر) وسيطرته على الاقتصاد العالمي وانتشار العمل به في كثير من الدول وفي مقدمتها الدول الاقتصادية العظمى مثل اليابان والولايات المتحدة الأمريكية ، وأولى هذه العوامل هو الدراسات الاقتصادية المتقدمة التي قدمها مفكروها حول حقيقة الظاهرة

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الاقتصادية وكشفهم لبعض القوانين التي تحكم تطورها والعناصر التي تتأثر بهـــا والظـــواهر الأخرى التي تتداخل معها ، مما قادهم إلى وضع نظرية اقتـــصادية اتـــسمت بقـــوة البيانــــات والمعطيات عن حقيقة الظاهرة الاقتصادية.فالسؤال الرئيسي هنا ما جوهر النظرية الاقتصادية الرأسمالية- الليبرالية (المعاصرة) ؟

2- النظام الاقتصادي الرأسمالي - الليبرالي (المعاصر):

تدل دراسة التاريخ الاقتصادي أن النظام الرأسمالي المعاصر قد مر بمراحـــل تطوريـــة عديدة أسهمت فيه الاكتشافات العلمية وتطور الصناعات وارتفاع حجم التبادل التجاري وتعـــدد أسواق تصريف السلع خصوصًا في المستعمرات الجديدة للدول الكبرى فـــي بلوغـــه مراحـــل متقدمة في عملية التطوير الاقتصادي. كما مارس هذا النظام دورًا مـــؤثرًا علـــى الاقتـــصاد العالمي وتطوير قوى إنتاجه وفق مفاهيمه الخاصة بمذهبه .

وقبل البحث في جوهر النظرية الاقتصادية للرأسمالية الليبرالية (المعاصرة) لابد من الاطـــلاع على جذورها التاريخية وأشكالها التطورية وطبيعة الأيديولوجية التي اعتقدت بهـــا ومزجـــت مقولاتها الاقتصادية بها .

أ- الجذور التاريخية للرأسمالية-الليبرالية (المعاصرة) ومراحل تطورها :

لقد شكل عصر الثورة الصناعية والعقلانية الفلسفية الدافع الرئيسي للتوجـــه إلـــى نظـــام اقتصادي جديد يحقق من خلاله الازدهار الاقتصادي.فشكّلت كتابات فلاسفة الحرية والتنـــوير القاعدة التي انطلق منها المفكرون الاقتصاديون في دراستهم للظاهرة الاقتصادية ، وكان مـــن أشهرها فلسفة جون لوك وجان جاك روسو ...الخ ، وكانوا جميعهم ينادون بترشـــيد الـــسلوك الإنساني وبحرية الفرد وهو حق طبيعي لا بد من ممارسته .

ومن زاوية أخرى نجد أن تركز رأس المال بأيدي أرباب العمـــل وارتفـــاع معـــدل التبـــادل التجاري وظهور التنافس في عرض السلع وجودتها كان آذنًا لولادة الرأسمالية التـــي اتـــسمت باعتمادها على التجارة بعد أن ناصرت الحكومات الأوربية الفكر الميركانتلي الذي وجـــد فـــي التجارة الأداة المناسبة لجمع المعادن الثمينة التي تزيد من مدخراتها ويعزز قوتها بين الـــدول المنافسة ، مما أدى إلى نشاط القطاع الصناعي خصوصًا بعد زيادة رأس المال وظهور ثـــورة الاكتشافات العلمية والجغرافية وظهور الطاقة الجديدة المشغلة للآلات الـــصناعية،إضافة إلـــى

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

زيادة الطلب على السلع بعد زيادة معدل النمو السكاني وزيادة أجور العمل ، وكانت النتيجة في تحول الرأسمالية التجارية إلى رأسمالية صناعية .

ولا ننسى هنا إسهامات المفكرين الاقتصاديين من أمثال آدم سميث وريكاردو وجون ستيوارت مل ...الخ ، وقد أطلق سميث أفكاره التي تدعم الحرية الفردية وحق الفرد الطبيعي في ممارسة نشاطاته الاقتصادية فيقول : " إن من يعمل للمصلحة الشخصية يعمل في نفس الوقت لمصلحة المجتمع "[1].

وتحت هذا القول أخذت النشاطات الاقتصادية للفرد تتزايد في العدد وفي ضخامة المشاريع الاستثمارية وفي جو شديد التنافس من أجل كسب ثقة السوق والمستهلك معًا ،فأدى ذلك إلى تحقيق أرباح طائلة ترفع من رصيد رأسمال أصحاب العمل . وقد أسهمت الدراسات الاقتصادية المتقدمة بشكل كبير في حسن ترشيد الأنشطة الاقتصادية ومنح الفرد قدرة التعامل مع كافة الفعاليات والمؤسسات الاقتصادية ، الأمر الذي أسهم في بناء قوة اقتصادية عظمى التي أبرزت قلة من كبار الرأسماليين في الأسواق العالية و تركز رؤوس الأموال معهم وامتلاكهم للتكنولوجيا التي خلقت تحولًا في اتجاه الرأسمالية نحو انتهاجها سياسة الاحتكارات التي تجعلها متحكمة أكثر في الأسواق العالمية .

وفي الوقت الحاضر أصبحنا نلحظ وجود تقلبات اقتصادية في ظل النظام الاقتصادي الرأسمالي المعاصر مما أوجد انعكاسات سلبية على عملية التطور الاقتصادي والاجتماعي . وإن أهم ما يميز هذه الرأسمالية هو سياستها الاقتصادية القائمة على الاحتكارات المصرفية والتكنولوجية ، وضخامة الاستثمارات الخارجية . وقد أقامت البلاد الرأسمالية " بنى المؤسسات التي تمكنها من مقاومة التقلبات الدورية في النظام الرأسمالي.ومع ذلك فإن استخدام هذه البنى وأدوات السياسة الاقتصادية غالبًا ما تعرقله اعتبارات سياسية تتجلى في تأثير الجماعات الضاغطة على تدخل الدولة في المجال الاقتصادي "[2].

أيًا يكن ذلك النظام الاقتصادي وارتباطاته مع السياسة ، فأنه قد حقق تطورات على الصعيدين النظري والعملي ، وأوجد مصطلحات اقتصادية جديدة تتوافق وطبيعة المرحلة الاقتصادية الراهنة ، وكان للتكنولوجيا دور مؤثر في حركة الظواهر الاقتصادية ونظمها التي تحكم آلية عملها ونموها . ويبقى السؤال قائمًا حول طبيعة الأسس التي تقوم عليها النظرية الاقتصادية التي انتهجها النظام الرأسمالي– الليبرالي (المعاصر) .

---

(1) – زينب حسن عوض الله ، مبادئ علم الاقتصاد ، ص 151.

(2) – مجموعة من المؤلفين ، الاتجاهات الرئيسية للبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية ، ج2،ص 109– 110.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ب- ماهية النظرية الاقتصادية الرأسمالية - الليبرالية (المعاصرة):

إن لفظ الرأسمالية يشير إلى تركز رأس المال بأيدي مُلاّك قوى الإنتاج ، وعدم تدخل الدولة بشكل مباشر في العملية الاقتصادية التي أسست قوانينها تبعًا لنظام السوق القائم على الطلب والعرض بوصفهما الجهاز الذي يحدد أثمان السلع ، كما أنه قد طرأ تغيير على سياسة التصنيع التي ارتبطت بعملية الطلب وفقًا لحجم الأرباح المتوقعة منها .وهذا يقودنا إلى أن نظام المنافسة بين المنتجين قد تبدل هو الآخر بنظام احتكار يزيد من تركز رأس المال. ويبقى السؤال قائمًا كيف تم بناء النظرية الاقتصادية للرأسمالية - الليبرالية (المعاصرة) ؟

لقد اتسمت نشأة الرأسمالية بأنها قد أسست جوهر نظريتها وفقًا للفلسفات الاقتصادية التي تحمل عنوان الليبرالية الفردية ، وبالإضافة إلى استفادتها من نظريات العلوم المتداخلة مع علم الاقتصاد ، فقامت بتحليل الظاهرة الاقتصادية ووجدت أنها في تحول دائم يفرضه الفرد والمجتمع ونوع النشاط الاقتصادي ، فكانت نظرياتها يطرأ عليها التعديلات التي تتوافق وطبيعة المرحلة الاقتصادية والظروف الاجتماعية المحيطة بها .

وجاءت دراستها للظاهرة الاقتصادية مختلفة عن الدراسة الاشتراكية ، فنظرت للنشاط الاقتصادي بأنه لا يهدف فقط إلى إشباع حاجات الفرد الضرورية ، وإنما هو السعي نحو اقتناء الفرد للثروة التي تكون مصدر أمن لحياته . واعتبرت أن المنفعة الفردية هي أساس أي عملية تبادل للمنتوجات سواء المنتج أم المستهلك .

وعملت على تشجيع الملكية الفردية ، وأصدرت القوانين التي تدعمه من حيث منحه القروض المالية وتسهيل إجراءات نشاطاته الاقتصادية و تخفيف الضرائب عليها ، وإصدار القوانين التي تحمي حقوق الاختراع والاكتشافات واحتكارها . وكان سميث قد أعطى تبريرًا حول مسألة تشجعيه للمصالح الفردية حاول من خلاله أن يوفّق بينها وبين المصالح العامة بقوله : " بأن الجهد الطبيعي الذي يبذله كل إنسان لتحسين وضعه ، إذا تم في جو من الحرية والاطمئنان ، يكون قويًا لدرجة أنه قادر وحده وبدون أية مساعدة على إيصال المجتمع إلى الثروة والرخاء ، بل وأيضًا على تخطي مئة عقبة لا ضرورة لها تقيد بها حماقة القوانين الإنسانية عمل المجتمع "(1).

وبالنسبة لملكية وسائل الإنتاج فإنها تعود لأرباب العمل بوصفهم مالكين لرأس المال، وهو عنصر جوهري في عملية الإنتاج وقد اعتمدوا على مبدأ حق الملكية الفردية ، ومن هنا تنشأ مسألة علاقة رب العمل بالعامل التي تكون قائمة على التعاقدية ، فالأول يملك وسائل

---

(1) - توفيق سعيد بيضون ، الاقتصاد السياسي الحديث ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع : بيروت، ط2، 1988م، ص45.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

الإنتاج والثاني يملك جهده الذي من خلاله يحصل على أجرته ، والأرباح تكون من نصيب رب العمل الذي يعزز فيه رأس ماله ومدخراته المصرفية .
أما هدف نشاطها الاقتصادي فقد انطلق من قاعدة تحقيق المنفعة الشخصية التي تتأثر بذاتية الفرد ونواحيه النفسية من حيث رغبته في أن يحقق أقصى درجات المنفعة وكانت المدرسة الحدية قد بلورته في نظرية اقتصادية استغلتها الرأسمالية لصالح أهدافها وتحقيق رغباتها وتوافقها مع ميولها. ويرى سميث " بأن كل منتج إذ يحاول تحصيل الربح لنفسه تقوده يد خفية لتحقيق هدف لم يكن يقصده وهذا الهدف هو بالطبع المصلحة العامة "[(1)]. ولكي يتم تعظيم الربح يتطلب توافر مجموعة عوامل من أهمها أن يتمتع مشروع الفرد الرأسمالي بالاحتكار الذي يمكنه من التحكم في آلية الإنتاج وفي تحديد الأسعار واختيار الأسواق ، كما تعمل الآن الشركات المتعددة الجنسيات في مجال بيع تكنولوجيا الاتصالات مثلًا وقد تعاظم ربحها وقوي نفوذها وتحكمها بالأسواق العالمية .

فتعظيم الربح يقودنا إلى البحث في جوهر التعامل في الأسواق وطرق توزيع الدخل ، فنجد أن النظام الاقتصادي قد أوجد آلية جديدة لتنظيم آلية صرف المنتوجات والبضائع وذلك تحت مصطلح جديد هو جهاز الثمن الذي هو" مجموعة من العلاقات التي تربط بين الظواهر المختلفة، والتي تحكم سلوك الأفراد، التي تبين ردود فعل الأفراد للتغير في الأسعار"[(2)].
فتحديد الأسعار توضع وفق السوق على اعتبار السوق " هو مركز تلاقي وتوافق قوى العرض والطلب . وهو المكان والزمان لوقوع الحدث ، وهو الذي تقدم أو تشتري في نطاقه السلع الاستهلاكية أو عناصر الإنتاج موضوع المبادلة ، وهو الذي تتحد فيه ثمن أو الأثمان كمقياس لقيم المبادلة "[(3)].ويمكن أن نشاهد هذه العملية في الأسواق العالمية ، فمنتجات الطاقة كالنفط مثلًا نراه كل يوم بسعر مختلف سواء في هبوط أو صعود أسعاره والسبب أنه يخضع لقاعدة السوق التي تحدد أسعاره .
ويمكن لنا القول:إن النظرية الاقتصادية للرأسمالية المعاصرة قائمة على مبادئ يمكن إيجازها في نقاط عدة :

1- اعتمدت على فكرة القانون الطبيعي الذي استمدته من القانون الروماني القديم ، وصاغت القانون الاقتصادي وفقًا له.وكان سميث قد عبر عنه في مصطلح اقتصادي أطلق عليه اسم اليد الخفية .

---

(1) – توفيق سعيد بيضون ، الاقتصاد السياسي الحديث ،ص 59.

(2) -www. Moqatel.com .

(3) – زينب حسن عوض الله ، مبادئ علم الاقتصاد ، ص 156.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

2- امتزجت دراستها للظواهر الاقتصادية بالفلسفات العقلية لتستمد منها أفكارًا تقوِّم سلوك الفرد وتحثه على ترشيد نشاطاته الاقتصادية .

3- ظهور النظريات الليبرالية التي استعان بها المفكرون الاقتصاديون في صياغة المبادئ الاقتصادية كما فعل كلًا من مل وسميث وريكاردو وغيرهم الذين نادوا بالليبرالية الاقتصادية.

4- أظهرت النظرية الاقتصادية حرصها الشديد على دور الفرد ومنفعته في إشباع أقصى درجات حاجاته وإرضاء ميوله ولذاته ،مما يعطي مبررًا للممارسة النشاط الاقتصادي وفق مصالح الفرد الشخصية.

وبالنسبة لتقويم أداء النظرية الاقتصادية للرأسمالية المعاصرة ،فإننا نجدها في التطبيقات العملية لها بين الدول الرأسمالية العظمى ، ويمكن أن نستوضحها في نموذجين نستعرض فيها طريقة تعاملها مع الظواهر الاقتصادية ،ومميزات هذا النظام الاقتصادي.

ج- التطبيق العملي للنظرية الاقتصادية الرأسمالية-الليبرالية (المعاصرة) :

لقد اتبعت أكثر دول العالم نظامًا اقتصاديًا رأسماليًا بعد أن وثقت به نتيجة ما خبرته من خلال تحقيق الدول الكبرى ازدهارًا كبيرًا في مجالها الاقتصادي الذي قاد تلك الدول إلى مراحل متقدمة من التطور الحضاري والتقدم التكنولوجي.ويمكن لنا أن نطلع على أعظم دولتين من حيث قوة اقتصادهما وهما دولة اليابان والولايات المتحدة الأمريكية ،فرغم أنهما أخذا بالنظرية الاقتصادية الرأسمالية-الليبرالية (المعاصرة)، إلا أن هنالك بعض الفروقات أكسبت اليابان تفوقًا اقتصاديًا على الاقتصاد الأمريكي،فما أسباب ذلك التفوق؟

1- النموذج الياباني المتفوق: لقد خرجت اليابان بخسارة كبيرة من الحرب العالمية الثانية فكل ما فيها مدمر،ماعدا إرادة الإنسان الياباني التي جعلت المخططين الاقتصاديين يقومون على تنميتها من خلال سياساتهم الاقتصادية الجديدة القائمة على حرية ممارسة الفرد للنشاطات الاقتصادية وحقه في الملكية الفردية ، وهذا هو صلب العقيدة الرأسمالية -الليبرالية ، التي استطاعت أن تقرأ حركة الأسواق الاقتصادية وأن تقترب من تحديد طبيعة الظواهر الاقتصادية التي تتعامل معها ، فلجؤوا إلى العلم وسخروا اكتشافاتهم في المجال الصناعي والتجاري حتى أصبحوا في مقدمة الدول المصنعة والمصدرة للتكنولوجية المتطورة جدًا ، مما جعل الاقتصاد الياباني ينتقل من سياسة المنافسة إلى ممارسة الاحتكار الاقتصادي .الأمر الذي أدى إلى زيادة مداخراتها المالية في البنوك العالمية وإلى زيادة رؤوس أموالها وضخامة إنتاجها وارتفاع الدخل القومي والفردي ووصولها إلى مستوى عالي من الرفاهية .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وكانت تتعامل مع الأزمات الاقتصادية بشكل يقلل من مخاطرها وآثارها المدمرة ،فكانت تلجأ إلى خطط بديلة تتناسب وطبيعة المرحلة التي تعيشها ،فتعود مجددًا إلى مرحلة الانتعاش التي بدورها تنقلها إلى بلوغ مرحلة الازدهار الاقتصادي ويكون اقتصادها أقوى مما كان عليه في الماضي.

2- النموذج الأمريكي المتعثر: لقد عايشت أمريكا فترة الكساد العالمي في ثلاثينيات القرن الماضي ، وكان لها دور كبير في حدوثها بعد أن زاد لديها أعداد العمال العاطلين عن العمل وحصول كساد في أسواقها الكبرى والمرتبطة معها الأسواق الأوربية، الأمر الذي أنبأ بفترة كساد طويلة الأمد احتاجت لعشر سنوات حتى استطاعت الخروج منها.
فعاودت أمريكا النظر في نظامها الاقتصادي الرأسمالي وأعطت لليبرالية الاقتصادية مساحة كبيرة في عقيدتها الاقتصادية ، فمازجت بين النظامين وخرجت بنظام اقتصادي رأسمالي جديد حققت من خلاله التفوق الاقتصادي الذي مكنها من تحويل الأسواق العالمية إلى سوق اقتصادي واحد تسيطر عليه عبر شركاتها المتعددة الجنسيات المحتكرة للتكنولوجيا وللمعدات الصناعية الثقيلة ولبرمجة الاتصالات وغيرها من الأمور الذي يزيد من تركز رؤوس الأموال بيد أصحاب شركاتها العملاقة التي تستخدم " بعض مواردها في وضع الطاقة البحثية للجامعات ومراكز البحوث في خدمة مصالحها عن طريق عقود البحث . كما تلعب دورًا هامًا في ظاهرة هجرة العقول من العالم الثالث"(1) .

وبالرغم من قوة اقتصادها وسعة احتكاراتها الاقتصادية ،إلاّ أنها تصطدم بكثير من العوائق يجعلها عرضة للوقوع في أزمات اقتصادية متكررة كان آخرها ومازالت تعيش تبعاته. حيث أعلنت بنوكها الكبرى عن إفلاسها فأدى ذلك إلى حدوث تأزم في الاقتصاد العالمي وانهيار البنوك المرتبطة معها في عدة دول ،والأسباب كثيرة منها سياسي ومنها اقتصادي ، والأهم من ذلك كله هو تصلبها في ممارسة نشاطاتها الاقتصادية على وتيرة واحدة دون أن تأخذ بالحسبان الظروف المحيطة بتلك الأنشطة والتغيرات التي طرأت على سلوك أفرادها من جراء غلوها في سياستها الاقتصادية المتعثرة.

وما يمكننا قوله حول طبيعة النظامين الاقتصاديين المتنافسين الاشتراكي والرأسمالي المعاصر هو أن المشكلة تكمن في فهم حقيقة بنية الظواهر الاقتصادية التي مازالت تحتاج إلى جهد متواصل في تحديد طبيعتها وكشف الآلية التي تنتظم فيها .ولم تخل نظريتهما من الممارسات الأيديولوجية التي جاءت تحت شعارات متعددة توظفها لتقوية نفوذها والمحافظة على مصالحها ، فصحيح أن الرأسمالية – الليبرالية (المعاصرة) كانت تلجأ إلى الأسلوب

(1) – يوسف كمال ، الإسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة ، ص51.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

العلمي أكثر من النظام الاشتراكي في تحليلها لحركة الأسواق العالمية وطرحها لقوانين جديدة تنظم فيها العمل الاقتصادي إلا أن خلفية تلك القوانين ممزوجة بأيديولوجيتها مما أبعدها عن إحراز المزيد من الحقائق حول آلية نمو الظاهرة الاقتصادية .

وكنا قد رأينا أيضًا أن لكلا النظامين السلبية والايجابية في نظريتهما الاقتصادية ، وربما يكاد النظام الرأسمالي أكثر تقربًا ومرونة في تعامله مع الظاهرة الاقتصادية رغم أن دافع الربح هو محركه نحو تطوير النشاط الاقتصادي وبلوغ مرحلة التنبؤ الاقتصادي التي مازلت تتطلب الكثير من العوامل لكي يتم بلوغها.فالنظام الاقتصادي القوي هو الذي يتمتع بحقائق أكثر عمقًا وتحليلًا عن الظواهر الاقتصادية وأن تتمتع قوانينه بالنسبية والمرونة وأن يأخذ بحسبانه عند تشكيل نظريته الاقتصادية بالمعادلة الاجتماعية التي هي جوهر العملية الاقتصادية .

نخلص للقول : بأن الظاهرة الاقتصادية هي ظاهرة اجتماعية معقدة يتوقف نموها على أساس الفرد والمجتمع معًا لكونهما يحددان مسار حركتها ويؤثران في آلية عملها ، كما أن الظاهرة الاقتصادية تتداخل معها ظواهر العلوم الأخرى وتصبح جزءًا من بنيتها المركبة ، التي تتأثر بعناصر عديدة كالفرد والمجتمع والدولة والقوة وهي جميعها تؤثر فيها بنسب متفاوتة بحسب تباين المصالح والحاجات ، فتمارس عليها أيديولوجيتها مما يؤثر على أداء النشاط الاقتصادي.

كما أن هنالك عناصر أخرى تكشفت عبر الأسلوب العلمي في دراسة الظاهرة الاقتصادية منها العمل الذي من خلاله يتم التحكم بكمية الإنتاج والمحافظة على قوى الإنتاج ، كذلك نجد عنصر آخر لا يقل أهمية عن السابق وهو رأس المال الذي أخذت الأنشطة الاقتصادية تتجه إلى تعظيمه ومن ثم تفرض عليها أنشطة معينة تسرع من وتيرة زيادة رأس المال فتنمو نشاطات اقتصادية على حساب أخرى فتضمر بعض الظواهر الاقتصادية وتترك أثرًا سلبيًا على النمو الاقتصادي والاجتماعي.أما العنصر الآخر هو التكنولوجيا الذي ظهر للوجود نتيجة الاكتشافات العلمية الموظفة لصالح أصحاب رؤؤس الأموال التي هي شكل جديد في زيادة رؤؤس الأموال والتي تنقلهم إلى سياسة الاحتكار وهي أفضل الطرق المؤدية إلى تحقيق الربح السريع والتحكم بحركة الأسواق العالمية وتعزيز رأس المال الذي هو عصب الحياة الاقتصادية المعاصرة.

وتبقى مسألة النظم الاقتصادية حول قضية صدق نظريتها وتحليلاتها ودراساتها الاقتصادية مرهونة بما تحققه من مكتسبات اقتصادية للإنسانية كافة . وإن النظامين الاشتراكي والرأسمالي – الليبرالي (المعاصر) قد حققا تقدمًا في الحياة الاقتصادية بنسب متفاوتة وأن النظام الرأسمالي فاقه قوة وانتشارًا بين الدول التي تطبق مبادئه ، وربما تعود قوته إلى تفوق نظريته الاقتصادية لكنها تبقى دون المستوى في تحقيق التقدم الاقتصادي وتلبية

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

حاجات الفرد ذلك أن الذي يعزز قوتها هو الأيديولوجية التي تعتنقها وتخلق لديها الحافز فـــي المضي نحو متابعة التطوير الاقتصادي بما يحقق مصالحها الضيقة . فهل يمكن إيجـــاد نظـــام اقتصادي يفوق النظامين الاقتصاديين السابقين ويقلل من السلبية التـــي تـــسببت فـــي ارتفـــاع معدلات البطالة وانتشار الفقر والجوع في كثير من دول العالم في عصر امتلكنـــا فيـــه كـــل مقومات التطور؟

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

خاتمة البحث :

إذاً : كنا قد درسنا في الفصل الأول علاقة الأيديولوجيا بعلم الاقتصاد ، وابتدأنا بدراسة الأيديولوجيا من حيث نشأتها ومدلولها اللغوي وأهم التعريفات التي وردت عنها في الفكر الغربي والعربي ، فيلاحظ أن ظهور مصطلح الأيديولوجيا كان في القرن الثامن عشر في كتاب مذكرة حول ملكة التفكير للمفكر الفرنسي انطوان ديستوت دي تراسي (Antoine Destutt De Tracy) الذي أراد تنظيم الأفكار الإنسانية عبر التزامها بمنهج جديد يتسم بالعلمية والموضوعية ، لكن تأثيرها موجود في العلوم منذ العصور القديمة التي كانت تعج بالأيديولوجيا فتعطيها قوة في الاعتقاد ومساحة في الانتشار . أما مدلولها اللغوي يدل على أن أصل الكلمة يوناني وتعني علم الأفكار .

ويلحظ في التعريفات التي وردت في الفكر العربي والغربي أن هنالك تباينات في تحديد طبيعتها وأهدافها ودورها في العلوم ومعيار الحقيقة التي تتمتع بها ، وبروز موقفين متعارضين حول وظيفة الأيديولوجيا في العلوم. فالفريق الأول نظر إليها بأنها تعمل على هدم العلم وتخريب منهجه لكونها تبتعد عن العلمية وتحمل أفكاراً مسبقة عن الأمور التي تنظر فيها،في حين وجد الفريق الآخر أن الأيديولوجيا تعمل على تقدم العلوم في الكشف عن القوانين التي تنظم ظواهرها ، وأياً يكن موقف كلا الفريقين نرى بأن الحكم على دور الأيديولوجيا في العلوم يكون مرتبطاً بمدى تحقق الإيجابية في تطورها التي من خلالها يمكن الحكم على الأيديولوجيا ،ووفقاً لذلك الأمر يكون الحكم عليها نسبي.

بعدها انتقلنا إلى دراسة تأثير الأيديولوجيا على علم الاقتصاد ، واستعرضنا بادئ الأمر نشأة علم الاقتصاد في العالمين العربي والغربي.وجرت دراسة ماهية الأفكار الاقتصادية في العصور الثلاث ، وتبين لنا أن الإرهاصات الأولى في بلورة نظرية اقتصادية كانت عند الفيلسوف أرسطو الذي قام بتحليل المشكلات الاقتصادية وفق أسلوب منظم قاده إلى تبنِّيه حلولاً تتناسب وطبيعة المشكلة الاقتصادية في ذلك العصر ، أما في العصور الوسطى فقد أسست العقيدة الإسلامية لنظرية اقتصادية تتوافق وطبيعة أيديولوجيتها الدينية وحققت نجاحات كبيرة ، وكان لابن خلدون والمقريزي دور في بلورة نظرية اقتصادية إسلامية تعكس الكثير من الحقائق العلمية عن طبيعة الظاهرة الاقتصادية ، أما الفكر الاقتصادي الأوربي الوسيط فقد امتزجت دراساته مع الفلسفة الأخلاقية والعقيدة المسيحية مما جعل الأفكار الاقتصادية بمثابة وصايا أخلاقية .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

كما تمت دراسة أهم الأفكار الاقتصادية في العصور الحديثة وتم عرض أهـم ملامـح أفكار المدرسة الميركانتيلية التي خصصت نظرياتها لجمع المعادن الثمينـة وادخارهـا لـذلك عمدت إلى تنشيط التجارة وشرعت القوانين التي تشجع العمل بها وكان ذلـك علـى حـساب الأنشطة الاقتصادية الأخرى ، مما دفع البعض إلى تأسيس مذهب اقتـصادي يـشجع العمـل بالزراعة واعتبارها المـصدر الرئيـسي للثـروة وكانـت هـذه الأفكـار تخـص مدرسـة الفيزيوقراطيين ، بعدها جرى عرض النظرية الاقتصادية عند أصحاب المدرسـة الكلاسـيكية التي كان من أهم شعاراتها هي الليبرالية الاقتصادية في عـصر كثـرت فيـه الاسـتثمارات الاقتصادية الضخمة التي كان من روادها ريكـاردو ، وآدم سـميث الـذي نـادى بالحريـة الاقتصادية للفرد وحقه في الملكية الشخصية ، هذا الأمر دفع أصحاب المدرسة النيوكلاسيكية إلى تصويب الأفكار الاقتصادية السابقة وجعلها تتلاءم مع طبيعة المجتمع . ثـم انتقلنـا إلـى دراسة أهم الأفكار الاقتصادية التي وردت عن ماركس وانجلز، وكان ماركس يرى بأن البناء الاقتصادي هو الذي يحدد طبقة الفرد الاجتماعية لذلك ينبغي الاهتمـام بالـشأن الاقتـصادي وتنظيم العلاقات بين الظواهر الاقتصادية حتى يتم تحقيق العدالة الاجتماعية ومحاربة جميـع أشكال الظلم والاستغلال .

ثم انتقلنا لدراسة الأفكار الاقتصادية في العصر المعاصر الذي تميز بتأثر علم الاقتـصاد بالاكتشافات العلمية وبتطور العلوم التي استعان بها في تحليل ظواهره . بعدها تم البحث عـن تأثير الأيديولوجيا في الاقتصاد ، فوجدنا أن علم الاقتصاد هو أكثر العلـوم تعرضـاً للتـأثير الأيديولوجي والسبب عائد إلى طبيعة ظواهره التي تتحكم فيها اهتمامات الفرد ومصالحه ، فلا يمكن إزالتها طالما أن الاقتصاد هو تلبية حاجات وتحقيق رغبات الفرد ولكـن يمكـن ضـبط بعض ظواهرها الأمر الذي يقلل من حدة الممارسات الأيديولوجية وإخضاع دراسـاته لمـنهج علمي يتناسب مع طبيعتها . بعدها تمت تحديد العلاقة الجدلية بين المصلحة الـسياسية وعلـم الاقتصاد. فالمصلحة السياسية قد قيدت الباحث الاقتصادي فـي تقـديم دراسـات وتحلـيلات اقتصادية موضوعية بعيدة عن المصالح والأهواء السياسية التي تبتغي تحقيق القوة والـسيطرة وصولاً للتحكم بسياسة العالم .وبذلك نؤكد أن هذه المصلحة تمارس سـطوتها علـى النـشاط الاقتصادي وفق منظورها الذي تحقق من خلاله أهدافها المرجوة ،الأمر الذي يـنعكس سـلباً على تقدم علم الاقتصاد طالما هو رهينة المصالح التي تفرض نظريتها الاقتصادية البعيدة عن الموضوعية.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

وهنا نصل إلى دراسة عناصر الفصل الثاني الذي عالجنا فيه علاقة علم الاقتصاد بالعلوم المتاخمة ، فتم بداية تحديد معنى العلم الذي يعني الدقة والتنظيم في المعارف والتي يكون للباحث دور في استخدامه للاستدلال العقلي في الوصول إلى حقائق العلوم . بعدها أوضحنا مميزات المنهج العلمي الذي يعتبر قاعدته التي ينطلق منها العلم في بناء معارفه ، ثم جرى عرض أهم الشروط الواجب توافرها في العلم الوضعي التي من خلالها نقيس علمية علم الاقتصاد ومدى تحقيقه معيار العلم الوضعي. كما استعرض البحث ميزات العلم وطرق تجاوزه للأيديولوجيا وأيدنا بمثال يخص مجال بحثنا وهو علم الاقتصاد ، ورأينا في الآونة الأخيرة سعي الباحثين الاقتصاديين إلى تطبيق المنهج العلمي الذي يقربهم من بلوغ مرحلة التنبؤ بالأحداث الاقتصادية قبل وقوعها تفادياً لحصول أزمة تعمل على تهديد حياة الفرد واستقرار المجتمعات، فالجهود مازالت مستمرة في جعل الاقتصاد علماً وضعياً رغم العقبات التي تعترضه.

ثم درسنا علاقة علم الاقتصاد بالعلوم الاجتماعية وتوضيح علاقة السوسيولوجيا بالاقتصاد وتمييز علم الاجتماع الاقتصادي عن علم الاقتصاد ، فلا يمكن للظاهرة الاقتصادية أن تدرس وفقاً للنظرية السوسيولوجية فقط طالما أنها تتداخل مع ظواهر أخرى ، وهذا واضح في علاقة علم الاقتصاد بالسيكولوجية التي تؤثر بها إلى حد كبير في نشاطها ، وأيضاُ علاقته بعلم السكان التي وجدنا تأثير متبادل بين العلمين ، والأمر ذاته قد لاحظناه في علاقة علم الاقتصاد بعلم السياسة إذ كثير من النظريات السياسية يأخذ بها الباحث الاقتصادي لتحليل ظاهرة اقتصادية تتداخل مع الظاهرة السياسية مثل دور الدولة في العملية الاقتصادية.
وتبين أن جميع العلوم الاجتماعية تتداخل مع الظاهرة الاقتصادية ولا يمكن تجاهل هذا التداخل الأمر الذي يلزم دراستها عند معالجة أية مشكلة اقتصادية أو سن تشريع اقتصادي ، كما أن لهذا التداخل حدود تمنع من قولبة علم الاقتصاد تحت أي علم اجتماعي .

وبعدها تم تسليط الضوء على علاقة علم الاقتصاد بالرياضيات التي كان لهذه العلاقة دور في الارتقاء بالدراسات الاقتصادية وضبطها وتحويل بعض المفاهيم الاقتصادية إلى لغة كمية قابلة للقياس تتسم بالدقة والموضوعية ، لكن محاولة بعض المدارس الاقتصادية المعاصرة في جعل الاقتصاد يتبع العلوم الرياضية قد باءت بالفشل لأن كثيرًا من الظواهر الاقتصادية مازالت طبيعتها مجهولة لا تقبل القياس الكمي . ثم انتقلنا لدراسة علاقة علم الاقتصاد بعلم الإحصاء بعد التعريف به كعلم يمكننا من إحراز تقدم في العملية الاقتصادية ، فالكثير من الدراسات أصبحت تستعين بنظرياته وأدواته في سبيل تحقيق العلمية في النظريات الاقتصادية، وتبقى لهذه العلاقة حدود تفصل بين العلمين سببه طبيعة الظاهرة الاقتصادية المعقدة التي تنطوي على حقائق مازالت تحتاج مزيداً من الجهد لتبيان حقيقتها.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أما في الفصل الثالث الذي جاء تحت عنوان الظاهرة الاقتصادية بين التحليل الأيديولوجي والتحليل العلمي ، فقمنا بداية بدراسة الظاهرة الاقتصادية وتحديد طبيعتها وإمكانية حياديتها فتبين لنا أن الظاهرة الاقتصادية هي ظاهرة اجتماعية يدخل في تركيبتها مجموعة من الظواهر التي تتداخل معها إضافة إلى وجود عناصر تؤثر في بنيتها ، وبذلك لزم عند وضع أي قانون اقتصادي أن تؤخذ تلك الظواهر والعناصر بعين الاعتبار حتى يمكن لهذا القانون أن ينظم الفعالية الاقتصادية ، كما وجب مراعاة المعادلة الاجتماعية في ممارسة أي نشاط اقتصادي ، لكونها تؤثر في بنيتها وتنمو في بيئتها .

كما أن الظاهرة الاقتصادية تتصف بمجموعة صفات منها : الفردية باعتبار أنها تتأثر بمصالح واهتمامات الفرد الذي يسعى جاهداً إلى إرضاء ميوله وإشباع رغباته مما يقيد النشاط الاقتصادي في دائرة مصالحه واهتماماته . ومن صفاتها النسبية فالظاهرة الاقتصادية تتغير تبعاً للزمان والمكان وطبيعة الأفراد التي تتواجد فيه ، كما أنها تتصف بالاجتماعية لأنها وليدة المجتمع فتعمل وفق نظمه وقوانينه فيجعلها خاضعة له، وتتصف بالكيفية الأمر الذي يجعل قياس الكثير من ظواهرها صعباً وهذه إحدى الصعوبات التي تواجه الباحث الاقتصادي.لكن تطور العلوم مكن الباحث في بعض الأحيان أن يضبط الظاهرة الاقتصادية وأن يحول مفاهيمها إلى لغة كمية التي أصبحت تتسم بها ، كما هو حال قياس ارتفاع الأسعار وهبوطها في مجال البورصات .

ثم تمت دراسة حيادية الظاهرة الاقتصادية ، فتبين أن لديها هذه الإمكانية رغم وجود عقبات كثيرة تتطلب تذليلها حتى يتحقق هذا الأمر والسبب هو أن هدف النشاط الاقتصادي تلبية مصالح وحاجات الأفراد ، فعندما تضبط هذه المصالح وفق آلية ترضي ميول الجميع يمكن عندها أن تخطو خطوة نحو بلوغها الحيادية التي منها يصل علم الاقتصاد إلى مرتبة العلمية والثقة بنظرياته والقوانين التي يكشف عنها في ظواهره .

وبعدها جرى عرض العناصر التي تؤثر في بنية الظاهرة الاقتصادية وهي الفرد والمجتمع والدولة والقوة والعمل ورأس المال والتكنولوجيا ، فهذه العناصر مجتمعة تؤثر في النشاط الاقتصادي ،مما يجعل للأيديولوجيا والعلم مساحة كبيرة للتأثير على النشاط الاقتصادي فالاكتشافات العلمية والمصالح الفردية تؤثر في حركة الظاهرة الاقتصادية ، وهذا ما تؤكده الوقائع الاقتصادية في النظام الاقتصادي الرأسمالي الليبرالي (المعاصر) الذي تمسك بعقيدة الملكية الفردية والربح السريع في أن يتجه إلى العلم ويسخره لتطوير أنشطته الاقتصادية ومثال ذلك التطور الكبير في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي هي الآن تشكل الشريان الحيوي للشركات المتعددة الجنسيات التي تتميز بضخامة مشاريعها وبأرباحها الطائلة.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

ثم انتقلنا في نهاية الفصل إلى دراسة النظم الاقتصادية المتنافسة في السيطرة على الاقتصاد العالمي، فأشرنا بداية إلى معنى النظام الاقتصادي الذي يعني مجموعة قواعد وأسس اقتصادية واجتماعية تحكم سير الفعاليات الاقتصادية في المجتمع. وأن النظم الاقتصادية قد مرت بمراحل تغير عديدة عكست طموحات ومصالح الأفراد المتحكمة بالنشاطات الاقتصادية.

بعدها تم شرح أولى النظم الاقتصادية المتنافسة وهو النظام الاشتراكي وذلك من خلال دراسة الجذور التاريخية للاشتراكية ومراحل تطورها التي بدأت إرهاصاتها في فلسفة أفلاطون قديماً عندما دعا في كتابه(الجمهورية) إلى أن ملكية قوى الإنتاج للدولة بوصفها راعية لشؤون أفرادها ، كما تناولت العقيدة الإسلامية والمفكرون العرب بعض الأفكار الاشتراكية المتعلقة بالتكافل الاجتماعي والضمان الصحي وفي نظرية العمل ، إلى أن جاءت دعوات سيمون وزملائه بضرورة تطبيق الاشتراكية في الحياة الإنسانية لكونها تخلصه من مفاسده وتحرر أفراده من الظلم والقهر والاستغلال ، وقد تبلورت النظرية الاشتراكية في فلسفة ماركس الذي أعطاها بعداً علمياً.

ثم انتقلت الدراسة إلى شرح ماهية النظرية الاقتصادية الاشتراكية التي تعطي للدولة حق التدخل في الشأن الاقتصادي وفي تملك وسائل الإنتاج،كما تقوم على التخطيط الاقتصادي المركزي . ورغم أنها سعت إلى تلافي عيوب النظام الرأسمالي إلا أنها وقعت هي أيضاً في الخطأ عندما قولبت العمل الاقتصادي في إطار أيديولوجيتها وقللت من الاستخدام العلمي في دراسة الظواهر الاقتصادية ، وهذا بيِّن في التطبيق العملي لها كما لاحظناه في اقتصاد الاتحاد السوفياتي سابقاً الذي لم يصمد أمام التحولات الاقتصادية الجديدة في العالم ، وبالمقابل وجدنا تطبيقاتها في الصين الشعبية المتفوقة اقتصادياً ،حيث أخذت في تخطيط اقتصادها بالمعادلة الاجتماعية واستطاعت أن تستفيد من النمو السكاني المرتفع واستثماره في شتى شؤون الحياة الاقتصادية ، فالمرونة والنسبية في تعاملها مع التغييرات الاقتصادية جعل نظريتها الاقتصادية الاشتراكية تتابع سيرها في النسق الاقتصادي.

وعلى صعيد النظام الرأسمالي الليبرالي(المعاصر)، تابعنا مراحل تطوره والأسباب التي تدفعه إلى الانتقال لمرحلة جديدة ، فكان من أهم هذه الأسباب هي الاكتشافات العلمية التي استطاعت أن تغير وتطور النشاط الاقتصادي ، فقد قامت في مرحلتها الأولى بجمع رأس المال ووجد ت ضالتها في التجارة ، ثم أمدتها الاكتشافات العلمية باختراعات جديدة كان لها دور بارز في التحول إلى الصناعات الحديثة التي جعلت أصحابها يحققون أرباحاً كبيرة مما عززت بدورها صناعاتهم وأمدتهم بنفوذ واسع في الأسواق العالمية وبقيت على هذه السياسة الاقتصادية إلى أن زودها العلم بصناعة جديدة ألا وهي التكنولوجيا التي كانت سبباً رئيسياً في تحولهم إلى مرحلة جديدة وهي مرحلة الاحتكار.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أما بالنسبة للنظرية الاقتصادية للرأسمالية- الليبرالية(المعاصرة)،فإنها قامت على أيديولوجية الليبرالية الاقتصادية التي أسسها آدم سميث وطورها من بعده مفكرون اقتصاديون بهدف تحقيق ازدهار اقتصادي كبير ، وتميزت بأنها اعتمدت على الأسلوب العلمي في دراستها وتحليلاتها للظواهر الاقتصادية ، مستخدمة نظريات علمية متقدمة تساعد رجل الاقتصاد على فهم حركة الأسواق الاقتصادية وتكشف له عن النظم التي تحكم آلية التعامل الاقتصادي .

وسعى البحث إلى عرض تطبيقاتها العملية ،فكانت نجاحاتها متمثلة في الدول العظمى من أهمها الولايات المتحدة الأمريكية الذي يتعثر اقتصادها من وقت إلى آخر بأزمة اقتصادية نتيجة مغالاتها بسياستها الاقتصادية القائمة على الربح السريع وإنتاجها للسلع الاستهلاكية دون مراعاتها لطبيعة المجتمع وسيكولوجية أفراده التي تتطلب جهداً في معرفة طرق تلبية حاجاتهم وإرضاء أذواقهم ، وبالمقابل لاحظنا أن اقتصاد اليابان الذي يعتبر منافساً قوياً للاقتصاد الأمريكي قد حقق نجاحات في سياساته الاقتصادية التي يؤسسها اعتماداً على النظرية الرأسمالية الليبرالية (المعاصرة) ، وسبب نجاحاته تعود لأسباب كثيرة من أهمها أنه قد اهتم بالمعادلة الاجتماعية وانطلق منها في تشجيع أفراده لممارسة النشاطات الاقتصادية التي تتوافق معها وتلبي حاجاتها. فقيام أي نظام اقتصادي يهمل أية ظاهرة أو عنصر يؤثر في بنية الظاهرة الاقتصادية فإنه سيتعثر في أول مشكلة اقتصادية تواجهه ، فالمرونة والنسبية مطلوبة عند القيام بالتخطيط الاقتصادي وسن التشريعات المرتبطة بالشأن الاقتصادي.

وتوصل البحث إلى النتائج التالية :

1- صحيح أن الاقتصاد يقع تحت تأثير الأيديولوجيا ويعيق تحقيق العلمية والموضوعية في نظرياته وقوانينه ، لكن ثبت حالياً بأنه يمكن لبعض الظواهر الاقتصادية أن تتحرر من قيود الأيديولوجيا وأن تطبق العلمية في دراساتها والوصول إلى القوانين التي تنظم عملها .
2- إن الرابط الذي يربط بين علم الاقتصاد والمصلحة السياسية هو رابط المصلحة ،وهذا قد انعكس سلبًا على نزاهة وموضوعية دراسة الباحث الاقتصادي للظواهر الاقتصادية .
3- إن علم الاقتصاد هو علم يتمتع بمقومات العلم المستقل من حيث موضوع دراسته ونظرياته وقوانينه الخاصة به ، وكنا قد عرضنا شروط وقواعد العلم الوضعي ومدى تطبيقها في علم الاقتصاد ، فوجدنا أن هذا العلم المضطرب لديه إمكانية التطبيق لتلك الشروط ، فالمحاولات في مرحلتها الأولى تحتاج لكثير من الجهود وتوفر المعطيات الدقيقة عن طبيعة ظواهره لكي يتمكن الباحث الاقتصادي من أن يتقيد في دراساته بشروط المنهج العلمي.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

4- تكشف دراستنا لعلاقة علم الاقتصاد بالعلوم المتاخمة (الاجتماعية والرياضية والإحصائية) عن نتيجة مفادها أن تداخل الظاهرة الاقتصادية مع ظواهر تلك العلوم لا يعني انصهارها في علم من العلوم ، وقد فشلت جميع المحاولات من أن تُتبع علم الاقتصاد لأحد فروعها الثانوية بسبب تجاهلها لطبيعة الظاهرة الاقتصادية ، مع أن الاستعانة بتلك العلوم قد أفاد الباحث الاقتصادي في تطوير نظرياته الاقتصادية التي انعكست نتائجها على صعيد تطور الفعاليات الاقتصادية.

5- إن تحليل الظاهرة الاقتصادية وتحديد طبيعتها الاجتماعية قد كشف عن وجود عناصر تؤثر في نموها وحركة نشاطها ، فهذه العناصر قد أهملها الكثير من الباحثين الذين درسوا المشكلات الاقتصادية . فمحاكاتنا للوقائع الاقتصادية قاد البحث نحو تعزيز القول بأن إهمال أي عنصر من العناصر المؤثرة في بنية الظاهرة الاقتصادية مثل عنصر الفرد سيؤدي إلى وجود نقص في الدراسات الاقتصادية التي تعنى بدراسة المشكلات والأزمات الاقتصادية مما يجعل نظريتها الاقتصادية تنهار عند حدوث أول أزمة اقتصادية.

6- إن الفكر الاقتصادي تحدده الأيديولوجيا والعلم معاً ،فكم من المصالح التي أسهمت في تطوير النشاط الاقتصادي كانت تمارس في الطرف الآخر ضغوطاً تتعارض مع الحقيقة العلمية ، ودلت معظم الدراسات الاقتصادية أنه بإمكان تطويع الأيديولوجيا لصالح التطوير الاقتصادي لكن المسألة تحتاج لجهود كثيرة أولها تعاون الفرد مع أقرانه للخروج بصيغة ترضي الجميع في ممارسة الأنشطة الاقتصادية.

7- وبالمقابل فإن الاكتشافات العلمية قد أدت إلى حدوث قفزات سريعة في تطوير العملية الاقتصادية ،فأدخلت تلك الاختراعات والنظريات العلمية المتقدمة في تطوير وسائل الإنتاج وتحسين صلاحية القوانين الاقتصادية وتسريع عملية الإنتاج . وكنا قد لاحظنا تأثر الدراسات الاقتصادية بتطور العلوم الطبيعية التي انعكست نتائجها في تطبيق بعض ما يصلح منها في دراسة الظواهر الاقتصادية والكشف عن قوانينها. فكلاهما أي الأيديولوجيا والعلم له دور مؤثر في تقدم علم الاقتصاد لا يمكن إغفاله لكن تأثير العلم كان أفضل وقعاً على تقدمه .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

أما الاقتراحات التي نتمنى أن تلقى اهتمام القارئ والباحث في أن تكون مجال بحث مستمر للوصول إلى حقائق اقتصادية جديدة تساعد في إعادة تطوير النظريات الاقتصادية وتقييم قوانينها بشكل علمي وموضوعي ، فإنها على الشكل الآتي :

1- الاهتمام بجوهر المشكلة الاقتصادية وهي دراسة الظاهرة الاقتصادية والإحاطة بجميع العوامل التي تدخل وتؤثر في بنيتها ، فما زال الغموض واللبس يكتنفها مما يعرقل عملية التنمية الاقتصادية.

2- التركيز في الدراسات الاقتصادية على المعادلة الاجتماعية (الفرد والمجتمع) ،فقد أثبتت الأحداث الاقتصادية أهميتها في العملية الاقتصادية.

3- تأسيس علم الاقتصاد وفق الدراسة الأبستمولوجية التي تقود الباحث إلى معطيات جديدة وموضوعية تمكنه من تأسيس نظرية اقتصادية تعكس حقيقة الظواهر الاقتصادية التي تلائم محيطها الاجتماعي.

4- وجود دراسات تختص بالتتابع المستمر للوقائع الاقتصادية التي تتضمن في ثناياها الكثير من الحقائق التي تفيد في تحليل المشكلات الاقتصادية التي تعترض تقدم العملية الاقتصادية .

ونختم بحثنا في التأكيد على أن علم الاقتصاد مازال لديه الكثير ليصل إلى مرتبة العلوم التجريبية في الحقائق والنتائج وهو مشروع علمي يمكن أن يبلغه هذا العلم ، ونأمل متابعة البحث في قضاياه التي تستدعي الاهتمام بها ودراستها.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فهرس المصادر والمراجع العربية والأجنبية المترجمة

1- إحسان محمد الحسن ، موسوعة علم الاجتماع ، موسوعة علم الاجتماع ، الدار العربية للموسوعات : بيروت ،1999م .

2- أرسطوطاليس ، السياسيات ، ترجمة الأب أوغسطينس بربارة البُولسي ، اللجنة الدولية لترجمة الروائع الإنسانية : بيروت ،1957م.

3- إسماعيل سفر وعارف دليلة ، تاريخ الأفكار الاقتصادية ، منشورات جامعة دمشق : دمشق ، ط$_{10}$ ، 2000م.

4- إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي ، مصطلحات عصر العولمة ، دار الثقافة : القاهرة ، 2004م.

5- إسماعيل علي سعد ، مبادئ علم السياسة ، دار المعرفة الجامعية : الإسكندرية ، 1992م.

6- أليكس انكليليس ، ما السوسولوجيا ؟ " مدخل إلى العلم والمهنة " ، ترجمة عيسى سمعان ، منشورات وزارة الثقافة : دمشق ، 1996م.

7- أميرة حلمي مطر ، جمهورية أفلاطون ،الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة، 1994م.

8- أنيس حسن يحيى ، تاريخ الفكر الاقتصادي قبل ادم سميث ، المجمع الثقافي : أبوظبي ، 2003م .

9- بالوا كريستيان ، الاقتصاد الرأسمالي العالمي ، ترجمة عادل عبد المهدي ، دار ابن خلدون : بيروت ، ط$_2$ ، 1980م .

10- بول ريكور ، محاضرات في الأيديولوجيا واليوتوبيا ، ترجمة فلاح رحيم ،تقديم وتحرير جورج هـ. تايلور ، دار الكتاب الجديد المتحدة : بيروت ، 2002م.

11- توفيق سعيد بيضون ، الاقتصاد السياسي الحديث ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع : بيروت ،ط$_2$، 1988م.

12- تيسير الرداوي ، مبادئ علم الاقتصاد ، مطبعة الاتحاد : دمشق ، 1992م .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

13- حازم الببلاوي ، دور الدولة في الاقتصاد ، دار الشروق : القاهرة ، 1998م.
14- حسين عبد الحميد أحمد رشوان ، الاقتصاد والمجتمع " دراسة في علم الاجتماع الاقتصادي"، المكتب الجامعي الحديث : الإسكندرية ، 2002م .
15- خضر عقل وآخرون ، مبادئ علم الاقتصاد ، دار الأمل : إربد ، 1992م.
16- رجب بودبوس ، نقد العقل الاقتصادي " المقدمات " ، الدار الجماهيرية : ليبيا ، 2000م،ج1.
17- زينب حسن عوض الله ، مبادئ علم الاقتصاد ، الدار الجامعية : بيروت ، 1997م.
18- زينب حسين عوض و سوزي عدلي ناشد ، مبادئ الاقتصاد السياسي ، منشورات الحلبي الحقوقية : بيروت ، 2007م.
19- زينب محمد زهري و قباري محمد إسماعيل ،أساسيات علم الاجتماع الاقتصادي "مداخل نظرية وعملية " ، المنشأة العامة للنشر والتوزيع : طرابلس ، 1985.
20- سليمان الضاهر ، أصول كتابة البحث الفلسفي، مطبعة جامعة دمشق : دمشق ، 2008م
21- سمير أيوب ، تأثيرات الأيديولوجيا في علم الاجتماع ، معهد الإنماء العربي : بيروت ، 1983م.
22- سيرغي كارا مورزا ، جدلية الأيديولوجيا والعلم ، ترجمة نواف القنطار ، دار علاء الدين : دمشق ، 2005م .
23- صبحي تادرس قريصة و مدحت محمد العقاد ، مقدمة في علم الاقتصاد ، دار النهضة العربية : بيروت ، 1983م .
24- عادل أحمد حشيش ، أصول الاقتصاد السياسي ، دار المعرفة الجامعية : الإسكندرية ، 1991م .
25- عبد الخالق عبد الله ، حكاية سياسة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر : بيروت ، 2006م .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

26- عبد الرحمن بن محمد بن خلدون ، مقدمة ابن خلدون ، تحقيق علي عبد الواحد وافي ، دار نهضة مصر: القاهرة ،2006 م ،ج2 .
27- عبد الرحيم بوادقجي وعصام خوري ، علم السكان " نظريات ومفاهيم " ، دار الرضا للنشر : دمشق ، 2002م .
28- عبد السلام بنعبد العالي ، الميتافيزيقا " العلم و الأيديولوجيا " ، الشركة المغربية للناشرين المتحدين - دار الطليعة : الرباط - بيروت ،1981م.
29- عبد الله العروي ، مفهوم الأيديولوجيا ، المركز الثقافي العربي : الدار البيضاء، ط7 ، 2003م .
30- عبد المنعم الشافعي ، مبادئ الإحصاء ، مكتبة النهضة المصرية : القاهرة ، ط3، 1955م، ج1.
31- عبد الوهاب محمد كامل ، سيكولوجية التعلم والفروق الفردية ، مكتبة النهضة المصرية ، ط4، 1999م .
32- عدنان عويّد ، الأيديولوجيا والوعي المطابق، دار التكوين : دمشق ، 2006م.
33- مالك عبيد أبو شهيوة و محمود محمد خلف ، الأيديولوجيا والسياسة ، الدار الجماهيرية :ليبيا، 1995م ، ج2.
34- مالك بن نبي ، شروط النهضة ، ترجمة عبد الصبور شاهين وعمر كامل مسقاوي ، دار الفكر : دمشق ، 1986م .
35- مالك بن نبي ، المسلم في عالم الاقتصاد، دار الفكر : دمشق، ط3 ، 1987م .
36- محمد دويدار ، مبادئ الاقتصاد السياسي " الأساسيات " ، منشورات الحلبي الحقوقية : بيروت ، 2001م ، ج1.
37- محمد سبيلا ، الأيديولوجيا نحو نظرة تكاملية ، المركز الثقافي العربي : الدار البيضاء ، 1992م.
38- محمد عوض عبد السلام ،الإحصاء في العلوم الاجتماعية " المفهومات والمبادئ الأساسية " دار المطبوعات الجديدة : الإسكندرية ، 1988م.
39- محمد وقيدي ، العلوم الإنسانية و الأيديولوجيا ، منشورات دار عكاظ : المغرب، ط2 ، 1988م .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

40- محمد ياسر الخواجة ، علم الاجتماع الاقتصادي بين النظرية والتطبيــق ، دار الأهالي : دمشق ، 1998م.
41- مجد الدين عمر خيري خمش ، علم الاجتمــاع" الموضـــوع والمـــنهج " ، دار مجدلاوي للنشر : عمان ، 1999م.
42- مجموعة مؤلفين ، الاتجاهات الرئيسية للبحث في العلوم الاجتماعية والإنسانية، مطبعة جامعة دمشق : دمشق ،1976م ، ج2.
43- مجموعة من المؤلفين ،الإحصاء ، المكتب الجامعي الحــديث : الإســكندرية ، 1984م.
44- مجموعة مؤلفين سوفييت ، الاقتصاد السياسي للرأسمالية ، ترجمة ماهر عسل ، دار التقدم : موسكو، 1976م .
45- مجموعة من المؤلفين ، قضايا العلوم الإنسانية " إشكالية المنهج " ، تقديم يوسف زيدان ، الهيئة العامة لقصور الثقافة : القاهرة ، 1996م.
46- مهنا حداد ، مداخل إلى العلوم الاجتماعية ، دار مجدلاوي : عمان ، 1992م.
47- فرناند دومون ، الأيديولوجيات ، ترجمة وجيه أسعد ، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي : دمشق ، 1977م .
48- كارل ماركس ، رأس المال ، ترجمة راشد البراوي ، مكتبة النهضة العربية : القاهرة ، 1947م ، ج1.
49- كارل ماركس ، رأس المال ، ترجمة راشد البراوي ، مكتبة النهضة العربية : القاهرة ، 1947م ، ج2.
50- كارل مانهايم ، الأيديولوجيا واليوتوبيا ، ترجمة محمد رجا الديريني ، شــركة المكتبات الكويتية : الكويت ، 1989م.
51- نايف بلوز، مناهج البحث في العلوم الاجتماعية،منــشورات جامعـــة دمـــشق : دمشق ،ط 4 ، 2000م.
52- نايف بلوز،مناهج البحث في العلوم الطبيعية،منشورات جامعة دمشق: دمـــشق، ط 5،2000م.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

53- هــ.ب. ريكمان ، منهج جديد للدراسات الإنسانية " محاولة فلسفية " ، ترجمة علي عبد المعطي و محمد علي، مكتبة مكاوي : بيروت ،1979م.
54- ياكوب باريون ، ما هي الأيديولوجيا ؟ ، ترجمة أسعد رزوق ، الدار العلمية : بيروت ، 1971م .
55- يمنى طريف الخولي ، فلسفة كارل بوبر " منهج العلم ... منطق العلم " ، الهيئة المصرية العامة للكتاب: مصر، 1989م.
56- يورغين هابرماس ، التقنية والعلم كأيديولوجيا ، ترجمة إلياس حاجوج ، منشورات وزارة الثقافة : دمشق ، 1999م.
57- يوسف كرم ، تاريخ الفلسفة اليونانية ، مكتبة النهضة المصرية : القاهرة ، 1966م.
58- يوسف كمال ، الإسلام والمذاهب الاقتصادية المعاصرة ، دار الوفاء : القاهرة ، ط2،1990م.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فهرس المراجع باللغة الإنكليزية :

1- Neil,j ,Smeleser,The sociology of economic life ,Prentice-Hall ,Inc , Englewood , New Jersey,1963.

2- Zszislw, Hellwig, Application to Economics ,Translated From the Polish j.,Stbler , Pergmon Press LTd ,London,1963.

فهرس الدوريات العربية :

1- جون كينيث جالبريت ، تاريخ الفكر الاقتصادي "الماضي صورة الحاضر " ، ترجمة أحمد فؤاد بلبع ، تقديم إسماعيل صبري عبد الله ، مجلة علم المعرفة ، الكويت ، العدد 261،2000م .

2- فؤاد مرسي ، الرأسمالية تجدد نفسها ، مجلة عالم المعرفة ، الكويت، العدد 147، 1990م.

3- نادر فرجاني ، استخدام الأساليب الرياضية والإحصائية في العلوم الإنسانية ،عالم الفكر، الكويت ، العدد الرابع ،1974م ،المجلد الرابع .

4- يمنى طريف الخولي ، فلسفة العلم في القرن العشرين ، عالم المعرفة ، الكويت ، العدد 264 ، 2000م.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فهرس الموسوعات والمعاجم :

1- أندريه لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية ، تعريب خليل أحمد خليل ، منشورات عويدات: بيروت- باريس، ط $_2$،2001م،ج$_2$.

2- أندريه لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية ، تعريب خليل أحمد خليل ، منشورات عويدات: بيروت- باريس، ط $_2$،2001م،ج$_3$.

3- معن زيادة ، الموسوعة العربية الفلسفية ، معهد الإنماء القومي : بيـــروت ، 1986م ، ج$_1$.

4- معن زيادة ، الموسوعة العربية الفلسفية ، معهد الإنماء القومي : بيـــروت ، 1986م ، ج$_2$.

5- جميل صليبا ، المعجم الفلسفي ، دار الكتاب اللبناني : بيروت 1979م ،ج$_2$.

6- ناظم عبد الواحد الجاسور ، موسوعة علم السياسة ، دار المجدلاوي للنشر : عمان ، 2004م.

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit

فهرس المواقع الإلكترونية :

1- أحمد برقاوي ، الابستمولوجية ، www.Arob-ency.com ، 2006م .

2- شعيب شنوف ، علاقة الإنسان بالاقتصاد ،www.chihab.net.

3-محمد ظافر محبك ، علم الاقتصاد ، www.arab-ency.com ، 2009م.

4- مصطفى العبد لله ، الأنظمة الاقتصادية ، www.arab-ency.com .

5- www. Moqatel.com .

6- www.Social-Team.com ، 2009م.

فهرس الآيات القرآنية

1- سورة الروم آية 39 .

All Rights Reserved - Library of University of Jordan - Center of Thesis Deposit